مجلة فصلية دولية محكمة تصدر عن مخبر الدراسات في الرقمنة
و صناعة المعلومات الالكترونية بالمكتبات، الأرشيف و التوثيق
بجامعة العربي التبسي- تبسة "الجزائر"

مجلة ببليوفيليا

لدراسات المكتبات و المعلومات

العدد 05

جامعة العربي التبسي - تبسة © 2020

The Journal of Bibliophilia for Library and Information Studies

International quarterly journal issued by Laboratory of studies, in digitization and electronic information industry in libraries archiving and documentation at the larbi Tebessi University -Tebessa

The Journal of Bibliophilia

for Library and Information Studies

N° 05

Université Larbi Tebessi- Tebessa © 2020

عدد الصفحات: 187

جميع حقوق الطبع محفوظة

العنوان: حي فيلالي ع (د) رقم 4 قسنطينة الجزائر

هاتف ثابت/ فاكس: 0021331922469

هاتف نقال: 00213770378867

البريد الإلكتروني: souhemedition@yahoo.fr

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات

ببليوفيليا

he Journal of Bibliophilia for Library and Information Studies

Bibliophilia

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات مجلة فصلية دولية محكمة تصدر عن مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق. جامعة العربي التبسي - تبسة.

- الأبحاث والدراسات والمقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، وتخضع للتحكيم العلمي الأكاديمي.
- ترتيب نشر الأبحاث والدراسات والمقالات بالمجلة يخضع لضرورات الإخراج الصحفي وليس للمفاضلة العلمية.

العنوان: مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات - مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق - جامعة العربي التبسي - تبسة. طريق قسنطينة 12002- تبسة- الجزائر.

البريد الإلكتروني للمجلة:

Bibliophilia.journal@gmail.com

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات

ببليوفيليا

The Journal of Bibliophilia for Library and Information Studies

Bibliophilia

قواعد وضوابط النشر في المجلة

مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات مجلة علمية فصلية أكاديمية محكمة متخصصة ذات الرقم المعياري الدولي: ISNN 2661- 7781 تصدر عن مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق. تُعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان علوم المكتبات والمعلومات والأرشيف والتوثيق، الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، والتخصصات ذات العلاقة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية. و عملاً بالشروط المتعارف عليها في الدوريات العلمية، توصي هيئة تحرير المجلة على ضرورة التقيد بالتعليمات الآتية قبل إرسال المقال:

قواعد و شروط النشر المعتمدة:

1- أن يكون المقال المرسل للنشر أصيل و يتميز بالإضافة العلمية و ضمن ميادين المجلة.

2- أن يكون المقال المرسل جديدا لم يسبق نشره أو مقدما للنشر لدى أي جهة أخرى ويقدم إقرارا بذلك.

3- أن يكون المقال في حدود (**10** إلى **20**) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والملاحق.

4- أن يَتبِع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس.

5- يجب أن تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية،والمؤسسة العلمية والأكاديمية والبلد التابع لها، و كذا المخبر المنتسب إليه، والبريد الالكتروني بخط Sultan medium حجم 16 للعنوان الرئيسي و حجم 14 للعنوان الفرعي بالنسبة للغة العربية أما اللغة الأجنبية فبخط Times New Roman بحجم 14.

6- لابد أن يدرج ضمن المقال ملخصين باللغة العربية و الإنجليزية و كذا الكلمات المفتاحية في نهاية كل ملخص، الملخصين مجتمعين في حدود مائتي كلمة (بحيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط Sakkal majalla حجم 14 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية).

7- تُكتب المادة العلمية العربية بخط نوع Sakkal majalla حجم 14 بمسافة 1 بين الأسطر، العنوان الرئيسي Gras 14 Sakkal majalla العناوين الفرعية Sakkal majalla مقاسه Gras 14، وعنوان المقال يكتب بخط Sultan medium حجم 16 أما العنوان الفرعي له فيكتب بخط Sakkal majalla حجم Gras 14 .

8- هوامش الصفحة أعلى 2.5 وأسفل 2.5 وأيمن 3 وأيسر 3، رأس الورقة 2، أسفل الورقة 2 حجم الورقة عادي (A4).

9- يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية في نهاية المقال. و يُلزم الكاتب باحترام أبجديات التوثيق و ترتيب المراجع بطريقة و الكيفية المتعارف عليها، ونظرا لاختلاف طبيعة البحوث تماشيا مع مجالات المجلة و عملاً بالتقاليد العلمية المعمول بها في الكثير من الدوريات والمجالات العلمية، تولي الهيئة المشرفة على المجلة أهمية كبيرة لنشر البحوث و الدراسات الميدانية، على أن تتوفر على أهم العناصر المتعارف عليها: مقدمة، الإشكالية، فروض الدراسة أهداف الدراسة و أهميتها، حدود الدراسة، تحديد مصطلحات الدراسة، الإطار النظري، الدراسات السابقة إجراءات الدراسة الميدانية، تتضمن: منهج الدراسة،مجتمع وعينة الدراسة، أدوات الدراسة، إجراءات التطبيق الأساليب الإحصائية عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، خاتمة ومقترحات علمية، ودراسات مستقبلية، قائمة المراجع و المصادر. أما الدراسات والبحوث النظرية التحليلية يجب أن تتوفر على مخلص كما هو منصوص عليه في الشروط أعلاه، مقدمة يُبيّن فيها الكاتب مشكلة الدراسة و أهميتها مبرزا الإضافة العلمية المستقاة محترماً في ذلك العناصر الرئيسية و الفرعية للموضوع ليخلص في النهاية إلى تقديم خاتمة، و في النهاية يعرض قائمة المصادر والمراجع.

10- بالنسبة لرسوم البيانية والإشكال التوضيحية في مختلف البحوث ترقم ترقيماً متسلسلا بحيث تكتب عناوينها أسفلها، ونفس الشروط بالنسبة للجداول ترقم ترقيما متسلسلا حسب ورودها في المقال، أما التحليل والتعليق والملاحظات التوضيحية فتكتب في أسفل كل الجدول.

11- المقالات التي لا تحترم الشروط المذكورة تعد مرفوضة و يتم إعادتها من أجل إعادة صياغتها حسب شروط وضوابط النشر في المجلة.

ضوابط تحكيم الأعمال ومراجعتها:

1. لإجازة نشر المقالات المرسلة إلى المجلة تخضع إلى فحص و التدقيق الأولي من قبل هيئة التحرير، لتحديد مدى التزامها بشروط النشر والقواعد ويحق لهيئة التحرير عدم قبول و رفض نشر مقال.
2. تخضع جميع المقالات للخبرة من طرف مُحكمين اثنين من بين الهيئة الاستشارية والعلمية للمجلة ذوي خبرة بمجال موضوع المقال لمراجعته وتحديد مدى صلاحيته للنشر. و في حالة عدم اتفاق المحكمين يحال المقال إلى محكم ثالث أين يكون رأيه مرجحا لقرار رئيس التحرير في قبول أو رفض المقال. وهنا يلتزم و يتقيد الباحث بالتعديلات المطلوبة.
3. لا يقدم الباحث أي رسوم مقابل تحكيم أو نشر مقاله، ويحصل كل باحث على شهادة بالنشر في المجلة في حال نشر مقاله بأحد أعداد المجلة.
4. المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي أصحابها فقط، ويتحمل أصحابها المسؤولية الأخلاقية والقانونية لأي خرق في أخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية.
5. جميع الحقوق محفوظة لمجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات الصادرة عن مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق بجامعة العربي التبسي - تبسة.

ملاحظة:

تستقبل هيئة التحرير المقالات عبر البريد الإلكتروني للمجلة العلمية على العنوان التالي:

Bibliophilia.journal@gmail.com

هيئة التحرير

هيئة التحرير

أ.د. بودلاعة عمار (الجزائر) مدير جامعة العربي التبسي- تبسة- **المدير الشرفي**
د. منير الحمزة (الجزائر) قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي- تبسة Mounir.elhamza@univ-tebessa.com **رئيس التحرير**
د. جمال شعبان (الجزائر) قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي- تبسة- Djamelchabane12@gmail.com **مدير التحرير**
أ. حمزة لعجال قسم علم المكتبات-جامعة العربي التبسي- تبسة- Hamza.laadjal12@gmail.com **الأمانة العامة**
أ. نبيلة دغبوج قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي- تبسة- nabila.daghboudj@univ-tebessa.dz **الأمانة العامة**

اللجنة الإستشارية

أ.د. عبد المالك بن السبتي (الجزائر) معهد علم المكتبات والتوثيق- جامعة قسنطينة-02-
أ.د. بوبكر حفظ الله (الجزائر) كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- جامعة تبسة
أ.د. دحمان مجيد (الجزائر) مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني- الجزائر
أ.د. مختار بن هندة (تونس) المعهد العالي للتوثيق- جامعة منوبة
أ.د. نزهة بن الخياط (المغرب) مدرسة علوم المعلومات- الرباط-
أ.د. نعيمه حسن جبر(سلطنة عمان) جامعة السلطان قابوس
أ.د. محمد فتحي عبد الهادي (مصر) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة القاهرة
أ.د. سحر يوسف (مصر) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة القاهرة
أ.د. حسن عواد السريحي (السعودية) قسم علم المعلومات- جامعة الملك عبد العزيز
أ.د. محمود حسين الوادي (الأردن) - جامعة الزرقاء-
أ.د. طلال ناظم الزهري (العراق) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة المستنصرية
أ.د. فاضل عبد الرحيم (السودان) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة الخرطوم
أ.د. ماجدة عزو (ليبيا) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة طرابلس

اللجنة العلمية

د. خديجة أولم (الجزائر) قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي- تبسة. oulmk@yahoo.fr	*Pr. Khaldoun Zreik (France)* *Digital humanities department* *University paris 8* kzreik@gmail.com
د. منير الحمزة (الجزائر) قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي - تبسة- الجزائر Mounir.elhamza@univ-tebessa.dz	*Pr. Bernard Dione (Sénégal)* *Ecole de Bibliothécaires, Archivistes et Documentalistes -(EBAD)-* *Université de Cheikh Anat. -Dakar* Bernard.dione@ucad.edu.sn
د. جمال شعبان (الجزائر) قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي - تبسة- الجزائر Djamelchabane12@gmail.com	*Pr. Ismail Abdullahi (USA)* *North Carolina Central University* *School of Library and Information Sciences* iabdullahi@nccu.edu
د. أكرم بوطورة (الجزائر) قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي- تبسة. Akrem.boutora@gmail.com	*Dr. Fouad Bendifallah (Canada)* *Cs des Laurentides- Québec-Canada* bendifallahf@cslaurentides.qc.ca
د. سوهام بادي (الجزائر) قسم علم المكتبات- جامعة العربي التبسي- تبسة. souhembadi@yahoo.fr	أ.د. شريف شاهين كامل (مصر) قسم المكتبات والمعلومات. جامعة القاهرة- مصر. S_shaheen@cu.edu.eg
د. ميلود العربي حجار (الجزائر) قسم المكتبات والعلوم الوثائقية. جامعة وهران1 Larbibenhadjarmiloud98@gmail.com	أ.د. عمر همشري (الأردن) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة الزرقاء- الأردن. Oham53@yahoo.com
أ.د. دحمان مجيد (الجزائر) مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني. الجزائر Dahmane.science@gmail.com	أ.د. سيف بن عبد الله الجابري (سلطنة عمان) مدير مركز المعلومات- جامعة السلطان قابوس saljabri@squ.edu.com
د. محاجبي عيسى (الجزائر) قسم المكتبات والتوثيق. جامعة الجزائر 02. Mehadjbi_aissa@yahoo.fr	أ.د. علاء عبد الستار مغاوري (مصر) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة المنصورة- مصر. alaamagawry@gmail.com
د. بنت النبي شايب دراع ثاني (الجزائر) قسم المكتبات والعلوم الوثائقية. جامعة وهران 01 chaibdraatani@gmail.com	د. طارق الورفلي (تونس) المعهد العالي للتوثيق- جامعة منوبة. Tarek_ouerfelli@yahoo.fr
د. عبد القادر كداوة (الجزائر) جامعة زيان عاشور- الجلفة. الجزائر kadaoua@gmail.com	د. آمنة المداني (تونس) المعهد العالي للتوثيق- جامعة منوبة. Madani_emna@yahoo.fr
د. سهيلة مهري (الجزائر) جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة. الجزائر Mehri_num@yahoo.fr	د. رمضان العيص (ليبيا) قسم المكتبات والمعلومات- جامعة بنغازي- ليبيا. ramelaiess@gmail.com

د. بلقاسم مزيوة (الجزائر) قسم علم الاجتماع- جامعة العربي التبسي- تبسة b.mezioua@gmail.com	د. سعد الزهري (السعودية) قسم علم المعلومات- جامعة الملك سعود- السعودية sazzahri@ksu.edu.sa
د. بونيف محمد لمين (الجزائر) جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر polobml@yahoo.fr	د. أميرة علاء الدين صالح محمد (السودان) كلية الآداب والدراسات الإنسانية- جامعة دنقلا -+السودان Ameira06005@yahoo.com
د. فارس شاشة (الجزائر) جامعة محمد لمين دباغين- سطيف- الجزائر fareschacha@yahoo.fr	د. بشاير الرندي (الكويت) قسم دراسات المعلومات- جامعة الكويت- الكويت balrandi@gmail.com
د. نوار بورزق (الجزائر) قسم علم الاجتماع- جامعة العربي التبسي - تبسة- الجزائر Bn12400@gmail.com	د. محند الدين عيواز (الجزائر) قسم علوم الإعلام والاتصال والمكتبات -جامعة قالمة - الجزائر a_mohand@hotmail.com
أ.د. محمد صحابي (الجزائر) قسم المكتبات والعلوم الوثائقية - جامعة وهران1 – الجزائر Mohamedsahbi74@yahoo.fr	أ.د. رحاب يوسف (مصر) قسم علوم المعلومات- جامعة بني سويف- مصر Dr.rehab.yousef@art.bsu.edu.eg
د. السعيد بوعافية (الجزائر) جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر bouafiasaide@yahoo.com	

كلمة العدد

تستمر مجلة **"ببليوفيليا"** في إصداراتها، وهاهو الإصدار الخامس لشهر أفريل 2020 والذي صادف مرحلة فاصلة من خلال أزمة يعيشها العالم بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19) التي كان لها أبعادها، وأن ثمة متغيرات كبرى سوف يشهدها العالم على كافة الأصعدة، حيث اتخذت إجراءات كثيرة على مستوى كل القطاعات وقد شملت أيضا غلق المكتبات لمبانيها بمختلف أنواعها (الوطنية، الجامعية، العامة والمدرسية)، وذلك لتقليل عدد التجمعات والإختلاط وقاية من انتشار الفيروس، فالمكتبات اليوم أمام خيارات صعبة حول الخدمات التي ستقدّمها وكيف، بدءًا من الحد الأدنى من القيود إلى الإغلاق الكامل، أي أنها تقف عند نقطة حرجة وحاسمة في كيانها.

في ظل هذ الأزمة لا يجب أن تقف الإدارة العليا للمكتبات أمامها مذهولةً محتارةً، لابد من العمل على تحليل المخاطر المحتملة وتقدير الإمكانيات المتاحة وإعداد الخطط المتكاملة لمجابهة الأزمة والتغلب عليها وإعادة التوازن داخلها، كما يمكن أن تبدع المكتبات من خلال تصور إمكانية تحويل المخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف والتعامل مع الأحداث وإيجاد الحلول الناجعة.

المكتبات اليوم ينتظر أن يعاد النظر في الدور الحقيقي لها للقيام بعملها الرئيسي بتوفير المعلومة والخدمات المرجعية لتكن مبدعة ومبتكرة لطرق جديدة وخلاقة لإيصال المعلومة لمن يحتاجها، فهي أكثر من تأثر بهذا التوقف، لهذا من الضروري الإتجاه نحو البحث عن حلول لتساعد على تخطي الأزمة بهدوء ودون خسائر بالأدوات العملية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها؛ فالمكتبات لابد أن تفكر مستقبلا في :

- زيادة الإهتمام بعملية التخطيط والإستعداد لإدارة الأزمات ونشر ثقافة التخطيط في جميع الظروف وزيادة الإهتمام بالتخطيط الإستراتيجي طويل المدى.
- ضرورة إعادة النظر في العديد من الجوانب التنظيمية والبشرية للمكتبة، والعمل على تحديثها وتطويرها باستخدام أساليب ومداخل إدارية جديدة لمجابهة الأزمات المفاجئة.
- تأهيل العاملين على التعامل مع إدارة الأزمات وتنمية مهاراتهم على الكيفية التي من خلالها يمكن إدارة الأزمات والتصرف في المواقف الطارئة.
- إتاحة المحتوى الرقمي للمستفيدين.
- تقديم خدمات معلوماتية وتفاعلية للجمهور والباحثين عن بعد.
- تطوير تطبيقات عدة متعلقة بالكتب الإلكترونية والصوتية والتعليمية التفاعلية.

ففي ظل هذه الإجراءات الإستثنائية لابد أن تهتم المكتبات بمختلف أنواعها وفي حدود إمكانياتها بتقديم خدماتها عن بُعد؛ تأكيدًا على أهمية دورها وتحقيقًا لأهدافها في المجتمع وفي ظل رسالتها لتقديم خدماتها لأكبر عدد من المستفيدين لضمان استمرارية المعرفة.

د.سوهام بادي
أستاذ محاضر
قسم المكتبات - جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر

المحتويات

Contents

الصفحة page	عنوان المقال/ المؤلف Title of the article
14	المكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية *Digital University Libraries As A Model For The Shift To Work In The Digital Environment* د. رحاب فايز أحمد سيد- جامعة بني سويف – مصر أ. عمر حوتيه- جامعة أدرار– الجزائر
33	خدمات المعلومات الرقمية في المكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس أنموذجا *Digital Information Services In The Algerian University Libraries: The Central Library Of M'hamed Bougara University in Boumerdes As An Example* د.بيزان مزيان - جامعة الجزائر2 - الجزائر ط.د. بهية زيرام- جامعة الجزائر2 - الجزائر ط.د. نوارة سماعيل- جامعة الجزائر2 - الجزائر
45	أخلاقيات المهنة الجامعية في الإشراف على الأعمال الجامعية بين النظامية والفاعلية: دراسة حالة طلبة الماستر علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر02- أبو قاسم سعد الله- *University Ethics in Supervising University Work Between Regularity and Effectiveness: A Case Study of Master Students Library and Documentation Science at the University of Algeria 02- Abu Qassem Saadallah-* *ط.د.* حاج عتو سعاد- جامعة الجزائر2 - الجزائر ط.د. شلغوم سارة- جامعة الجزائر2 – الجزائر
62	مستقبل النشر الورقي والإلكتروني للمجلات العلمية السودانية: المعوقات والحلول *The Future of Paper and Electronic Publishing of Sudanese Scientific Journals: Obstacles and Solutions* د. سامر إبراهيم باخت ياسين- جامعة النيلين، السودان
75	خصوصية قواعد التجريم عن الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات في إطار التشريع الجزائري *The Peculiarity of the Criminalization Rules For Attacking Automated Data-processing Systems Within the Framework of Algerian Legislation* د. أمحمدي بوزينة أمنة- جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر
93	الفردانية الشبكية والمجتمعي: جدل الحديث والتقليدي *Networked and Societal Individuality: Modern and Traditional Controversy* ط.د. سليم سهلي- جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر ط.د. أسامة بخوش- جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر
103	المعلومات وحق الوصول إليها و أثرها في مكافحة الفساد في مؤسسات المجتمع والدولة *Information and the Right to Access to It and Its Impact in Tacking Corruption in Society and State Institutions* أ.د. مفتاح محمد دياب- جامعة طرابلس- ليبيا

دور المستودعات الرقمية في الوصول الحر للأدب الرمادي :مستودع جامعة بسكرة أنموذجا *The Role of Digital Repositories In Open Access to Gray Literature: The University of Mohamed Khaider of Biskra as a Model* د. كمال مسعودي- جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر ط.د. نادية بوذن- جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر	118
الجريمة الإكترونية والمجرم المعلوماتي: مقاربة مفاهمية *Electronic Crime and Cybercriminal: Conceptual approach* ط.د عسال رضا- جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر ط.د. عماد عبد الرزاق- جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر	138
الموارد البشرية وإشكالية منطق إدارة الفكر والمعرفة في المؤسسة العمومية الجزائرية *Human Resources and Problematic Logic of Management Thought and Knowledge in the Public Organization in Algeria* د.بلقاسم مزيوة- جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر	151
فعالية التكنولوجيا الحديثة في أرشفة المادة التاريخية إلكترونيا في ظل تحديات عالم الرقمنة. *The Effectiveness of Modern Technology in Electronic Archiving of Historical Material in Light of the Challenges of the World of Digitization* ط.د. صباح عبيد- جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر	159
دور الأرشيف الشفهي في حفظ الذاكرة الوطنية للثورة الجزائرية : مشروع المتحف الوطني للمجاهد لتسجيل الشهادات أنموذجا. *The Role of the Oral Archives in Preserving the National Memory of the Algerian Revolution: The National Museum of Mujahid Project to Record Testimonies as a Model* ط.د. ناذير سرير عبد الله- جامعة وهران1- الجزائر د. رحمونة بوشتة- جامعة وهران 1- الجزائر	174

المكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية

Digital University Libraries as a Model for the Shift To Work in the Digital Environment

د. رحاب فايز أحمد سيد
قسم علوم المعلومات
كلية الآداب جامعة بني سويف – مصر
Dr.rehab.yousef@art.bsu.edu.eg

أ. عمر حوتيه
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير- جامعة أدرار– الجزائر
hotiamar@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/02/29 تاريخ القبول: 2020/03/15 تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص

كانت الجامعات ومكتباتها، وما تزال رائدة البحث العلمي، وسباقة إلى كل جديد في المجتمع، وليس هناك من جهاز أو مؤسسة جامعية أكثر ارتباطا بالبرامج الأكاديمية والبحثية للجامعة مثل المكتبة؛ ومع التحولات الجارية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي شملت كل القطاعات لم يكن قطاع المعلومات والمكتبات بمعزل عن هذه التحولات وشكلت المكتبات الجامعية الرقمية واحدة من نواتج هذا التطور التكنولوجي، وأصبحت تتميز في خدماتها عن المكتبات بالمفهوم التقليدي؛ وهنا نتساءل عن أهمية ومهام المكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية؟. ويهدف البحث إلى التعريف بالمكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية وتبيان مراحل ومتطلبات إنشاءها وتحديد طبيعة التغيرات التي أحدثتها التكنولوجيا الرقمية في مهامها.

الكلمات المفتاحية: البيئة الرقمية، التحول الرقمي، المكتبات الجامعية الرقمية، المهام المكتبية الجديدة.

Abstract

The universities and their libraries are still leading in scientific research, and they are attracted to every new in society. There is no institution or university institution that is more connected to the academic and research programs of the university, such as the library. With the ongoing transformations in information and communication technology, which covered all sectors, the information sector and libraries were not isolated from these transformations. Digital university libraries were one of the products of this technological development, and in their services, they were characterized by libraries in the traditional sense.

And here we wonder about the importance and functions of digital university libraries as a model for the shift to work in the digital environment? The aim of the research is to introduce digital university libraries as a model for the shift to work in the digital environment, to illustrate the stages and requirements of their creation, and to determine the nature of the changes that digital technology has made in its tasks.

Keywords: digital transformation, digital university libraries, digital environment, new office tasks.

مقدمة

تمثل المكتبات الرقمية ذروة المكتبات المعتمدة على التقنيات الرقمية في الوقت الحالي، وتحاول المكتبات الجامعية مسايرة التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستفادة منها في تخزين واسترجاع المعلومات ونشرها، من خلال دورها المستقل والمتميز في تقديم خدمات نوعية ومتجددة، وتمكين المستفيدين من الوصول للمعلومات والبيانات المخزنة إلكترونياً عبر نظم وشبكات المعلومات.

إشكالية البحث

إن التوجه نحو مسايرة البيئة الرقمية يجعل من المكتبات الجامعية مكتبات رقمية تقدم خدمات معلوماتية متميزة، وهنا نتساءل عن المهام الجديدة للمكتبات الجامعية في ظل تحولها للعمل في البيئة الرقمية؟

أهمية وأهداف البحث

تكمن أهمية تواجد المكتبات الجامعية الرقمية لمواكبة التحولات الرقمية الجارية في عالمنا المعاصر، وتبني أدوار جديدة للمكتبات تتناسب ومكانتها البحثية، بهدف تلبية احتياجات الباحثين والدارسين ورغبتهم في الحصول على معلومات سريعة وحديثة، مقابل عدم قدرة أنظمة المعلومات التقليدية على تلبيتها؛

ولذا سوف نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بالتكنولوجيا الرقمية وتزايد استخداماتها في بيئة المكتبات الجامعية.
2. تبيان مراحل ومتطلبات تحول المكتبات الجامعية من تقليدية الى رقمية (إنشاء مكتبة جامعية رقمية).
3. إبراز أوجه تأثير التكنولوجيا الرقمية في خدمات المكتبات الجامعية، والتحديات التي تواجه رقمنتها.

منهج البحث

على ضوء أهداف هذه الدراسة، اتجهنا لاعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يعتمد على جمع البيانات وتحليلها بطريقة موضوعية وعلمية، ويتلاءم مع الدراسة التي استهدفت تسليط الضوء على المهام الجديدة للمكتبات الجامعية في ظل التحول للعمل في البيئة الرقمية.

خطة البحث

أولا: التكنولوجيا الرقمية وتزايد استخداماتها في المكتبات الجامعية.

ثانيا: مراحل ومتطلبات تحول المكتبات الجامعية من تقليدية الى رقمية.

ثالثا: التغيرات التي أحدثتها الرقمنة في أنظمة عمل المكتبات الجامعية.

أولا: التكنولوجيا الرقمية وتزايد استخداماتها في المكتبات الجامعية

لقد تأثر عمل المكتبات الجامعية بدرجة كبيرة بالتطورات التكنولوجية في ظل ما يعرف بالبيئة الرقمية، فما مفهوم التكنولوجيا الرقمية؟ وماهي التغيرات التي أحدثتها في المكتبات الجامعية؟

1. مفهوم المكتبات الجامعية

تعتبر المكتبة من أهم المؤسسات الجامعية حيث أصبحت من المعايير التي يمكن من خلالها تقييم وتقويم الجامعات، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية ومعلوماتية وتوجه رقمي.

وتعرف المكتبة الجامعية بأنها "مؤسسة ثقافية علمية تعمل على خدمة مجتمع من الطلبة والأساتذة والباحثين، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في دراساتهم وأعمالهم من الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى إضافة إلى المواد السمعية والبصرية وتسهيل استخدامهم"[1]؛ فهي تهدف إلى جمع مصادر المعلومات

وتنميتها بالطرق المختلفة وتنظيمها واسترجاعها بأقصر وقت ممكن، وتقديمها إلى مجتمع المستفيدين (قراء وباحثين) من خلال عدد من الخدمات التقليدية، كالإعارة والمراجع والدوريات والتصوير والخدمات الحديثة كخدمات الإحاطة الجارية، والبث الانتقائي للمعلومات، والخدمات الأخرى المحوسبة، وذلك عن طريق كفاءات بشرية مؤهله علمياً وفنياً وتقنياً في مجال علم المكتبات والمعلومات.

وتعتبر المكتبة الجامعية لب وجوهر الجامعة، إذ أنها تشغل مكان أوليا ومركزيا لأنها تخدم جميع وظائف الجامعة من تعليم وبحث، ونشر المعرفة الجديدة ونقل العلم والمعرفة وثقافة الحاضر والماضي للأجيال[2]، وبالتالي لم تعد المكتبات مجرد أماكن لحفظ الإنتاج الفكري ووضعه تحت تصرف طالبيه، بل أصبحت تمثل خلية نشطة جديدة ومتجددة ومركزا هاما لمعالجة المعلومات، وتعد من بين الوسائل البيداغوجية الأساسية والمدعمة للدراسة الجامعية والبحث العلمي، ولا يمكن الاستغناء عنها وهذا ما يظهر جليا في القانون الذي صاغه رانجاناثان Ranganathan، والذي من بين مبادئه الخمسة: "المكتبة كائن حي".[3]

ويمكن تلخيص أهم أهداف المكتبات الجامعية فيما يلي:

1. النهوض بالحركة العلمية والبحث العلمي إلى أرفع مستوى.
2. ربط نشاطها التكويني والتعليمي بالسياسة التنموية للمجتمع.
3. تزويد المتخصصين من الباحثين والمريدين والكوادر بما يحتاجونه من أوعية معلوماتية.
4. تحقيق التوازن بين العلوم النظرية وجوانبها التطبيقية.
5. إتاحة فرص متكافئة للتعلم والتكوين وزيادة الخبرات لكل الأفراد.
6. إنعاش التعاون والتبادل العلمي للخبرات المكتبية مع مراكز ومكتبات مختلفة.

وفي هذا العصر، لم تعد قيمة المكتبات الجامعية تقاس بحجمها أو بفخامتها، بل بمقدار ما تسهم به في تشغيل المعلومات لخدمة مختلف الأغراض، ومواكبة التطورات التكنولوجية الرقمية، والانفجار المعلوماتي.

وقد أصبحت المكتبات الجامعية تواجه مجموعة من التحديات نلخصها في نقطتين مهمتين:

1. البيئة الرقمية العالمية: حيث أصبحت هذه المكتبات مطالبة بتأدية وظائف جديدة وتحقيق مطالب أكثر تطورا من التي كانت تقوم بها سابقا، وخاصة بظهور خدمات الانترنت السريعة والمتجددة.
2. المنافسة المتزايدة: في كيفية الحصول على المعرفة بسهولة.[4]

وبالتالي لم يعد أمام المكتبات الجامعية سوى اعتماد مختلف تكنولوجيا المعلومات والنظم الرقمية في تقديم خدماتها بوعي وإدراك وفهم لطبيعة هذه الوسائل وطرق التعايش معها.

2. تعريف التكنولوجيا الرقمية ومكونات البيئة الرقمية

1.2. تعريف التكنولوجيا الرقمية والرقمنة

تنقسم المواد الإلكترونية إلى شقين، المواد ذات الشكل التناظري analog format والتي من نماذجها الأشرطة الصوتية sound tapes وأشرطة فيديو المرئية video tapes. والمواد ذات شكل رقمي digital format ومنها الأقراص المكتنزة CDs وأقراص فيديو الرقمية DVDs ومصادر العنكبوتية Web resources.[5] وتتمثل التقنيات الرقمية في كل الأجهزة الإلكترونية عتادا وبرمجيات التي تقوم بمعالجة المعطيات بعد ترميزها أو تشفيرها إلى إشارات إثنينية (0 أو 1). وغالبا ما تكون هذه الأجهزة حواسيب؛

وتعرف النظم الرقمية بأنها: الأساليب التي تدار فيها الأجهزة والأدوات بالأرقام.[6]

وقد أوجد العلماء في بحوثهم النظام الرقمي Digital ليتم تحويل المعلومة قبل ارسالها إلى رقم؛

والرقمنة أو التحويل الرقمي digitization هي "عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني"[7].

وعرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها "عملية إلكترونية لإنتاج رموز الكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي وشيء مادي، أو من خلال إشارات الكترونية تناظرية"[8].

وفي سياق نظم المعلومات، عادةً ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور (فوتوغرافية أو ايضاحات أو خرائط..الخ) إلى إشارات ثنائية signals binary باستخدام نوعٍ ما من أجهزة المسح الضوئي scanning التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب.

أما في سياق الاتصالات بعيدة المدى، فتشير الرقمنة إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة analog continuous signals إلى إشارات رقمية ثنائية pulsating.[9]

إن أهم المكونات الإلكترونية لتكنولوجيا المعلومات الرقمية تتمثل في العناصر التالية:[10]

1- الحاسب الإلكتروني الآلي، والذي أتاح إمكانيات وقدرات غير محدودة في المجالات كافة.

2- شبكات الاتصال الرقمية: وهي الأساس في استخدام التقنيات الرقمية في الاتصالات.

ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية:

- الشبكات الصغيرة وتمثل الربط بين مكونات الحاسب الآلي.
- شبكات المنطقة المحلية Local Area Networks LAN.
- شبكات المنطقة الحضرية Metropolitan Area Networks MAN .
- شبكات المنطقة الموسعة Wide Area Networks WAN.

وترتبط الشبكات الحاسوبية فيما بينها لتكوّن شبكة الأنترنت، وهذه الأخيرة توفر العديد من الخدمات ومن أهمها: تبادل الرسائل عبر البريد الإلكتروني، والتخاطب مباشرة مع الآخر وعن بعد، إمكانية تكوين حلقات نقاش تتناول مواضيع شتى ومن مواقع متفرقة ومتباعدة في العالم.

2.2. البيئة الرقمية ومكوناتها:

يمكن تقديم التعريفات التالية للبيئة الرقمية والتي يطلق عليها بالبيئة التكنولوجية:

- البيئة الرقمية هي البيئة التي مكوناتها ومحتواها التكنولوجيا الرقمية، ويتصل المستفيد بها من أي مكان ومن أي حاسوب، ويستخدم الباحث عن المعلومات طرق معينة لاسترجاع المراجع والمصادر التي يبحث عنها، أي أنها بيئة الانترنت، وبالتالي يمكن أن نطلق على شبكة الانترنت مسمى البيئة الرقمية.[11]

- البيئة الرقمية هي مجموعة من العناصر متفاوتة المهام والاختصاصات والدرجات الوظيفية والقناعات والكفاءات العلمية المتفاعلة فيما بينها وفق منظومة لإنجاز مهام محددة.[12]

- البيئة الرقمية عبارة عن مزيج من الأنشطة والخدمات، التي تكتسي طابعا رقميا تبعا للوسائل والإمكانات المتاحة، وتتفاعل فيها العديد من التقنيات التي تساهم في تغيير ملامح الخدمات المقدمة، وأنها ترتكز على شبكات المعلومات وعلى رأسها شبكة الإنترنت، وكذا مختلف مخرجات تكنولوجيا المعلومات من أدوات وتقنيات تجهيزية وبرمجية، والتي تظهر نتيجة للتطورات الحاصلة.[13]

- وبعبارات أخرى فإن البيئة الرقمية هي نتيجة لتطبيقات التكنولوجية المختلفة في المؤسسات، وتفاعل الإنسان ومدى تقبّله للتغيرات التكنولوجية الجديدة.

وتضم البيئة الرقمية عددا هائلا من المصادر الرقمية أنشئت رقميا أو تم رقمنتها واتاحتها بشبكة الانترنت، وتشتمل على: أعمال الباحثين الأكاديميين، الدوريات الإلكترونية العلمية، مواقع المكتبات الإلكترونية.

ويرى تيلي (Tellier, 1993) أن المكونات الأساسية التي يجب توفرها في البيئة الرقمية هي:

- المعلومات على الشكل الرقمي - التكنولوجيات الحديثة لنقل المعلومات والاتصال - الوسائل التقنية المستعملة من قبل المستعمل للوصول إلى المعلومة.[14]

3.2. تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية في المكتبات الجامعية:

لم تكن المكتبات الجامعية بمنأى عن التطورات في مجال التكنولوجيا الرقمية، مما أدى إلى تزايد استخداماتها في هذه المكتبات للاستفادة من مزاياها، وقد أسهمت في ذلك عدة عوامل، ومن أهمها:

1. الزيادة الهائلة في حجم الإنتاج الفكري، والذي أصبح ينمو ويتضاعف سنوياً بنسبة تعادل 10 %.
2. الرغبة في التنمية والتحديث دفع بكل مؤسسة تعليمية أو مركز علمي إلى إنشاء مكتبته الخاصة.
3. التخفيف من أعباء الأعمال اليدوية الروتينية وتطوير إنتاجية العمل بأقل عدد من العاملين.
4. تطوير الخدمات المكتبية والمعلوماتية، والاستفادة من خدمات الاستخلاص والتكشيف الآلية، وخاصة في مجال الدوريات العلمية ومستخلصاتها ومصادر المعلومات غير التقليدية.
5. الإستفادة من خدمات بنوك المعلومات، والوصول للمعلومات واسترجاعها وبثها ونسخها بيسر وسرعة.
6. المساهمة في إقامة شبكات ونظم آلية معلوماتية تعاونية بين المكتبات والجامعات ومراكز البحث.
7. توفير النفقات وتقديم خدمات أفضل بتكاليف أقل، والاستعاضة عن شراء أوعية المعلومات المرجعية التقليدية الغالية الثمن، كالموسوعات والدوريات والمستخلصات بالأقراص الليزرية CD-ROM.
8. إيجاد حل لمشكلة ضيق المكان، والتي تعاني منها جميع المكتبات الضخمة، مهما كانت مساحتها.
9. مواكبة الثورة المعلوماتية والاستفادة من تطور تكنولوجيا المعلومات في تطوير البحث العلمي.[15]

ومن أهم مزايا استخدام التقنيات الرقمية الحديثة:

1. تقديم آليات تيسر العمل بالمؤسسات كالأعمال المكتبية والبحثية كانت تستدعي وقتا طويلا وأفراد كثر.
2. تطوير الخدمات المقدمة وجودة المعلومات وتقريب المسافات وسرعة الاتصال.
3. وفرة التصنيع للأجهزة والبرمجيات، وبروز منتوجات جيدة وانخفاض في الأسعار.
4. الإنفتاح على العالم الخارجي، فيمكن تبادل المعلومات بين جهازين مرتبطين داخل دولة بنفس الطريقة وبدون تغيير بين جهازين يكونان متباعدين وغير موجودين في نفس البلاد ولا حتى في نفس القارة، مما يجعل العالم كما يقال قرية إلكترونية. والايجابي جدا هو تحمل نفس التكلفة بين المستعملين.
5. تزود المدرسين والمتعلمين خصوصا بقدر كبير من الاختيار فيما يتعلق بكيفية بناء التعلم.
6. في مجال البحث العلمي، تظهر مزايا استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في:

- أن التقنيات الرقمية الحديثة توفر للباحث سرعة الوصول للمعلومات مع الدقة المتناهية والسيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات المبذولة للحصول على المعلومات، وإنجاز البحوث بأفضل طرق.
- تنوع مصادر المعلومات الإلكترونية من أقراص صلبة متخصصة، ومصادر شاملة ومتخصصة.[16]

ثانيا: مراحل ومتطلبات تحول المكتبات الجامعية من تقليدية إلى رقمية

أثرت التحولات التكنولوجية والرقمية الدقيقة والسريعة في بيئة المكتبات بمفهومها التقليدي، مما استوجب البحث في كيفية تحول المكتبات الجامعية من تقليدية الى رقمية كمطلب أساسي، وأهم مراحل هذا التحول.

1. المكتبات الرقمية سمة عصر التكنولوجيا الرقمية:

تعد المكتبة الرقمية digital library، واختصارًا d-lib نتاج لعمليات "الرقمنة" أو "التحويل الرقمي"،

ويعد مفهومها في حد ذاته مثار للجدل والنقاش فمن ناحية يستخدم مصطلح المكتبات الرقمية للدلالة على مفاهيم وتصورات متعددة، ومن ناحية أخرى يُعبر عن هذا النوع من المكتبات بمصطلحات عديدة(*).

1.1. تعريف المكتبات الرقمية:

يزخر الإنتاج الفكري لعلم المعلومات بالعديد من التعريفات لمفهوم "المكتبة الرقمية"، ومن بينها:

- تعرف المكتبة الرقمية بأنها: "تلك المكتبة التي تقتني مصادر معلومات رقمية، سواء المنتجة أصلاً في شكل رقمي أو تم تحويلها إلى الشكل الرقمي، وتجري عمليات ضبطها ببليوجرافياً باستخدام نظام آلي، ويُتاح الولوج إليها عن طريق شبكة حواسيب سواء كانت محلية أو موسعة أو عبر شبكة الإنترنت"[17].

فالتعريف يحدد طريقتين لتكوين (إنشاء) المكتبة الرقمية، سواء المنتجة رقميا بالأصل، أو التي تم رقمنتها.

- تعرف المكتبة الرقمية أيضا بأنها "منظمة تتيح المصادر بما فيها المستخدمين من أجل انتقاء، تنظيم، توفير إتاحة فكرية، ترجمة وتفسير، توزيع وحفظ الوثائق في بيئتها الرقمية، وتضمن كذلك إتاحة الأعمال الإلكترونية بهدف جعلها متوفرة بسهولة وبأقل التكاليف لجمهور محدد من المستفيدين".[18]

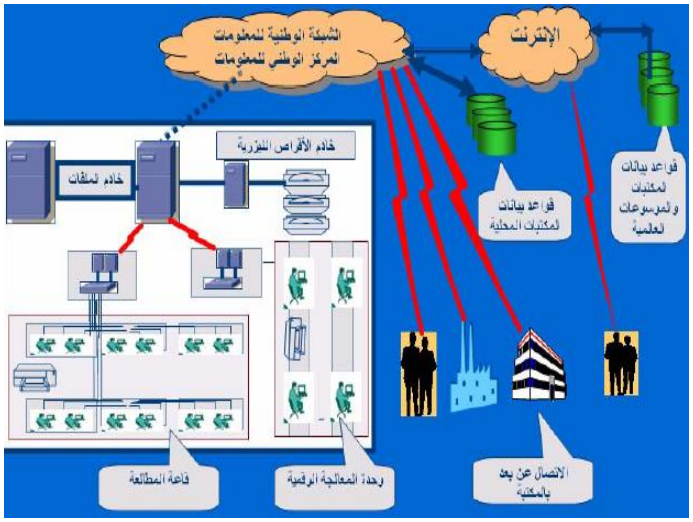

شكل رقم (1) نموذج لمكتبة رقمية

وعموما فإن المكتبة الرقمية هي تلك المكتبة التي تتجه سياستها نحو زيادة رصيدها من المصادر الرقمية، سواء المنتجة رقميا بالأصل، أو التي تم رقمنتها، وتتم عمليات ضبطها ببليوجرافيا وتنظيمها وصيانتها باستخدام نظام آلي متكامل يتيح أدوات وأساليب بحث واسترجاع لمختلف أنواع مصادرها، ويُتاح الولوج إليها عن طريق شبكة حواسيب سواء كانت محلية أو موسعة أو عبر شبكة الإنترنت.

وتستمد المكتبة الرقمية أهميتها من إمكانياتها المتعددة ومنها بالطبع التقنية، وتتميز عن المكتبات التقليدية في العديد من الأوجه، وذلك على النحو التالي:[19]

1. الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للمكتبات الرقمية، وتكنولوجياتها من حيث ترابط المعلومات عن الموضوع الواحد، باستخدام مميزات النصوص الفائقة Hypertext والوسائط المتعددة Multimedia.

2. توفير وقت وجهد الباحث، وتخطي الحواجز المكانية والزمنية بين الدول، فأصبح بإمكان الباحث الولوج للشبكة المعلوماتية والبحث عن مبتغاه والحصول عليه، تطبيقا لمبدأ وصول المعلومات للمستفيدين.

3. إمكانية المشاركة في المصادر الإلكترونية بين المكتبات، مما يمكن من قراءة الوثيقة أو استخدام نفس المصدر من أكثر من باحث في نفس الوقت، ما يزيد من فعالية مصدر المعلومات وزيادة الاستفادة منه.

4. القدرة على السيطرة على أوعية المعلومات والمصادر الإلكترونية، حيث يمكن تنظيم المعلومات والبيانات وتخزينها بطرق دقيقة وفعالة، كما يمكن تحديثها بسهولة، وهذا سينعكس بالإيجاب على سهولة استرجاعها.

5. تسهيل عمليات الإعارة بين المكتبات ومؤسسات المعلومات المختلفة، وزيادة التعاون بين المكتبات، بما يسهم في تطوير الخدمات، وتعزيز الاتصال بمختلف مرافق المعلومات بوسائل سريعة ومضمونة.

6. تعزيز دور المصادر الرقمية وبيان أهميتها من حيث سرعة إعداد وإنتاج وتبادل المعلومات بالإنترنت.

7. الخروج بالمكتبات من حيز المكان إلي مكتبات بلا جدران، يستفاد من محتواها من أي مكان.

8. مواكبة التقدم التقني وثورة المعلومات واستغلالها في مجال المكتبات والمعلومات.

ولذلك أصبح دور المكتبات الرقمية يتجاوز الدور الأساس ومهام المكتبة بمفهومها التقليدي.

2.1. العوامل التي مهدت لظهور المكتبات الرقمية و انتشارها:

خلال العقود الثلاثة الأخيرة مهدت العديد من العوامل لظهور المكتبات الرقمية وانتشارها، ومن أهمها[20]:

1. ظهور الحاسبات الرقمية وعمليات الاختزان الرقمي للمعلومات،

2. انتشار الشبكات المتطورة بمختلف أنواعها وظهور وتطور شبكة الانترنت العالمية،

3. المرونة في عرض المعلومات للمستفيدين بطرق متنوعة، جعلت المكتبة الرقمية مفضلة ومستخدمة وأكثر ألفة وخاصة بظهور نظم النصوص المترابطة التي تستخدم امكانات الحواسيب وبرامجها المتاحة في دمج وتكامل عناصر النصوص والأشكال والرسوم والحركة والصوت ولقطات الفيديو كأسلوب عرض متناسق.

4. أسهم الإطار التنظيمي وظهور هيئات واتحادات المكتبات الرقمية في تقييم أدواتها ومشروعاتها وإقامة ورش عمل وأبحاث وتطبيقات تخص المكتبة الرقمية ودراسة مشكلاتها والتنبؤ بمستجداتها مستقبلا.

5. تنوع احتياجات الباحثين ورغبتهم في الحصول على كم غزير ومتنوع من المعلومات والمعارف.

6. ساعد التداخل المشترك وتكامل العلوم والهندسة والإدارة في ظهور واتساع نمو ودعم المكتبات الرقمية

لذا تعد المكتبة الرقمية من التجديدات الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة كما في الولايات المتحدة الأمريكية (مكتبة الكونجرس، مكتبات جامعة ستانفورد الرقمية ، المكتبة الرقمية لجامعة ميتشجن...الخ).

وفي العالم العربي، أنشأت المنظمة العربية للتنمية الإدارية أول مكتبة رقمية عربية بالقاهرة ، لخدمة للباحثين العرب في مجال الإدارة، وهي تحتوي على مليون مقال علمي وخمسة آلاف مصدر معلومات عربي بالإضافة إلى دوريات وكتب متخصصة وقد تبرعت دولة قطر بنفقات إقامتها.[21]

وتعد المكتبة الرقمية السعودية (SDL) أكبر تجمع أكاديمي لمصادر المعلومات في العالم العربي، وقد فازت بجائزة الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات «اعلم» للمشاريع المتميزة عربيا عام 2010م.[22]

وفي مصر، تم إنشاء بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية (EULC) لخدمة البحث العلمي داخل الجامعات المصرية (2005)، ويمكن الدخول لموقعه مباشرة، أو بشكل غير مباشر عبر موقع الجامعة، بالضغط على المكتبة الرقمية: www.eulc.edu.eg ، واختيار رابط اتحاد مكتبات الجامعات المصرية[23].

وفي الجزائر، وضع **ديوان المطبوعات الجامعية** تحت تصرف الأسرة الجامعية **مكتبته الرقمية الجامعية** "OPU-LU" التي تغطي كافة التخصصات، ويمكن الولوج إليها مجانا عبر مختلف المؤسسات الجامعية من خلال الرابط: http://www.opu-lu.cerist.dz.[24]

2. مراحل تحول المكتبات الجامعية من تقليدية إلى رقمية

هناك عديد العوامل المشتركة التي تدعو المكتبات الجامعية للتحول إلى مكتبات رقمية، ومنها:

1. البعد الإقتصادي المتمثل بالقوة الشرائية المحدودة للمكتبات، وخصوصاً مع ارتفاع أثمان الكتب والمراجع العلمية والزيادة الكبيرة في أثمان الاشتراك في الدوريات ذات التكلفة العالية، إضافة إلى انخفاض تكلفة التكنولوجيا، والتي تعتبر أقل بكثير من المكتبات التقليدية.

2. البعد البيئي، حيث يتم استخدام المكتبات الرقمية بتكنولوجيات أنظف للبيئة لتحقيق الشعار "قرص مضغوط يحفظ عشرات الأشجار".

3. إعادة النظر في طبيعة العمل في بيئة العمل الإلكتروني، فالقوى البشرية تحتاج إلى مهارات جديدة مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، للتماشي مع مستلزمات المكتبة الإلكترونية، وسيكون هناك مسارات وظيفية جديدة، وفي المقابل، هناك وظائف سيتم الاستغناء عنها.

4. البعد الفني في الوصول للمعلومات، حيث لا توفر طرق البحث في المكتبات التقليدية، التنوع والمرونة والكمية من المعلومات، مثل ما يُوفّره البحث الإلكتروني من سهولة الوصول للبيانات من مصادر متعددة، وفي لحظات مع قدرة على متابعة أحدث المعلومات والإصدارات المتنوعة، وهو ما يتحقق رقميا.[25]

ولإنشاء مكتبة رقمية أو التحول من مكتبة جامعية تقليدية إلى رقمية يمكن اختيار أحد الطريقين: الطريق الأول هو أن تقوم بتنفيذ المكتبة الرقمية مؤسسة خارجية متخصصة في هذا المجال، والطريق الثاني هو أن تقوم المكتبة بنفسها بتنفيذ إنشاء أو التحول نحو المكتبة الرقمية بجهودها الذاتية أو بالاستعانة بمتخصصين من داخل المؤسسة الأم كإدارة الحاسب الآلي مثلاً، وفي هذه الحالة تحتاج المكتبة أحيانًا إلى تأمين بعض الأجهزة وطلب رخص للبرمجيات المطلوبة.[26]

وفي كلا الطريقين ينبغي للمكتبة الراغبة في الرقمنة من الاستئناس والاسترشاد بما تتضمنه المراحل الأساسية لإنشاء المكتبة الرقمية من معلومات، ويمكن حصرها في ثلاث مراحل، وهي:[27]

المرحلة الأولى: الإعداد والتجهيز

تعد مرحلة الإعداد والتجهيز هي الأهم والأساس وربما هي الأصعب من المراحل اللاحقة جميعها، لأنه يتم الاعتماد عليها في تنفيذ المراحل الأخرى. حيث تشتمل هذه المرحلة على ما يلي:

1. تحديد الأهداف، العامة والخاصة بشكل دقيق وواضح وتكون قابلة للتطبيق. فالأهداف تمثل نقطة البداية وموجه للخطوات اللاحقة، وينبغي الالتزام بها وعدم الخروج عليها. ويمكن اقتراح بعضها كالتالي:

- دعم وتنمية المناهج التعليمية والبرامج الأكاديمية والبحوث العلمية، بالإمداد بمعلومات وخدمات تثريها.
- دعم المستفيدين للوصول لمصادر المعلومات الرقمية المتنوعة والحصول عليها بطرق علمية واستخدامها بسرعة ويسر.
- العمل على توسيع ثقافة ومدارك المستفيدين وذلك بمدهم بالأخبار والمعلومات التي يحتاجونها.
- التعاون والمشاركة مع الأفراد والمؤسسات العلمية والثقافية لتطوير المكتبة الرقمية.[28]

2. تحديد المستفيدين المستهدفين والتعرف على خصائصهم وصفاتهم وتخصصاتهم، نظرا لأهمية ذلك سواء في عملية تصميم المكتبة أو تحديد المكونات أو توفير الخدمات المعلوماتية.

وتتمثل فئات المستفيدين فيما يلي:

- فئات الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا المنتظمين في الدراسة أو الملتحقين ببرامج الدراسة عن بعد، وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الباحثين، وهو يشكلون غالبية المستفيدين.
- الجهات والهيئات الرسمية وغير الرسمية والأقسام العلمية والمراكز البحثية من داخل المؤسسة وخارجها.

ويدخل ضمن تحديد المستفيدين تحديد احتياجاتهم من المعلومات، حيث أن المكتبة الناجحة هي التي توفر المعلومات التي تلبي حاجات المستفيدين بدقة وتستجيب للتطورات التي قد تطرأ على هذه الاحتياجات.

3. تحديد وحصر مصادر المعلومات الحالية التي تود المكتبة تقديمها عبر المكتبة الرقمية، ونوعياتها وأشكالها وطرائق عرضها وأوقات حصرها وجمعها، وطريقة خزن المعلومات ونوعية الوسائط. واسترجاع المعلومات والإفادة منها ونوعية الخدمات التي توفرها المكتبة ومستواها ووسائل الاتصال وطريقة تنفيذها.

4. تحديد كميات ونوعيات الأجهزة وملحقاتها والبرامج المطلوب تأمينها، سواء بناءها داخليًا أو شراءها جاهزة. وعمومًا يعتمد تحديد النوعيات والكميات أولاً وأخيرًا على عدد من العوامل مثل حجم المكتبة الرقمية المزمع إنشاءها، وعدد المستفيدين منها، وحجم الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة.

5. تحديد الكادر البشري الذي سوف يشغل المكتبة الرقمية وتحديد مؤهلاته وخبراته وطرق تدريبه.

6. تحديد طريقة إدارة المكتبة الرقمية والإشراف عليها وجعلها مركزية أو لامركزية وطريقة المراقبة وأمن المعلومات وإجراءات التحديث والتعديل والصيانة.

7. وضع سياسة واضحة ومحددة للمكتبة الرقمية وتكون مكتوبة وموثقة بحيث تشتمل على جميع ما يتعلق بالمكتبة من أنظمة ولوائح وإجراءات.

وفي نهاية مرحلة الإعداد والتجهيز، ويجب وضع خطة الإنجاز أو التنفيذ المقترحة، وخلالها توزع الأعمال المختلفة لمراحل المشروع على فترات زمنية محددة، واعتمادًا على مجموعة من العوامل والخبرات العملية.

المرحلة الثانية: التنفيذ و إنجاز المشروع

يتم في هذه المرحلة بذل جهد كبير ودعم الخبرات التي ترفع من قيمة الخدمات المقدمة، وتتميز بما يلي:[29]

1. إمكانية دمج الخدمات التي تقدمها المكتبة، أو ما يسمى بالمدخل الموحد لخدمات المكتبة الرقمية.

2. عمل توثيق متكامل للمعلومات وتطوير الوثيقة بحيث تشمل كافة المتطلبات البشرية والمادية وفقًا للاحتياجات. ويجب اعتماد هذه الوثيقة والموافقة عليها قبل المضي قدمًا في مرحلة التنفيذ لضمان أن تكون النتيجة النهائية تتوافق مع احتياجات وتطلعات المسؤولين في المكتبة.

3. تأمين متطلبات واحتياجات المكتبة من الأجهزة وملحقاتها والبرمجيات المختلفة وتهيئتها.

ويلاحظ أن كميات ونوعيات الأجهزة والبرمجيات تعتمد على عدد من العوامل مثل حجم المكتبة الرقمية المزمع إنشاؤها، وعدد المستفيدين منها، وحجم الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة.

4. تأهيل العنصر البشري، فنيًا وتقنيًا للتعامل مع الأجهزة والبرامج وتقديم خدمات الدعم والصيانة والتدريب. والتأهيل الجيد للعنصر البشري ينبغي أن يبدأ قبل تبني مشروع المكتبة الرقمية، فهو مفتاح النجاح للمشروع.

5. تنويع المصادر الرقمية: وتشمل الكتب والمجلات الرقمية، والملفات الرقمية، والأقراص الضوئية، وغيرها من مصادر المعلومات المتوافرة على ميكروفيلم أو مخطوطات، أو أدلة، أو نشر إلكتروني.

6.إعداد نظام خاص بالنشر الإلكتروني وإدارة المحتوى، ليوفر إمكانات كبيرة لخلق مواقع ديناميكية لأي مواد يرغب في نشرها على الشبكة. ويمكن المسؤولين عن البوابة من التحكم فيما ينشر على البوابة بشكل سهل وميسر، وأرشفة جميع المعلومات المدرجة فيها مع إمكانات بحث حر شامل على جميع محتوياتها.

ويمكن في هذه المرحلة تحديد الأعمال المطلوبة على الشكل الآتي:[30]

- تطوير الهيكل العام وتصميم فني لموقع المكتبة وأسلوب إدارته وكيفية تغذيته بمحتوى مصادر المعلومات.
- تنفيذ وتهيئة وأقلمة خدمات المكتبة الرقمية.
- توفير المعلومات المطلوبة والخاصة بالمكتبة الرقمية وتحميلها بالخادمات servers الخاصة بها. وتحميل مصادر المعلومات الرقمية على الخوادم الخاصة بها، وربطها ضمن المكتبة الرقمية.
- ربط المكتبة الرقمية وإتاحتها عبر شبكة المؤسسة المحلية لتحقيق الفائدة القصوى منها. ولتسهيل الاستفادة من المعلومات على المكتبة الرقمية الأكاديمية ينبغي إرساء العلاقات بالأنظمة الموازية لها على المستوى المحلي والدولي من خلال تشابك وارتباط عبر شبكة الإنترنيت، والعمل على تطوير النظام والرقي بخدماته.

- تدريب العاملين والمختصين بإدارة وتشغيل وتحديث محتويات المكتبة الرقمية.

المرحلة الثالثة: التشغيل وإطلاق الخدمة

بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ والإنجاز تأتي مرحلة التشغيل وإطلاق الخدمة. ويتم خلالها[31]:

1. إجراء تجربة أو اختبار لكافة مكونات المكتبة الرقمية بما في ذلك الخدمة المقدمة ومستواها وسرعتها ودقتها وشموليتها، وإذا تمت التجربة بنجاح وحققت تطلعات المسؤولين يتم بعد ذلك إطلاق الخدمة بشكلها النهائي وإتاحة مصادر المعلومات المختلفة وتوفيرها بشكل متكامل من خلال المكتبة الإلكترونية.

وتبرز في هذه المرحلة أيضا أهمية تدريب العاملين على المكتبة الرقمية، وخاصة الموظفون الذين سيقومون بعملية تشغيل المكتبة مثل مشغلي الحاسوب ومدخلي البيانات والمبرمجون وغيرهم، والمشرفون المباشرون على المكتبة الرقمية وذلك لتعريفهم بطبيعة العمل ونوعية الأعمال المطلوب منهم إنجازها.

2. الإعلان عن المكتبة الرقمية وتسويق خدماتها في كافة قطاعات المؤسسة.

3. التقييم للمكتبة الرقمية (مدى تحقيق أهدافها، ومحتوياتها، وخدماتها ومستوى جودتها وحجم الاستفادة منها) ويكون ذلك بعد مرور مدة كافية على تشغيلها وذلك للحكم عليها وتطويرها.

وعند تقييم المكتبة الرقمية ينبغي التركيز على المستخدمين فليس هدف المكتبة هو فقط توفير مجموعات عالية الكفاءة بل أهم من ذلك هو مساعدة المستخدمين في جهودهم لتميز الأفضل من هذه المجموعات .

4. توثيق المكتبة الجامعية الرقمية بحيث يصدر وصف مكتوب لها يشمل أهدافها ومحتوياتها وإجراءاتها وخدماتها، ويكون مدعمًا بالوثائق والرسوم الإيضاحية والجداول الوصفية، والعمل على استدامة هذا التوثيق.

وضمان استمرارية عمل المكتبة الرقمية يتطلب العناية بموضوع الدعم الفني والصيانة للنظم والبرمجيات في المكتبة. ويتم ذلك إما بالاستعانة بالفريق الفني للشركة الموردة أو بفريق فني متخصص من داخل المؤسسة. ويتم الدعم الفني مباشرة أو بالدخول على النظم عن بعد أو عبر الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.

وغالبا ما يشمل تركيب النسخ المحدثة لنظم وبرمجيات المكتبة الرقمية، وإصلاح أعطال النظم والبرمجيات.[32]

3. متطلبات تطبيق مشاريع الرقمنة في المكتبات الجامعية

إن مشروع الرقمنة شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه، وبالتالي يحقق النجاح والتفوق. لذلك فأي مشروع للرقمنة في المكتبات الجامعية يجب أن يراعي مدى توفر المتطلبات التالية:

1.3. التخطيط لمشروع الرقمنة

فعلى كل مكتبة تريد خوض مشروع رقمنة أن تقوم بتشكيل لجنة "فريق عمل المكتبة الرقمية" تشرف على المشروع ، وتتكون من عناصر يشهد لهم بالكفاءة العلمية والعملية في مجالات : المكتبات، الحاسوب، الشبكات والاتصالات، البرمجيات. حيث تقوم بوضع خطة مناسبة لمراحل تنفيذ المشروع، أبرز عناصرها:[33]

- تحديد أهداف المشروع.
- دراسة جدوى يتم فيها تحديد المتطلبات الضرورية لعملية الرقمنة (الوسائل، التجهيزات، الإطارات البشرية).
- تحديد تكاليف المشروع وإقرار ميزانية مناسبة للمشروع مع تبويبها.
- وضع خطة زمنية واضحة لمراحل تنفيذ المشروع.
- إعادة هندسة الاجراءات الادارية والتنظيمة والعمليات الفنية بما يتناسب والتحول الجيد.
- تحديد الاجراءات التي سوف تتخذ بخصوص المشاكل التي سوف تعترض تطبيق المشروع.

2.3. المتطلبات المالية

إن أهمّ ما يمكن مراعاته عند التفكير في بلورة مشروع الرقمنة، إمكانية وجود دعم مالي قوي يساعد على تنفيذ المشروع وتشغيله، فينبغي توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومواجهة المشاكل المحتملة، وأيضا التكاليف المتعلقة بالتعامل في حالة التعاقد مع متعامل خارجي.

ونشير هنا إلى أن التكاليف الباهضة نسبياً في عملية إنشاء المكتبات الرقمية يمكن أن تقف حجر عثرة في هذه العملية وخاصة في البلدان العربية، وذلك لنقص التكنولوجيا المؤهلة لقيام مثل هذا النوع من المكتبات، وعند قيام مكتبة بمفردها بالرقمنة فقد يكون ذلك مرهقاً جداً، ولذا يجب التعاون في إنشاء المكتبات الرقمية، مما يجعل النفقات موزعة على أكثر من جهة، وبهذا يتحقق تقليل النفقات في عمليات الإنشاء، ويتحقق التعاون بين المؤسسات المعلوماتية والمكتبات لتقديم مستويات أفضل من الخدمات للمستفيدين منها.[34]

والمتتبع لمشروعات المكتبات الرقمية في العالم يجد أن معظمها كان ثمرة تعاون مؤسسي بين أكثر من جهة، فجامعة بيركلي Berkeley بكاليفورنيا أقامت مكتبتها الرقمية بالتعاون مع شركة صن للمجموعات الرقمية Sun Microsystems, Inc.، وعلى المستوى العربي نجد مثلا أن مكتبة الإسكندرية تتعاون مع جامعة كارنيجي ميلون University Carnegie Mellon في كثير من المشروعات الرقمية بها.[35]

3.3. المتطلبات المادية

وذلك من خلال توفير التجهيزات والمستلزمات المادية والبرمجية ، ومن بينها[36]:

1. **الأجهزة:** أجهزة الحاسب الآلي Personal Computers (PCs)، أجهزة الشبكات المحلية Local Area Networks (LAN)، الطابعات Printers، الماسحات الضوئية Scanners، محطات تشغيل الأقراص المدمجة CD-ROMs، أجهزة الحماية والأمن Security، نظم إدارة أنظمة المكتبات الآلية (DI MS)، أجهزة التصوير الفوتوغرافي الرقمية، **تقنيات** التعرف الضوئي على الحروف، نظم النشر الإلكتروني وإدارة المحتوى، قواعد البيانات المخزنة على الأقراص الضوئية، والملفات الرقمية.
2. **البرامج:** وتشمل نظم إدارة المعلومات الرقمية وبرامج وبروتوكولات الربط والاسترجاع، وينبغي أن تكون حديثة ومعتمدة بأحدث المعايير والتقنيات اللازمة لإدارة المكتبة الرقمية وتحديثها. ولا بد من التأكد من دعم الأنظمة لنظام المارك العالمي(*)، وكذلك المواصفة المعيارية الخاصة ببروتوكول (Z39.50)(**).

ونشير هنا بأن هذه التجهيزات تتحكم فيها حجم المواد المراد رقمنتها، وعدد المستفيدين من المكتبة الجامعية.

4.3. المتطلبات البشرية

يعد العنصر البشري من أهم الموارد في المنظمات، وبدونه لن تتمكن من تحقيق أهدافها حتى وإن امتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة، لذا وجب تأهيل الموارد البشرية وبكفاءة عالية، وإعداد كوادر بشرية فنية متخصصة وتزويدها بمهارات مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، تماشيا مع متطلبات الرقمنة.

فالرقمنة للمكتبات الجامعية ينجم عنها ظهور مسارات وظيفية جديدة، وسيتم الاستغناء عن وظائف أخرى.

ومن بين الوظائف المستحدثة في المكتبات الرقمية نجد: مسؤول المكتبة الرقمية وهو بمثابة أمين مكتبة أو أخصائي مكتبات في المكتبات التقليدية، أخصائي مكتبات Librarian، أخصائي معلومات Information Specialist، أمين المعلومات Cybrarian، اختصاصي مصادر المعلومات الرقمية Digital Resources Librarian، منسق المصادر الرقمية Digital Resources Coordinator، اختصاصي المكتبات المسؤولين عن المجموعات الرقمية Library Specialists in Digital Collections، مديري الوثائق الإلكترونية أو المتاحة

على الخط المباشر Managers of electronic or online archives ، وتشترك مجمل هذه المسميات في أن صاحبها يعمل في بيئة عمل غير تقليدية.[37]

ومن الأفضل لمن سيعمل في المكتبات الرقمية بصفة خاصة أو في البيئة الرقمية بوجه عام، أن يتحلى بـ[38]:

- المعرفة التخصصية بعلم المكتبات والمعلومات، فهو ركيزة أساسية لأي شخص يعمل في مجال المكتبات.
- أن يكون الشخص مؤهلاً تأهيلاً علمياً عالياً، وذلك حتى يتسنى له مواجهة ما يمكن أن يواجهه في بيئة عمله من جهد عقلي، وإدراكه لمدى أهمية المكان الذي يعمل به.
- المتابعة لكل جديد في مجال تخصصه وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات وعلوم المعلومات.
- التعليم المستمر للمكتبيين العاملين في مجال المكتبات الرقمية وذلك عن طريق الدورات التدريبية والتقنية المستمرة في مجالات التقانة والتكنولوجيا وعلوم المكتبات والمعلومات.
- التدريب العملي المستمر والمنظم للعاملين في المكتبات الرقمية، للاطلاع على أي جديد في التخصص، وبما يساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة، لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الرقمنة.[39]
- تعديل المقررات الدراسية والمساقات العلمية بما يتطابق مع الثورة الحادثة في مجال المكتبات والمعلومات.

وعليه يمكن القول أن المكتبيين بالفعل هم الأداة الفاعلة في مشروعات رقمنة المكتبات الجامعية.

5.3. المتطلبات التشريعية

على المكتبة الجامعية الراغبة في الرقمنة الأخذ في الاعتبار حقوق النشر والملكية الفكرية **Intellectual Property**، أي وضع الترتيبات اللازمة لحفظ حقوق المؤلفين في الاستخدام الآلي بالمشروع والنشر على شبكات داخلية أو النشر على شبكة الانترنت، وذلك حتى لا تتعرض حقوق الملكية الفكرية إلى الضياع في مجال الاستنساخ غير المشروع لأوعية المعلومات. ويتحقق هذا الأمر عن طريق رخص الاستخدام وهي نوع من الاتفاقيات النظامية التي تلزم الأطراف المتفقة بالبنود والشروط المتفق عليها وتتم هذه الاتفاقيات مع المؤلفين أصحاب الأعمال الفكرية محل الرقمنة والناشرين.[40]

6.3. متطلبات تخص سياسات الإتاحة أو شروط الاستخدام

ويقصد بها الإجراءات التي ستتبعها المكتبة الرقمية في إتاحة محتوى مصادرها الإلكترونية لمستفيدين بعينهم دون غيرهم وفق سياسة معينة، ويقابلها سياسة الإعارة في المكتبات التقليدية.

فهناك من المكتبات التي تُوجد- من ضمن خدماتها- بعض أو كل الخدمات المجانية لاستخدام محتواها الرقمي، كما يوجد البعض الآخر الذي يشترط الاشتراك ودفع مقابل مادي حتى يتم الاستفادة من المصادر الرقمية والولوج داخل المكتبة، ومهما كانت الطريقة المتبعة في الولوج إلى المكتبة فإنه لابد من وجود مجموعة ضوابط تحكم عمليات إتاحة واستخدام مصادر المعلومات الرقمية في المكتبة، وهناك طرق عدة لذلك ونذكر منها، أسماء الولوج وكلمات السر Login/User name & password، البطاقات المشفرة الذكية Encoded and smart cards وغيرها من الأساليب.[41]

ثالثا: التغيرات التي أحدثتها الرقمنة في أنظمة عمل المكتبات الجامعية

لقد أحدثت الرقمنة ثورة في بيئة المكتبات الجامعية، وعلى جميع المستويات، سواء على مستوى نوع وشكل الأوعية المعلوماتية أو نوع الخدمات المكتبية المقدمة أو في محتوياتها العلمية وكيفية ووقت الوصول إليها.

1. أهم التغيرات في المكتبات المرقمنة

لقد أدى ظهور الأنظمة الرقمية على جميع المستويات المكتبية سواء في الاستراتجيات الخاصة بالمكتبة ككل أو على أنظمة العمل، إلى إحداث عدد من التغيرات في المكتبات بعد رقمنتها، شملت ما يلي:[42]

1.1. التغيرات في الإستراتيجيات الكلية للمكتبات

ففي إطار التوجهات الإستراتيجية للمكتبات الجامعية لم تعد تقتصر الخدمة فيها على مجرد توفير الأوعية المعلوماتية، بل أصبح مهما تطوير خدماتها لتواكب التغيرات الرقمية الهائلة.

2.2. التغيرات في سياسة تطوير المجموعات (التزويد) وتطوير المقتنيات الخاصة بالمكتبة

فأصبح من السهل البحث في جميع القوائم التي تصدر بدور النشر. كما تغير مفهوم "الإقتناء" واستبدل بمفهوم "الوصول" ؛ فأصبحت المكتبات تسعى لإتاحة المعلومات عبر الاشتراك في قواعد بيانات أو نشرات علمية لجهات علمية مما أدى إلى سهولة الوصول إلى المعلومات، وكذلك تحديثها وانخفاض تكلفة المفاوضات الخاصة بالشراء. وكذلك تغير مفهوم سياسة تطوير المجموعات في ظل البيئة الرقمية وأنظمة المعلومات.

3.2. التغيرات المتعلقة بطرق البحث

فقد أصبح من السهل الوصول إلى المعلومات داخل المكتبة، حيث أتاحت أنظمة المعلومات أنظمة البحث داخل قواعد البيانات الخاصة بالمكتبة، وكذلك سهولة الوصول للمعلومات وتحديد المصادر واستبدال أساليب التكشيف التقليدية بقواعد البيانات الإلكترونية، مما أدى إلى سرعة الوصول إلى المعلومات وتضييق نتائج البحث بما يوفر وقت الباحث أو متخذ القرار.

4.2. التغيرات المتعلقة بالنواحي الفنية

فأصبح ممكنا قيام المفهرسين والقائمين بالعمل الفني الاطلاع على قواعد بيانات المكتبات والناشرين من خلال "مركز المكتبات المحوسبة على الخط المباشر OCLC [(*)]"، و"شبكة معلومات المكتبات البحثية RLIN "[(**)]، مما يؤدي لدقة الفهرسة والتوثيق الخاصة بالمكتبة وتوفير وقت وجهد للعاملين، وبالتالي دقة البيانات المتاحة وتوحيدها مع باقي الفهارس وقواعد البيانات العالمية.

5.2. توفير الوثائق وتوصيلها

وأصبح من السهل أن تقوم المكتبات بتبادل المجموعات الخاصة بها والمطبوعات الإلكترونية وإيصالها للمستفيدين في جميع أنحاء العالم؛

وقد أدت هذه التغيرات إلى تحول في وظائف المكتبة الجامعية من أماكن لحفظ المعرفة، إلى أجهزة لبث المعلومات عبر مختلف القنوات، تسعى للحصول على أحدث ما ينشر بمختلف أشكاله.[43]

2. النتائج التي يمكن تحقيقها بعد رقمنة أرصدة المكتبات

من بين النتائج التي تتحقق على مستوى المكتبات الجامعية من خلال العمل على رقمنة أرصدتها[44]:

1. **حفظ النسخ الأصلية: حيث** أن نشر النسخ التي يتم رقمنتها في المكتبات الجامعية، يسمح بحفظ أصول الوثائق المعارة بكثرة خاصة تلك التي تدهورت حالتها المادية، إضافة إلى تخفيض الضغط على المجموعات المعارة وتخفيض تكاليف التخزين. كما تسمح الرقمنة بالحصول وبسرعة على طباعة ورقية للوثيقة في الحين.
2. **تحسين الوصول إلى الأرصدة المرقمنة:** فانتشار النسخة المرقمنة يسمح للمستخدمين باستعمال أكثر للوثائق من خلال التبادل السريع للبيانات بين المتعاملين وتخفيض تكاليف المراسلات، والتحديث الفوري.
3. **ديمقراطية الوصول إلى التراث بشكل عام:** أي لا يكون حكرا على الباحثين بل يكون متاحا لكل فئات المستعملين وحتى من غير المحيط الجامعي.

4. **التعاون على المستوى الوطني والدولي:** لتحقيق تكاملية مع مؤسسات أخرى، مكتبات جامعية، مراكز بحث، جامعات، مخابر بحث، مؤسسات صناعية وتجارية ومنظمات عمومية، وهو ما يقضي على مشكلة تشتت الوثائق وندرتها، خاصة وأن الإعارة بين المكتبات الجامعية تكون جد سهلة باستخدام بريد الإلكتروني.
5. **تسهيل الوصول للمصادر المرقمنة (عن بعد): وذلك** من خلال مضاعفة وزيادة منافذ الاطلاع على هذه المصادر إضافة إلى المساعدة على البحث من خلال اكتشاف محتويات وثائق ذات نتائج علمية كبيرة.

وبالنسبة للمستفيدين من خدمات المكتبات الجامعية، فإن الرقمنة ستحقق لهم المزايا التالية [45]:

- تسهيل الوصول وبجهد أقل إلى مصادر معلومات بعيدة وجديدة وحديثة، ومن قبل عدد أكبر من المستفيدين في وقت واحد.
- توفير الخدمة للمستفيدين في أي وقت دون انقطاع لأي مستفيد في أنحاء المعمورة لديه اتصال بالإنترنت.
- توفير إمكانيات عالية للخزن والاسترجاع التفاعلي مع المعلومات.
- توفير كافة أشكال أوعية المعلومات الإلكترونية وبدرجة عالية من الدقة والشمولية.
- توفير تقنيات عالية من الجودة (وضوح النص، والتحكم في اللون، ونقاء الصوت).

إلا أن تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية قد تواجهه العديد من العوائق والتحديات، تتعلق بالجوانب **التنظيمية والتشريعية والتقنية والبشرية والمالية.**

ووفقا لما حدده موظفو برنامج المكتبات الرقمية الوطنية في مكتبة الكونغرس الأمريكية، فإن من بين **التحديات التي تواجهها عملية رقمنة المكتبات**، وتنطبق على معظم المكتبات الرقمية، نجد ما يلي:

1. تطوير تقنية محسنة لرقمنة المواد التناظرية.
2. تصميم أدوات البحث والاسترجاع التي تثري الفهرسة المختصرة أو غير المكتملة أو المعلومات الوصفية.
3. أدوات التصميم التي تسهل تعزيز الفهرسة أو المعلومات الوصفية عبر دمج مساهمات المستخدمين.
4. وضع بروتوكولات ومعايير لتسهيل تجميع المكتبات الرقمية الموزعة.
5. معالجة القضايا القانونية المرتبطة بالوصول، والنسخ، ونشر المواد المادية والرقمية.
6. دمج الوصول إلى المواد الرقمية والمادية على حد سواء.
7. تطوير المناهج التي يمكن أن تقدم موارد غير متجانسة بطريقة متماسكة.
8. جعل المكتبة الرقمية مفيدة لفئات مختلفة من المستخدمين ولأغراض متنوعة.
9. تقديم أدوات أكثر كفاءة وأكثر مرونة لتحويل المحتوى الرقمي لتتناسب مع احتياجات المستخدمين النهائيين.
10. تطوير النماذج الاقتصادية لدعم المكتبة الرقمية.[46]
11. التقادم التقني Technological Obsolescence على مستوى البرمجيات Software والأجهزة ومعدات المكتبات الرقمية Hardware.
12. مشكلة الحقوق الفكرية أو الملكية الفكرية للمواد ومصادر المعلومات المنشورة في شكلها الإلكتروني والرقمي ومدى إمكانية التحكم في هذه الحقوق وإدارتها من قبل مالكيها.
13. تخلف أساليب الوصول إلى المعلومات والبيانات الرقمية المختزنة في المكتبات الرقمية، وذلك بالمقارنة مع الزيادة السريعة في اقتناء المواد ومصادر المعلومات الإلكترونية. [47]

ومثل هذه المعوقات والتحديات التي تواجهها معظم مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية، والأسئلة التي تطرح كانعكاس لها، ستجعل من المهم التفكير في ومحاولة ايجاد حلول لها، وخاصة أن المكتبات الرقمية أصبحت من الضروريات، ووجودها ليس على سبيل الترف ولكنه يرتبط بالاحتياج لمصادر معلوماتها.

خاتمة

تم التطرق في هذا البحث إلى مفهوم التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها في المكتبات الجامعية، والمراحل والمتطلبات لتحول المكتبات الجامعية من تقليدية الى رقمية، وصولا إلى تحديد جوانب تأثير الرقمنة في أنظمة عمل المكتبات الجامعية وبعض معوقات تطبيق مشاريعها.

وبعد معالجة ما تضمنته إشكالية البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الرقمنة أحدثت ثورة في مفهوم المكتبات، لتجعل منها مكتبات للجميع تعمل في بيئة رقمية متغيرة.

- أن أهمية رقمنة المكتبات الجامعية تبرز في إتاحة الكتب ومصادر المعلومات الرقمية للمستفيدين، مما يحقق لهم سرعة الوصول للمعلومة في بيئة رقمية تضع المعلومة في متناول الباحثين عنها.

- أن التحول من مكتبات بالمفهوم التقليدي إلى مكتبات رقمية يمكن حصره في ثلاث مراحل، وهي: مرحلة الإعداد والتجهيز ومرحلة التنفيذ وإنجاز المشروع ومرحلة إطلاق الخدمة.

- أن تطبيق مشاريع المكتبات الرقمية يعتمد على عناصر عديدة ينبغي أن تتوافر حتى يتحقق لها مقومات النجاح المنشود، ومن أهمها ضرورة وجود خطة لرقمنة المكتبات.

- أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق رقمنة المكتبات الجامعية بفعالية، وتتعلق بالجوانب التنظيمية والتشريعية والتقنية والمالية والبشرية.

وعلى ضوء ما تم التوصل "إليه من نتائج، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1. ضرورة نشر الثقافة المعلوماتية والرقمية والتوعية الشاملة في أوساط المكتبات الجامعية، بأهمية الرقمنة وتوضيح الغايات من تبني مشاريعها.

2. العمل على تطوير التشريعات والقوانين لمواكبة التحولات الجارية في البيئة الرقمية.

3. تنويع مصادر تمويل عمليات الرقمنة، وتوفير مخصصات مالية كفيلة بتطبيق مشاريعها.

4. الحد من مقاومة الموظفين لتطبيق مشاريع الرقمنة، من خلال إعداد برامج توعوية، وإقامة الندوات والمحاضرات لتعليم مفاهيم الرقمنة وتقبل التغيير نحوها وتقليل تخوفهم اتجاهها.

5. إعداد برامج تدريبية للرفع من كفاءة الموظفين وتأهيلهم على النحو المناسب في مجال التعامل مع أجهزة الحاسب، ومختلف الأجهزة اللازمة لرقمنة المكتبات الجامعية.

6. توفير خدمات الدعم الفني والصيانة، بما فيها تحديث وترقية برامج المكتبة الرقمية للإصدارات الحديثة، وإصلاح العيوب البرمجية التي قد تظهر عليها.

7. دعم الأبحاث التي تهدف إلى دراسة مشاريع المكتبة الرقمية وتعنى بتطوير خدماتها.

8. العمل على استقطاب كفاءات بشرية متخصصة في الرقمنة، حيث أنها هي التي سوف تعمل على إدارة المكتبات الجامعية الرقمية وتشغيلها.

قائمة المراجع

1. بدر ، أحمد، عبد الهادي ، محمد فتحي ، المكتبات الجامعية: تنظيمها ، إدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، دار غريب ، القاهرة ، 2001.

2. حسن الحداد، فيصل عبد الله ، خدمات المكتبات الجامعية السعودية : دراسة تطبيقية للجودة الشاملة ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2003.

3. محمد عارف جعفر ، محسن السيد العربي، مكتبة المستقبل العامة نموذج للمكتبات الرقمية: دراسة تحليلية لأهدافها ووظائفها وخدماتها، نشر في الكتاب الدوري " الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات "، العدد 18، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2002 .

4. محمد فتحى عبد الهادى، نظريات مجتمع المعلومات ، نشر في الكتاب الدوري " الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات "، المجلد 13، العدد 26، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1427هـ/2006م.

5. قنديلجي ، عامر ابراهيم ، السامرائي، إيمان فاضل، حوسبة (أتمتة) المكتبات ، دار السيرة، عمان ، الأردن، 2004.

6. لحواطي، عتيقة ، استرجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الاتصال العلمي بين الباحثين ، دكتوراه في علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر ، 2014.

7. محمد، عماد عيسى صالح، مشروعات المكتبات الرقمية في مصر : دراسة تطبيقية للمتطلبات الفنية والوظيفية ، أطروحة دكتوراه، قسم المكتبات بجامعة حلوان ، مصر ، 2004.

8. مهري، سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.

9. رحاب فايز، عمر حوتية، التكتلات المكتبية كإطار للتعاون بين المكتبات الجامعية الرقمية من أجل التمكين للمعرفة (مع الاشارة إلى نماذج عالمية)، المؤتمر الثامن لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية ، الرياض، الفترة 31 أكتوبر – 2 نوفمبر 2017.

10. عمر حوتية، لعلى بوكميش، دور التكنولوجيا الرقمية في تحقيق سرعة الوصول الحر للمعلومات وترقية البحث العلمي بالدول العربية، المؤتمر الدولي الحادي عشر حول التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية، طرابلس- لبنان ، 22- 24 ابريل 2016.

11. رحاب فايز أحمد سيد، عمر حوتية، التعاون بين المكتبات الجامعية في ظل البيئة الرقمية كآلية لتطوير البحث العلمي في الجامعات العربية، المجلة العربية للأرشيف والتوثيق، السنة 21 ، العددان 41 و 42 ، ديسمبر 2017 .

12. عبد المجيد مهنا، المكتبة الإلكترونية: التخطيط لإنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26 ، العدد الثالث والرابع 2010.

13. فراج ، عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية، مجلة المعلوماتية، مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، العدد 10 ، 2005.

14. سعيدي، سليمة، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية:من وجهة نظر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج.48-ع.4، 2013.

15. عبد الجليل زيد المرهون، البحث العلمي وإشكالاته الراهنة، جريدة الرياض ، العدد 17308 ، بتاريخ: 13 نوفمبر 2015م.

16. حمد إبراهيم حسن محمد، تأثير البيئة الرقمية على إعداد اخصائي المعلومات: التحديات والتطلعات، متاح على الموقع: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=5518 ، أطلع عليه بتاريخ: 2018/05/10.

17. دور نظم المعلومات في تطوير الخدمات المكتبية، بحث متاح على الموقع: http://www.startimes.com/?t=20477509 طلع عليه بتاريخ: 2018/05/05.

18. رجب عبد الحميد حسنين، المكتبات الرقمية : التخطيط والمتطلبات، نشر في Cybrarians Journal (دورية الكترونية فصلية محكمة تعنى بمجال المكتبات والمعلومات)، العدد 15، مارس 2008 ، الموقع: http://www.journal.cybrarians.info .

19. محمد بن عبد الله ، البحث العلمي والتقنيات الحديثة، متاح على لموقع:
http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t=4575 ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/20.

20. مفهوم المكتبة الرقمية، متاح على الموقع: http://allammessaouda.blogspot.com ، اطلع عليه بتاريخ 2018/05/15.

21. نادية بعيبع، بن غذفة شريفة، دور المكتبة الجامعية في ظل التطورات التكنولوجية، متاح على الموقع: http://assps.yourforumlive.com/t16-topic ، اطلع عليه بتاريخ 2018/05/22.

22. صالح أبو أصبع، رؤية مستقبلية، متاح على الموقع: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2017-01-25-1.2836746، اطلع عليه بتاريخ: 2018/052/22.

23. سليمان بن صالح العقلا، التخطيط نحو إنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية، ص 25. ، متاح على الموقع: https://www.scribd.com/doc/19768937/، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/10.

24. عبد المالك بن السبتي، ابتسام سعيدي ، معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة نموذجا، مقال نشر بـ journal.cybrarians ، عدد 43، سبتمبر 2016 ، الموقع: http://www.journal.cybrarians.org ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/16.

25. مقال بعنوان " 10 تحديات تواجه المكتبات الرقمية "، متاح على الموقع:http://blog.naseej.com/ ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/15.

26. مقال بعنوان "متطلبات إنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية" ، الموقع :

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203550 ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/04/11.

27. موقع إتحاد مكتبات الجامعات المصرية : www.eulc.edu.eg/.

28. موقع مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني: http://www.cerist.dz/index.php/ar/news-ar/1188-opu-lu

29. موقع جامعة بيركلي Berkeley : http://www.lib.berkeley.edu

30. Edward A. Fox and Shalini R. Urs. Digital Libraries. Annual Review of Information Science and Technology, ed. Blaise Cronin, Vol. 36, Ch. 12, 2002.

31. Morrison H. ,Digital video/TV Update, 99 , A.E.C.T. National convention ,Houston ,TX , USA ,(Anew presentation The Updates the audience on the developments in Digital Video and Digital TV., 1999.

32. Norman Higham, The Library in the University: Observations on a Service, (Grafton Books), Deutsch, London , July 1980.

33. OLIVIER Ertzscheid, Les enjeux de la (des) Bibliothèque(s) numérique(s) : www.etudes-francaises.net.

34. Serge, CACALY et all. Dictionnaire encyclopédique de l'information et de la documentation.- Amsterdam : Nathan, 2001.

35. Tellier, Sylvie., La bibliothèque virtuelle : l'information au bout des doigts, Direction informatique, 14 Nov 1993, vol. 6. n.1.

الهوامش

[1] حسن الحداد، فيصل عبد الله. خدمات المكتبات الجامعية السعودية : دراسة تطبيقية للجودة الشاملة، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 2003، ص83.

[2] Norman Higham, The Library in the University: Observations on a Service, (Grafton Books), Deutsch, London, July 1980.

[3] القوانين الخمسة لرانجاناثان Ranganathan هي: الكتب للاستخدام، لكل قارئ كتابه، لكل كتاب قارئه، حافظ على وقت القارئ، المكتبة كائن حي متطور. أنظر: محمد فتحي عبد الهادي، نظريات مجتمع المعلومات، نشر في الكتاب الدوري "الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات"، المجلد 13، العدد 26، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1427هـ/2006م، ص209.

[4] نادية بعيبع، بن غذفة شريفة، دور المكتبة الجامعية في ظل التطورات التكنولوجية، متاح على الموقع: http://assps.yourforumlive.com/t16-topic ، اطلع عليه بتاريخ 2018/05/22.

[5] مفهوم المكتبة الرقمية، متاح على الموقع: http://allammessaouda.blogspot.com ، اطلع عليه بتاريخ 2018/05/15.

[6] Morrison H. , Digital video/TV Update, 99 , A.E.C.T. National convention ,Houston ,TX , USA ,(Anew presentation The Updates the audience on the developments in Digital Video and Digital TV., 1999.

[7] فراج، عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية، مجلة المعلوماتية، مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، العدد 10، 2005، ص38.

[8] Serge, CACALY et all. Dictionnaire encyclopédique de l'information et de la documentation .-Amsterdam : Nathan, 2001. p.431.

[9] مفهوم المكتبة الرقمية، مرجع سابق.

[10] عمر حوتية، لعلى بوكميش، دور التكنولوجيا الرقمية في تحقيق سرعة الوصول الحر للمعلومات وترقية البحث العلمي بالدول العربية، المؤتمر الدولي الحادي عشر حول التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية، طرابلس- لبنان، 22- 24 ابريل 2016.

[11] رحاب فايز أحمد سيد، عمر حوتية، التعاون بين المكتبات الجامعية في ظل البيئة الرقمية كآلية لتطوير البحث العلمي في الجامعات العربية، المجلة العربية للأرشيف والتوثيق، السنة 21، العددان 41 و42، ديسمبر 2017، ص105.

[12] قنديلجي، عامر ابراهيم، السامرائي، إيمان فاضل، حوسبة (أتمتة) المكتبات، دار السيرة، عمان، الأردن، 2004، ص114 .

[13] لحواطي، عتيقة، استرجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الاتصال العلمي بين الباحثين، دكتوراه في علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص50.

[14] Tellier, Sylvie., La bibliothèque virtuelle : l'information au bout des doigts, Direction informatique, 14 Nov 1993, vol. 6. n.1,p.14.

[15] محمد بن عبد الله، البحث العلمي والتقنيات الحديثة، متاح على لموقع:
http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t=4575، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/20.

[16] عبد الجليل زيد المرهون، البحث العلمي وإشكالاته الراهنة، جريدة الرياض، العدد 17308، بتاريخ: 13 نوفمبر 2015م.

[*] هناك العديد من المصطلحات التي تم إطلاقها على هذا النوع من المكتبات، ومنها: المكتبة الإلكترونية ElectronicLibrary، والمكتبات الافتراضية VirtualLibraries، ومكتبات بلا جدران Walls Without Libraries، ومراكز إدارة المعلومات Information Management Centers، ومكتبات سطح المكتب Desktop Libraries، والمكتبات الشبكية Networked Libraries، والمراكز العصبية Nerve Centers، والمكتبات الإلكترونية Electronic Libraries، فضلاً عن المكتبات الرقمية Digital Libraries. ومن الصعب التفرقة بينها، حيث أن اهتمام هذه المكتبات على اختلاف مسمياتها ينصبُّ على فكرة الإتاحة Access و الخدمة Service.

أنظر: رجب عبد الحميد حسنين، المكتبات الرقمية: التخطيط والمتطلبات، نشر في Cybrarians Journal (دورية الكترونية فصلية محكمة تعنى بمجال المكتبات والمعلومات)، العدد 15، مارس 2008، الموقع: http://www.journal.cybrarians.info .

[17] محمد عارف جعفر، محسن السيد العريني، مكتبة المستقبل العامة نموذج للمكتبات الرقمية: دراسة تحليلية لأهدافها ووظائفها وخدماتها، نشر في الكتاب الدوري "الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات"، عدد 18، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2002، ص ص 23– 37.

[18] OLIVIER Ertzscheid, Les enjeux de la (des) Bibliothèque(s) numérique(s) : www.etudes-francaises.net.

[19] رجب عبد الحميد حسنين، مرجع سابق.

[20] Edward A. Fox and Shalini R. Urs. Digital Libraries. Annual Review of Information Science and Technology, ed. Blaise Cronin, Vol. 36, Ch. 12, 2002. pp. 505-507.

[21] حمد إبراهيم حسن محمد، تأثير البيئة الرقمية على إعداد أخصائي المعلومات: التحديات والتطلعات، متاح على الموقع: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=5518، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/10.

[22] رحاب فايز، عمر حوتية، التكتلات المكتبية كإطار للتعاون بين المكتبات الجامعية الرقمية من أجل التمكين للمعرفة (مع الاشارة إلى نماذج عالمية)، المؤتمر الثامن لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض، الفترة 31 أكتوبر – 2 نوفمبر 2017.

[23] أنظر موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية : www.eulc.edu.eg/

[24] أنظر موقع مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني: http://www.cerist.dz/index.php/ar/news-ar/1188-opu-lu

[25] صالح أبو أصبع، رؤية مستقبلية، متاح على الموقع: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2017-01-25-1.2836746، اطلع عليه بتاريخ: 2018/052/22.

[26] مقال بعنوان "متطلبات إنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية" ، الموقع : http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203550 ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/04/11.

[27] عبد المجيد مهنا، المكتبة الإلكترونية: التخطيط لإنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث والرابع 2010 ، ص559. (بتصرف).

[28] سليمان بن صالح العقلا، التخطيط نحو إنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية، ص 25. (بتصرف)، متاح على الموقع: https://www.scribd.com/doc/19768937/، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/10.

[29] عبد المجيد مهنا، مرجع سابق.

[30] سليمان بن صالح العقلا، مرجع سابق، ص ص: 29 ، 30.

[31] عبد المجيد مهنا، مرجع سابق.

[32] مقال بعنوان "متطلبات إنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية"، مرجع سابق.

[33] مهري، سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006، ص100.

[34] عبد المالك بن السبتي، ابتسام سعيدي، معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة نموذجا، مقال نشر بـ journal.cybrarians، عدد 43، سبتمبر 2016، الموقع: http://www.journal.cybrarians.org ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/16.

[35] أنظر موقع جامعة بيركلي Berkeley : http://www.lib.berkeley.edu

[36] سليمان بن صالح العقلا، مرجع سابق، ص26.

(*) مارك (marc) هو تسجيلة الفهرسة المقروءة آليا (MA chine-Readable Cataloging) وتعني كلمة "المقروءة آليا" أن نوعاً معينا من الآلات (حاسب آلي) يمكنه قراءة البيانات الموجودة في تسجيلة الفهرسة.

(**) Z39.50: هو بروتوكول معياري عالمي يستخدم في مجال استرجاع المعلومات بين الحاسبات المرتبطة بواسطة شبكه. ويتيح للمستفيدين البحث في عده انظمه مختلفة في شبكه ما أو في شبكه الإنترنت وذلك باستخدام واجهة تعامل واحدة.(User Interface)

[37] فراج، عبد الرحمن، مرجع سابق.

[38] رجب عبد الحميد حسنين، مرجع سابق.

[39] محمد، عماد عيسى صالح، مشروعات المكتبات الرقمية في مصر: دراسة تطبيقية للمتطلبات الفنية والوظيفية، أطروحة دكتوراه، قسم المكتبات بجامعة حلوان، مصر، 2004، ص 108.

[40] سعيدي، سليمة، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية: من وجهة نطر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج.48-ع.4، 2013، ص.90.

[41] محمد، عماد عيسى صالح، مرجع سابق، ص ص: 126-127.

[42] دور نظم المعلومات في تطوير الخدمات المكتبية، بحث متاح على الموقع: http://www.startimes.com/?t=20477509 ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/05.

(*) OCLC : Online Computer Library Center.

(**) RLIN : research libraries information network.

[43] بدر، أحمد عبد الهادي، محمد فتحي، المكتبات الجامعية: تنظيمها، إدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، دار غريب، القاهرة، 2001، ص18.

[44] عبد المالك بن السبتي، ابتسام سعيدي، مرجع سابق.

[45] مقال بعنوان "متطلبات إنشاء مكتبة إلكترونية أكاديمية"، مرجع سابق.

[46] أنظر: مقال بعنوان " 10 تحديات تواجه المكتبات الرقمية "، متاح على الموقع: http://blog.naseej.com/ ، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/15.

[47] فراج، عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية، مرجع سابق.

خدمات المعلومات الرقمية في المكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبة المركزية لجامعة امحمد بوقرة ببومرداس أنموذجا

Digital Information Services in the Algerian University Libraries: The Central Library of M'hamed Bougara University in Boumerdes as an Example

د.بيزان مزيان
قسم علم المكتبات والتوثيق
جامعة الجزائر2- الجزائر
bizanemeziane@yahoo.fr

ط.د. بهية زيرام
قسم علم المكتبات والتوثيق
جامعة الجزائر2- الجزائر
bahia.zirame@univ-alger2.dz

ط.د. نوارة سماعيل
قسم علم المكتبات والتوثيق
جامعة الجزائر2- الجزائر
nouarasmail@yahoo.ca

تاريخ الإرسال: 2020/02/18 **تاريخ القبول:** 2020/03/28 **تاريخ النشر:** 2020/04/30

ملخص

من خلال هذه الورقة سنقوم بعرض أهم الخدمات الرقمية التي تقدمها المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس -كأنموذج عن المكتبات الجامعية الجزائرية- للمستفيدين منها من طلبة، أساتذة وباحثين، مثل خدمة الإحاطة الجارية، خدمة إسأل المكتبي، خدمة البحث عن النص الكامل للمقالات، ... مع التطرق إلى الآليات والنظم والبرامج الآلية المستخدمة في ذلك، ثم عرض أهم مكونات المكتبة الرقمية للجامعة وطرق وآليات البحث والاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، خدمات المكتبات الرقمية، خدمات المعلومات، المكتبات الجامعية الجزائرية.

Abstract

Through this paper, we will present the most important digital services provided by the central library of the University M' hamed Bougara of Boumerdes - as a model for the Algerian university libraries - to their readers: students, teachers and researchers, such as current awareness service, Ask a librarian, the full text article search by dealing with used mechanisms, systems and automated programs, and therefore by presenting the main features of university's digital library and research tools and how to use them.

Keywords: *Algerian university libraries, Digital Library Services, Information services, M'hamed Bougara Boumerdes University.*

مقدمة

تعتبر المكتبات الجامعية من بين أكبر المستغلين والمستفيدين من التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال والمعلومات، حيث تمكنت من تطوير مختلف خدماتها التقليدية وتكييفها مع متطلبات مجتمع

المعلومات والمعرفة والتوجهات الحديثة للمستفيدين، بالإضافة إلى استحداث خدمات أخرى باستغلال التكنولوجيات الحديثة، حيث وسعت من دائرة التواصل والتفاعل مع المستفيدين عن بعد من خلال عرضها لمختلف الخدمات على شبكة الانترنت حيث أصبح بإمكان المستفيد اللإطلاع على مستجدات المكتبة والقيام بطرح انشغالاته ومتطلباته والقيام بعمليات البحث البيبليوغرافي، أضف إلى ذلك خدمات كثيرة أخرى دون التنقل إلى المكتبة.

تعددت وتنوعت التعاريف التي قدمت للمكتبات الجامعية من طرف العديد من المتخصصين والباحثين في ميدان المكتبات والمعلومات، فيعرفها الدكتور أحمد نافع المدادحة على أنها مؤسسة علمية ثقافية تربوية اجتماعية، تهدف إلى جمع مصادر المعلومات وتنميتها بالطرق المختلفة (الشراء، الإهداء، التبادل والإيداع) وتنظيمها فهرستها وتصنيفها وترتيبها على الرفوف واسترجاعها بأقصر وقت ممكن، وتقديمها إلى مجتمع المستفيدين من قراء وباحثين، على اختلافهم من خلال مجموعة من الخدمات التقليدية كالإعارة والتصوير والخدمات الحديثة كالإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات، والخدمات الأخرى المحوسبة وذلك عن طريق كفاءات بشرية مؤهلة علميا وفنيا وتقنيا في مجال علم المكتبات والمعلومات.[1]

كما يعرفها القاموس المتخصص في علم المكتبات (أودلس) بأنها المكتبة التي تخدم مجتمع الأساتذة والطلاب والإدارات المختلفة في الجامعات والكليات، وتقوم بتهيئة وسائل المعرفة وتعميقها وتنظيمها وتقديمها لمجتمع المستفيدين منها.[2]

أما عن خدمات المعلومات هي كافة التسهيلات التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات ممثلة بالعاملين لديها، من أجل خلق ظروف مناسبة لوصول الباحث والمستفيد إلى مصادر المعلومات[3]؛ و من بين أهم خدمات المعلومات الحديثة نذكر الخدمة المرجعية والإجابة عن الاستفسارات وتساؤلات المستفيدين عن بعد، خدمات تدريب المستفيدين، خدمات الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات، دعم العملية التعليمية والبحث من خلال تقديم خدمات رقمية مختارة مجانا خاصة بالنسبة للمواد غير النصية.[4]

في هذا السياق يرى الدكتور طلال ناظم الزهيري أن هناك دوافع كثيرة للمكتبات للانتقال إلى البيئة الرقمية، والبعض من هذه الدوافع ناتج عن الرغبة في تحسين الأداء أو الرغبة في الإفادة من مميزات البيئة الرقمية مقارنة بالعمل التقليدي، حيث يمكن حصرها في الحاجة إلى تطوير الخدمات وتقديمها بشكل أسرع وأفضل لإرضاء مجتمع المستفيدين، ووجود العديد من أوعية المعلومات بشكل رقمي داخل المؤسسة أو متاحة تجاريا.[5]

كما تسمح لنا البيئة الرقمية من السيطرة على أوعية المعلومات الإلكترونية بسهولة وأكثر دقة وفاعلية من ناحية تنظيم وحفظ واسترجاع المعلومات، ما يساعد المستفيدين على الوصول السريع للمعلومات، إمكانية الحصول على المعلومات والخدمة عن بعد وتخطي الحواجز المكانية والزمنية بالتالي اختصار الوقت والجهد، إمكانية الاستعارة والبحث في أي وقت دون وجود قيود لأوقات الدوام الرسمية، وامكانية الاستفادة من مصادر المعلومات وتصفحها في نفس الوقت من قبل عدد كبير من الباحثين.

من خلال هذه الورقة العلمية سنحاول التطرق إلى مختلف الخدمات الرقمية التي تقدمها المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس لمستفيديها مع التعرف على الأنظمة والتقنيات التي تعتمد عليها المكتبة في ذلك، ونهدف من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:

- التعرف على خدمات المعلومات الرقمية التي تقدمها المكتبة المركزية لجامعة بومرداس.
- الوقوف على مدى توفر الإمكانيات والظروف لإنجاح التوجه نحو الخدمات غير التقليدية.
- نمذجة الجامعة قيد الدراسة مع باقي الجامعات على المستوى الوطني.

- مدى استغلال جامعة بومرداس لمختلف تكنولوجيات المعلومات من تألية ورقمنة
- مدى اهتمام القائمين على المكتبة المركزية بالتوجهات الجديدة للمستفيدين وتلبية حاجياتهم خاصة ما تعلق بالخدمات عن بعد.
- الوقوف على مستوى تطور وتقدم المكتبة المركزية فيما يتعلق بنوعية وجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين من خلال توفير الخدمات الرقمية.
- التعرف على آليات وطرق استفادة رواد المكتبة من الخدمات الرقمية للمكتبة وما هي شروط ذلك.

1. لمحة عن المكتبة المركزية لجامعة أحمد بوقرة – بومرداس:

تقع المكتبة المركزية لجامعة بومرداس في وسط المدينة مجاورة لمعهدالهندسة الكهربائية والإلكترونيك، ومقابلة للمعهد الجزائري للبترول (IAP)، تم تدشينها من قبل السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 11 أكتوبر 2004، وهي تحتل مكانة رائدة على المستوى الوطني.

تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي3384م^2، بقدرة استيعاب تبلغ 1165مقعد،موزعة على قاعتين للمطالعةالجماعية وقاعتين للعمل الفردي وقاعة أخرى مخصصة للكتب المرجعية،إضافة إلى قاعة للمحاضرات والندوات العلمية على مستوى الطابق الثاني. حيث تعتبر المكتبة فضاء مفتوحا للمؤتمرات والملتقيات العلمية و الثقافية، الوطنية والدولية وجميع الأنشطة التي من شأنها تطوير التعليم والبحث العلمي في الجامعة.

تستقبل المكتبة المركزيةحوالي8000 قارئ في السنة من مختلف كليات الجامعة و من مختلف الجامعات على المستوى الوطني، وصل عدد العاملين بها 73 عاملا من بينهم 26 مكتبيا تبلغ عدد عمليات الإعارة أكثر من 12000عملية في السنة فيما بلغ عدد مستعملي النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني SNDL: 3105 مستعمل.

من بين المهام الرئيسية للمكتبة المركزية:

- إنشاءالأرصدة الوثائقية من الكتب والمجلات حسب التخصصات المدرسة في الجامعة،
- تسيير وتثمين الأرصدة الوثائقية على مستوى الجامعة وخارجها عن طريق الفهارس المشتركة.
- حفظ الأرصدة الوثائقية ووضعها في متناول المستعملين.
- الإسهام في البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات عبر الرابط: www.pnst.cerist.dz .
- الإسهام في البوابة الوطنية للأطروحات في الفهرس المشترك الجزائري عبر الرابط: www.ccdz.cerist.dz .
- كما تساهم المكتبة المركزية في مشاريع شراكة وطنية ودولية.[6]

2. خدمات المكتبة:

توفر المكتبة المركزية خدمات متنوعة لمستعمليها نذكرها فيما يلي:[7]

- البحث الببليوغرافي الآلي باستعمال وحدة OPAC لنظام سينجاب.
- الإطلاع على فهارس مكتبات الجامعة عبر الموقع الإلكتروني للمكتبة.
- الإعارة الداخلية والخارجية.
- الإطلاع على المصادر الإلكترونية.
- الإطلاع على الأرشيف المفتوح أي الإنتاج العلمي للباحثين في الجامعة وهذا عبر منصة DSpace.
- تكوين مستعملي المكتبة في البحث الببليوغرافي وكيفية استعمال مختلف مصادر المعلومات في المكتبة.
- زيارات توجيهية لمختلف مصالح المكتبة.

- البث الانتقائي للمعلومات DSI.
- توفير خدمة الإنترنيت (الويفي).
- توفير فضاءات العمل الجماعي والفردي.
- توفير فضاءات الراحة (الكافيتيريا والحديقة).
- زيارة الموقع الإلكتروني للمكتبة.
- تنظيم تظاهرات علمية و ثقافية.

3. الخدمات الرقمية للمكتبة المركزية

تسعى المكتبة منذ إنشاءها جاهدة لتطوير خدماتها لتلبية جميع احتياجات مستعملها حيث تبنت خدمات **إلكترونية** متنوعة عبر موقعها الإلكتروني الذي تم إطلاق الواجهة الجديدة له سنة 2017 حيث تميز بديناميكيته ومرونته وسهولة في الإبحار عكس الواجهات القديمة؛ ويمكن الوصول إلى الموقع الإلكتروني للمكتبة عبر الرابط: http://bu.univ-boumerdes.dz/

شكل1: يوضح واجهة الموقع الإلكتروني للمكتبة

سوف نتطرق بالتفصيل إلى الخدمات الرقمية التي يمكن الوصول إليها عن طريق الموقع الإلكتروني فيما يلي:

1.3. الإطلاع على الفهارس البيبليوغرافية المختلفة

ذلك بالنقر على أيقونة الفهارس حيث نجد كل من الفهرس المشترك لمكتبات الكليات والمكتبة المركزية للجامعة، فهرس المكتبة المركزية للجامعة، الفهرس الجزائري المشترك، الفهرس العربي الموحد ، بالإضافة الى روابط لفهارس مكتبات أخرى. سنحاول توضيح هذا بالأشكال التالية:

شكل2: يوضح مكتبات الكليات المكونة للفهرس المشترك لمكتبات جامعة بومرداس

شكل3: واجهة البحث OPAC للفهرس المشترك

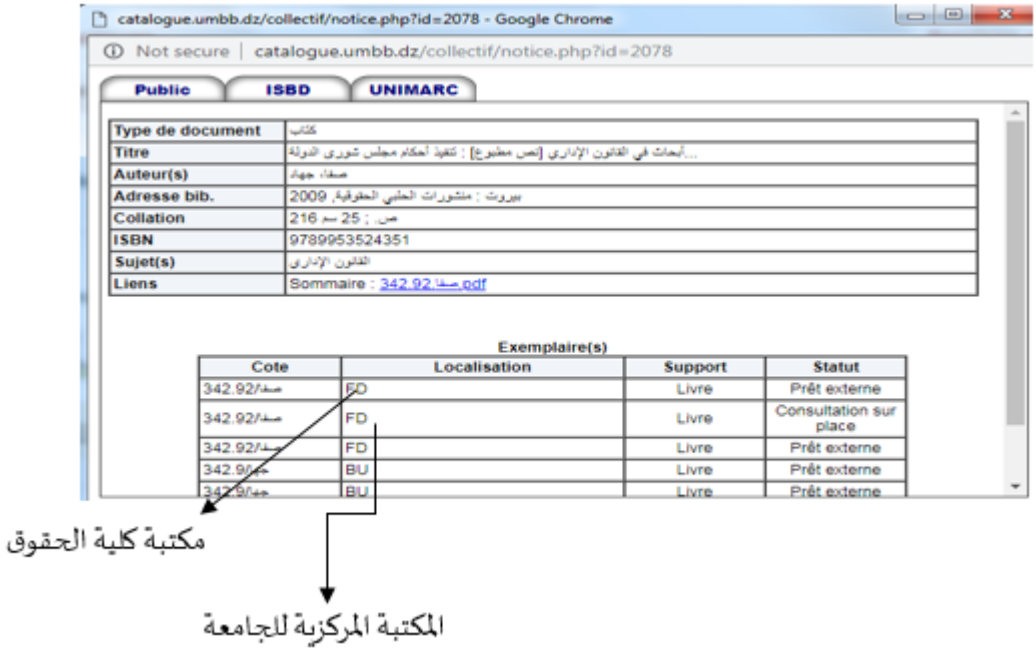

شكل4: نتائج البحث مع تحديد مكان وجود الوثيقة

شكل5: واجهة فهرس المكتبة المركزية للجامعة

3 . 2 . الإبحار في المكتبة الرقمية للمكتبة المركزية للجامعة

تم إطلاق مشروع المكتبة الرقمية في سنة 2014-2015، ذلك توازيا مع متطلبات مجتمع المعلومات والبيئة الرقمية التي نحن فيها من جهة، ومن جهة أخرى تلبية لحاجيات المستفيدين التي تتوجه في السنوات الأخيرةإلي الاستعمال الرقمي أو الاستفادة أكثر من المعلومات المخزنة رقميا والمتوفرة في شبكة الانترنت أو في مختلف قواعد البيانات، في حين يعتبر هاجس حقوق المؤلفين والملكية الفكرية أكبر العوائق التي تحول دون توسيع وتضخيم محتوى المكتبة الرقمية، رغم ذلك إلاأن المكتبة تبذل جهدا كبيرا من أجل تغذية فضائها الرقمي وذلك من خلال السعي

إلى انتقاء واختيار كل ما يفيد مستعمليها من مختلف المصادر ذات الإتاحة الحرة على شبكة الانترنت، فالمكتبة الرقمية حاليا تضم ما يفوق 1342 وثيقة، تم تحميلهم من قواعد بيانات مثل **Science direct** و **springer**.

يمكن استجواب المكتبة الرقمية من خلال الواجهة باللغة العربية أو باللغة الفرنسية[8]؛ كما يمكن إجراء البحث فيها باستعمال البحث البسيط أو البحث المتقدم -كما سنوضحه في الأشكال الموالية- حيث يمكن للمستفيد الوصول إلى النص الكامل للوثائق مع إمكانية التحميل والطبع والنسخ.

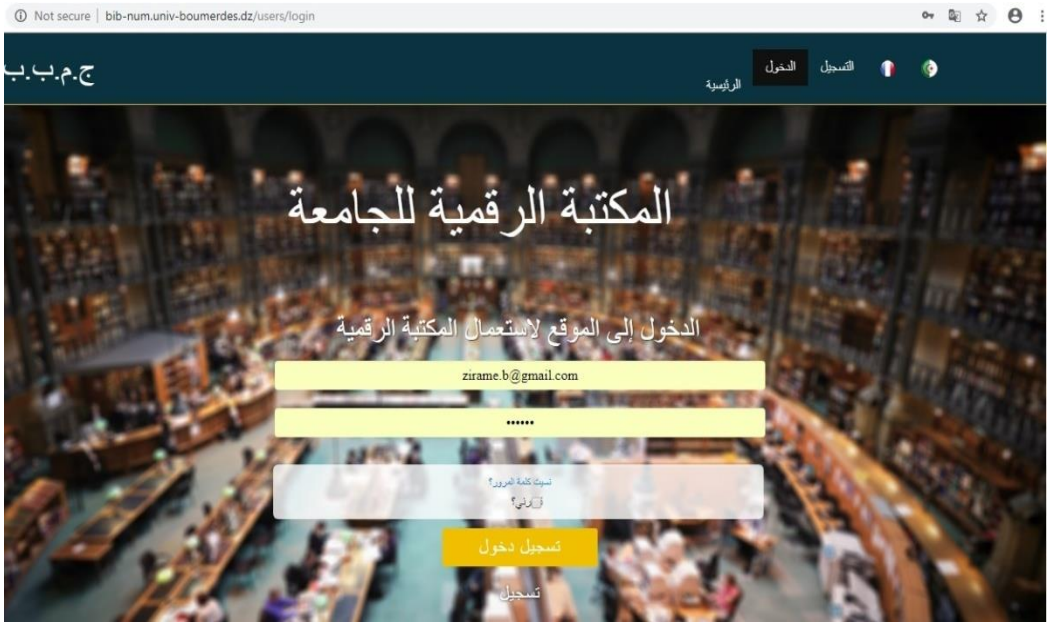

شكل6: واجهة المكتبة الرقمية للمكتبة المركزية للجامعة

شكل7: واجهة البحث البسيط للمكتبة الرقمية

شكل8: واجهة البحث المتقدم للمكتبة الرقمية

3.3. الإطلاع على الإنتاج العلمي للجامعة

قامت المكتبة المركزية بإنشاء المستودع المؤسساتي الرقمي في إطار مشروع ISTeMag الذي يهدف إلى تحسين الوصول إلى المعلومات العلمية و التقنية على مستوى البلدان المغاربية، وهو عبارة عن أرشيف رقمي يتكون من الإنتاج العلمي للباحثين في جميع التخصصات على مستوى جامعة أموحمد بوقرة بومرداس تم وضعه عبر الخط في جانفي 2013. يتم إدارة المستودع -أي حفظه و بثه- عن طريق منصة DSpace. يضم حوالي 4066 وثيقة[9] من المقالات المنشورة في المجلات العلمية، الكتاب أو جزء منه، أطروحات دكتوراه النظام الكلاسيكي ونظام LMD، مذكرات الماجستير والماستر، مداخلات الملتقيات، تقارير البحوث. نبين هذا في الجدول التالي:[10]

نوع الوثيقة	العدد الإجمالي	إجمالي النص الكامل
المنشورات العلمية	1955	910
أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير	1343	927
مذكرات الماستر	721	721
المؤتمرات والمحاضرات	36	03
الكتب	39	3
الدوريات العلمية	05	00
المجموع	**4099**	**2564**

جدول1: يوضح أنواع الوثائق في المستودع الرقمي للمكتبة

من خلال هذه الإحصائيات في الجدول أعلاه، نلاحظ أن الوثائق الموجودة في المنصة لا تملك في مجملها النص الكامل وهذا راجع إلى رغبة المؤلف، فعند إيداع الوثيقة في المنصة يقوم المؤلف بملء استمارة على مستوى مصلحة البحث الببليوغرافي، من خلالها يمكنه الموافقة أو عدم الموافقة لإيداع النص الكامل للوثيقة، فنجد 2564 وثيقة تملك النص الكامل فقط من مجموع 4099 حسب إحصائيات المنصة.

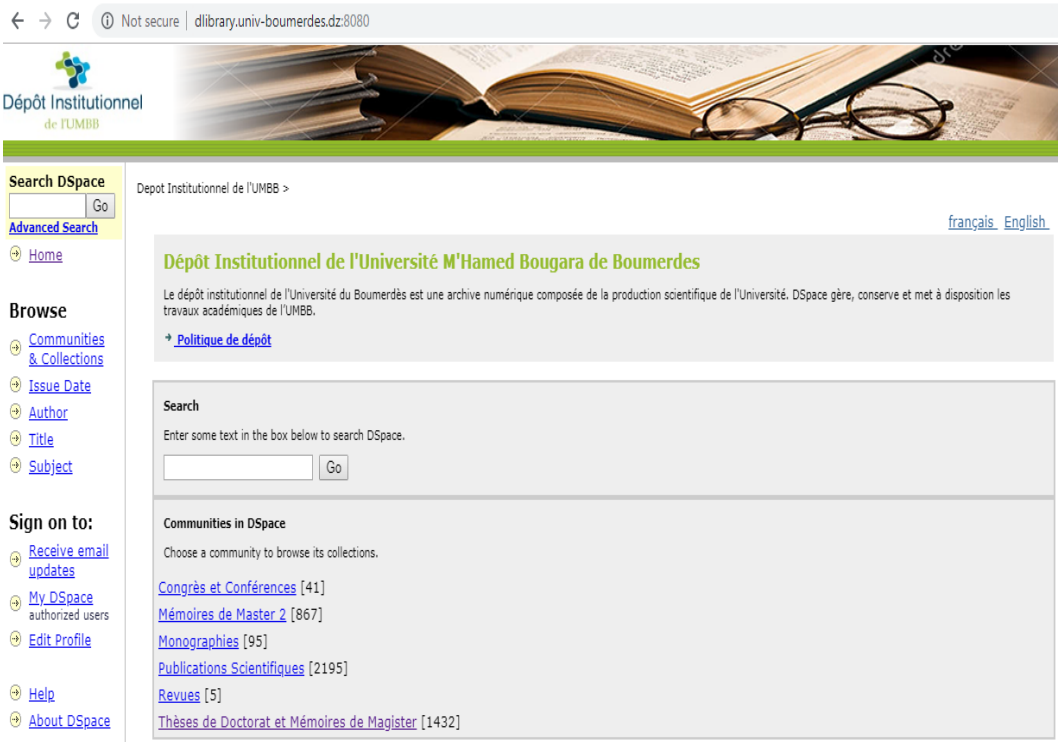

شكل9: واجهة منصة الإنتاج العلمي لجامعة بومرداس

3. 4. خدمة البث الانتقائي للمعلومات:

يعتبر البث الانتقائي للمعلومات من الخدمات الأكثر أهمية للباحث لما توفره من سرعة ودقة في الحصول على المعلومة، خاصة في ظل التدفق السريع للمعلومات و الكم الهائل لها، كيف لا ونحن نعايش مجتمع المعرفة لذا فإن المكتبة المركزية تبنت هذه الخدمة وهذا عن طريق ملء الإستمارة الإلكترونية التي تضم الإسم واللقب صنف القارئ، التخصص، الهيئة التابع لها، البريد الإلكتروني، موضوع البحث والكلمات الدالة كما نوضحه في الشكل الموالي:

شكل10: الاستمارة الالكترونية للبحث الانتقائي للمعلومات

3 . 5. خدمة إسأل المكتبي

تم إطلاق هذه الخدمة سنة 2017 حيث يتم الرد على استفسارات وتساؤلات المستفيدين، حول كل ما يتعلق بالمكتبة من خدمات مستحدثة، حول الرصيد الوثائقي،حول توفر مراجع معينة من عدمها، حول مختلف النشاطات المكتبية، ومختلف المواعيد المهمة، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمكتبة وهي خدمة استحسنها كثيرا مجتمع المستفيدين نظرا لحصولهم على المعلومات التي يبحثون عنها دون التنقل إلى المكتبة، فيما يلي جدول يوضح بعض الإحصائيات لعدد طلبات الاستفسار التي تلقتها المكتبة حسب الكليات خلال شهر ديسمبر 2018:[11]

الرقم	الهيئة	الطلبات
1	كلية العلوم	77
2	كلية علوم المهندس	58
3	كليةالمحروقات و الكيمياء	20
4	كلية العلوم الاقتصادية	27
5	كلية الحقوق	21
6	معهد الهندسة الكهربائية و الإلكترونيك	3
7	أخرى	12
	المجموع	218

جدول2: يوضح إحصائيات خاصة بخدمة إسأل المكتبي

3. 6. خدمة طلب مقال علمي

يصعب على الباحثين في بعض الأحيان الوصول إلى المقالات العلمية التي يبحثون عنها لأسباب مختلفة أبرزها عدم تمكن الباحثين من التقنيات والطرق الناجعة لاسترجاع المعلومات بدقة وسرعة، لهذا لجأت المكتبة المركزية إلى توفير هذه الخدمة من خلال ملء استمارة إلكترونية، حيث تقوم مصلحة البحث البيبليوغرافي بالرد على طلبه في أقصر مدة ممكنة، إذ تعد المكتبة المركزية الرائدة في توفير هذه الخدمة التي تحد من معاناة الباحثين أمام الكم الهائل من المعلومات التي توفرها مختلف قواعد البيانات على شبكة الانترنت، خاصة الذين لا يتقنون التكنولوجيات الحديثة.

3 .7. خدمة أقترح مرجعا

سعيا منها لإثراء رصيدها الوثائقي وتلبية احتياجات مستعمليها قامت مصلحة الإقتناءات على مستوى المكتبة المركزية بوضع استمارة إلكترونية من خلالها يمكن للمستعملين اقتراح العناوين التي يرونها مناسبة والتي تساعدهم في أبحاثهم و دراساتهم، هي تعتبر خدمة قديمة تم تكييفها مع البيئة التكنولوجية حيث أصبح بإمكان المستفيد اقتراح تزويد المكتبة بأي نوع من الوثائق التي يراها مناسبة له وتخدمه إلكترونيا، يتم الأخذ بعين الاعتبار هذه الطلبات في حدود الإمكانيات المادية المتوفرة لدى المكتبة، لكن في أغلب الحالات يتم تلبية الطلبات.

3 . 8. رو ابط لمصادر معلومات إلكترونية متنوعة

إضافة إلى ماسبق ذكره، توفر المكتبة المركزية روابط لقواعد بيانات عالمية متعددة ومنصات علمية إضافة إلى برامج تساعد الباحث في استرجاع المعلومات قد يكون يجهلها مسبقا بالتالي المكتبة تعطيه فرصة التعرف عليها واستعمالها أثناء الحاجة دون الإبحار في شبكة الانترنت أي الدخول في موقع المكتبة يكفي مثل:

ASJP, JSTOR, Academia.edu , EndNote,SocialSciencesResearch Network, Nature Network ,Mendeley, Oaister, Google Scholar,Researchgate

خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها على مستوى المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس،توصلنا إلى وجود اهتمام كبير توليه إدارة المكتبة بمختلف فئات مستعمليها ، هذا ما يترجمه موقعها الإلكتروني الذي يوفر خدمات متنوعة؛ فبالرغم من تسجيل نقص في الإمكانيات المادية فهي تسعى دائما إلى تطوير الخدمات المكتبية تدعيما للبحث العلمي في الجامعة من جهة و مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة من جهة أخرى .

ففي إطار سعي المكتبة إلى تلبية حاجيات المستفيدين المتزايدة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، قامت المكتبة المركزية تماشيا مع البيئة الرقمية بتوفير عدة خدمات عبر موقعها الإلكتروني الجديدة مثل البث الانتقائي للمعلومات، خدمة إسأل المكتبي، خدمة طلب مقال علمي، فبالنظر إلى مجمل الخدمات المقدمة يمكن القول أن المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس تعتبر من بين المكتبات الرائدة على المستوى الوطني لسعيها الدائم إلى توفيرها الأفضل لمجتمع مستفيديها هذا ما جعلها الوجهة المفضلة للطلبة و الأساتذة و الباحثين من مختلف جامعات الوطن.

قائمة المصادر و المراجع

1- الزهيري، طلال ناظم. **حوسبة مؤسسات المعلومات : إجراءات التحول إلى البيئة الرقمية**. عمان: دار دجلة، 2009.

2- مجبل، لازم المالكي. **المكتبات العامة: الأهداف،الإدارةالعلمية،الخدمات المكتبية والمعلوماتية**. عمان: مؤسسةالوراق، 2000.

3- المدادحة، أحمد نافع، مطلق، حسن محمود. **المكتبات الجامعية ودورها في عصر المعلومات**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.

5- Online dictionary for library and information science (ODLS). http://lu.com/odlis/search.cfm . 20/12/2018.

6- موقع المكتبة المركزية لجامعة امحمد بوقرة ببومرداس http://bu.univ-boumerdes.dz/

7- موقع منصة الأرشيف المفتوح للمكتبة المركزية لجامعة امحمد بوقرة ببومرداس http://bu.univ-boumerdes.dz/

8 - موقع المكتبة في فايس بوك https://www.facebook.com/BC.UMBB/?epa=SEARCH_BOX

9- موقع المكتبة الرقمية للمكتبة المركزية لجامعة امحمد بوقرة ببومرداس http://bib-num.univ-boumerdes.dz/

الهوامش

[1] المدادحة، أحمد نافع، مطلق، حسن محمود. **المكتبات الجامعية ودورها في عصر المعلومات**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012. ص. 13.

[2] Online dictionary for library and information science (ODLS). http://lu.com/odlis/search.cfm . 20/12/2018.

[3] مجبل، لازم المالكي.المكتباتالعامة: الأهداف،الإدارةالعلمية،الخدماتالمكتبيةوالمعلوماتية. عمان: مؤسسةالوراق، 2000.

[4] المدادحة، أحمد نافع، مطلق، حسن محمود. مرجع سابق. ص. 122.

[5] الزهيري، طلال ناظم. **حوسبة مؤسسات المعلومات : إجراءات التحول الى البيئة الرقمية**. عمان: دار دجلة، 2009. ص. 163-163.

[6] مقابلة مع رئيسة مصلحة البحث الببليوغرافي. بتاريخ 20 ديسمبر 2018.

[7] مقابلة مع رئيسة مصلحة التوجيه بتاريخ 21 ديسمبر 2018

[8] مقابلة مع رئيسة مصلحة البحث الببليوغرافي بتاريخ 16 جانفي 2019.

[9] الموقع الإلكتروني للمكتبة المركزية تم الإطلاع عليه بتاريخ بتاريخ 12 جانفي 2019.

[10] مقابلة مع السيدة رئيسة مصلحة البحث الببليوغرافي بتاريخ 17 جانفي 2019.

[11] مقابلة مع مسؤولة البحث البيبليوغرافي بتاريخ 17 جانفي 2019.

أخلاقيات المهنة الجامعية في الإشراف على الأعمال الجامعية بين النظامية والفاعلية: دراسة حالة طلبة الماستر علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر2 -أبو قاسم سعد الله-

University Ethics in Supervising University Work between Regularity and Effectiveness: a Case Study of Master Students Library and Documentation Science at the University of Algeria2-Abu Qassem Saadallah-

ط.د. سعاد حاج عتو
قسم علم المكتبات والتوثيق
عضو مخبر المخطوطات- جامعة الجزائر2
souadhadjattou@gmail.com

ط.د. سارة شلغوم
قسم علم المكتبات والتوثيق
عضو مخبر المخطوطات- جامعة الجزائر2
chelghoumsara10@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/31 تاريخ القبول: 2020/04/15 تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص

جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة موقع ومكانة الإشراف على الطلاب في أعمالهم الجامعية في تخصص علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر02- أبو قاسم سعد الله-، باعتبار هذه الأخيرة أحد مرتكزات وأسس التنظيم للجامعة، وتقدم هذه الدراسة وصفًا شاملاً لدور الأستاذ الجامعي كمشرف على هذه الأعمال؛ كما تكشف لنا عن جوانب القوة والضعف في أداء المشرف على المذكرات، والجانب المهم من هذه الدراسة هو كون أخلاقيات المهنة الأكاديمية ضرورة أساسية ولازمة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعة، وقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة الاستبيان، وأهم ما توصلنا إليه من هذه الدراسة هو: من صفات الاساتذة المشرفين بقسم علم المكتبات والتوثيق -بجامعة الجزائر2- توجيه الطلبة إلى مختلف المراجع التي تلبي احتياجاتهم المعرفية وتتوافق ومواضيع مذكراتهم، تتنوع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الطلبة بالقسم في الإعداد لمذكراتهم ما بين الأوعية الورقية والمصادر الإلكترونية، يحث الاساتذة المشرفين بالقسم الطلبة التقيّد بمناهج البحث المعتمدة من القسم.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات المهنة الجامعية، الإشراف، النظام، الفاعلية، طلبة الماستر (نظام ل. م. د)، علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر02- أبو قاسم سعد الله-.

Abstract

This study came to try to find out the location and status of supervising students on their university work in the specialty of library science and documentation at the University of Algeria 02 - Abu Qasim Saadallah - as the latter is one of the foundations and foundations of the organization of the university, and this study provides a comprehensive description of the role of the university professor as a supervisor of these works; It also reveals to us the strengths and weaknesses in the performance of the notes supervisor, and the important aspect of this study is that the ethics of the academic profession is a basic necessity and necessary for members of the teaching

staff and students at the university, and we have used in this study the descriptive analytical method through the questionnaire tool, or They are what we found from this study: From the characteristics of the supervising professors in the Department of Library Science and Documentation - University of Algeria 2 - Directing students to various references that meet their knowledge needs and correspond to the topics of their notes, the sources of information on which students depend in the department in preparing for their notes vary between paper bowls and sources Online, the department's supervisors urge students to adhere to the research methods approved by the department.

Keywords: *University profession ethics, Supervisio, System, Effectiveness, Master students (LMD system), Librarianship and Documentation, University of Algeria 02- Abu Qassem Saadallah-.*

مقدمة

تعدّ عملية الإشراف على البحوث والأعمال الجامعية ومشاريع تخرج الطلبة الباحثين من خلال تدريبهم على مهارات البحث من أهم فعاليات تحقيق أهداف التعليم الجامعي، وتحقيق أهداف المجتمع وذلك من خلال إعداد باحثين مؤهلين قادرين على الإسهام في حلّ المشكلات؛

ولكن بالرغم من أهمية عملية الإشراف على المشاريع والبحوث، فإنّ لها خطورة لما لها من آثار وأبعاد على شخصية المشرف وأخلاقه، فغياب الإشراف العلمي الجاد والفعال يؤدي إلى غياب المنهجية العلمية السليمة في البحث، بحيث لا يبقى بعد ذلك إلاّ النقل والتفكير والاقتباس من قبل الطلبة والباحثين.

I. الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة

نالت الأخلاق بشكل عام وأخلاقيات المهنة بشكل خاص اهتمام المختصين في العديد من المجالات، منها مجال العلوم الانسانية والاجتماعية لأنّها من الركائز التي تستند إليها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق أهدافها، "فموضوع الأخلاقيات يمثل من ناحية الأداة المناسبة للحيلولة دون حدوث المظاهر المختلفة للممارسات غير الأخلاقية كالرشوة والمحسوبية والتربح الشخصي وغيرها، كما أنّ الأخلاقيات من ناحية أخرى تسهم في تحقيق أهداف المؤسسات المختلفة بكفاءة وفاعلية، كما أنّ التحرك العملي في اتجاه العمل يحتم وجود معايير سلوكية وقواعد أخلاقية تنبع من المهنة ذاتها، وتمثل الأساس القيمي الذي يلتزم به جميع الممارسين للمهنة في أداء واجباتهم".[1]

وباعتبار الجامعة مؤسسة أخلاقية تهتم بالبناء المعرفي والأخلاقي للطلاب، فنجاحها في تكوين الطلاب وإجراء البحوث العلمية مرهون بأخلاقيات أساتذتها من هذا المعطى تأتي أهمية دور الجامعة كمؤسسة أخلاقية، حيث أنّها تهدف من جهة إلى إعداد إطارات متخصصة تملك مستوى رفيع في المهن المختلفة؛ ومن جهة أخرى تخريج باحثين أكاديميين يمتلكون الوسائل العلمية لإثراء المعرفة الانسانية والإرتقاء بمجال البحث العلمي والقيام بمختلف أنواع البحوث، حتى تكون هذه المخرجات مشبّعة بأخلاقيات العمل.؛وقد كان محل دراستنا طلبة الماستر بجامعة الجزائر 02- تخصص علم المكتبات والتوثيق-؛

ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا طرح التساؤل التالي:

- **ما أثر أخلاقيات الأستاذ المشرف على إعداد مشاريع ومذكرات التخرج لطلبة الماستر بجامعة الجزائر02 تخصص علم المكتبات والتوثيق على إعداد أعمالهم؟**

الأسئلة الفرعية:

- ماذا يقصد بأخلاقيات الأستاذ الجامعي؟ وما هي أنواعها؟
- ماذا نقصد بالإشراف على مشاريع ومذكرات التخرج؟
- فيماذا تتمثل مقومات الأستاذ المشرف على الأعمال ومشاريع التخرج؟

2. فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية افترضنا ما يلي:

- **تؤثر أخلاقيات الأستاذ المشرف على إعداد مشاريع ومذكرات التخرج لطلبة الماستر بجامعة الجزائر 02 تخصص علم المكتبات والتوثيق سلبًا على إنجاز أعمالهم.**

وهي فرضية واحدة ذات متغيرين، متغير مستقل (أخلاقيات الأستاذ الجامعي)، والمتغيّر التابع (إنجاز مذكرات التخرج).

3. أهداف الدراسة

من الدواعي التي حركت هذه الدراسة ما يلي:

- ما لمسنّاه نحن الباحثين من خلال معايشة وجدانية ومخالطة فكرية لكثير من الأساتذة أثناء الإشراف، كشفت لنا عن القناع الحقيقي في عالم الإشراف على مختلف الأعمال العلمية والمذكرات.
- التعرّف على مواصفات المشرف الجيّد والباحث الجيّد وكيفية الإشراف العلمي.
- العمل على وضع تصور لكيفية مواجهة معوقات القيام بالبحوث (إعداد المذكرات) لطلبة الليسانس والماستر.
- إنّ الهدف الجوهري من هذه الدراسة هو محاولة معرفة موقع ومكانة الإشراف على الطلاب وأعمالهم الجامعية باعتباره أحد مرتكزات وأسس التنظيم ضمن الإطار العام للجامعة.

4. أهمية الدراسة

- تقدم هذه الدراسة وصفًا شاملاً لدور الأستاذ الجامعي كمشرف على الرسائل والأعمال الجامعية كون أخلاقيات المهنة الأكاديمية ضرورة أساسية ولازمة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعة، والعمل على مناقشتها وتدعيمها أمر مهم خاصةً في ظلّ التوسع الكبير في التعليم العالي الجامعي.
- أنّ الأستاذ المشرف هو المتابع لعملية التقصي المعرفي، والخبير الذّي يعطي مشروعية للبحث العلمي لكي يصل إلى النتائج المرجوة، ولهذا فافتقار الطالب إلى المشرف من موجبات البحث العلمي الأصيل الهادف.
- تكشف لنا هذه الدراسة عن جوانب القوة والضعف في أداء المشرف على المذكرات والرسائل.

5. منهج وتقنيات الدراسة

1.5. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة بالتركيز على متغيرات الدراسة من خلال الدراسة النظرية وتحليلها إلى مؤشرات تسمح بقياس المتغيرات والعلاقة بينهما في الجانب الميداني.

2.5. حدود الدراسة

للمحافظة على سلامة الدراسة وإجراءات تطبيقها وحتى تبقى في إطارها العلمي الصحيح، فقد صمّمت ونفذت ضمن الحدود التالية:

1.2.5. <u>الحدود الزمنية</u>: أُجريت الدراسة خلال شهر سبتمبر 2018م.

2.2.5. الحدود المكانية: جامعة الجزائر02 - أبو قاسم سعد لله-.

3.2.5. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على طلبة الماستر (نظام ل.م.د) تخصص علم المكتبات والتوثيق.

6. أدوات جمع البيانات

يتمثل مجتمع البحث محل الدراسة في طلبة الماستر وفق النظام الجديد (ل.م.د)، تخصص علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر 02- أبو قاسم سعد الله- إذ تتطلب الدراسة الاستعانة بالاستبيان.

7. عينة الدراسة

اخترنا عيّنة من السنوات النهائية والمطالبين بإعداد مذكرة التخرج في تخصص **(الأرشيف وتكنولوجيا المعلومات والمطالعة العمومية)** والبالغ عددهم **(30)**.

8. المفاهيم الأساسية للدراسة

1.8. الأخلاق

لغة: فهي مأخوذة من الخلق وهو السجية. وقد عرف **"ابن مسكويه"** علم الأخلاق بأنّهُ أصول يعرفُ به حال النفس من حيث ماهيتها وطبيعتها وعلّة وجودها وفائدتها.

كما تعرفُ الأخلاق بأنّها تحديد معايير وقواعد السلوك، أو هي علم التعرّف على الحقوق والواجبات.[2]

2.8. المهنة

وظيفة تتطلب إعداداً طويلاً نسبياً ومتخصصاً على مستوى التعليم العالي، ويرتبط أعضاؤه بروابط أخلاقية محددة وهي مجموعة من الأعمال ذات الواجبات والمهمات المختلفة، يمارس الأفراد خلالها أدواراً محددة لهم وفق أهداف مرسومة يعملون من أجل تحقيقها، ويلتزمون أثناء ذلك بمجموعة من القواعد الأخلاقية تحكم سلوكهم المهني عندما يمارسون تلك المهنة.

3.8. أخلاقيات المهنة

هي المبادئ والمعايير التي تعتبر أساساً لسلوك أفراد المهنة المستحب، والتي يتعهد أفراد المهنة بالتزامها.[3]

ومنه نستنتج أنّ أخلاقيات المهنة هي تلك المبادئ والمعايير الإيجابية العليا المطلوبة في أداء الأعمال الوظيفية والتخصصيّة، والتي يجب على كلّ أستاذ جامعي بالطبع الإلتزام بها.

4.8. الإشراف

جاء في منجد اللّغة العربية كلمة "أَشْرَفَ" الشيء، أيّ علا وارتفع وأشرف عليه، أيّ اطلع عليه والمشرف من الأماكن، أي العالي والمطّل على غيره؛ أمّا في اللغة اللاتينية فكلمة الإشراف **Superviseur** جاءت بمعنى مراقبة الأعمال، والكلمة مكونة من مقطعين **Super** و**Vision** وتعني نظرة حادة أو دقيقة.[4]

أمّا مفهوم الإشراف **اصطلاحًا:** فهناك العديد من التعاريف وسوف نقف عند التعريف الذّي يؤدي الغرض:

فحسب **"نواف كنعان"** الإشراف هو العمل مع الآخرين والتأثير في سلوكهم لتحقيق أهداف معينة.[5]

في حين ترى **"خطيب زوليخة" و"سواغ مختارية"** أنّ عملية الإشراف هي عملية فنّية وأخلاقية وانسانية في آنٍ واحد، لأنّها تحتاج إلى مشرف أكاديمي مقتدر، وطالب تتوفر لديه جملة من القدرات والكفاءات والمهارات، ممّا يتيح عملية التفاعل والتشاور وتحقيق الإنجاز بالمستوى المطلوب.[6]

ومنه نستنتج أنّ الإشراف الأكاديمي هو الميدان الذي يشرف على سير دراسة الدارس ومساعدته على حلّ المشكلات، إضافةً إلى الإشراف على البحوث ومشاريع التخرج.

II. الإطار النظري للدراسة

1. مقومات الأستاذ المشرف على الأطروحات والأعمال العلمية

1.1. الكفاءة العلمية

إنّ عملية الإشراف على البحوث والرسائل الجامعية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة العناصر وليس من السهل الفصل بين عناصرها، فهي عملية تعليمية لأنّها تقدم للطالب حقائق ومفاهيم ومعلومات جديدة، وهي عملية تنسيقسية لأنّها تتمُّ ضمن إطار منسق وتعاون وثيق بين جميع الأطراف المعنية، وهي عملية استشارية لأنّها تقدم اقتراحات للطلبة الباحثين.[7] ومن علامات الكفاءة العلمية للأستاذ المشرف امتلاكه مهارات التخطيط والتنظيم وهي لازمة للإشراف على البحوث العلمية، ذلك أنّ إدارة البحوث وإتقانها وجودتها ليست مسؤولية الطالب الباحث فقط؛ وإنّما هي مسؤولية المشرف كذلك.[8] إذ يجب على المشرف إدراك نوعية البحوث الرديئة، فهي لا تمثل انعكاسًا لقابليات الطالب وحده، هي تقيس أيضًا المشرف على العمل، ذلك أنّ مشروع البحث عبارة عن نتيجة عمل تعاوني بين الأستاذ المشرف والطالب.[9]

2.1. التميّز الأخلاقي

"الأخلاق هي مجموعة المعايير والقيم التي يعتمدها أف راد المجتمع في التمييز بين ما هو جيدّ وما هو سيء وبين ما هو الصواب وماهو الخطأ".[10] فالقوة العلمية وحدها لا تكفي ما لم تستند إلى قوة أخلاقية مماثلة، ويقصد بالتميّز الأخلاقي اتصاف المشرف بسعة الصدر والتواضع وحب البذل والإفادة والتعاون، ومن صفات التميّز الأخلاقي للمشرف اتصافه بالعفة العلمية فهو لا يحرص على الظفر بأكبر عدد ممكن من الرسائل العلمية ليشرف عليها على حساب التزاماته الأكاديمية الأخرى، وإن كان خبيرًا متميزًا في مجال الإشراف، وممّا يؤسفُ له حرص بعض الأساتذة الشديد على استقطاب أكبر عدد من الطلبة الباحثين للإشراف على رسائلهم وإن كانت بعيدة عن دائرة تخصصه الدقيق جريًا وراء العائد المادي وطلبًا للشهرة.[11]

3.1. المرونة الفكرية وعدم التعصّب

المرونة في التفكير هي من أهم المهارات التي يجب علي أي منا أن نتعلمها ونتخذها عادة يومية في كل تصرفاتنا لأن المرونة في التفكير من الممكن أن تفتح لك افاق جديدة للفكر وترشد إلي خيارات لم نعتقد أنها متاحة لك. والمرونة في التفكير هي جزء من سمات الشخصيات المتزنة فلا يمكن لشخص عصبي ومتسرع ولم يعتد التفكير أصلا أن يتعلم كيفية المرونة في التفكير فهي مهارة جزئية من الشخصية المتزنة.[12] ومن مظاهر التعصّب لدى بعض الباحثين، كما يلحظ من خلال معايشتهم الاعتماد الزائد بطريقة ما أو بأسلوب معيّن في التوثيق أو في ترتيب المراجع أو غير ذلك من القضايا المنهجية المختلف عليها، فنجدُ هؤلاء يصّرون على طريقة معينة ويعتبرونها الأجدر باتباع من قبل الباحثين الآخرين.[13]

4.1. الموضوعية

من أخلاقيات البحث التي على الأستاذ المشرف أن يغرسها وينميها لدى الطالب الباحث الموضوعية، والتي تعني لغة صفة مشتقة من اسم موضوع أي ما يوضع أمام النهي لإدارته؛ أمّا اصطلاحا فتعني أن يوجه العالم عقله و حواسه إلى الموضوع الذي يبحث فيه أو ينص إليه.[14] فالموضوعية تعني عدم المبالغة في التجريد والتعميم وعمومًا تظهر الموضوعية في الحكم على آراء الآخرين وعند تفسير النتائج وكتابة التوصيات.

5.1. الإرشاد العلمي

هو العمل الذي يكلف به عضو هيئة التدريس للتوجيه العلمي لطالب الدراسات العليا في دراسته، ومساعدته في اختيار مشروعه العلمي وإعداد خطته.[15]

6.1. التفرّغ لممارسة الإشراف

إذ تحتاج هذه الأخيرة إلى الكثير من الجهد والوقت الكاف للمتابعة العلمية والفنّية للرسالة والمذكرات، ومن ثم فإنّه من الصعب أن يقوم بذلك الدور على أكمل وجه -أستاذ لديه أعباء تدريسية كبيرة والتزامات عديدة ومتنوعة داخل الجامعة كأن يكون رئيسًا للقسم أو مشرفًا على برنامج من البرامج أو عميدًا لكلية ما، فضلاً عن بعض الأساتذة يشرفون على عدد كبير من المذكرات العلمية ممّا يزيد انشغالهم ويثقل كاهلهم ويفقدهم القدرة على المتابعة بصورة مستمرة، وبالتالي ينعكس ذلك سلبًا على أدائهم الإشرافي والمستوى العلمي للرسائل التي يشرفون عليها.[16]

7.1. شكر وتقدير الآخرين

فمن حسن أخلاق الأستاذ المشرف أن يغرس في طلابه شكر الآخرين لكلّ من ساهم في إنجاز بحثه وقدمَ لهُ المساعدة مهما كان حجمها، وابتداءً يشكر الباحث الله عزّ وجل الذّي أعانه ووفقه، إذ قال تعالى: **"وإذَا تأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"**. **[سورة إبراهيم/ الآية 14]**

8.1. تقدير جهود الآخرين وعدم التنكّر لها

إن من أمور حياتنا تحتاج إلى الرفق.. وإلى اللين.. وإلى فسحة كبيرة من العدل إبتداء من أنفسنا وإلى من حولنا وأن نزن كل أمور حياتنا بالقسطاس المستقيم في تعاملاتنا وتعاملنا.. لا نظلم ولا نظلم؛ إلا من هناك من تساوره أنانيته وتقيده ديكتاتوريته ونزعته السلطوية في من يعول ومن يرأس كثيرا من تسوغ له نفسه نسف جهود الآخرين ويجعلونها كأنها شيئا لم يكن.[17]

2. أخلاقيات الأستاذ الجامعي تجاه الإشراف

إنّ الإشراف على المذكرات والرسائل العلمية كما ذكرنا سابقًا تتطلب من الأستاذ المشرف القيام بأدوار وواجبات، تستوجب توافر المقومات الأخلاقية وتنقسم إلى:

1.2. المقومات الأخلاقية الذاتية

- التواضع العلمي: فالقوة العلمية وحدها لا تكفي مالم تستند إلى قوة أخلاقية.
- عدم الحرص على الظفر بأكبر عدد ممكن من الرسائل العلمية ليشرف عليها على حساب الالتزامات الأكاديمية.
- ضرورة التفرغ لممارسة الإشراف.
- ضرورة التحلي بالقدوة الحسنة في المواقف التي يكون فيها مع الطلبة.
- ضرورة إخلاص العمل لله عزّ وجل.
- ضرورة الاستشعار بالمسؤولية.[18]

2.2. مقومات أخلاقية انسانية

قد تتكلف الجامعات كثيرًا نتيجة عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية للسلوك الأكاديمي من حيث تسّرب الكفاءات العلمية والفنيّة نظرًا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في المناصب العامة، وظهور طبقات غير منتجة تبني لنفسها الموقع الاجتماعي بطرق غير مشروعة، وضعف الشعور بالمسؤولية وعدم اللامبالاة وفقدان المستفيدين بشكل عام من تلك الجامعات.[19]

- إظهار المودة للطالب.
- إظهار الاهتمام والترحيب للطالب.
- تشجيع الطالب وحفزه.

- تقدير الطالب واحترام شخصه.
- التسيير على الطالب واحترام شخصه.
- تنمية ثقة الطالب بنفسه.[20]

3.2. مقومات أخلاقية علمية: تتضمن ما يلي:

- ضرورة تحديد موضوعات الطلبة تحديدًا دقيقًا.
- ضرورة تخصيص محاضرات لتعليم أصول البحث العلمي ومراحله وطرق جمع المادة، وتوثيقها خصوصًا طلبة التدرج.
- ضرورة إرشاد الطلبة إلى المصادر والمراجع الأساسية.
- إعطاء بعض الحرية للطلبة في اختيار موضوعات أبحاثهم.
- احترام حرية الطالب ومنهجه، وتشجيعه على إبراز شخصيته العلمية في البحث.[21]

III. الإطار التطبيقي للدراسة

1. خصائص مجتمع وعينة الدراسة

العينّة هي جزء من المجتمع يتم اختيارها بطرق مختلفة، فهي جزء من الكلّ على أن يكون هذا الجزء ممثلاً للكلّ، بمعنى أنه يجب أن تكون العيّنة ممثلة للمجتمع المسحوبة منه تمثيلاً صادقًا حتى يتسنى للباحث استخدام البيانات والنتائج في تقدير معالم المجتمع بشكل جيد؛ وقد اعتمدنا على العينة القصدية المتمثلة في طلبة الماستر بجامعة الجزائر 02-أبو قاسم سعد الله- تخصص علم المكتبات والتوثيق.

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	12	40
أنثى	18	60
المجموع	30	100

الجدول 01: جنس المبحوثين

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ أنّ نسبة الإناث قدّرت بـ 60%؛ أمّا نسبة الذكور فقد قدّرت بـ 40% والملاحظ على عيّنة المبحوثين أنّ دائمًا العنصر الأنثوي يسيطر، حيث يسود عمومًا في مختلف الجامعات وعلى كلّ المستويات الجامعية خاصةً في التعليم العالي، وقد يرجع السبّب في ذلك في ارتفاع معدل الإناث عن الذكور في الجزائر أو بسبّب مثابرة الإناث لمزاولة الدراسة والنجاح، ممّا يفسرّ تواجدهنّ بكثرة في معظم الجامعات.

2. عرض النتائج الإحصائية

المحور الأول: أخلاقيات علمية ودينية

من الثابت في النفوس والقائم في العقول أنّ المشرف هو باحث قبل أن يكون أستاذًا مشرفًا، ولا يغيب عن بالنا أنّ مرتبة الإشراف ليست خطوة معرفية أو مكانة تشريفية؛ وإنّما الإشراف صناعة ومهارة بل وتوجيه علمي وتسديد معرفي لطالب العلم.

1. توجيه الأستاذ المشرف للطالب في المراجع

الإجابة	التكرار	النسبة (%)
نعم	23	76
لا	07	23
المجموع	30	100

الجدول02: توجيه الأستاذ المشرف للطالب في المراجع

استنادًا إلى طبيعة البحث المعقدة والشائكة والوعرة، كان لزامًا على كلّ طالب عن الحقيقة العلمية أن يسترشد بآراء مشرفه ويستأنس بتوجيهاته لصعوبة المسلك، وأكبر الظنّ أنّ مسلك التحصيل المنفرد الحرّ سيفضي إلى مزالق عظيمة، لأنّ محاولة إدراك العلوم في رحاب الكتب والمصنفات، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم **(02)** والذي يبين توجيه الأستاذ للطالب في المراجع، حيث نجدُ أنّ 76% من إجابات المبحوثين تقرُّ بأنّ المشرف على أعمالهم يوجههم إلى المراجع التي يستخدمونها في أبحاثهم وأطروحاتهم؛ في حين نجدّ نسبة 23% ممن ينفون ذلك ولا يوجههم أستاذهم على مختلف المراجع.

ومنه نستنتج أنّهُ لا بدّ من الحاجة إلى مرشد علمي يتولى فك ما غمض من مسائل العلم، وفي هذا السياق يقول أحد العلماء "لا يؤخذ العلم ابتداءًا من الكتب؛ بل لا بدّ من شيخ تتقن عليه مفاتيح الطلب لتأمن من العثار والزلّل".

2. نوع المراجع التي وَجَهَ المشرف الطالبَ على استخدامها

نوع المراجع	التكرار	النسبة (%)
كتب	30	28
مقالات	19	17.7
مذكرات	25	23.3
مدونات الكترونية	12	11.2
مو اقع الكترونية	21	19.6
أخرى	00	00
المجموع	107	100

الجدول 03. نوع المراجع التي وَجَهَ المشرف الطالبَ على استخدامها

تكمن أهمية المراجع في كون نجاح البحث العلمي رهين بقوتها، وعليه وجب على الطالب أن يكون مدركًا للمادة العلمية التي تتناسب مع موضوعه أولاً، إضافةً إلى أنّ قيمة المادة العلمية تتعلق بثلاث ركائز أساسية وهي الكمية والنوعية والكيفية، وقد أسفرت نتائج السؤال الثاني والمتعلق بهذه الأخيرة (نوع المراجع) التي وجهَ المشرف الطلبة عليها، فقد تنوعت في عصرنا الحديث مصادر المعرفة، فمنها المصادر المسموعة والمرئية والمقروءة، وبالرغم من هذا التنوع في المصادر إلاّ أنّ المصادر المقروءة تظلُّ في الطليعة ويتصدرها الكتاب وهذا ما استقيناه من معلومات والمتعلقة بإجابات المبحوثين حول نوع المرجع الذي يستخدمونه، حيث تمثلت أعلى نسبة منها للكتب وقدّرت بـ 28%، فالكتاب يتميز بالشمولية للموضوع والاستقصاء لجميع أجزائه وما حوله من آراء وملاحظات وحسن العرض، ثم تليها المذكرات والرسائل بنسبة 23% والمواقع الالكترونية بـ 19%؛ أمّا مقالات الدوريات فقد بلغت

17% وبنسبة معتبرة للمدونات الالكترونية **(Les Blogs)** إذ قدّرت بـ 11% وهذا مؤشر إيجابي على توجيه وإرشاد الاستاذ للطلبة لاستخدام مختلف المراجع والوثائق القديمة والحديثة.

3. إعارة الأستاذ المشرف بعضًا من مراجعه الخاصة والتي لها علاقة بإثراء بحث الطلبة

الإجابة	التكرار	النسبة (%)
نعم	09	30
لا	21	70
المجموع	30	100

الجدول 04. إعارة الأستاذ المشرف بعضًا من مراجعه الخاصة لطلابه

من خلال البيانات الواردة حول إعارة الأستاذ المشرف ومساعدة طلابه في عملهم وذلك بمدهم بمختلف المراجع نلاحظُ أغلب الإجابات كانت بـ "لا" وقدّرت نسبتها بـ 70%، وهذا راجع إلى كثرة انشغالاتهم وخاصةً إذا كانوا مسؤولين عن قسم من الأقسام في الجامعة؛ في حين نجد من الأساتذة من يزوّد طلابهم بالوثائق التي يحتاجونها والتي لها علاقة بموضوعهم إذ قدّرت نسبتهم بـ 30%، إذ يهدف الأستاذ من خلال هذا إلى إكساب الطلاب المهارات البحثية التي تمكنهم من معالجة المشكلة البحثية بأسلوب علمي، كما تعتبر من أخلاقياته الانسانية.

4. أهم الملاحظات التي يوجهها الأستاذ المشرف للطلبة

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
تنويع المصادر والمراجع	25	17.20
التركيز على جدة وحداثة مصادر المعلومات	28	19.30
كتابة البحث بأسلوب علمي ومنهجي يراعي تدرج الافكار	21	14.40
التمسك بمنهجية مضبوطة لإعداد البحث	28	19.30
التأكد من سلامة اللغة وجمال الجانب الشكلي للبحث أثناء الطبع	25	17.20
استخدام لغة علمية سليمة بعيدا عن التكلف	18	12.40
المجموع	145	100

الجدول رقم 05. الملاحظات التي يوجهها الأستاذ المشرف لطلابه

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (05) أهم الملاحظات التي يوجهها الأستاذ المشرف للطلبة، وتميل أغلبية المبحوثين حول التركيز على جدة وحداثة مصادر المعلومات مع التمّسك بمنهجية مضبوطة وسليمة للعمل المقدم وذلك بنسبة مقّدرة بـ 19.30%؛ في حين نرى من الأساتذة من يوجه طلابه حول التنويع في المراجع والمصادر (ثراءها) والتأكد من سلامة اللغة وجمال الجانب الشكلي للبحث أثناء الطبع بنسبة قدّرت بـ 17.20% وهناك من يراعي كتابة البحث بأسلوب علمي ومنهجي يراعي تدرج الافكار بنسبة 14.40% وبنسبة معتبرة 12.40% حول استخدام لغة علمية سليمة بعيدًا عن التكلف وكلّ أستاذ وتوجهاته وما على الطرفين إلاّ الاحترام المتبادل، فهذا الأخير هو أساس المعاملة والنجاح، فعلى الطالب أن يسمع توجهات أستاذه وأن يعلم حدود نفسه أنه طالب وأنّ للأستاذ فضل كبير عليه، ومن لا يعمل بتوجيهات مشرفه سيتعب كثيرًا وسيلقى الكثير من المشاكل.

5. التوصيات التي يوجهها الأستاذ المشرف أثناء التأطيروالاطلاع على بحوث الطلبة

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
يوجهك إلى القراءة والإطلاع في الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث	27	31
يقوم بقراءة المتمعنة والدقيقة لعملك	24	27
يدقق في المعلومات والافكار المقتبسة	17	19
يجيب على أسئلتك ويوضح استفساراتك	20	22
المجموع	88	100

الجدول 06. التوصيات التي يقدمها الأستاذ المشرف للباحثين أثناء تأطيرهم

بناءًا على المعطيات الواردة حول التوصيات التي يقدمها الأستاذ المشرف للطلبة أثناء تأطيرهم في أعمالهم، والملاحظ على عينّة المبحوثين أنّ أغلبهم يوجههم أستاذهم المشرف إلى الاطلاع على الدراسات وأدبيات الموضوع السابقة بنسبة مقدرة بـ**31%**، تليها نسبة **27%** بالنسبة إلى توصية الأستاذ الطلبة بالقراءة المتمعنة والدقيقة للعمل، إذ تعدُّ هذه الأخيرة من القراءات المتقدمة والتي يمارسها الباحثون، والمحلّلون والناقدون، والذين غالباً ما يقرأون الكتب من أجل عمل دراسة معينة حول موضوع ما، ويمكن القول إن القراءة التحليلية تحتاج إلى مهارة عالية في النقد والتحليل لتحقيق الغاية منها. في حين نجد من الأساتذة المشرفين من يجيب على أسئلة الطلبة ويوضح مختلف الاستفسارات التي طلبت بنسبة **22%**، وبنسبة معتبرة ممن يدقق في المعلومات والأفكار المقتبسة والتي قام بها الطلبة بنسبة **19%** وكلّ أستاذ وطريقة عمله.

المحور الثاني: أخلاقيات متعلقة بالأستاذ

1. سماح الأستاذ للطالب باستشارة أساتذة آخرين

الإجابة	التكرار	النسبة (%)
نعم	07	23.3
لا	23	76.6
المجموع	30	100

الجدول 07. سماح الأستاذ للطالب باستشارة الأساتذة

من خلال معطيات الجدول والمتعلقة بسماح الأستاذ المشرف للطلبة الباحثين باستشارة وتوجيه أساتذة آخرين لأعمالهم **(المذكرات)**، نلاحظُ أنّ 76% لا يرضون باستشارة أساتذة آخرين، وقد انسجمت هذه النتيجة مع دراسة **"أبو العينين" المذكورة في المرجع**- (أبو العينين علي خليل سالم سالم؛ محمود عوض الله. الإشراف على الرسائل العلمية ودوره في فاعلية البحث العلمي. مجلة كلية التربية جامعة بنها. أفريل 1991) والتي أشارت إلى أنه من بين العوامل التي تؤثر في عملية الإشراف هي مستوى الخبرة الأكاديمية والبحثية التي يمتلكها الأستاذ، لكونه أجرى العديد من الأبحاث وأشرف على أكبر المذكرات، ولهذا عندهم الخبرة الكافية للإشراف على العديد من الأعمال؛

وفي المقابل نجد نسبة 23% ممن يسمحون بذلك، أي (باستشارة أساتذة آخرين)، وهذا راجع إلى أنهم أقل خبرة في الموضوع المختار أو طبيعة التخصص، كما أنّ لهم ارتباطات عدة في مؤسسات أخرى، وبالتالي لا يجدون وقتًا كافيًا للاطلاع الذاتي والمتابعة العلمية لأطروحات طلابهم.

2. التوصيات الأخلاقية التي يوجهها الأستاذ المشرف للطالب

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
الالتزام بالأمانة العلمية	27	19.20
عدم التعصب لرأيٍ أو فكرة معينة	15	10.7
الالتزام بالمرونة في كتابة البحث	18	12.8
الالتزام بالموضوعية وتجنب الذاتية	25	17.8
احترام أفكار وآراء الباحثين والعمل بتوجيهاتهم	27	19.2
الاستفادة من التجارب والدراسات السابقة	28	20
المجموع	140	100

الجدول 08. التوصيات الأخلاقية التي يوجهها الأستاذ المشرف للطالب

من خلال النتائج المتحصل عليها حول التوصيات الأخلاقية التي يوجهها الأستاذ المشرف للطلبة، نجد معظمها تتجه نحو الاستفادة من التجارب والدراسات السابقة حول الموضوع بنسبة 20% وقد أشرنا إلى أهمية الدراسات السابقة في الأسئلة الخاصة بالمحور الأول، ثم تليها إجابات المبحوثين والتي تقرُّ بوصاية أستاذهم للالتزام بالأمانة العلمية بنسبة 19.20% فالأمانة أن يشير الطالب إلى المصادر التي اقتبس منها، سواء كان الاقتباس حرفيًا أو كان تلخيصًا لفكرة ما، كما تتطلب الأمانة على أن لا يقتصر الطالب كلّ عمل في البحث إلى من أنجزه مهما كانت درجته العلمية، وفي هذا الشأن يقول "**الإمام الغزالي**" "**إنّ الباحث في طلب الحق كناشد ضالة لا تعرفُ بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونهُ**".[22] وهي نسبة معادلة لاحترام أفكار وآراء الطلبة والعمل بتوجيهاتهم في حين هناك من الأساتذة من يوجه طلابه نحو الالتزام بالموضوعية في العمل وتجنب الذاتية وذلك بنسبة 17.80% ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يفصل بين الجوانب العلمية والأخلاقية لعلاقة المشرف بالطالب الباحث، فأزمة البحث العلمي في جامعاتنا الجزائرية كما قال أحد الباحثين هي "**أزمة أخلاقية قبل أن تكون أزمة علمية**"، لأنّ غياب القيم الانسانية الخالدة أفضى إلى ظهور الكثير من الانحراف في مجال البحث والإشراف.

3. توجيه الأستاذ المشرف للإطلاع على الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة مجموعة الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع الذّي يقوم الباحث بدراسته، وتؤدي هذه الدراسات دورًا كبيرًا في إعطاء فكرة عامة للباحث عن البحث الذّي يقوم به وعن مراحل تطوره.

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
نعم	30	100
لا	00	00
المجموع	100	100

الجدول 09. توجيه الأستاذ المشرف للإطلاع على الدراسات السابقة

من البديهي أنّ الدراسات السابقة لها فائدة بالغة الأهمية، وخاصةً من جهة تقديم المعلومات للباحثين أو للاستفادة من هذه الدراسات مستقبلاً، ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، نرى أنّ كل المستجوبين أجابوا بأنّ المشرف على أعمالهم يوجههم إلى الاطلاع على أدبيات الموضوع السابقة بنسبة 100%، حيث يعتبر استطلاع الدراسات السابقة هامًا من عدة نواحي أهمها:

- توضيح خلفية موضوع البحث وشرحه.
- وضع البحث في إطاره الصحيح وفي موقفه المناسب بالنسبة للبحوث الأخرى.
- تجنب الأخطاء والمشاكل التي تعرضت لها البحوث السابقة.
- عدم تكرار غير المفيد وعدم إضاعة الجهد في دراسة مواضيع بُحثت بشكلّ جيدّ في دراسات سابقة.[23]

3. أغراض الإطلاع على الدراسات السابقة

الاختيارات/ الإجابات	التكرار	النسبة (%)
الاطلاع فقط	10	15
الاستفادة من نتائج الدراسات وبناء بحثك على ضوء تلك النتائج	28	42
الاستفادة من منهجية البحث وطريقة إعداد العمل	29	43
أخرى	00	00
المجموع	67	100

الجدول 10: أغراض اطلاع المبحوثين على الدراسات السابقة

يبّين الجدول أغراض اطلاع المبحوثين محل الدراسة على الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع بحثهم، وقد بيّنت النتائج أنّ الاستفادة من منهجية البحث وطريقة إعداد العمل بنسبة 43% هي من أغراض اطلاعهم عليها، فمن المعلوم أنّ هذه الأخيرة عبارة عن بناء هندسي يتألف من أجزاء، وهي المادة المشكلة لقوام البحث وعماده. وتليها الاستفادة من نتائج الدراسات واستغلالها في بناء بحثهم على ضوء النتائج المقدمة بنسبة مقدرة بـ 42%؛ وبالمقابل هناك من المبحوثين من يطلع فقط على أدبيات الموضوع السابقة بنسبة 15%.

ومنه نستنتج أنّ الطالب الجيدّ هو الذّي يحسن التنسيق بين أجزاء الأبحاث السابقة ولا يكرّر جهود الآخرين.

المحور الثالث: المعاملات الشخصية بين الطالب والأستاذ

تتطلب مهنة الإشراف سمات شخصية معينة في من يقوم بها، فالشخصية تتألف من جملة من الصفات الجسمية والشخصية والاجتماعية والخلقية، وكلّ هذه الصفات عندما تجتمع في المشرف فإنّها تساعده كثيرًا على نجاحه في إعداد الطلبة وتهيئتهم للحياة البحثية والعملية.

1. **تحفيز الأستاذ المشرف على الاستمرار في البحث**

إن أهم ما يحرك عملية الإشراف، ويدفع بالبحث إلى الأمام هو الثقة المتبادلة التي تجمع بين الطالب والمشرف.

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
نعم	21	70
لا	07	23.33
دون إجابة	02	6.66
المجموع	30	100

الجدول 11. تحفيز الأستاذ المشرف الطلبة على الاستمرار في البحث

يعدُّ الإشراف مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل، والجدول أعلاه يمثل إجابات المبحوثين حول تحفيز الأستاذ المشرف على أعمالهم على استمرارهم في البحث، حيث أجاب أغلب المبحوثين بنسبة 70% بأنّ المشرف على أعمالهم يحفزهم إلى الأمام والاستمرار، وهذا مؤشر إيجابي على المعاملة وأخلاقيات الأستاذ الجامعي في الإشراف على الأعمال، لأنّ المهمة الأساسية لهُ هي الإرشاد والتوجيه، لكن يعتقد بعض الطلاب أنه على المشرف القيام بكامل المهام من اختيار موضوع البحث، وتحديد مشكلة البحث، وإيجاد الحل لجميع المشكلات المتعلقة بالبحث التي قد تواجههم، وهذا ما نلاحظه من خلال الإجابات التي نفت ذلك بنسبة 07% واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالبحث... الخ، وهذا اعتقاد خاطئ لأنه إذا قام بهذه الأشياء كلّها فسيكون الطالب هو المتضرر الوحيد، لأنه لم يمر بتجربة البحث العلمي بكامل إيجابياتها وسلبياتها وضغوطاتها، ولم يطور مهاراته وثقته بنفسه لكي يعمل بشكل مستقل مستقبلاً، قد تشكل هذه النقطة بحد ذاتها نقطة خلاف بين بعض الطلاب والمشرفين.

2. **معاملة الأستاذ المشرف للطلبة**

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
بتواضع	22	35
باحترام	28	44
بتكبر	08	13
بازدراء	05	08
المجموع	63	100

الجدول 12. معاملة الأستاذ المشرف للطلبة

من القائم في العقول أن المشرف هو باحث قبل أن يكون أستاذا مشرفا؛ ولا يعزب عن بالنا أن مرتبة الإشراف ليسست حظوة معرفية أو مكانة تشريفية؛ وإنما الإشراف صناعة ومهارة؛ بل توجيه علمي وتسديد معرفي لطالب العلم الذي يلوذ بمشرفه ويفزع إليه كلما انتشر الخوف والهلع بين جوانحه؛ واستشعر الضياع العلمي والأظهر أن العلاقة التي تحكم طبيعة الإشراف هي علاقة معقدة توجهها من الأبعاد العلمية والقانونية والأخلاقية فماطبيعة العلاقة بين المشرف والباحث الطالب؟ هل هي علاقة تجارية؟ أم علاقة علمية روحية؟[24]

ومن خلال إجابات المبحوثين حول معاملة الأستاذ المشرف لهم فنجد النسبة الكبيرة والتي أخذت حصة الأسد تقول بأن الأستاذ المشرف يعاملهم باحترام بنسبة 44% فهذا الأخير من الصفات الجميلة التي يتحلّى بها الإنسان،

فهو أساس التعامل مع الآخرين، ثم تليها بتواضع بنسبة 35%، فالتواضع العلمي عند الأساتذة الجامعيين من أهل العلم والرأي والحكمة، فكلّما ازداد الإنسان علماً ازداد تواضعاً، ثم تليها نسبة تعامل الاساتذة بتكبر مع طلابهم بنسبة 13% فكثرة الحديث عن النفس والأنانية وحبّ الذات والتفاخر وحب المظاهر بشكل مرضي والظهور الفارغ انتشرت حاليًا كثيرًا للأسف وهم ممن يسمون نفسهم بالمثقفين أو الصفوة. وبنسبة قليلة من يعاملون طلابهم بازدراء بنسبة مقدّرة بـ 8%.

3. تحديد أوقات التأطير مع الأستاذ

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
في وقت فراغ الأستاذ	18	60
في وقت فراغك	04	26
كلّما سمحت الفرصة	04	14
المجموع	36	100

الجدول 13. أوقات تأطير الأستاذ للطلبة الباحثين

من خلال بيانات الجدول أعلاه، والمتعلق بأوقات تأطير الأستاذ للطلبة، حيث نجدُّ نسبة 60% ممن يتفرغ لهم الأستاذ في وقت فراغه أيّ يراعي وقته هو كأستاذ وليس الطلبة والذين معظمهم عاملين، في حين نجدُّ نسبة 26% ممن يقرّون بتوجهات وتأطير الأستاذ لهم في وقت فراغهم وهذا جيدّ بالنسبة لهم لأنّ معظم الطلبة يشتكون من عدم ملاقاتهم للمشرف على عملهم إذ أحيانًا تتعدى الشهر أو نصف العام، وبنسبة معتبرة كلما سمحت الفرصة بذلك بنسبة 14% وهذا مؤشر إيجابي للطرفين.

4. تقييم المدة التي يقضيها الأستاذ أثناء التأطير

الإجابات	التكرار	النسبة (%)
طويلة	00	00
قصيرة	22	38
كافية ومفيدة	18	31
غير كافية	18	31
المجموع	58	100

الجدول 14. المدة التي يقضيها الأستاذ المشرف مع طلابه أثناء التأطير

من خلال تقييم المدة التي يقضيها الأستاذ المشرف مع طلابه أثناء التأطير، نجد أغلب المبحوثين يقولون بأنّ المدة التي يقضونها مع الأستاذ قصيرة بنسبة 38% وهذا راجع إلى انشغالات الأساتذة وخاصةً الذّين يكونون مسؤولين عن قسم أو كلية كما ذكرنا سابقًا، ثم تليها بمدة كافية ومفيدة بنسبة متساوية 31% مع مدة غير كافية لآراء أخرى، ونجدها منعدمة تمامًا لطول تأطير الأستاذ المشرف مع طلابه. ومنه نستنتج أنّ الدور الكبير يتجسدُ فيما يوفره الأستاذ المشرف للطالب من ظروف إسانية مريحة، قائمة على التفاعل والتعاون التي من شأنها أن تدفع الطالب إلى الإنجاز.

3. النتائج العامة للدراسة

- من صفات الأساتذة المشرفين بقسم علم المكتبات والتوثيق -بجامعة الجزائر2- توجيه الطلبة إلى مختلف المراجع التي تلبي احتياجاتهم المعرفية وتتوافق ومواضيع مذكراتهم، ويصب توجيه الأستاذ المشرف في صلب عملية الاشراف والتأطير، فهو بذلك يقوم بعمله كأستاذ مؤطر من جهة ومن جهة أخرى يساهم بطريقة غير مباشرة في إعداد البحوث بتذليل مصاعب على الطلبة للحصول على المراجع.
- تتنوع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها طلبة علم المكتبات والتوثيق في الإعداد لمذكراتهم ما بين الأوعية الورقية (كتب، مذكرات، مقالات الدوريات) والمصادر الإلكترونية، كالإستعانة بشبكة الانترنت التي تمنح الطلبة معلومات لا حصر لها فيما يتعلق بمواضيع بحوثهم بأقل وقت وجهد ممكنين، ممّا أدى بالطلبة إلى كثرة استخدام المصادر الالكترونية بالمقارنة مع المصادر الورقية.
- قد يصادف الطلبة نقص المراجع والدراسات في بعض المواضيع البحثية، ممّا قد يدفع بالأستاذ المشرف إلى إعارة بعضا من مصادره ومراجعه الخاصة للطلبة من أجل انجاز مذكراتهم، وهذا العمل يدّل على الأخلاق العالية للأساتذة المشرفين؛ في حين يعزف معظم الأساتذة عن ذلك بحجة أن طلبة يضيعون ويتلفون المراجع المعارة لهم.
- يحث الأساتذة المشرفين بقسم علم المكتبات والتوثيق الطلبة المقبلين على إعداد مذكرات التخرج على التقيّد بمناهج البحث المعتمدة من القسم.
- تعدُّ الدراسات السابقة مصادر مهمة لإثراء البحوث وتعليم الطلبة الجدد أساليب البحث العلمي، ولذلك يسهر الأساتذة على توجيه الطلبة للاستفادة منها.
- يعدُّ الأستاذ المشرف حلقة مهمة وأساسية لإنجاح أيّ بحث علمي، لذلك يجب على الطالب المقبل على التخرج اختيار أستاذ مشرف يتوافق معه في الأفكار والرؤى ومتفهم لظروف الطالب المختلفة، فالأستاذ المشرف يعمل على توجيه الطالب إلى الطرق الصحيحة لإنجاز بحثه.

الإجابة على الفرضية

على ضوء النتائج المحصلة من الدراسة الميدانية جاءت نتائجها لتفند الفرضية، بحيث أن الأخلاقيات العلمية التي يلتزم بها الأساتذة المشرفين بجامعة الجزائر2 تؤثر إيجابًا في إعداد الطلبة لمذكراتهم فالالتزام الاخلاقي للأستاذ المشرف يحتم عليه التأطير والتوجيه الجيد للطلبة من أجل إعداد مذكراتهم وفق منهجية بحث المعمول بها.

خاتمة

نستنتج مما سبق أنّ الجامعة تعدُّ فضاءًا معرفيًا وصرحًا ثقافيًا للتكوين والتعليم العاليين، وذلك باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني له الأثر الإيجابي في تطور الأمة ورقيّها على جميع الأصعدة.

كما أنّ الأستاذ يجب أن يكون قدوة لطلابه ومسؤولاً عن تعزيز الجانب الأخلاقي لديهم، ونموذج إنساني راقي في التعامل عبر الوظائف المترابطة في مهنته والتي تستلزم منه ترسيخها لدى طلابه عبر روابط علمية وإنسانية.

ويبقى التصور الخاطئ لدى الطلبة في عالم الإشراف العلمي عندنا أنّ المشرف هو المسؤول الأول والأخير؛ والتحقيق خلاف ذلك إذ يقع على هذا الأخير كلّ المسؤولية في البحث والحصول والتنقيب عن المعلومات وما على المشرف إلاّ التوجيه .

وعلى هذا الأساس نقترح ما يلي:

- عدم إسناد الإشراف على المذكرات العلمية للطلبة إلى الأساتذة المساعدين، وإن كان لا محالة فينبغي الاشتراك مع الأساتذة المشاركين.

- تحديد العبء الإشرافي بالنسبة للأستاذ الجامعي، بما لا يزيد عن ثلاثة مذكرات علمية كحد أقصى وكاقتراح منا، لأنّ هذا سينعكس إيجابًا على المستوى العلمي للمذكرات ويحقق أهداف عملية الإشراف.

قائمة المراجع

1. [سورة إبراهيم/ الآية 14].
2. جهاد الحسني الآلوسي، أيسر فائق. **الأخلاق في الكتاب والسنّة: المادة المقرّرة للمرحلة الرابعة الكورس الثاني قسم العقيدة والفكر**. [د. م.]: جامعة الأنبار كلية العلوم الاسلامية، [د. ت.].
3. دوجلاس وآخرون؛ تر. سمعان وهيب وآخرون. **الإشراف الفني في التعليم**. القاهرة: مكتبة القاهرة، 1963م.
4. زايد، فهد. أساسيات **منهجية البحث في العلوم الانسانية: المشروع التطويري، البحث العلمي والتربوي في كتابة الرسائل والأطروحات**. عمان: دار النفائس، 2007م.
5. الغزالي، أبو حامد. **إحياء علوم الدين**. ج.1. بيروت: دار الفكر، 1986م.
6. فايتر وآخرون؛ تر. ماجد محمد الخطايبة. **الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي**. رام الله: دار الشروق، 2000م.
7. كنعان، نواف. **القيادة الإدارية**. الرياض: دار العلوم، 1985م.
8. لجنة المصداقية والأخلاقيات. **دليل أخلاقيات المهنة: عضو هيئة التدريس**. القاهرة: جامعة المنصورة (كلية الطب)، 2009م.
9. نجم، عبود نجم. **أخلاقيات الإدارة والمسؤولية أعمال في شركات الأعمال**. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2005م.
10. أبو العينين علي خليل سالم سالم؛ محمود عوض الله. **الإشراف على الرسائل العلمية ودوره في فاعلية البحث العلمي "مجلة كلية التربية جامعة بنها"**. [د.م.]: [د. ن.]،(أفريل 1991م).
11. بولقواس زرفة، مناصرية ميمونة. **أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي بين الترسيخ الذاتي والنظامي** "مجلة التغيّر الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر "مجلة محمد خيضر بسكرة". ع.1. [متاح على الخط]: dspace.univ-biskra.dz:8080/xmlui/handle/123456789/.../browse
12. خطيب زوليخة؛ سواغ مختارية. **معايير الجودة في عملية الإشراف على إعداد الرسائل الجامعية: دراسة فرقية بين آراء الطلبة وآراء هيئة الإشراف. "مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية"**. ع.3 (سبتمبر 2017م). [مقال متاح على الخط]: http://dspace.univ-ourgla.dz/jspui/bitstream/123456789/15280/1/53033.pdf
13. أبو دف، محمود خليل. **تقييم أداء الأستاذ الجامعي في مجال الإشراف على الرسائل العلمية من وجهة طلبة**
14. **الدراسات العليا** . غزة: الجامعة الاسلامية، 2000م. [مقال متاح الخط]: site.iugaza.edu.ps/mdaff/files/2010/02/تقييم-أداء-الأستاذ-الجامعيpdf
15. **أخلاقيات المهنة والرسالة. الكلية الجامعية بالجموم**. [متاح على الخط]: https://uqu.edu.sa/juc_biology/18364
16. **مرونة الفكرية**. [مقال متاح الخط]: https://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=159341
17. **الذاتية والموضوعية "منتدى الأوراس القانوني"**. [متاح على الخط]: sciencesjuridiques.ahlamontada.net›...›المنهجية والمصطلحات
18. وزارة تعليم المملكة العربية السعودية. **دليل المرشد العلمي والمشرف والمناقش**. السعودية: وزارة التعليم، [1438هـ]. [متاح على الخط]: www.iu.edu.sa/uploads/files/دليل_المرشد_العلمي_والمشرف_والمناقش_2_(pdf0 . [متاح على الخط]: avb.s-omen.ne
19. **أخلاقيات السلوك المهني الأكاديمي في الجامعات الحكومية AL Manhal** . [متاح على الخط]: http://platform.almanhal.com/files/2/110397/
20. **الإشراف العلمي بين الإرشاد الأكاديمي الصحيح والتوجيه**. [متاح على الخط]: www.feqhweb.com/vb/archive/index.php/t-10850.html

الهوامش

1- أخلاقيات السلوك المهني الأكاديمي في الجامعات الحكومية AL Manhal . [2018/08/09]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: http://platform.almanhal.com/files/2/110397/

2- جهاد الحسني الآلوسي، أيسر فائق. الأخلاق في الكتاب والسنّة: المادة المقرّرة للمرحلة الرابعة الكورس الثاني قسم العقيدة والفكر. [د. م.]: جامعة الأنبار كلية العلوم الاسلامية، [د. ت.]. ص. 02.

[3]- أخلاقيات المهنة والرسالة: الكلية الجامعية بالجموم. [2018/08/08]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: https://uqu.edu.sa/juc_biology/18364

[4]- دوجلاس وآخرون؛ تر. سمعان وهيب وآخرون. الإشراف الفني في التعليم. القاهرة: مكتبة القاهرة، 1963. ص. 09.

[5]- كنعان، نواف. القيادة الإدارية. الرياض: دار العلوم، 1985. ص. 96.

[6]- خطيب زوليخة؛ سواغ مختارية. معايير الجودة في عملية الإشراف على إعداد الرسائل الجامعية: دراسة فرقية بين آراء الطلبة وآراء هيئة الإشراف. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية. ع.3 . سبتمبر 2017. ص. 258. [2018/09/20]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: http://dspace.univ-ourgla.dz/jspui/bitstream/123456789/15280/1/53033.pdf//

[7]- خطيب زوليخة؛ سواغ مختارية. مرجع سبق ذكره.

[8]- أبو العينين علي خليل سالم سالم؛ محمود عوض الله. الإشراف على الرسائل العلمية ودوره في فاعلية البحث العلمي. مجلة كلية التربية جامعة بنها. أفريل 1991. ص.ص. 228- 229.

[9]- فايتر وآخرون؛ تر. ماجد محمد الخطايبة. الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي. رام الله: دار الشروق، 2000. ص. 387.

[10]- نجم، عبود نجم. أخلاقيات الإدارة والمسؤولية أعمال في شركات الأعمال. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2005. ص. 16.

[11]- أبو دف، محمود خليل. تقييم أداء الأستاذ الجامعي في مجال الإشراف على الرسائل العلمية من وجهة طلبة الدراسات العليا . غزة: الجامعة الاسلامية، 2000. ص. 16. [2018/09/15]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: site.iugaza.edu.ps/mdaff/files/2010/02/تقييم-أداء-الأستاذ-الجامعي pdf

[12]- المرونة الفكرية. [15/09/2018]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: https://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=159341

[13]- أبو دف، محمود خليل.مرجع سبق ذكره. ص. 09.

[14]- الذاتية والموضوعية "منتدى الأوراس القانوني". [2018/09/20]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: sciencesjuridiques.ahlamontada.net›...›المنهجية والمصطلحات

[15]- وزارة تعليم المملكة العربية السعودية.دليل المرشد العلمي والمشرف والمناقش. السعودية: وزارة التعليم، [1438هـ]. ص. 12. [2018/09/14]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: www.iu.edu.sa/uploads/files/دليل المرشد العلمي والمشرف والمناقش 2 (pdf0

[16]- أبو خليل، محمود دف. مرجع سبق ذكره. ص. ص. 17- 18.

17 "وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ " [الأرشيف] - سبلة عُمان. [متاح على الخط]: avb.s-omen.ne. اطلع عليه يوم: 2018/09/14 الساعة 23.00

[18]- بولقواس زرفة، مناصرية ميمونة. أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي بين الترسيخ الذاتي والنظامي. مجلة التغيّر الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر . ع.1. جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر. [2018/08/09]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: dspace.univ-biskra.dz:8080/xmlui/handle/123456789/.../browse ..

[19]- أخلاقيات السلوك المهني الأكاديمي في الجامعات الحكومية AL Manhal . [2018/08/09]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: . http://platform.almanhal.com/files/2/110397//

[20]- بولقواس زرفة، مناصرية ميمونة. مرجع سبق ذكره.

[21]- لجنة المصداقية والأخلاقيات. دليل أخلاقيات المهنة: عضو هيئة التدريس. القاهرة: جامعة المنصورة (كلية الطب)، 2009م. ص. 02.

[22]- الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين. ج.1. بيروت: دار الفكر، 1986م. ص. 152.

[23]- زايد، فهد. أساسيات منهجية البحث في العلوم الانسانية: المشروع التطويري، البحث العلمي والتربوي في كتابة الرسائل والأطروحات. عمان: دار النفائس، 2007م. ص. 109.

[24]- الإشراف العلمي بين الإرشاد الأكاديمي الصحيح والتوجيه. [2018/09/01م]. معلومات متاحة على الخط المباشر على الرابط: www.feqhweb.com/vb/archive/index.php/t-10850.html

مستقبل النشر الورقي والإلكتروني للمجلات العلمية السودانية: المعوقات والحلول

The future of paper and electronic publishing of Sudanese scientific journals: Obstacles and solutions

د. سامر إبراهيم باخت ياسين
أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة النيلين- السودان
Samirbakhit2@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/31 **تاريخ القبول**: 2020/04/15 **تاريخ النشر**: 2020/04/30

ملخص

تسلط الدراسة الضوء على المجلات العلمية السودانية بشقيها المطبوعة والإلكترونية؛ للتعرف على واقعها الحالي ومحاولة التعرف على المعوقات التي تعترضها، ثم محاولة تحديد مستقبل هذه المجلات في ضوء تلك العقبات؛ من أجل توجيهها نحو مستقبل أفضل، وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوثائقي والمنهج الوصفي التحليلي؛ وقد تبين أنَّ المجلات العلمية السودانية المطبوعة تواجه مشكلات عديدة مثل: عدم انتظام الصدور، وارتفاع تكاليف الطباعة والنشر، ومحدودية التوزيع؛ وقد توقفت العديد من هذه المجلات المطبوعة، ومن المرجح أنَّ يتواصل التوقف أو تتحول لتنشر إلكترونياً فقط. وفي المقابل، يلاحظ النمو المستمر في إصدار المجلات الإلكترونية في السودان إذ تبلغ حتى لحظة كتابة هذه الدراسة عدد ثمانين (80) مجلة علمية وتواجه هي أيضاً مشكلات تتعلق بضعف جودتها، ومع ذلك تعكس المؤشرات أنها ستكون الشكل المستقبلي للمجلات العلمية السودانية؛ توصي الدراسة بضرورة التركيز على التوجه الإلكتروني في نشر المجلات العلمية السودانية مع إنشاء سياسات جديدة تراعي المعايير العالمية لضمان جودتها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي في السودان، المجلات الإلكترونية، المجلات المطبوعة، المحتوى السوداني، مشكلات المجلات العلمية.

Abstract

The study sheds light on the Sudanese scientific journals, both printed and electronic, to identify its current reality and try to identify the obstacles it faces, and the extent of the impact of these obstacles in the future of publishing them, in order to direct them towards a better future. This study depended on the documentary and descriptive analytical approach. The result founded that Sudanese printed scientific journals face many problems such as: irregularity of publication, high costs of printing and publishing, limited distribution; and many of these printed journals have stopped, and it is probable that the stop will continue or turn to publish only electronically. On the other hand, the study revealed that continuous growth in the issue of electronic journals in Sudan is observed, as at the moment of writing this study there are eighty (80) Sudanese electronic scientific journals, and they also face problems related to their

poor quality, however the indicators reflect that they will be the future form of Sudanese scientific journals. The study recommend that Focusing on the electronic form to publishing Sudanese scientific journals, and while creating new policies that take into account international standards to ensure their quality.

Key words*: scientific research in Sudan, electronic journals, printed journals, Sudanese content, problems of scientific journals.*

1. مقدمة

تمثل المجلات العلمية مرآةً للحراك العلمي والبحثي بالجامعات، والمؤسسات المنشغلة به؛ فهي تعكس مستوى التقدم العلمي بأي بلد، ولقد ظلت هذه المجلات العلمية لفترة زمنية طويلة تنشر ورقياً إلا أنَّ هذا الشكل واجه تحديات وأزمات كبيرة، على رأسها ارتفاع تكاليف الطباعة والنشر.

ظهرت أهمية المجلات الإلكترونية واتسع انتشارها في التسعينيات من القرن العشرين؛ لتخطيها كثير من مشكلات المجلات الورقية من بطء إجراءات النشر والتحرير والتحكيم والطباعة[1]، والاقتصاد في تكاليف إصدارها، لذلك تمر المجلات العلمية حالياً برحلة انتقالية من النشر الورقي إلى النشر الإلكتروني عبر الإنترنت، وهذا الانتقال مدعوم بقوة من الناشرين، والمكتبات، والمستفيدين.

وبحسب التقرير السنوي الصادر عن الجمعية الدولية للناشرين العلميين والفنيين والطبيين (STM) في 2018، فإن جميع المجلات العلمية متاحة حالياً على الإنترنت، مع بعض الاستثناءات القليلة (مثل المجلات الصغيرة جدًا، وبعض مجلات العلوم الإنسانية)، ويشير التقرير أيضاً إلى أن غالبية الناشرين يتيحون أكثر من 90٪ من محتواهم على الإنترنت، أما بالنسبة للمكتبات فيشير ذات التقرير إلى اتجاه المكتبات المكثف نحو الدوريات الإلكترونية إذ بين عام 2016-2017 تم استلام 98٪ من المجلات التي اشتركت فيها المكتبات الأكاديمية في بريطانيا بشكل إلكتروني فقط، مقارنةً بنسبة 91٪ في 2009[2].

أما على مستوى المستفيدين فإن معظم الدراسات تشير إلى تفضيلهم للشكل الإلكتروني للمجلات؛ لسهولة الوصول إليها واسترجاعها[3]،[4]،[5]. وفي ظل هذا الوضع إنقسم الباحثين إلى فريقين فالأول يقول بأن المجلات العلمية المطبوعة تتجه نحو الانقراض ومنهم "وليم آرمز" William Arums[6] و"سايمون سيلفر" Simon Silver[7]، فيما يرى بعضهم الآخر بأن الشكلين (المطبوع والإلكتروني) سيسيران معاً مستقبلاً مثل: "باربارا مايرس" Barbara Meyers[8].

1.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤول الرئيس الآتي: ماهو مستقبل النشر الورقي والإلكتروني للمجلات العلمية السودانية في ضوء المشكلات التي يواجهها أي من الشكلين الورقي والإلكتروني؟

2.1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المجلات العلمية السودانية، والعقبات، التي تعترضها، ثم محاولة التنبؤء بمستقبل شكل نشر هذه المجلات، وهل سيكون ورقياً أم إلكترونياً؟ أم سيستمران معاً؟ مع بيان حجج ذلك، وأخيراً تقديم المقترحات، والتوصيات اللازمة للتطوير.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحديد معوقات ومشكلات المجلات العلمية السودانية بشقيها الورقية والإلكترونية وتأثير ذلك على مستقبلها؛ وهو ما يساعد هيئات تحرير هذه المجلات على إدارة وتسيير هذه المجلات في الإتجاه الصحيح وتطويرها؛ عبر جملة من المقترحات والتوصيات التي ستقدمها الدراسة.

4.1 منهج الدراسة

تستند الدراسة إلى مراجعة الأدبيات حول الموضوع (المنهج الوثائقي) علاوةً على المنهج الوصفي المسحي الذي وظف في الحصول على إحصائية حديثة للمجلات العلمية السودانية الإلكترونية، من خلال البحث على الإنترنت والدخول على المواقع الإلكترونية للجامعات، ومؤسسات البحث العلمي بالسودان، إضافةً إلى إجراء بعض المقابلات مع مختصين ببعض الجوانب المتصلة بالمجلات العلمية السودانية.

2. مراجعة الأدبيات

تناول "فرانا"Vrana[9] المجلات الكرواتية في مجال العلوم الإجتماعية وأثر الأزمة الاقتصادية على نشرها، وأشار بأنها تبلغ تسعاً وسبعين (79) مجلة تتاح عبر بوابة المجلات العلمية الكرواتية، وأنَّها تأخذ طبيعة النشر المزدوج (تنشر ورقياً ولها مقابل إلكتروني)، بالإضافة إلى التحول البطيء نحو نشر مجلات إلكترونية المنشأ، وأن الدعم المالي المقدم غير كافٍ لنشر النسخ المطبوعة من هذه المجلات، فضلاً عن تدني جودة عمليات استقبال المقالات عبر بوابة المجلات، وضعف تنسيق المقالات..إلخ، وأوصى بضرورة إدارة هذه المجلات من قبل فرق تحرير احترافية.

أما "جيا كزيان" Jia Xian[10] فتعرض لواقع ومستقبل المجلات العلمية الصينية، وأشار لمواجهتها للعديد من المشكلات، مثل إدارتها من قبل إدارات تحرير صغيرة، واتباع الأنماط التقليدية في إدارة بعض هذه المجلات، وأوضح أيضاً بأن التأثير الدولي للمجلات الصينية ضعيف جداً؛ وأن المجلات الصينية الصادرة باللغة الإنجليزية تمثل نسبة 4% فقط من مجموع المجلات الصينية إلا أن لها تأثير دولي أكبر بكثير مقارنة مع تلك الصادرة باللغة الصينية، وتوقع "جيا زيان" بأن تتساوى المجلات التي تصدر باللغة الصينية والمجلات التي تصدر باللغة الإنجليزية – في الصين – مستقبلاً؛ بسبب التمويل التفضيلي الذي تقدمه بعض المؤسسات الصينية للمجلات التي تصدر باللغة الإنجليزية، وتوصي الدراسة بزيادة عدد المجلات التي تصدر باللغة الإنجليزية، وإتاحة الفرصة للمؤلفين من مختلف دول العالم بالنشر فيها.

بينما قدم "محمد السعدني"[11] رؤية مستقبلية للمجلات العلمية التي تصدرها جامعة الزقازيق في ظل الوصول الحر للمعلومات العلمية وذلك وفق تصور عدة سيناريوهات محتملة، وتوصلت إلى ضعف الاهتمام بتحويل المجلات محل الدراسة إلى شكل رقمي وإتاحتها بأسلوب الوصول الحر، وافتقادها لسياسات مكتوبة، وقدمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات للمستقبل: الأول سيستمر الوضع كما هو عليه، والثاني إصلاحي، أما الأخير فهو سيناريو ابتكاري يدعو إلى إعادة هيكلة هذه المجلات لبناء نظام يقوم على مبدأ الإتاحة الحرة.

وتناول "سامر باخت"[12] تقييم المجلات العلمية السودانية على الإنترنت وأشار بأنها تعاني من عدم انتظام صدور هذه المجلات وضعف تصميمها، وعدم توافر المعلومات الأساسية داخل مواقعها الإلكترونية مثل: تاريخ صدورها ونوع تتابعها، وتحديثها، فضلاً عن عدم توافر إمكانيات للبحث والاسترجاع في محتوياتها، علاوةً على أنَّ الأعداد المتاحة غير مكتملة، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بقواعد ومعايير تصميم المجلات الإلكترونية.

وركزت "أميرة عثمان"[13] على تقييم المجلات السودانية في مجال العلوم الانسانية، بوساطة قائمة مراجعة ركزت على المعايير الشكلية للمجلات العلمية، وعكست نتائج دراستها تفاوتاً ملحوظاً بين المجلات المدروسة في تطبيق هذه المعايير، إذ تبين ان 90% من المجلات المدروسة لم يكن لديها رقم دولي موحد للدوريات (ردمد)، بينما التزمت جميع المجلات المدروسة بمعيار الجداول والرسوم التوضيحية، وأوصت بضرورة تطبيق المعايير الدولية في إصدار المجلات.

في ضوء ما تقدم يتبين أنَّ الأدبيات السابقة تعكس توجه المجلات العلمية نحو النشر الإلكتروني، كما بينت العقبات التي تعترضها مثل: ضعف التمويل وعدم تقيدها بالمعايير، بينما تتفرد الدراسة الحالية في محاولتها التنبؤ بمستقبل النشر الورقي والإلكتروني للمجلات العلمية السودانية في ضوء العقبات التي تواجهها، وتتفرد هذه الدراسة كذلك من كونها الدراسة الوحيدة –على حد علم الباحث- التي تحاول التنبؤ بمستقبل المجلات العلمية السودانية.

3. المجلات العلمية السودانية الورقية

1.3 النشأة والتطور

تعد مجلة السودان في رسائل ومدونات (Sudan Notes and Records) أول مجلة علمية صدرت في السودان في العام 1918م تحت رعاية الحاكم العام، ويشرف عليها حالياً معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم[14]، بينما ظهرت المجلة الطبية السودانية Sudan medical journal في العام 1959[15]، وفي 1968 ظهرت مجلة الدراسات السودانية[16]، فيما ظهرت مجلة آداب الخرطوم في 1981 ومجلة الدراسات السودانية في 1988.

وقد بلغ عدد المجلات العلمية السودانية في العلوم البحتة والتطبيقية حتى العام 1999 اربعاً وثلاثين (34) مجلة[17]، وفي العام 2012 حصر قاسم نور عدد (86) مجلة سودانية في العلوم الإنسانية وقد صرح بعدم تمكنه من حصر بعض المجلات[18] وفي ضوء أعمال الحصر السابقة فإنَّ الباحث يقدر عدد هذه المجلات حالياً في حدود مائة وثلاثين (130) مجلة تقريباً.

ومعظم هذه المجلات تصدرها الجامعات، ومراكز البحوث والجمعيات العلمية[19]،[20] وقد ازدادت هذه المجلات مع ثورة التعليم العالي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي؛ بزيادة عدد الجامعات[21] وقد حدث التطور الكمي الحقيقي لهذه المجلات مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة؛ وذلك مع اتجاه الجامعات نحو التوسع في إنشاء المجلات العلمية، فأصبحت لكل كلية مجلة علمية تغطي تخصصاتها وهو ما أدى إلى التطور الكمي لهذه المجلات.

2.3 عقبات النشر الورقي للمجلات العلمية السودانية

تواجه المجلات العلمية الورقية في السودان مشكلات عديدة مثل: ضعف التمويل، والتأخير في الصدور؛ نتيجة لتأخر التحكيم أو التحرير والإخراج، علاوةً على ارتفاع تكاليف صناعة المجلات العلمية لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من ورق وأحبار وأدوات، وضعف التوزيع[22]، إذ توزع معظم المجلات العلمية السودانية المطبوعة مجاناً على المكتبات الجامعية وعلى عدد من الأساتذة والباحثين.

وتعاني دُور النشر العلمية وعلى رأسها دار جامعة الخرطوم للنشر من ضعف التمويل والميزانيات وهو ما أثر سلباً في إصدار المجلات العلمية.[23] وتعد دار جامعة الخرطوم للنشر التي تأسست في 1967[24]، من أقدم دور النشر بالجامعات السودانية كما تتوافر عدد من دور النشر الجامعية في الجامعات الآتية: النيلين، أُمدرمان الإسلامية، أفريقيا العالمية، السودان المفتوحة، القرآن الكريم، كما تتوافر عدد من دور النشر التي تتبع للقطاع الخاص، مثل: دار عزة للطباعة والنشر، والدار السودانية للكتب، مدارات للنشر.

ويمكن تقديم مثال حول التكلفة الباهضة لإنتاج المجلات العلمية في واحدة من أكبر الجامعات السودانية وهي جامعة النيلين، ففي مطبعة الجامعة، تبلغ كلفة طباعة العدد الواحد من المجلة (بمتوسط 250 صفحة، مضروباً في 500 نسخة) 45 الف جنيه[25]، وبما أن الجامعة لديها أحد عشر(11) مجلة فإن كلفة العدد الواحد لكل

مجلات الجامعة مجتمعةً قد يصل إلى نحو نصف مليون جنيه سنوياً، مع العلم بأن معظم مجلات الجامعة تصدر إما نصف سنوياً وإما فصلياً، وعليه ستزيد التكلفة الى أكثر من الضعف.

وفي ضوء ما سبق من مشكلات وغيرها توقفت العديد من المجلات العلمية السودانية، مثل[26]:

- مجلة المجتمع الصادرة عن كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم فقد صدرت منه خمسة أعداد في الفترة من 1962-1972.
- مجلة الصناعة والتنمية التي كانت تصدر عن معهد البحوث الصناعي في الفترة من 1972-1979.
- مجلة الموسيقى والمسرح التي تصدر عن معهد الموسيقى والمسرح فقد صدرت منها ثلاث أعداد في الفترة 1979-1980.
- مجلة الوثائق التي كانت تصدر عن دار الوثائق القومية والتي صدرت منها سبعة أعداد في الفترة 1972-1980.
- مجلة النيل الجغرافية الصادرة عن قسم الجغرافيا بجامعة الخرطوم إذ صدر منها عدد واحد في 1991م.

3.3 الضبط الببليوجرافي للمجلات العلمية السودانية المطبوعة

تتوافر الجهود الآتية:

(أ) دليل الدوريات السودانية: الصحف (1903-1998)- المجلات (1931- 1998) . قاسم عثمان نور. – الخرطوم : المجلس القومي للصحافة والمطبوعات ؛ مركز قاسم لخدمات المكتبات،1999م 75ص؛ 24سم .

(ب) دليل المجلات السودانية 1900- 1980/ قاسم عثمان نور .- الخرطوم :دن ،1983.27 ص؛29سم.

(ج) كشاف المجلات السودانية المحكمة (1985-2012).- الخرطوم: مركز قاسم لخدمات المكتبات، 2014.

ومن الواضح أنَّ هذه الجهود تستند إلى مجهودات فردية لا مؤسسية.

4. المجلات العلمية السودانية الإلكترونية: نشأتها وتطورها

1.4 النشأة والتطور

ظهرت مجلة جامعة الأحفاد The Ahfad Journal كأول مجلة علمية سودانية إلكترونية في العام 1996، ثم تلتها مجلة السودان في رسائل ومدونات Sudan notes and records في العام 1999، ثم مجلة Sudan journal of science في العام 2009، وبعد ذلك انطلقت في تزايد، إذ بلغ مجموعها في العام2015 عدد ثماني وثلاثين (38) مجلة، جميعها تصدر كشكل مقابل للمطبوع، ويلاحظ أنَّ نسبة (97%) من هذه المجلات تتاح مجاناً، ونسبة (78.9%) تصدرها الجامعات[27].

وفي آخر إحصاء قام به الباحث لهذه المجلات على الإنترنت (لأغراض هذه الدراسة) بلغ عددها خلال شهر يوليو 2019 ثمانين (80) مجلة علمية أي زادت بنسبة أكثر من (100%) عما كانت عليه في العام 2015م، وعليه يلاحظ بوضوح الزيادة المطردة في اتجاه المجلات العلمية السودانية نحو التحول الإلكتروني، اذ تمثل هذه المجلات نسبة 60% تقريباً من مجموع المجلات العلمية السودانية.

أيضاً من الملاحظ أنَّ النمو الحقيقي لهذه المجلات الإلكترونية جاء مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة؛ يعزوها الباحث لارتفاع الوعي العام بأهمية إتاحتها على الإنترنت.

يجب التنبيه إلى أنَّ جميع المجلات العلمية الإلكترونية السودانية هي لمقابل ورقي، ولكن توقفت بعض هذه المجلات عن إصدار شقها الورقي، ثم استمرت في الصدور إلكترونياً فقط مثل: مجلة الدراسات العليا بجامعة النيلين ومجلة جامعة بخت الرضا.

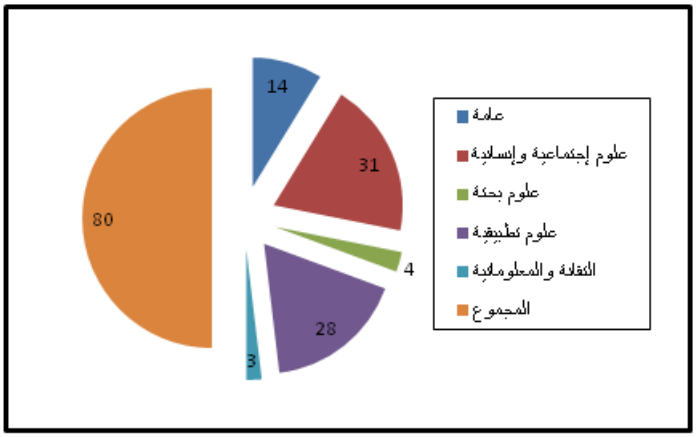

شكل (1) يبين آخر إحصائية للمجلات العلمية الإلكترونية السودانية موزعة موضوعياً (يوليو2019).

المصدر:الباحث

2.4 تغطية المجلات العلمية السودانية الإلكترونية في أدلة وقواعد البيانات:

تتوافر عدد من قواعد البيانات والأدلة على الصعيدين العربي والعالمي تقوم على تغطية المجلات العلمية في مختلف المجالات وفقاً لمعايير جودة معينة، ويفيد تغطية المجلات في مثل هذه القواعد في زيادة ظهور وانتشار المجلات والاعتراف بها من قبل الوسط العلمي، وقد قام الباحث بالدخول على المواقع الإلكترونية لقواعد بيانات المجلات العلمية وأدلتها العالمية والأقليمية، فكانت النتائج على النحو الآتي:

(أ) **التغطية العالمية:**

- **Scopus** ، web of Science **(WOS)** ، Directory of Open Access Journals **(DOAJ)** للأسف لا توجد أي من المجلات السودانية مغطاة في القواعد العالمية أعلاه لأنها تفرض معايير أساسية لا تستوفيها معظم المجلات السودانية، مثل: انتظام الصدور، والتنوع الجغرافي للمؤلفين والمحررين.
- **EBESCO**: يغطي ثلاث مجلات سودانية هي: مجلة جامعة السودان المفتوحة، و Sudan medical journal و Sudan notes and records

(ب) **التغطية الإقليمية**

- بوابة المجلات الإفريقية African Journals Online (AJO):

هي بوابة تضم عدد خمسمائة أربعاً وعشرين (524) مجلة إفريقية[28]وتتاح من خلالها عدد مجلتين سودانيتين فقط هما:Sudanese Journal of Dermatology - Sudan Journal of Medical Sciences

- معامل التأثير العربي: هو أول مقياس عربي لقياس تأثير المجلات العلمية العربية، وتركز معاييره الأساسية للتغطية في: إنتظام الصدور، والتحكيم العلمي، وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة فإنّه يغطي عدد خمس مجلات علمية سودانية فقط وهي: مجلة آداب النيلين ومجلة جامعة بخت الرضا ومجلة جامعة شندي ومجلة جامعة شندي للعلوم التطبيقية، ومجلة الأكاديمية العربية الدولية للتدريب[29].
- دليل المجلات العربية المجانية: يغطي عدد إاثنين وعشرين (22) مجلة علمية سودانية[30].

- قواعد البيانات العربية: تتوافر عدد من قواعد البيانات العربية تحصر وتغطي الإنتاج الفكري العربي بمختلف أشكاله مثل: قاعدة بيانات دار المنظومة، وهي من كبرى قواعد البيانات العربية، وتضم هذه القاعدة عدد من المجلات العلمية السودانية وفقاً لاتفاقات مع الجهات التي تصدرها بمقابل رمزي يمنح لهذه الجهات، فمثلاً تتعاقد هذه الدار مع جامعة النيلين وتدفع الدار مبلغ مائةٍ وعشرين (120) دولاراً مقابل كل إصدار من مجلات الجامعة وفي المقابل تمنح الدار مكتبة الجامعة ومستخدميها حق الوصول لقواعد بياناتها من داخل أجهزة الجامعة[31]، علماً بان هذه القاعدة لا تفرض شروطاً ومعايير (كالتي تفرضها قواعد البيانات العالمية) لتغطية الإنتاج الفكري.

(ج) **التغطية المحلية**

- **بو ابة المجلات العلمية السودانية الإلكترونية**

/http://sudanesescientificjournals.blogspot.com

قدم الباحث مبادرة لإنشاء: بوابة للدوريات العلمية السودانية على الإنترنت، على هيئة مدونة إلكترونية في فبراير 2016م وتحصر حالياً عدد ثمانين (80) مجلة علمية مصنفة حسب موضوعاتها مع روابط مباشرة بصفحاتها الرئيسية على الإنترنت، وتقدم معلومات مثل: جهة الإصدار ورابط الوصول، ونوع الإتاحة، وتُحدث هذه البوابة بصفة مستمرة، ويحتاج هذا الجهد إلى تطوير ودعم؛ ليصبح موقعاً إلكترونياً رسمياً.

شكل (2) شاشة توضح بو ابة الدوريات السودانية العلمية على الإنترنت

3.4 عقبات وتحديات النشر الإلكتروني للمجلات العلمية في السودان

يعتقد "عبد الرحمن فراج" بأنَّ المجلات العلمية العربية لم تنفك من قيد التقنيات الورقية في غالب الأحيان، ونادراً ما تستطيع التحليق بجناحين مكتملين في البيئة الإلكترونية"[32]، ومن تلك المشكلات التي تعانيها المجلات العلمية السودانية على الإنترنت: عدم الانتظام، وضعف التصميم، وعدم توافر المعلومات الأساسية داخل مواقعها الإلكترونية مثل: تاريخ صدورها ونوع تتابعها، وتحديثها، فضلاً عن عدم توافر إمكانيات للبحث

والاسترجاع في محتوياتها، علاوةً على أنَّ الأعداد المتاحة غير مكتملة، كما تبين أنَّ (97%) من المجلات العلمية السودانية تتاح مجاناً عبر الإنترنت[33]. ولكن لا توجد إشارة صريحة حول دعمها لنمط الوصول الحر؛ وعليه فإن المجلات العلمية السودانية الإلكترونية ورثت بعض العيوب من نسختها الورقية؛ فالقائمين على أمر هذه المجلات ربما لم يدركوا بعد، أنَّ الدورية الإلكترونية أصبحت صناعة تواجه تنافسية عالمية تتكئ على معايير الجودة.

كذلك تواجه المجلات الإلكترونية السودانية، تحدي مهم وهو استقطاب الباحثين من الداخل والخارج لنشر أبحاثهم المتميزة بهذه المجلات؛ ولن يتحقق هذا ما لم تثبت هذه المجلات أنها ذات سمعة (Reputation) وتأثير جيد، وبهذا الخصوص تتوافر فرص جيدة، إذ تتوافر مجلات علمية سودانية تتبع لمؤسسات وجامعات عريقة يتوافر بها باحثون وأساتذة متميزون ولديهم أبحاث جيدة، ويدعم هذا القول كم المنتوج العلمي لهؤلاء الأساتذة المنشور في مجلات مرموقة مغطاة في قاعدة Scopus[34] المشهورة، فتوصل الباحث من خلال بحثه في هذه القاعدة إلى أنَّ نصيب جامعة الخرطوم بلغ عدد ستة آلاف وثمانين (6086) بحثاً، بينما نصيب جامعة السودان تسعمائة ثلاثة وخمسين (953) بحثاً، اما جامعة الجزيرة فنصيبها ثمانمائة وسبعة (807) بحوث، وجامعة النيلين اربعمائة وتسعين (490) بحثاً، ولاحظ الباحث أنَّ معظم هذا الإنتاج في العلوم التطبيقية والطبية.

5. مستقبل المجلات العلمية السودانية مطبوعة أم إلكترونية؟

يرى الباحث انَّ التنبؤ بمستقبل شكل نشر المجلات العلمية السودانية؛ يتوقف على حجم العقبات والتحديات التي تواجه أي من الشكلين (ورقي، إلكتروني) وإمكانية تجاوزها، والفرص المتاحة لذلك، علاوةً على تأثير بعض المتغيرات الأخرى مثل: إتجاهات المستفيدين نحو أي من الشكلين، والظروف الإقتصادية الحالية، إنطلاقاً من هذه الرؤية يمكن القول بأن المؤشرات تتجه نحو تقلص ثم انقراض المجلات العلمية السودانية المطبوعة، بينما سيبقى ويتطور شقها الإلكتروني؛ وفقاً للحجج الآتية:

- من الواضح أن المشكلة المالية تمثل أساس مشكلات النشر الورقي للمجلات العلمية السودانية واستمراريتها فالجامعات–بوصفها الفاعل الرئيس في إصدار المجلات- تواجه أزمات مالية حقيقية، ماعادت معظمها قادرة على مواجهة ارتفاع تكاليف الطباعة والنشر في ظل أزمة اقتصادية حادة يعيشها السودان منذ سنوات؛ أثرت سلباً على استمراريتها وانتظام صدورها، فضلاً عن توقف بعضها. ويشير باسكار[35] (Bhaskar) بأنَّ المجلات المطبوعة تستهلك ميزانيات للطباعة والتحرير والنشر والتوزيع، بينما الإلكترونية، يتركز الصرف عليها في محور الانتاج والتحرير والتسويق؛ لذلك تقل تكلفة نشرها.
- النمو المطرد في إصدار المجلات الإلكترونية في السودان وفي المقابل، توقف بعض النسخ المطبوعة من النشر للعديد من المجلات العلمية السودانية التي أصبحت تنشر إلكترونياً فقط (مثل: مجلة جامعة بخت الرضا- مجلة الدراسات العليا بجامعة النيلين). ومن المتوقع أنَّ تتوقف المزيد من المجلات عن النشر المطبوع، علاوةً على توقع ظهور مجلات إلكترونية المنشأ (Pure E-journals) لخدمة بعض التخصصات العلمية الدقيقة خاصةً بالجامعات السودنية.
- معظم الدراسات[36]،[37]، [38] التي أُجريت على المستفيدين من المكتبات السودانية خاصة تلك الأكاديمية تشير إلى تفضيل المستفيدين لمصادر المعلومات المتاحة على الإنترنت؛ لسهولة وسرعة الوصول إليها واسترجاعها، وفي المقابل فإن المجلات العلمية السودانية المطبوعة تواجه مشكلات تتعلق بالتوزيع والإتاحة وضعف التحكم الببليوجرافي بها؛ وعليه من غير المتوقع توافر جمهور عريض مستفيد من النشر الورقي للمجلات العلمية السودانية، وعليه فإن فاعلية الإفادة منه ضعيفة جداً.

- مشكلات المجلات العلمية السودانية الإلكترونية مثل: عدم الانتظام وضعف التصميم وعدم التخطيط وإعمال المعايير عند إصدارها، يمكن مواجهته بالقليل من الإرادة؛ عبر إنشاء سياسات جديدة، وإعادة تأهيل وتدريب أعضاء هيئات التحرير.
- يتوافر باحثون سودانيون متميزون لديهم أبحاث جيدة يتوجهون بنشرها في المجلات الإلكترونية ذات التاثير خارج السودان؛ وعليه تتوافر فرص جيدة، لتشجيعهم بالنشر في مجلاتنا السودانية بعد تطويرها.

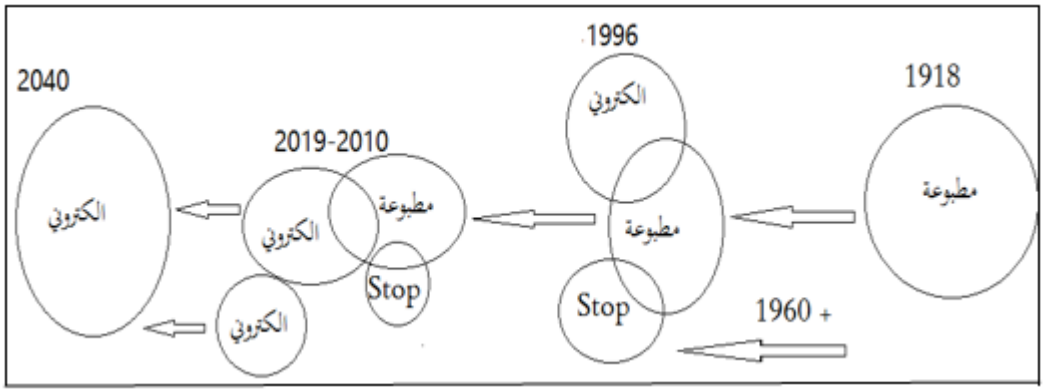

شكل (3) يشرح و اقع نشر المجلات العلمية السودانية في الماضي، والحاضر، والمستقبل المتوقع.
المصدر: الباحث.

6. الخاتمة والتوصيات

لقد مرَّ قرن كامل على ظهور أول مجلة علمية سودانية مطبوعة، وبعد ذاك توالى صدور المجلات ورقياً ثم توقف بعضها عن النشر في الستينيات والسبعينيات، ومع ثورة التعليم العالي وزيادة الجامعات ازدادت هذه المجلات بصورة ملفتة، وفي أواخر التسعينيات بدأت المجلات السودانية تتجه نحو النشر الإلكتروني فاصبحت لمعظمها نسختان، ورقية وإلكترونية، وبعد فترة توقفت النسخة الورقية لبعضها واستمر الشكل الالكتروني فقط، إلا أنَّ معظم هذه المجلات تنشر حالياً – وبجرأة كبيرة- بشكلين إلكتروني ومطبوع.

بالنظر للوضع الإقتصادي الذي يعيشه السودان والمشكلات التي تواجه نشر المجلات العلمية السودانية يبدو أنَّ النشر الورقي لهذه المجلات سيتقلص ثم يتوقف مع مرور الوقت، وفي المقابل تُظهر المؤشرات بأن مستقبل المجلات العلمية السودانية سيكون إلكترونياً؛ فالمتابع لها يلاحظ نمواً مستمراً في إصدار المجلات الإلكترونية في السودان؛ هذا النمو تدعمه متغيرات مهمة مثل: التطور التقني، وقلة كلفته، وتحول اتجاهات المستفيدين نحو الشكل الإلكتروني، وبالرغم من ذلك فإن المجلات العلمية السودانية الإلكترونية تواجه حالياً تحديات مُقلقة؛ تتمثل في ضعف جودتها وقدرتها التنافسية؛ ويفسر ذلك غيابها عن التغطية في أدلة وقواعد البيانات العالمية.

التوصيات:

في الجانب الآتي يطرح الباحث عدداً من التوصيات والحلول لمتخذي القرار وأعضاء هيئات تحرير المجلات العلمية السودانية لتحسين هذه المجلات:

- ضرورة أن تتحول جميع المجلات العلمية السودانية نحو النشر الإلكتروني؛ حتى تجتذب الباحثين والمؤلفين.

- بناء منظومة جديدة من السياسات (Polices) للمجلات العلمية السودانية، تضمن جودة المحتوى بالاستناد إلى أفضل الممارسات في مجال النشر العلمي والاعتماد على المعايير العالمية (معايير: Scopus، WOS، DOAJ)، وأن تتاح عبر مواقع إلكترونية تراعي المعايير، وأن يوفير لها الدعم الفني اللازم لها.
- تأهيل وتدريب أعضاء هيئات تحرير المجلات العلمية السودانية وتعريفهم بالاتجاهات الحديثة في مجال معايير جودة المجلات العلمية الإلكترونية، وتدريبهم على استخدام التقنيات المستخدمة في إدارة المجلات العلمية.
- إعتماد تقنية المعلومات والإتصالات وحلولها في إدارة عمليات المجلات العلمية السودانية مثل: استخدام البريد الإلكتروني وبرمجيات إدارة وإتاحة الدوريات الإلكترونية والبرمجيات الآلية لكشف الانتحال.
- إجراء نقاشات حول نمط الإتاحة الحرة لهذه المجلات، تحدد من خلالها حدود المسؤولية الفكرية للمحتوى، وتحديد من هو صاحب الحق؟ المؤلف أم المجلة؟ أي نوع من أنواع الوصول الحر يمكن تبنيه في حالة المجلات العلمية السودانية؟
- العمل على تسويق المجلات العلمية السودانية عبر إنشاء بوابة رسمية لها تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علاوةً على الاهتمام بتغطية المجلات السودانية العلمية في أدلة الدوريات العلمية الإفريقية والعالمية، وفي دليل دوريات الوصول الحر، كذلك الإنضمام لمبادرة معامل التأثير العربي للمجلات؛ بما يزيد من ظهورها واستخدامها.

قائمة المراجع

1- أمينة مصطفى صادق. الدوريات الإلكترونية وأثرها على جهود خدمات المعلومات في المكتبة. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع3، أبريل 2000. ص ص 8-13. تاريخ الإتاحة: 2019/06/24. متاح على: http://search.mandumah.com/Record/29536

2- أميرة مصطفى عثمان. الدوريات السودانية المتخصصة في العلوم الإنسانية ومدى الإلتزام بالمعايير القياسية الدولي : دراسة تقويمية/ إعداد أميرة مصطفى عثمان؛ إشراف حمد عبد الله عبد القادر. أم درمان: جامعة أم درمان الاسلامية، 2016. (اطروحة دكتوراه).

3- آمال إبراهيم الأمين. مشكلات النشر العلمي في السودان: دراسة حالة تجربة دار جامعة الخرطوم. إشراف معتصم عبد الله عثمان. جامعة إفريقيا العالمية كلية الشريعة والقانون، 2001 (رسالة ماجستير). تاريخ الدخول: 2019/05/24 . متاح على: https://search.emarefa.net/detail/BIM-367677

4- حسام الدين عوض الله أحمد. سلوك البحث عن المعلومات لدى طلاب كلية الطب بجامعة الخرطوم. مجلة آداب النيلين، مج3, ع1 ، 2018. ص ص 160 - 182.

5- دار جامعة الخرطوم للنشر. وكيبيديا. تاريخ الدخول 3-9-2019. متاح على: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D9%88%D9%85_%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1

6- دليل المجلات العربية المجانية. تاريخ الدخول: 2019/07/24 متاح على: http://www.dfaj.net/index.php?r=journals/SearchByCountry&country=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

7- سامر إبراهيم باخت. المجلات العلمية السودانية على الانترنت: دراسة تقييمية. مجلة المركز العربي لبحوث ودراسات علوم المكتبات والمعلومات/ 2015 مج2: ع4، ص ص 140-175. تاريخ الدخول: 2019/05/24 متاح على:

8- عبد الرحمن فراج. الدوريات التخصصية العربية في مهب الريح. Cybrarians العدد 26، سبتمبر 2011. ص ص1-4. تاريخ الدخول: 2019/05/8 متاح على: http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=550:2011-08-30-00-39-38&catid=242:2011-08-22-11-46-12&Itemid=79

9- عفاف محمد الحسن إبراهيم. مصادر المعلومات الإلكترونية الطبية الصحية: دراسة في الإتاحة والاستخدام في مكتبات العلوم الطبية والصحية في ولاية الخرطوم. في أعمال المؤتمر الثاني والعشرون: نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية: الواقع، التحديات، والطموح: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الخرطوم: لاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات و وزارة الثقافة وزارة الكهرباء والسدود وجمعية المكتبات والمعلومات السودانية، 2011. ص ص 506 – 459 .

10- عوض عثمان موسى. دور المجلات العلمية في تطوير البحث العلمي في السودان: دراسة تحليلية /إعداد عوض عثمان موسى؛ إشراف معتصم عثمان عبد الله. جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية- دائرة الدعوة والاعلام (رسالة ماجستير)، 2000م. - ص151.

11- فضل جميل كليب. مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء الأهلية للمجلات الإلكترونية التي توفرها مكتبة الجامعة. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع48، يوليو، 2007. ص 113.

12- قاسم عثمان نور. كشاف المجلات السودانية المحكمة (1985-2012).- الخرطوم: مركز قاسم لخدمات المكتبات، 2014، .- ص 47.

13- كمال بوكرزازة. استخدام الدوريات الإلكترونية العلمية من قبل الاساتذة الجامعيين: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسطنطينية. اعلم. ع7، اكتوبر، 2010 ص 330. تاريخ الدخول 2019/08/26. - متاح على: http://search.mandumah.com/Record/74914

14- محمد عبد الرحمن السعدني. مستقبل دوريات الجامعات المصرية في ضوء الوصول الحر: رؤية مستقبلية لدوريات جامعة الزقازيق أنموذجاً. أعلم.- ع19، يونيو2017.- ص ص 181-221. تاريخ الإتاحة: 2019/06/24 متاح في:- https://arab-afli.org/main/post_details.php?alias=Afli-magazine19

15- محمد عثمان خضر. إصدار الدوريات العلمية المحكمة في السودان: الواقع والمشكلات.- مجلة التعليم العالي والبحث العلمي،ع،20075، ص 48.

16- مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي. مدى استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية دراسة حالة لأعضاء هيئة التدريس بكلية علوم الحاسوب والمعلومات بجامعة محمد بن سعود الإسلامية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية مج16، ع1، ديسمبر 2009 . ص 124.

17- معامل التأثير العربي. تاريخ الدخول: 2019/07/24 متاح على: http://www.arabimpactfactor.com/pages/gethint.php

18- وليم آرمز. المكتبات الرقمية/ تأليف آرمز وليم؛ ترجمة جبريل العريش. الرياض: مكتبة الملك فهد، ص 19.

19- يوسف عيسى عبد الله. سلوك الصيادلة السودانيين نحو استخدام مصادر المعلومات: دراسة استكشافية لبناء نموذج مقترح. مجلة آداب، ع33 ،2014. ص ص 333 - 352).

20- African Journals Online. [Accessed 10 January 2019]. Available at: https://www.ajol.info/

21- Barbara Meyers. The Future of the Print Journal / Barbara Meyers, Linda Beebe - . The Sheridan Press ,1999 .- p16.

22- Jia Xian. The past, present and future of scientific and technical journals of China. Learned publishing, Vol,19, Issue2 April 2006 p. 133-141. [Accessed 20/8/2019]. Available at https://doi-org.library.iau.edu.sa/10.1087/095315106776387039

23- Mukherjee, B. (2009). Scholarly communication: A journey from print to web. Library Philosophy and Practice. 1-8. [Accessed 30/8/2019].Available at https://library.iau.edu.sa/docview/224109835?accountid=136546

24- Rob Johnson, et al. The STM Report An overview of scientific and scholarly publishing, 2018 Pp . 28-29 https://www.stm-assoc.org/2018_10_04_STM_Report_2018.pdf

25- Simon Silver, Death of scientific journals after 350 years, *FEMS Microbiology Letters*, Volume 365, Issue 14, July 2018, fny130, [Accessed 16/2/2019].Available at https://doi.org/10.1093/femsle/fny130

26- Vrana, Radovan. (2011). Journal publishing in era of economic crisis. Library Review, 60(6), 513-531. [Accessed 20/8/2019]. Available at http://dx.doi.org.library.iau.edu.sa/10.1108/00242531111147224

27- https://www-scopus-com.library.iau.edu.sa/results/authorNamesList.uri?sort=count-f&affiliationId=60071723&src=al&sid=

الهوامش

(1) أمينة مصطفى صادق. الدوريات الإلكترونية وأثرها على جهود خدمات المعلومات في المكتبة. مجلة المكتبات والمعلومات العربية،ع3، أبريل 2000. ص ص 8-13. تاريخ الإتاحة: 2019/06/24. متاح على: http://search.mandumah.com/Record/29536

(2) Rob Johnson, et al. The STM Report An overview of scientific and scholarly publishing, 2018 Pp. 28-29 https://www.stm-assoc.org/2018_10_04_STM_Report_2018.pdf

[3] مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي. مدى استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية دراسة حالة لأعضاء هيئة التدريس بكلية علوم الحاسوب والمعلومات بجامعة محمد بن سعود الإسلامية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية مج16، ع1، ديسمبر 2009 . ص 124.

[4] كمال بوكرزازة. استخدام الدوريات الإلكترونية العلمية من قبل الاساتذة الجامعيين: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسطنطينية. اعلم. ع7، اكتوبر، 2010 ص 330. تاريخ الدخول 2019/08/26. - متاح على: http://search.mandumah.com/Record/74914

[5] فضل جميل كليب. مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء الأهلية للمجلات الإلكترونية التي توفرها مكتبة الجامعة. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع48، يوليو، 2007. ص 113.

[6] وليم آرمز. المكتبات الرقمية/ تأليف آرمز وليم؛ ترجمة جبريل العريش. الرياض: مكتبة الملك فهد، ص 19.

[7] Simon Silver, Death of scientific journals after 350 years, *FEMS Microbiology Letters*, Volume 365, Issue 14, July 2018, fny130, [Accessed 16/2/2019].Available at https://doi.org/10.1093/femsle/fny130

[8] Barbara Meyers .The Future of the Print Journal / Barbara Meyers, Linda Beebe- . The Sheridan Press ,1999 .- p16.

[9] Vrana, Radovan. (2011). Journal publishing in era of economic crisis. Library Review, 60(6), 513-531. [Accessed 20/8/2019].Available at http://dx.doi.org.library.iau.edu.sa/10.1108/00242531111147224

[10] Jia Xian. The past, present and future of scientific and technical journals of China. Learned publishing, Vol,19, Issue2 April 2006 p. 133-141. [Accessed 20/8/2019].Available at https://doi-org.library.iau.edu.sa/10.1087/095315106776387039

[11] محمد عبد الرحمن السعدني. مستقبل دوريات الجامعات المصرية في ضوء الوصول الحر: رؤية مستقبلية لدوريات جامعة الزقازيق أنموذجاً. أعلم.- ع19، يونيو2017.- ص ص 181-221. تاريخ الإتاحة: 2019/06/24 متاح في:https://arab-afli.org/main/post_details.php?alias=Afli-magazine19

[12] سامر إبراهيم باخت. المجلات العلمية السودانية على الانترنت: داسة تقييمية. مجلة المركز العربي لبحوث ودراسات علوم المكتبات والمعلومات/ 2015 مج2: ع4، ص ص 140-175. تاريخ الدخول: 2019/05/24 متاح على:

[13] أميرة مصطفى عثمان. الدوريات السودانية المتخصصة في العلوم الإنسانية ومدى الإلتزام بالمعايير القياسية الدولي : دراسة تقويمية/ إعداد أميرة مصطفى عثمان؛ اشراف حمد عبد الله عبد القادر. أم درمان: جامعة أم درمان الاسلامية، 2016. (اطروحة دكتوراه).

[14] محمد عثمان خضر. إصدار الدوريات العلمية المحكمة في السودان: الواقع والمشكلات.- مجلة التعليم العالي والبحث العلمي،ع،20075، ص 48.

[15] قاسم عثمان نور. كشاف المجلات السودانية المحكمة (1985-2012).- الخرطوم: مركز قاسم لخدمات المكتبات، 2014، .- ص 47.

[16] المصدر نفسه، ص43.

[17] عوض عثمان موسى. دور المجلات العلمية في تطوير البحث العلمي في السودان: دراسة تحليلية /إعداد عوض عثمان موسى؛ إشراف معتصم عثمان عبد الله. جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية-دائرة الدعوة والاعلام (رسالة ماجستير)، 2000م.-ص 151.

[18] قاسم عثمان نور. كشاف المجلات السودانية المحكمة (1985-2012)، مصدر سابق.

[19] المصدر نفسه، ص ص 41-42.

[20] المصدر نفسه ، ص6.

[21] المصدر نفسه، ص6.

[22] عوض عثمان موسى. مصدر سابق. ص ص 203-204.

[23] آمال إبراهيم الأمين. مشكلات النشر العلمي في السودان: دراسة حالة تجربة دار جامعة الخرطوم.إشراف معتصم عبد الله عثمان. جامعة إفريقيا العالمية كلية الشريعة والقانون،2001 (رسالة ماجستير). تاريخ الدخول: 2019/05/24 . متاح على: https://search.emarefa.net/detail/BIM-367677

[24] دار جامعة الخرطوم للنشر. وكيبيديا. تاريخ الدخول 3-9-2019. متاح على: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D9%88%D9%85_%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1

[25] مقابلة شخصية مع . مساعد مدير مطبعة جامعة النيلين. 18-6-2019م.

[26] قاسم عثمان نور. مؤسس ومدير مركز قاسم للنشر وخدمات المكتبات. مقابلة شخصية 24-7-2019.

[27] سامر إبراهيم باخت. مصدر سابق،ص 157، 160.

[28] **African Journals Online. [Accessed 10 January 2019]. Available at: https://www.ajol.info/**

[29] معامل التأثير العربي. تاريخ الدخول: 2019/07/24 متاح على: http://www.arabimpactfactor.com/pages/gethint.php

[30] دليل المجلات العربية المجانية . تاريخ الدخول: 2019/07/24 متاح على: http://www.dfaj.net/index.php?r=journals/SearchByCountry&country=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

[31] فضل عبد الرحيم عبد الله. عميد مكتبات جامعة النيلين. مقابلة شخصية. 24-7-2019.

[32] عبد الرحمن فراج. الدوريات التخصصية العربية في مهب الريح. Cybrarians العدد 26، سبتمبر 2011. ص ص1-4. تاريخ الدخول: 2019/05/8 . متاح على:
http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=550:2011-08-30-00-39-38&catid=242:2011-08-22-11-46-12&Itemid=79

[33] سامر إبراهيم باخت. مصدر سابق. ص173.

[34] https://www-scopus-com.library.iau.edu.sa/results/authorNamesList.uri?sort=count-&affiliationId=60071723&src=al&sid=

[35] Mukherjee, B. (2009). Scholarly communication: A journey from print to web. Library Philosophy and Practice,, 1-8. [Accessed 30/8/2019].Available at https://library.iau.edu.sa/docview/224109835?accountid=136546

[36] يوسف عيسى عبد الله. سلوك الصيادلة السودانيين نحو استخدام مصادر المعلومات: دراسة استكشافية لبناء نموذج مقترح. مجلة آداب، ع33، 2014. ص ص 333 - 352.

[37] عفاف محمد الحسن إبراهيم. مصادر المعلومات الإلكترونية الطبية الصحية: دراسة في الإتاحة والاستخدام في مكتبات العلوم الطبية والصحية في ولاية الخرطوم. في أعمال المؤتمر الثاني والعشرون: نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية: الواقع، التحديات، والطموح: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الخرطوم: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات و وزارة الثقافة وزارة الكهرباء والسدود وجمعية المكتبات والمعلومات السودانية، 2011. ص ص506 – 459 .

[38] حسام الدين عوض الله أحمد. سلوك البحث عن المعلومات لدى طلاب كلية الطب بجامعة الخرطوم. مجلة آداب النيلين، مج3, ع1، 2018. ص ص 160 - 182.

خصوصية قواعد التجريم عن الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات في إطار التشريع الجزائري

The peculiarity of the criminalization rules for attacking automated data-processing systems within the framework of Algerian legislation

د. أمحمدي بوزينة آمنة

أستاذة محاضرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر

amna_bouzina@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/02/22 **تاريخ القبول:** 2020/03/20 **تاريخ النشر:** 2020/04/30

ملخص

إن تفاقم الاعتداءات على الأنظمة المعلوماتية خاصة مع ضعف الحماية الفنية، استدعى تدخلا تشريعيا صريحا، من هذا المنطلق استدرك المشرع الجزائري الفراغ القانوني من خلال تعديل قانون العقوبات بموجب القانون 15/04 باستحداث القسم السابع مكرر ضمن الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثالث عنوانه "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، وكذلك تقررت عقوبات للاعتداء على أنظمة المعلومات في قانون حماية حقوق المؤلف رقم 05/03، وبذلك حاول المشرع الجزائري أن يضع قواعد تتناسب وخصوصية الجريمة المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية: جرائم الكمبيوتر، القرصنة، التقليد، الإعتداء على أنظمة المعلومات، الحماية الجنائية للنظم المعلوماتية.

Abstract

The escalation of attacks on information systems, especially with weak technical protection, necessitated explicit legislative intervention. From this standpoint, the Algerian legislator added to the legal vacuum by amending the Penal Code under Law 04/15 by introducing the seventh section bis within Chapter Three of Chapter Two of Book Three entitled " Infringement of automated data processing systems, "as well as penalties for attacks on information systems were established in the Copyright Law No. 03/05, and thus the Algerian legislator attempted to establish rules commensurate with the privacy of information crime.

Keywords: computer crimes, piracy, counterfeiting, attack on information systems, criminal protection of information systems.

مقدمة

أثرت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال على المجتمعات المعاصرة بما في ذلك الجانب الجنائي، فتم تجاوز الجرائم التقليدية الواقعة على الأموال العامة والخاصة لتطال نوع معين من المصالح

المختلفة سواء الإجتماعية أو المالية أو التجارية والإقتصادية وحتى البيئية، الأمر الذي استحال معه توفير حماية لتلك المصالح من خلال النصوص التقليدية، وعليه وجب التوسع في نطاق القانون الجنائي، بل أنه يمكن القول بأن ظهور جرائم المعلوماتية التي تفوق مخاطرها جرائم الإعتداء على الأموال المادية، من هنا تظهر أهمية الوقوف على طبيعة جرائم الأعمال وخصوصية جرائم المعلوماتية، وهو ما سيبرز من خلال الوقوف على جريمة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

وإن تفاقم الإعتداءات على الأنظمة المعلوماتية خاصة مع ضعف الحماية الفنية، استدعى تدخلا تشريعيا صريحا سواء على المستوى الدولي أو الداخلي، فدوليا وضعت أول اتفاقية حول الإجرام المعلوماتي بتاريخ 2001/11/08 تضمنت مختلف أشكال الإجرام المعلوماتي، أما على المستوى الوطني، فقد استدرك المشرع الجزائري الفراغ القانوني من خلال تعديل قانون العقوبات بموجب القانون 15/04 باستحداث القسم السابع مكرر ضمن الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثالث عنوانه "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، ويشمل المواد من (394 مكرر) إلى (394 مكرر7)، وكذلك تقررت عقوبات للإعتداء على أنظمة المعلومات في قانون حماية حقوق المؤلف رقم 05/03.

هذه الإعتداءات تتطلب وجود نظام المعالجة الآلية للمعطيات كشرط مسبق بخلاف الإعتداءات على منتجات النظام، وتكشف عن أهم التحديات القانونية التي تفرضها جرائم المساس بأنظمة الكومبيوتر على النظام المعلوماتي الجزائري بشكل خاص والعالمي بشكل عام، ولتحقيق هذا الهدف يحاول هذا البحث بشكل مجمل تقديم صورة عامة لأبرز التحديات المصاحبة لشبكة الإنترنت، من هذا المنطلق نتساءل:

- ما هي أبرز الأنماط الإجرامية في مجال المساس بأنظمة الكومبيوتر والإنترنت، وما هي الجهود المتخذة من قبل المشرع الجزائري في مجال مكافحة جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات؟

للإجابة على هذه التساؤلات وحل الإشكال المطروح، نقدم تحليلا يقوم على المحورين التاليين:

المبحث الأول: تجريم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الإلكترونية في إطار قانون العقوبات.

المبحث الثاني: الحماية الجنائية غير المباشرة للمعطيات الإلكترونية في قانون حقوق المؤلف.

المبحث الأول: تجريم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الإلكترونية في إطار قانون العقوبات

الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية وإن كانت تختلف في أركانها وعقوباتها، إلا أن ما يجمعها أنها تحقق حماية جزائية تنظم المعالجة الآلية للمعطيات أي أن القاسم المشترك بينهما هو نظام المعالجة الآلية، وهو ما سنبرزه بشيء من التفصيل على النحو التالي:

المطلب الأول: صور الجرائم الواردة في إطار قانون العقوبات الجزائري

نص المشرع الجزائري من خلال نصوص قانون العقوبات على مجموعة من الأفعال من خلال المواد (394 مكرر) إلى (394 مكرر7)، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الدخول أو البقاء داخل منظومة معلوماتية عن طريق الغش أو في جزء منها (المادة 394 مكرر/1).
- إتلاف أو حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة أو تخريب أشغال المنظومة (المادة 394 مكرر/2).
- إدخال بطريق الغش معطيات في نظم المعالجة الآلية أو إزالة أو تعديل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها (المادة 394 مكرر1).
- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم (المادة 394 مكرر1/2).

- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم (المادة 394 مكرر2/2).

وعليه انطلاقا من هذا التقسيم، سوف نسعرض هذه الجرائم بشيء من التفصيل على النحو التالي:

الفرع الأول: جريمة الدخول والبقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات

نص المشرع الجزائري على جريمة الدخول أو البقاء داخل منظومة معلوماتية عن طريق الغش أو في جزء منها في المادة (394 مكرر/1)، ويمكن القول وانطلاقا من نص المادة، أنه ولقيام هذه الجريمة لابد من اشتمالها على ركنين هما المادي والمعنوي، إذْ لا يتحقق المفهوم القانوني للجريمة إلا بوجود نص تشريعي وارتكاب فعل أو إمتناع، إذْ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، كما تستلزم بالإضافة إلى ذلك عدم مساءلة الشخص عن الفعل أو الترك إلا إذا قام به بإرادته واختياره، وهو ما سيتضح من خلال النقطتين التاليتين المواليين كالتالي:

الواضح من خلال صياغة هذا النص، أنه تضمن صورتين لهذه الجريمة، فهناك:

- الصورة البسيطة لفعل الدخول أو البقاء غير المشروع.
- الصورة المشددة لجريمة الدخول إلى النظام أو البقاء غير المشروع.

أولا: الصورة البسيطة لفعل الدخول أو البقاء غير المشروع

1. الركن المادي في الصورة البسيطة لفعل الدخول أو البقاء غير المشروع

أ-فعل الدخول [1]: بما أن المشرع لم يحدد وسيلة الدخول إلى النظام، فإنه يمكن الدخول بأية وسيلة كانت، وذلك عن طريق كلمة السر الحقيقية متى كان الجاني غير مخول باستخدامها أو باستخدام برنامج أو شفرة خاصة أو عن طريق استخدام الرقم الكودي لشخص آخر أو الدخول من خلال شخص مسموح له بالدخول[2].

وتقع هذه الجريمة من أي إنسان أيا كانت صفته سواء كان يعمل في مجال الأنظمة أم لا علاقة له بنظم الكمبيوتر وسواء كان يستطيع الاستفادة من النظام أم لا، إنما يشترط ألا يكون من أولئك الذين لهم حق الدخول إلى النظام، ويتحقق الدخول غير المشروع كذلك متى كان مخالفا لإرادة صاحب النظام أو من له حق السيطرة عليه، كتلك الأنظمة المتعلقة بأسرار الدولة أو دفاعها أو تتضمن بيانات شخصية تتعلق بحرمة الحياة الخاصة بحيث لا يجوز الإطلاع عليها[3].

ويتحقق فعل الدخول غير المشروع إلى النظام، متى دخل الجاني إلى النظام كله أو جزء منه كالدخول إلى شبكة الاتصال أو البرنامج، وكذلك يتحقق الدخول غير المشروع متى كان مسموحا بالدخول لجزء معين في البرنامج وآخر غير مسموح له بالدخول فيه، فلو فرضنا أن الجاني دخل إلى موقع – أمازون دوت كوم – وهو موقع للبيع الإلكتروني معد للجمهور، لكنه تجاوز الموقع إلى البيانات الخاصة بإعداد الموقع وتنظيمه في صفحة (Home Page) وتنطوي على معلومات لا يجوز للجمهور الدخول إليها، وبالتالي يكون فعل الجاني مكونا لجريمة الدخول غير المشروع، رغم أن الموقع في ذاته مفتوحا للجمهور[4]، لذلك يخرج من نطاق الدخول غير المشروع، الدخول إلى برنامج منعزل عن نظام المعلومات الذي حظر عليه الدخول فيه، كما لا تتوفر الجريمة إن اقتصر دور الجاني على مجرد قراءة الشاشة دون الولوج إلى داخل النظام، إذْ بهذه الأفعال لا تقوم جريمة الدخول غير المشروع للنظام معلوماتي.[5]

ب- فعل البقاء: ويتحقق الركن المادي في جريمة البقاء في النظام كذلك إذا اتخذ صورة البقاء داخل النظام، يقصد بفعل البقاء: "التواجد داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات ضد إرادة من له الحق في السيطرة على هذا النظام"[6]، ومما لا شك فيه أن البقاء داخل نظام الكمبيوتر بعد دخوله عن طريق الخطأ لا يختلف عن

الدخول غير المصرح به من حيث وجوب التجريم، فاتجاه إرادة الفاعل إلى البقاء داخل هذا النظام على الرغم من معرفته أنه غير مصرح له بالدخول، لا يختلف في جوهره عن الدخول غير المصرح به إلى نظام الكمبيوتر، فالنتيجة الإجرامية في الحالتين واحدة وهي الوصول إلى نظام غير مصرح للدخول إليه، فالمصلحة التي يحميها القانون هي حماية نظام الكمبيوتر في الحالتين[7]، وقد يجتمع الدخول غير المشروع والبقاء غير المشروع معا، وذلك في الفرض الذي لا يكون فيه الجاني له الحق في الدخول إلى النظام ويدخل إليه فعلا ضد إرادة من له حق السيطرة عليه، ثم يبقى داخل النظام بعد ذلك، ويتحقق في هذا الفرض الإجتماع المادي لجريمتي الدخول والبقاء غير المشروع في النظام؛ والإشكالية التي تثور في هذا الصدد: متى تنتهي جريمة الدخول ومتى تبدأ جريمة البقاء؟ ذهب رأي من الفقه إلى أن جريمة الدخول تتحقق منذ اللحظة التي يتم الدخول فيها فعلا إلى البرنامج، ويبقى مدة من الزمن داخله، وبعد تلك اللحظة تبدأ جريمة البقاء وتنتهي بانتهاء حالة البقاء، ويذهب رأي آخر إلى تحديد تلك اللحظة منذ الوقت الذي يعلم فيه أن بقاءه داخل النظام غير مشروع.[8]

بينما يذهب رأي راجح من الفقه إلى أن جريمة البقاء داخل النظام تبدأ منذ اللحظة التي يبدأ فيها الجاني التجوال داخل النظام أو يستمر في التجوال داخله بعد انتهاء الوقت المحدد، أي منذ علم الجاني أنه ليس له حق الدخول، فإذا دخل وظل ساكنا تظل الجريمة جريمة دخول إلى النظام، أما إذا بدأ في التجوال حتى مع علمه بأن بقاءه ممنوع في النظام، فإن جريمة البقاء داخل النظام تبدأ من اللحظة لأنه من يتجول في النظام يعلم مسبقا أن مبدأ دخوله واستمراره فيه غير مشروع، ومنذ تلك اللحظة تبدأ جريمة البقاء داخل النظام.[9]

2. **الركن المعنوي:** تعتبر جريمة الدخول أو البقاء من الجرائم العمدية، بحيث يكفي فيها القصد العام، فيكفي لتوافر هذه الجريمة أن يعلم الجاني أنه قد دخل إلى نظام ليس له حق الدخول فيه أو تعمد البقاء فيه رغم انتهاء مدة حقه في البقاء ولو كان الدخول مشروعا، أما إذا إنتفى علمه فإنها لا تتوافر الجريمة، كأن يجهل وجود حظر الدخول، أو أنه مسموح له الدخول فيه، ولا يتأثر القصد الإجرامي بالباعث على الدخول أو البقاء، فيظل القصد الإجرامي قائما حتى ولو كان الباعث من الدخول أو البقاء للفضول أو التنزه أو إثبات القدرة على الإنتصار على النظام.[10]

ثانيا: الصورة المشددة لجريمة الدخول إلى النظام أو البقاء غير المشروع

نصت المادة (394 مكرر/2 و3) من قانون العقوبات على أنه: "تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، وإذا ترتب على الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50000 دج إلى 150000 دج".

باستقراء نص المادة (394 مكرر/2 و3) من قانون العقوبات، نجد أنها قد نصت على ظرفين مشددين تشدد بهما عقوبة الدخول أو البقاء داخل النظام، ويتمثل هذان الظرفان في حالة ما إذا نتج عن الدخول أو البقاء غير المشروع محو أو تعديل البيانات التي يحتويها النظام أو عدم قدرة النظام على تأدية وظيفته ويكفي لتوافر هذا الظرف المشدد أن تكون هناك علاقة سببية بين الدخول أو البقاء غير المشروع وبين النتيجة التي تحققت، وهي محو النظام أو عدم قدرته على أداء وظيفته أو تعديل البيانات[11]، وبذلك فالهدف الأساسي من هذا النص هو التعرض لكل محاولة لإعاقة أو تحريف قد تلحق بهذا النظام، ولذلك فإنه لتحقق هذه الجريمة يستلزم توافر الركن المادي والركن المعنوي.

أولا: الركن المادي: يتمثل الركن المادي، إما في فعل توقيف أو تعطيل نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن أداء نشاطه ولا يشترط أن يقع فعل التعطيل أو فعل الإفساد على كل عناصر النظام، بل يكفي أن يؤثر على هذه

العناصر فقط سواء المادية (جهاز الكمبيوتر نفسه، شبكات الاتصال، أجهزة النقل) أو المعنوية (البرامج والمعطيات).

1- **التعطيل أو التوقيف:** تعتبر عملية إعاقة سير عمل نظام المعالجة الآلية للمعطيات بأنها:" فعل يتسبب في تباطؤ أو ارتباك عمل نظام المعالجة، ومن ثم ينتج عن ذلك تغيير في حالة عمل النظام، وهذا الارتباك الناجم عن الإعاقة تتأثر به أجهزة الكمبيوتر والبرامج على السواء"[12]، ومن أمثلة التخريب أو التعطيل الواقع على أنظمة المعالجة قضية روبير موريس (Rober Morris)، وهي أحد أول الهجمات الكبرى والخطرة في بيئة الشبكات، ففي مارس عام 1988 تمكن طالب يبلغ من العمر 23 عاما ويدعى روبير موريس من إطلاق فيروس عرف باسم "دودة مورس" عبر الانترنت أدى إلى إصابة 6 ألاف جهاز يرتبط معها حوالي 60000 نظام عبر الانترنت من ضمنها أجهزة العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية، وقد قدرت الخسائر لإعادة تصليح الأنظمة وتشغيل المواقع المصابة بحوالي مئة مليون دولار، إضافة إلى مبلغ أكثر من ذلك تمثل في الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تعطل هذه الأنظمة[13]

ويحصل فعل التعطيل أو التوقيف بأي وسيلة كانت، فالمشرع لم يشترط وسيلة معينة، وبالتالي فيستوي أن يكون بوسيلة مادية أو معنوية، ومن أمثلة وسائل التعطيل المادية استعمال العنف لمنع الوصول إلى الأجهزة ككسرها أو تحطيمها أو تحطيم أسطوانة أو قطع شبكات الاتصال أو سكب كوب شاي أو أي مادة أخرى أو منع العاملين من الوصول إلى النظام، أما الإعاقة أو التعطيل بوسيلة معنوية، فقد تتحقق بإدخال فيروس عن البرنامج أو تعديل كلمة السر أو كيفية أداء النظام لوظيفته، بوسيلة تؤدي إلى أن يتباطئ في أدائه لوظيفته المعلوماتية داخل النظام المعلوماتي.[14]

2- **الإفساد أو التعييب:** يقصد بالإفساد أو التعييب كل فعل؛ وإن كان لا يعطل نظام معالجة البيانات؛ لكنه يجعل هذا النظام غير قادر على الاستعمال السليم، وذلك بأن يعطي نتائج غير تلك التي كان من الواجب الحصول عليها، ويذهب جانب من الفقه إلى أن الإفساد من هذه الزاوية يقترب من التعييب الذي صادفناه عند دراسة الظرف المشدد لجريمة الدخول أو البقاء غير المشروع، ولعل الفارق بينهما يكمن فقط في أن الإفساد في حال الظرف المشدد لا يشترط فيه أن يكون قصديا، بينما يتطلب فيه هذا الشرط بالنسبة لجريمة الإعتداء القصدي على نظام المعالجة.

وتتنوع وسائل التعييب أو الإفساد كاستخدام القنبلة المعلوماتية، بحيث يدخل من خلالها مجموعة من المعطيات تتكاثر داخل النظام بحيث تجعله غير صالح للإستعمال[15]، أو استخدام فيروس يطلق عليه "حصان طروادة"، وغير ذلك من الفيروسات التي توقف أو تفسد أو تعطل النظام.[16]

ثانيا: الركن المعنوي: جريمة الاعتداء القصدي على نظام المعالجة الآلية للمعطيات جريمة عمدية، بحيث يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي بعنصرية العلم والإرادة؛ على اعتبار إتجاه إرادة الجاني إلى فعل الإفساد مع علمه بأن نشاطه الإجرامي من شأنه أن يوصله إلى تلك النتيجة، فإذا قام شخص يتعامل مع النظام بصورة مشروعة بإعاقة أو إفساد النظام نتيجة لخطأ في التشغيل أو التعامل مع البيانات ينتفي القصد الجنائي لديه ولا يسأل عن هذه الجريمة[17]،

فإذا أثبت الجاني إنتفاء العلاقة السببية بين السلوك الإجرامي- الدخول أو البقاء غير المشروع - والنتيجة الإجرامية التي هي ذات الظرف المشدد في الجريمة، كأن يثبت أن تعديل أو محو المعطيات أو أن عدم صلاحية النظام للقيام بوظائفه يرجع إلى القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ؛ انتفى السلوك الإجرامي؛ وانتفى بذلك معه القصد الجنائي، ومن الأمثلة على جرائم الدخول أو البقاء لنظام معلوماتي مما أدى إلى محو النظام أو تدميره،

قيام مجموعة إرهابية يطبق عليها بإتلاف برامج وملفات تخص شركة كبيرة متخصصة في بيع الحاسبات الآلية[18].

الفرع الثاني: الاعتداءات العمدية على سلامة المعطيات الموجودة داخل النظام[19]

النشاط الإجرامي في هذه الجريمة ينحصر في أفعال الإدخال والمحو والتعديل، ويكفي توافر إحداها لقيام الجريمة فلا يشترط اجتماعها معا، ومن ثم يقوم الركن في الجريمة، لكن القاسم المشترك في هذه الأفعال جميعا هو انطوائها على تلاعب في المعطيات التي يتضمنها نظام معالجة البيانات بإدخال معطيات جديدة غير صحيحة أو محو أو تعديل آخر قائمة.[20]

من هنا يمكن القول أن النشاط الإجرامي لهذه الجريمة، إنما ينصب على المعطيات أي المعلومات المعالجة آليا التي أصبحت رموزا وإشارات وليست المعلومات في ذاتها باعتبارها أحد عناصر المعرفة، كما أن محل النشاط الإجرامي يقتصر على المعطيات الموجودة داخل النظام التي تشكل جزءا منه، وبناء عليه فالجريمة لا تتحقق إذا وقع النشاط الإجرامي على المعطيات خارج النظام سواء قبل دخولها أم خروجها، أما المعلومات غير المعالجة التي لم تدخل إلى النظام؛ فهي خارج نطاق الحماية المشمولة بهذا النص؛ وإن كان يجوز حمايتها وفقا لنصوص جنائية أخرى[21]،

وتقوم هذه الجريمة على صورتين هما:

أولا: الاعتداءات العمدية على المعطيات الموجودة داخل النظام

النشاط الإجرامي في جريمة الاعتداء العمدي على المعطيات يتجسد في إحدى الصور الثلاث التالية[22]:

1. فعل الإدخال (L'intrusion)
2. فعل المحو (L'effacement)
3. فعل التعديل (Modification)

لا يشترط اجتماع هذه الصور، بل يكفي أن يصدر عن الجاني إحداها فقط؛ لكي يتوافر الركن المادي؛ وأفعال الإدخال والمحو والتعديل تنطوي على التلاعب في المعطيات التي يحتويها نظام المعالجة الآلية للمعطيات سواء بإضافة معطيات جديدة غير صحيحة أو محو أو تعديل معطيات موجودة من قبل؛ وهذا يعني أن النشاط الإجرامي في هذه الجريمة؛ إنما يرد على محل أو موضوع محدد وهو المعطيات أو المعلومات التي تمت معالجتها آليا التي أصبحت مجرد إشارات أو رموزا تمثل تلك المعلومات، وليست المعلومات في ذاتها باعتبارها أحد عناصر المعرفة، كما أن محل هذا النشاط الإجرامي يقتصر على المعطيات الموجودة داخل النظام، أي التي يحتويها النظام وتشكل جزءا منه[23].

عمومًا التلاعب في المعطيات الموجودة داخل النظام؛ يتخذ إحدى الأشكال التالية:

1- الإدخال (L'intrusion): يقصد بفعل الإدخال إضافة معطيات جديدة على الدعامة الخاصة بالمعلومات المعالجة آليا سواء كانت خالية أم كان يوجد عليها معطيات من قبل بقصد التشويش على صحة البيانات القائمة؛ ولعل اصطناع المعلومات هو الأكثر سهولة في التنفيذ ولاسيما في المنشآت ذات الأموال حيث يعد المسؤول في القسم المعلوماتي في أفضل وضع يؤهله لارتكاب هذا النمط غير المشروع من التلاعب[24].

ويتحقق هذا الفعل في الغرض الذي يستخدم فيه الحامل الشرعي لبطاقات السحب الممغنطة، هذه الأخيرة ليسحب بمقتضاها النقود من أجهزة السحب الآلي، وذلك حين يستخدم رقمه الخاص والسري للدخول لكي يسحب مبلغا من النقود أكثر من المبلغ الموجود في حسابه، وكذلك الحامل الشرعي لبطاقة الائتمان التي يسدد عن طريقها مبلغ أكثر من المبلغ المحدد له وبصفة عامة يتحقق فعل الإدخال في كل حالة يتم فيها

الاستخدام التعسفي لبطاقات السحب أو الائتمان سواء من صاحبها الشرعي أم من غيره في حالات السرقة أو الفقد أو التزوير، كما يتحقق فعل الإدخال في كل حالة يتم فيها إدخال برنامج غريب « فيروس» يضيف معطيات جديدة.

2- **المحو (L'effacement):** يقصد بفعل المحو إزالة جزء من المعطيات المسجلة على دعامة والموجودة داخل النظام أو تحطيم تلك الدعامة أو نقل وتخزين جزء من المعطيات إلى المنطقة الخاصة بالذاكرة، ومثالها قيام بعض المسؤولين بالاستيلاء على مبلغ قدره 61 ألف دولار كانت قد أرسلته إحدى شركات التأمين لصالح أحد المراكز الطبية وقاموا بفتح حسابات وهمية وضعوا المبلغ بها وحتى تتم هذه العملية بنجاح قاموا بمحو حسابات من سجلات الحاسب الآلي للمركز الطبي وهي حسابات المتوفين، وذلك إما لجعلها غير قابلة للتحصيل وإما بحذفها من الملفات[25].

3- **التعديل (Modification):** يقصد بفعل التعديل تغيير المعطيات الموجودة داخل نظام واستبدالها بمعطيات أخرى، ويتحقق فعل المحو والتعديل عن طريق برامج غريبة بتلاعب في المعطيات سواء بمحوها كليا أو جزئيا أو بتعديلها، وذلك باستخدام القنبلة المعلوماتية الخاصة بالمعطيات وبرنامج الممحاة (Gomme d'effacement) أو برنامج الفيروسات بصفة عامة[26]

وهذه الأفعال المتمثلة في الإدخال والمحو والتعديل وردت على سبيل الحصر، فلا يقع أي فعل آخر غيرها تحت طائلة التجريم حتى ولو تضمن الاعتداء على المعطيات الموجودة داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات، فلا يخضع لتلك الجريمة فعل نسخ المعطيات أو فعل نقلها أو فعل التنسيق أو التقريب فيما بينهما، لأن كل تلك الأفعال لا تنطوي لا على إدخال ولا على تعديل بالمعنى السابق[27].

الفرع الثالث: المساس العمدي بالمعطيات خارج النظام

وفر المشرع الجزائري الحماية الجزائية للمعطيات في حد ذاتها من خلال تجريمه السلوكات التالية:

فنص المادة (394 مكرر2) يستهدف حماية المعطيات في حد ذاتها لأنه لم يشترط أن تكون داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات أو أن يكون قد تم معالجتها آليا، فمحل الجريمة هو المعطيات سواء كانت مخزنة أم لا كأن تكون مخزنة على أشرطة أو أقراص أو تلك المعالجة آليا أو تلك المرسلة عن طريق منظومة معلوماتية، ما دامت قد تستعمل كوسيلة لارتكاب الجرائم المنصوص عليها في القسم السابع مكرر من قانون العقوبات.

1. **الركن المادي:** الواضح من خلال صياغة هذا النص، أنه تضمن صورتين للركن المادي لهذه الجريمة، فهناك:

الصورة الأولى: نصت المادة (394 مكرر2/1) على تجريم تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في المعطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، أيا كان الغرض من هذه الأفعال التي ترد على المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم الواردة في القسم السابع مكرر من قانون العقوبات بأهداف المنافسة غير المشروعة، الجوسسة، الإرهاب، التحريض على الفسق...الخ.

الصورة الثانية: جرمت الفقرة الثانية من (394 مكرر2/2) حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

2. **الركن المعنوي:** تتحقق هذه الجريمة بمجرد توافر النية بكافة عناصرها- العلم، الإرادة-وبالتالي يكفي أن يعلم الجاني أنه يصمم أو يصنع أو يحوز أو ينشر أو يستعمل أو أي فعل منها، مع إرادته القيام بهذا الفعل، وبالتالي لا يشترط لقيامها نية الإضرار بالشخص مالك البرنامج أو صاحب النظام، وإن كان الضرر قد يتحقق في الواقع نتيجة النشاط الإجرامي إلا أنه ليس عنصرا في الجريمة.

المطلب الثاني: عقوبة جرائم الإعتداء على نظام المعالجة الآلية للمعطيات

طبقا للمادة (13) من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي؛ فإن العقوبات المقررة للإجرام المعلوماتي يجب أن تكون رادعة وتتضمن عقوبات مالية وسالبة للحرية، تتمثل في عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية تطبق على الشخص الطبيعي، كما توجد عقوبات تطبق على الشخص المعنوي بناءا على تبني مبدأ مساءلة الشخص المعنوي الواردة في المادة (12) من الاتفاقية، كما نص المشرع الجزائري على مجموعة من العقوبات عن الجرائم الماسة بالنظام والمتمثلة في عقوبات أصلية وأخرى تكميلية بموجب المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 5، كما نص على عقوبة الأشخاص المعنوية والأشخاص الطبيعية، وأيضا عقوبة المساهمة والشريك في الجريمة.

واعتمد المشرع أثناء وضعه لهاته الجرائم على معيار أساسه الخطورة الإجرامية لكل جريمة على حدا، بحيث إتبع مبدأ الهرمية في التدرج في سلم العقوبات، فنص على جريمة الدخول أو البقاء في الصورة البسيطة والمشددة، ثم نص على جريمة الاعتداء العمدي على المعطيات باعتبارها أشد خطورة من سابقتها، ذلك أنها تستهدف المعطيات الموجودة داخل النظام بما فيها البيانات، والبرامج، المعطيات، وأي اعتداء عليها سيؤدي لا محالة إلى وقف النظام أو تعطيله أو تغيير سير وجهة هذا النظام.

الفرع الأول: العقوبات المقررة للشخص الطبيعي

أولا: العقوبات الأصلية: من خلال استقراء النصوص المتعلقة بالجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية؛ يتبين لنا وجود تدرج داخل النظام العقابي هذا التدرج في العقوبات يحدد الخطورة الإجرامية التي قدرها المشرع لهذه التصرفات، إذْ نجد سلم خطورة الجريمة يتضمن ثلاث درجات، جريمة الدخول أو البقاء بالغش في الدرجة الأولى وبعدها في الدرجة الثانية جريمة الدخول والبقاء المشددة، أما الدرجة الثالثة فتحتلها الجريمة الخاصة بالمساس العمدي بالمعطيات.

- الدخول والبقاء بالغش (الجريمة البسيطة): العقوبة المقررة هي 3 أشهر إلى سنة حبس و50000 دج إلى 100000 دج غرامة (المادة 394 مكرر).
- الدخول والبقاء بالغش (الجريمة المشددة): تضاعف العقوبة إذا ترتب عن هذه الأفعال حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، وتكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من 50000 دج إلى 150000 دج إذا ترتب عن الدخول أو البقاء غير المشروع تخريب لنظام اشتغال المنظومة (المادة 394 مكرر/ 2و3).
- الاعتداء العمدي على المعطيات: طبقا لنص المادة (394 مكرر 1)، فالعقوبة المقررة للاعتداء العمدي على المعطيات الموجودة داخل النظام هي الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 500000 دج إلى 2000000 دج.

أما العقوبة المقررة لاستخدام المعطيات وكذا حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية، العقوبة المقررة هي الحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وغرامة من 1000000 دج إلى 5000000 دج (394 مكرر 2).

ثانيا: العقوبات التكميلية : نصت المادة (394 مكرر 3) من قانون العقوبات على العقوبات التكميلية والمتمثلة في:

- المصادرة: وهي عقوبة تكميلية تشمل الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة في ارتكاب جريمة من الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.
- إغلاق المواقع: والأمر يتعلق بالمواقع (les sites) التي تكون محلا لجريمة من الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية.

- إغلاق المحل أو مكان الاستغلال: إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها، ومثال ذلك إغلاق المقهى الإلكتروني الذي ترتكب منه مثل هذه الجرائم شرط توافر عناصر العلم لدى مالكها[28].

الفرع الثاني: العقوبات المقررة للشخص المعنوي

أقر المشرع الجزائري مبدأ مساءلة الشخص المعنوي في القانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر 156/66، وذلك بنص المادة (51 مكرر) من هذا التعديل[29]، كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، قد أقر في التعديل الأخير لقانون العقوبات المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، وذلك في نص المادة (18 مكرر) من القانون رقم 15/04 المتضمن قانون العقوبات[30].

أما بالنسبة لعقوبات الغرامة المطبقة على الشخص المعنوي عند ارتكابه أحد الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية فهي تعادل طبقا للمادة (394 مكرر 4) من قانون العقوبات 5 مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي.

الفرع الثالث: عقوبة الإشتراك والشروع في الإعتداء على نظام المعالجة الآلية للمعطيات

1. **عقوبة الاشتراك** : نصت عليه المادة (11) من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي، وقد تبنى المشرع الجزائري مبدأ معاقبة الاتفاق الجنائي بنص المادة (394 مكرر 5)، بغرض التحضير للجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية ولم يخضعها لأحكام المادة (176) من قانون العقوبات المتعلقة بجمعية الأشرار[31].

من خلال استقراء نص المادة أعلاه، نجد أن المشرع الجزائري لم يخرج عن القواعد العامة لعقوبة الشريك، حيث رصد لها نفس عقوبة الجريمة التامة، ذلك أن جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعلومات، أغلبها تتم في شكل مجموعات، وإن لم يسبق اتفاق بين المجموعة على ارتكاب هذه ولكن النتيجة الإجرامية تبين اتفاق ضمني بين أفراد المجموعة، إذْ أن هذه الجرائم لا تتطلب اجتماع حقيقي فيما بين شخصين أو أكثر، وإنما يتصور الاتفاق الجنائي بمجرد انتقال كلمة السر من شخص إلى آخر؛ وإن لم يكن بينها معرفة سابقة، ويستوي أن يكون أفراد الاتفاق مجموعة أشخاص طبيعية أو معنوية.

كما أن المشرع ولرغبته في توسيع نطاق العقوبة أخضع الأعمال التحضيرية التي تسبق البدء في التنفيذ للعقوبة إذا تمت في إطار اتفاق جنائي، بمعنى أن الأعمال التحضيرية المرتكبة من طرف شخص منفرد غير مشمولة بالنص، ويعاقب المشرع الجزائري على الاشتراك في الاتفاق الجنائي بعقوبة الجريمة التي تم التحضير لها، فإذا تعددت الجرائم التي يتم التحضير لها تكون العقوبة هي عقوبة الجريمة الأشد.

وشروط العقاب على الاتفاق الجنائي بعد استخلاصها من نص المادة (394 مكرر5) من قانون العقوبات، التي هي: "مجموعة أو اتفاق بهدف تحضير جريمة من الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية، تجسيد هذا التحضير بفعل مادي، فعل المشاركة في هذا الاتفاق، القصد الجنائي".

فبالنسبة لمجموعة أو الاتفاق يستوي أن يكون أعضاء الاتفاق في صورة شركة أو مؤسسة أو شخص معنوي، كما يستوي أن يعرف أشخاص الاتفاق بعضهم بعضا كما في العصابة أم تكون مجرد مجموعة من الأشخاص، لا يعرف أحدهم الأخر من قبل ولكن اتفقوا فيما بينهم على القيام بالنشاط الإجرامي، المهم أن يتم الاتفاق بين شخصين على الأقل، فإذا ارتكب الشخص العمل التحضيري المادي شخص واحد بمفرده أو بمعزل عن غيره، فلا يعاقب في هذه الحالة، فالعقاب لا يتقرر إلا في حالة اجتماع شخصين أو أكثر؛ إذْ أن المجرم بنص المادة (394 مكرر5) ليس الاتفاق، وإنما المشاركة من طرف شخص طبيعي أو معنوي في الاتفاق، فبمجرد الانضمام إلى الاتفاق غير كافي، بل يجب توافر فعل إيجابي للمشاركة[32].

2. **عقوبة الشروع في الإعتداء على نظام المعالجة الآلية للمعطيات:** الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية لها وصف جنحي ولا عقاب على الشروع في الجنح إلا بنص، وقد نصت عليه المادة (11) من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي، كما تبنى المشرع الجزائري فكرة العقوبة على الشروع في ارتكاب الجنح الماسة بنظام المعالجة الآلية للمعطيات المشرع الجزائري بموجب المادة (394 مكرر 7) من قانون العقوبات[33]، وذلك رغبة منه في توفير حماية فعالة لهذا النظام[34].

المبحث الثاني: الحماية الجنائية غير المباشرة للمعطيات الإلكترونية في قانون حقوق المؤلف

نظرا لنسبية الحماية المقررة من خلال النصوص التقليدية في قانون العقوبات الجزائري، ارتأينا البحث في مدى إمكانية الحماية من خلال نصوص قانون الملكية الفكرية وبالتحديد قانون حقوق المؤلف، باعتبار أن المشرع الجزائري مثله مثل معظم التشريعات، قد استبعد البرامج المعلوماتية صراحة من مجال الحماية بواسطة براءات الاختراع، وذلك طبقا للمادة (07) من الأمر 07/03 المتضمن براءة الاختراع: "لا تعد من قبيل الاختراعات في مفهوم هذا الأمر برامج الحاسوب"[35]، وعليه سنفصل في حماية أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات في إطار قانون حق المؤلف، من خلال نقطتين أساسيتين:

المطلب الأول: الحماية الجنائية في نطاق قانون حق المؤلف

نجد أن المشرع حسم كل خلاف قد ينشأ من جراء الاعتداء على هذه البرامج وذلك بإدخالها ضمن نطاق حماية حق المؤلف وفي سبيل تقرير حماية جنائية فعالة في هذا المجال، وقد عدد المشرع هذه الأفعال هي تلك المكونة لجريمة التقليد والجرائم الملحقة بها، بالإضافة إلى أهم العقوبات التي جاءت في الأمر رقم 05/03 الصادر بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف.

الفرع الأول: الحماية عن طريق تجريم تقليد برامج الكمبيوتر

عرفت جريمة التقليد بأنها: "نقل مصنف لم يسقط في الملك العام من غير إذن مؤلفه"، وعرفت كذلك بأنها: "القيام بعمل لا يقوم به سوى المؤلف أو يرخص به"؛

أما قانون حق المؤلف، فلم يتعرض لتعريف جريمة التقليد، وإنما اكتفى بتعداد الأفعال المشكلة للجرائم الموصوفة بالتقليد في المادتين (151) و(152) من الأمر رقم 05/03 الصادر بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم للأمر رقم 14/73 بقوله: "يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من يقوم بالأعمال الآتية:

- الكشف غير المشروع للمصنف أو المساس بسلامة مصنف أو أداء لفنان مؤد أو عازف.
- استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة"[36].

من هذا المنطلق، يمكن القول أنه لقيام جريمة التقليد لابد من توافر ركنيين أساسيين: الركن المادي والركن المعنوي، وذلك على النحو التالي:

أولا: الركن المادي: لقيام الركن المادي، لابد من توافر سلوك ونتيجة وعلاقة سببية بينهما، والنشاط الإجرامي في جريمة التقليد يأخذ صورة من إحدى الصورتين السابقتا الذكر في المادتين (151) و(152)، وذلك على النحو التالي:

1. **الكشف غير المشروع عن البرمجية:** إن الكشف عن البرمجيات، أي إظهارها للعلن يكون غير مشروع إذا خالف الطرق المشروعة أو القانونية لذلك، ويعتبر الكشف غير مشروع عن البرمجيات فعلاً مكونا لجنحة التقليد طبقا للمادتين (151) و(152) ، وبالرجوع إلى أحكام الأمر رقم 05/03، نجد أن المادة (22) منه، قد نصت على أن للمؤلف الحق في الكشف عنه باسمه أو باسم مستعار، ويمكنه تحويل هذا الحق إلى الغير، كما

يعود هذا الحق إلى ورثته بعد وفاته، فلهم الحق في الكشف عن البرمجية[37]، وبالتالي فإن أي عملية للكشف عن البرمجية وإظهار من قبل الغير الذي لم يحال له هذا الحق يعد اعتداء غير مشروع ويدخل نطاق التجريم، وعليه فإن للمؤلف وحده الحق في اختيار الوقت والطريقة التي يتم بها إذاعة أو نشر برنامجه، وبالتالي فإن أي نشر لهذا البرنامج في غير الوقت أو بغير الطريقة التي أرادها المؤلف يعد اعتداء.

كما أن طرق الكشف عن البرمجيات أصبحت كثيرة ومتنوعة، وذلك بسبب تطور تكنولوجيات كسر الحماية بالموازاة مع تطور طرق حماية البرمجيات، ومن بين طرق الكشف غير المشروع عن البرمجيات كسر حمايتها عن طريق الحصول على الشفرة السرية التي تسمح بالدخول للبرمجة واستغلالها كمستعمل مرخص له، أو صاحب حق عليها، ومن الطرق أيضا قرصنة الرقم التسلسلي للنسخة من البرمجة، وهو رقم تضعه الشركة المصنعة للبرمجة من أجل ضمان عدم تقليد برمجياتها أو استنساخها بطريقة ما على حد سواء، وفي هذا الشأن أدانت المحكمة الإصلاحية لمدينة ميتز الفرنسية شابين قرصانين، بسبب قيامها بالهندسة العكسية والنسخ لبرمجيات ألعاب والكشف عنها في ذات اليوم الذي قررت فيه الشركة المنتجة الإطلاق التجاري لها[38].

2. **المساس بسلامة البرمجية:** للمؤلف وحده الحق في تعديل أو تحوير أو تغيير أو حذف أو إضافة في برنامجه، ولا يمكن للغير الاعتراض على ذلك ما لم يكن فيه إخلال أو مساس بمصالحهم، فمؤلف البرنامج له حق التعديل دون التغيير في هذه الحالة بنوع المصنف، وإدخال ما يراه ملائما أثناء عملية صنع الدعامة[39].

كما أنه لا يمكن لأي كان أن يدخل تعديلات على المصنف بتصحيح أو إضافة أو تعديل أو حذف إلا بموافقة من المؤلف، وهذا ما يظهر من خلال استقراء نص المادة (90) من الأمر رقم 05/03، إلا أنه يرد استثناء على هذه المادة المنصوص عليه بالمادة (25) من هذا الأمر التي نصت على أنه: "يحق للمؤلف إشتراط احترام سلامة مصنفه والاعتراض على أي تعديل يدخل عليه أو تشويهه أو إفساده، إذا كان ذلك من شأنه المساس بسمعته كمؤلف أو بشرفه أو بمصالحه المشروعة".

بمفهوم المخالفة أنه إذا لم يكن من شأن هذه التعديلات المساس بسمعة المؤلف أو بشرفه أو بمصالحه المشروعة، فإنه لا يمكن الاعتراض عليها من طرف المؤلف، ومثال ذلك تعديل معدل ضريبة القيمة المضافة في أحد البرامج المصممة لمأموري الضرائب العقارية.وقد ذهبت التوجيهات الأوروبية الصادرة في: 1991/05/14 إلى هذا، حيث نصت المادة (1-5)، على أن المؤلف لا يستطيع أن يمنع تعديل أو تحوير البرنامج طالما كان ذلك ضروريا لتمكن الحائز الشرعي من استغلال هذا البرنامج على النحو التالي الذي يتلائم مع الغرض المعد له، وعلى ذلك فإنه لا يوجد ما يمنع من ليتلائم مع المتطلبات الشخصية للحائز الشرعي لهذا البرنامج بما يساير المستجدات التشريعية أو الشخصية أو اللائحية أو أي نوع آخر من المستجدات أو المتغيرات، طالما كان هذا التعديل لازما للحفاظ على القيمة الاقتصادية والعلمية لهذا البرنامج في حدود الحقوق المتنازع عنها أو الممنوحة لمستغل البرنامج[40]

3. **إستنساخ البرنامج بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة:** يعد هذا السلوك الإجرامي من أشهر وأخطر عمليات التقليد والقرصنة المعلوماتية لسهولة القيام بها وقلة تكاليفها وارتفاع مداخليها، واستنساخ البرمجيات قد يتم في عدة أشكال وصور باختلاف الدعامة، والمصدر المتواجد فيه هذه البرمجيات.

غير أن التساؤل المطروح هو: هل الاستنساخ المقصود يتمثل فقط في إجراء نسخة طبق الأصل للبرمجة من مصدرها إلى وسيلة أو دعامة مشابهة (كمثال: نسخ قرص مضغوط CD إلى آخر بواسطة (Gravure du CD)، أم كل استنساخ يعتبر غير مشروع كيفما كان سواء من دعامة إلى أخرى أو غيرها؟.

والجواب هو أن المقصود من الاستنساخ هو كل عملية الهدف منها الاعتداء على البرامج محل الحماية بأي طريقة كانت، وتبقى مسألة توسيع نطاق هذه السلوكيات أو تصنيفها من اختصاص المصالح الأساسية للشركات أو الأفراد المعنيين بها، وعلى سبيل المثال تقرر شركة (Microsoft) بأن المستعمل يجري نسخة عن برنامج الكمبيوتر، كلما قام بما يلي:

- تحميل البرنامج إلى الذاكرة المؤقتة (RAM) تشغيله في قرص أو ثابت أو مضغوط أو وسيلة تخزين أخرى.
- نسخ البرنامج إلى وسائط أخرى مثل القرص المرن أو القرص الثابت للجهاز.
- تشغيل البرنامج على الكمبيوتر من ملقم شبكة الاتصال حيث يوجد البرنامج أو حيث يتم تخزينه.

واعتبرت أن النسخ يكون غير مشروع إذا تم دون إذن مالك الحقوق.

هذا وغالبا ما تحدد إتفاقية الترخيص التي ترافق معظم البرمجيات ذات الانتشار العالمي شروط لاستخدام ما يعد مشروعا وما لا يعد مشروعا بالنسبة للاستنساخ، ويدخل في حكم الاستنساخ تثبيت البرمجية على القرص الصلب للحاسوب، باعتبار أن عملية التثبيت تستدعي بالضرورة نقل الملفات الموجودة في المصدر الأصلي للبرمجة إلى موقع التثبيت، ويدخل تثبيت البرمجة في جهاز آخر غير مرخص به للتثبيت في حكم الاستنساخ غير المشروع، حيث قضت المحكمة الإصلاحية لمدينة Cusset الفرنسية في قضية شركة قام رئيسها رفقة أحد مديريه بتثبيت برمجية مرخص بها لجهاز واحد في باقي أجهزة المؤسسة، وتمت إدانته بناء على تفتيش من فرقة درك فرنسية مختصة.

وبالنسبة للمشرع الجزائري، فقد اعتبرت المادة (2/27) من الأمر رقم 10/97 المؤرخ في 1997/03/06 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أن المؤلف أو مالك الحقوق المادية على المصنف هو الوحيد المخول دون غيره بإجراء نسخ من الصنف وبأي وسيلة كانت، غير أن التخويل ليس على إطلاقه، فقد أورد الأمر السابق عدة استثناءات في أكثر من موضع تمكن من استنساخ المصنفات بدون إذن صاحبها أو مؤلفها[41]، وتتعلق جل هذه الاستثناءات بأغراض تعليمية أو إعلامية غير هادفة لتحقيق الربح، ومن هذه الاستثناءات نورد الاستثناء الذي نصت عليه المادة (52) من قانون حماية حقوق المؤلف، بأنه: "يعد عملا مشروعا كل استنساخ بدون ترخيص من المؤلف أو من أي مالك آخر من هذا البرنامج أو اقتباسه شريطة أن يكون كل من النسخة أو الاقتباس ضروري لما يأتي:

- استعمال برنامج الحاسوب للغرض الذي اكتسب من أجله ووفقا للشروط التي كانت قائمة عند اكتسابه.
- تعويض نسخة مشروعة الحيازة من برنامج الحاسوب لغرض التوثيق في حالة ضياعه أو تلفه أو عدم صلاحيته للاستعمال[42].

كما نصت المادة (53) من نفس الأمر على أنه: "ينبغي أن تقتصر الاستعمالات على استنساخ نسخة واحدة من برنامج الحاسوب أو اقتباسه على الأوجه المنصوص عليها في المادة (52) أعلاه، يجب تدمير كل نسخة مستنسخة من برنامج الحاسوب منه عند انقضاء مشروعية حيازتها".

بهذا يكون المشرع الجزائري، قد فصل جيدا الاستنساخ بالنسبة للبرمجيات وحددها في حالات استثنائية معينة، إضافة إلى ضرورة توافر سلوك من السلوكيات السابقة الذكر، لابد كذلك وأن يصحب هذا السلوك عدم موافقة المؤلف،

فكما سبق الذكر أن للمؤلف حق التنازل عن برنامجه أو عن حق من الحقوق المادية المخولة له المادة (27) من الأمر السابق، كما أن هذا الإذن يعد بمثابة عنصر أساسي لقيام هذه الجريمة، فبتخلفه تقوم الجريمة وبوجوده تنتفي الجريمة[43]، وقد اشترط المشرع ضرورة وجود إذن كتابي من المؤلف يتنازل به عن حقوقه

المادية (المادة 62) من الأمر رقم 05/03 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة الصادر بتاريخ 2003/07/19 المعدل والمتمم للأمر رقم 14/73، وبالتالي فالكتابة هنا تعتبر شرط وجود لا شرط إثبات، كما أن الإذن اللاحق لا يمكن أن يأخذ حكم الإذن السابق، وبالتالي فالموافقة بعد تمام الجريمة لا تحول دون المتابعة.

ثانيا: الركن المعنوي: لا يكفي لقيام جريمة التقليد وجود الركن المادي وحده بل لابد من توافر عنصري العلم والإرادة لدى الجاني أثناء قيامه بأي اعتداء في صورة من الصور السابقة، والقصد المتطلب في هذه الحالة هو القصد العام وليس الخاص، فليس بالضرورة أن يقصد المعتدي إلحاق الضرر بمؤلف البرنامج، وبالتالي فيكفي أن يعلم الجاني أنه يعتدي على برنامج لشخص أخر وأن ذلك الفعل يعد جريمة.

الفرع الثاني: الجرائم الملحقة بجريمة التقليد

نصت على هذه الجرائم الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من الأمر رقم 05/03 الصادر بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم للأمر رقم 14/73، وهي كالتالي:

أولا: الركن المادي: لتوافر الركن المادي للجرائم الملحقة بجريمة التقليد، لابد وأن يقع سلوك من السلوكيات التالية: استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء، بيع نسخ مقلدة من مصنف أو أداء، تأجير أو وضع رهن التداول نسخ مقلدة لمصنف أو أداء، كما أضافت المادتين 154 و155 جريمتي: المشاركة في التقليد والرفض عمدا دفع المكافأة المستحقة للمؤلف.

1. **استيراد أو تصدير برامج مقلدة من مصنف أو أداء:** بسط المشرع الجزائري حمايته على جميع البرامج المحمية سواء بالقانون الجزائري أو بقانون دولة أجنبية بشرط أن يكون متمتعا بالحماية في دولته، فيستوي بذلك أن يكون مؤلف البرنامج جزائري أم أجنبي، كما يستوي أن يكون الجاني جزائري الجنسية أم أجنبي وهو خروج عن مبدأ الإقليمية، كما يشترط لقيام هذه الجريمة عدم موافقة المؤلف وهي بذلك تشترك مع جرائم التقليد في التداول كون أن الموافقة المطلوبة في هذه الحالة هي موافقة كتابية، بمعنى أن الموافقة الضمنية أو الشفوية أو الموافقة اللاحقة لا تغني عن المتابعة.
2. **المشاركة في تقليد برنامج من مصنف أو أداء:** تعد هذه الصورة من التقليد تطبيقا للقواعد العامة بمعاقبة الشريك وهو الشخص الذي يساهم في هذه الجريمة سواء بعمله لمدة محدودة أو غير محدودة.
3. **رفض دفع المكافأة المستحقة عمدا لمؤلف البرنامج:** يقوم الركن المادي لهذه الجريمة في حالة إمتناع الشخص المكلف بدفع المكافأة المستحقة لمؤلف البرنامج عمدا، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة (95) من قانون حماية حق المؤلف، وتكون غالبا من جراء تنازل مؤلف عن حق من حقوقه المادية سواء كلية أو بصفة مؤقتة
4. **بيع برامج أو تأجير أو وضع رهن التداول لبرامج مقلدة من مصنف أو أداء:** يظهر الركن المادي لهذه الجريمة في حالة التعامل في البرامج المقلدة سواء بالبيع أو التداول، ويكون البرنامج مقلدا إذا كان مشابها للبرنامج الأصلي المحمي من طرف القانون، والعبرة في ذلك بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع به الجمهور في المعاملات[44]،

وكما ذكرت أن المشرع قد نص على ثلاثة حالات رئيسية للتعامل في البرنامج المقلد وذلك بالبيع، والمقصود من ذلك نقل حق استغلال البرنامج إلى الغير مقابل ثمن معين، وسواء كان هذا الاستغلال ينطوي على نشر أم استعمال أم ترجمة للبرنامج المقلد. أما بالنسبة للتأجير، فيقصد منه وضع البرنامج المقلد أو نسخ منه لدى الغير – المستأجر- قصد تمكينه من استعمال لمدة معينة مقابل دفع أجر مالي محدد. أما التداول، فيقصد به وضع

البرنامج بين يدي الغير لاستعمالها سواء بمقابل أو بغير مقابل أو الانتفاع بها سواء لمدة محدودة أو غير محدودة[45].

ثانيا: الركن المعنوي: القصد الجنائي بالنسبة لهذه الجرائم مفترض، بحيث يقوم الركن المعنوي بمجرد اتجاه إرادة الجاني إلى القيام بسلوك من السلوكيات السابقة فهو مرتبط بتوافر الركن المادي، والشروع متصور في أغلب هذه الجرائم، وبالتالي فالقصد المتطلب في هذه الجرائم هو القصد العام فقط، وتجب الإشارة إلى أن جريمة التصدير والاستيراد للبرامج المقلدة التي تتطلب إلى جانب القصد العام توافر القصد الخاص، إذْ لابد من أن تتجه إرادة الجاني إلى فعل من الفعلين المذكورين " الاستيراد والتصدير"[46].

المطلب الثاني: العقوبات المقررة لجريمة التقليد

قبل صدور قانون حماية المؤلف كان التعدي على الملكية الأدبية والفنية تحكمه المواد (390) إلى (394) من قانون العقوبات الجزائري، إلا أن أحكام هذه المواد ألغيت بمقتضى المادة (151) من الأمر رقم 10/97 المؤرخ في 6 مارس 1997، كما ألغي هذا الأمر بموجب الأمر 05/03، حيث تضمنت المواد (153)، (156)، (157)، (158)، (159) العقوبات المقررة لجريمة التقليد وهي على قسمين: عقوبات أصلية وتكميلية.

الفرع الأول: العقوبات الأصلية

نصت المادة (153) من الأمر رقم 05/03، على عقوبة التقليد بقولها: " يعاقب مرتكب جنحة تقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه في المادتين (151) و(152) أعلاه، بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات وبغرامة مالية من خمسمائة ألف دينار إلى مليون دينار سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج"، كما نصت المادة (154) من الأمر رقم 05/03، بقولها: "يعد مرتكبا الجنحة المنصوص عليها في المادة (151) من هذا الأمر ويستوجب العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه، كل من يشارك بعمله أو بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف أو أي مالك للحقوق المجاورة"، ونصت المادة (155) من الأمر رقم 05/03، بقولها: "يعد مرتكبا لجنحة التقليد ويستوجب نفس العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه كل من يرفض عمدا دفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق مجاورة....."، ونصت المادة (156) من الأمر رقم 05/03، بقولها: "تضاعف في حالة العود العقوبة المنصوص عليها في المادة 153 من هذا الأمر"[47].

مما تجدر الإشارة إليه أن هذه العقوبات تسري على جميع صور التقليد السابقة.

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية

تتلخص هذه العقوبات في الغلق والمصادرة ونشر ملخص الحكم الصادر في الدعوى.

1. **الغلق:** نصت المادة (156) من الأمر رقم 05/03، بقولها: "يمكن للجهة القضائية المختصة أن تقرر الغلق المؤقت لمدة لا تتعدى ستة أشهر للمؤسسة التي يستغلها المقلد أو شريكه أو أن تقرر الغلق النهائي".ب

ناء على هذه المادة، فإن للمحكمة الحكم بغلق المؤسسة التي يستغلها المقلد سواء كانت مملوكة لهم أم مستأجرة، ويجوز كذلك الحكم بالغلق المؤقت أو النهائي لهذه المؤسسة وذلك بالموازاة مع حجم الخسائر أو نوع الجريمة القائمة ويرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع.

2. **المصادرة:** نصت المادة (159) من الأمر رقم 05/03، بقولها: "يمكن للجهة القضائية المختصة مصادرة المبالغ التي تساوي مبلغ الإيرادات أو أقساط الإيرادات الناتجة عن الاستغلال غير الشرعي لمصنف أو أداء محمي مصادرة، وإتلاف كل عتاد أنشأ خصيصا لمباشرة النشاط غير المشروع وكل النسخ المقلدة".

يتضح من خلال نص المادة أن المصادرة وجوبية، فالقاضي ملزم بأن يحكم بمصادرة وإتلاف جميع الوسائل والعتاد المستخدم في النسخ والتقليد، كما وأن المادة (159) حددت الجهة التي يمكن أن تؤول إليها هذه

الأموال والوسائل محل المصادرة، بحيث قررت تسليمها للمؤلف أو مالك الحقوق أو ذوي حقوقها، وهي بذلك تعتبر بمثابة تعويض عن الضرر اللاحق بهم.

3. **نشر ملخص الحكم:** نصت على هذه العقوبة المادة (158) من الأمر رقم 05/03، على أنه للمحكمة بطلب من الطرف المدني أن تأمر بنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزأة في الصحف التي تعينها وتعليق هذه الأحكام في الأماكن التي تحددها، ومن ضمن ذلك على باب مسكن المحكوم عليه على نفقة هذا الأخير شريطة أن لا تتعدى هذه المصاريف الغرامة المحكوم بها[48].

ويقصد بهذه العقوبة التشهير بالمحكوم عليه والتأثير على شخصيته الأدبية والمالية، فهي ماسة بالشرف والاعتبار وهي عقوبة تكميلية وجوبية يجب الحكم بها دائما في حال صدور حكم بالإدانة حتى ولو وقف تنفيذ الحكم[49].

خاتمة

في الأخير نخلص إلى أنه، بالرغم من ما للثورة المعلوماتية من ايجابياتها وقدرتها على تغيير أوجه الحياة إلى الأحسن والأفضل، إلا أن هذه الثورة المعلوماتية ذاتها تحمل في طياتها أيضا العديد من السلبيات التي تتمثل في الاستخدام غير المشروع لنظم الحاسب الآلي، ومن هذا المنطلق استطاع الجناة تطوير طرق الإجرام على نحو عال من التقنية في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

رأينا كيف أن المشرع الجزائري لا يتوفر على آليات قادرة على الاضطلاع بالآثار الخطيرة التي ترتبها جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات سواء على مستوى النصوص التشريعية أو على مستوى طبيعة الكوادر والأجهزة المتخصصة لمواجهة هذا النوع من الإجرام، ومن ثم كان لابد أن يبادر إلى تبني سياسة موسعة ومحكمة، تستهدف إيقاف كل التحديات التي يطرحها هذا الإجر

ام، وإيمانا بأهمية الوقوف أمام التحديات التي تفرضها هذه الجريمة،

ارتأينا ختام هذا البحث ببعض الاقتراحات والتوصيات التي قد تساهم في التقليل من الآثار السلبية لكثير من التحديات المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة، وتندرج هذه التوصيات تحت النقاط الآتية :

1. خلق ثقافة اجتماعية جديدة تصور جرائم الإنترنت على أنها أعمال غير مشروعة تمس أو تضر بالمجتمع الدولي ككل مثلها مثل أنماط الجريمة العالمية الأخرى، والتأكيد على أن مجرم الإنترنت يستهدف الإضرار بالآخرين، ويستحق العقوبة بدل عبارات الإعجاب التي تبرز كل ما تتم جريمة جديدة.
2. إعطاء جرائم التقنية حقها من الأهمية في مؤسسات التشريع الوطنية والدولية على السواء، مع التركيز على أهمية إدراج نصوص هذه الأخيرة ضمن التشريعات الوطنية المختلفة، باعتبار أن جرائم الإنترنت ذات بعد دولي تتطلب الانخراط في اتفاقيات دولية، والاهتمام بالتعاون الدولي في مجال المكافحة لضمان الحماية العالمية الفعالة لبرامج المعطيات الآلية والكمبيوتر وشبكة الانترنت ككل.
3. تعديل بعض التشريعات الحالية بما يتلاءم مع طبيعة جرائم الإنترنت، والتقنية، وتثقيف العاملين في الجهات ذات العلاقة بهذه التعديلات، وشرحها لهم بشكل واضح، وخاصة وأن في مجال الملكية الفكرية فالتشريع الوحيد الذي تقع برامج المعالجة الآلية للمعطيات تحت حمايته هو قانون حقوق المؤلف وحتى في هذا إطار هذا القانون لا تتعدى الحماية شكل البرنامج فقط، لهذا السبب تبرز أهمية البحث عن إطار أكبر وأوسع لبرامج الكمبيوتر يتعدى النصوص التقليدية لجريمة التقليد المنصوص عليها في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
4. تشجيع الباحثين بالدعم المعنوي، والمادي، لإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول الجرائم المستحدثة.

5. عقد دورات مكثفة للعاملين في حقل التحري والتحقيق، والمحاكمة حول جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وتطبيقات الحاسبات، والجرائم المرتبطة بها، والنظر في تضمين مناهج التحقيق الجنائي في كليات، ومعاهد تدريب الشرطة موضوعات عن جرائم الإنترنت.

6. مساعدة شركات التقنية، والإنترنت العربية في اتخاذ إجراءات أمنية مناسبة سواء من حيث سلامة المنشآت، أو ما يختص بقواعد حماية الأجهزة، والبرامج.

7. التنسيق لإنشاء مركز معلومات عربي مشترك يهتم برصد وتحليل جرائم الحاسوب، يضم معلومات مكتملة عن أي واقعة ومعلومات عن المدانين والمشتبه بهم، حيث أن جريمة الإنترنت لا تحدها حدود وطنية، أو قومية.

قائمة المصادر و المراجع

أولا:- الاتفاقيات والقو انين

1. الاتفاقية الدولية حول الإجرام المعلوماتي التي أبرمت بتاريخ 2001/11/08.

2. القانون رقم 14/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد (71) لسنة 2004.

3. القانون رقم 15/04 المؤرخ في 27 رمضان 1425 هـ الموافق لـ10 نوفمبر2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 هـ الموافق ل 8 يوليو 1966، الجريدة الرسمية العدد (71) لسنة 2004.

4. القانون رقم 06-22 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1427 الموافق 20 ديسمبر سنة 2006، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم84 الصادرة سنة 2006.

5. الأمر رقم 07/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق ببراءات الاختراع المعدل للأمر رقم 17/93 المؤرخ في 1993/12/07 المتعلق بحماية الاختراعات المعدل للأمر 54/66 في 1963/03/03 المتعلق بشهادات المخترعين وإجازات الاختراع، والمنشور في العدد 44 بتاريخ 19 يوليو 2003.

6. الأمر رقم 05/03 الصادر بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، والمنشور في العدد 44 بتاريخ 23 يوليو 2003.

ثانيا: الكتب

7. آمال قارة، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، الجزائر: دار هومة، 2006.

8. بن زيطة عبد الهادي، حماية برامج الحاسوب في التشريع الجزائري وفقا لأحكام قانون حقوق المؤلف الجديد الأمر رقم 05/03، الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007.

9. خالد مصطفي فهمي، الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.

10. خثير مسعود، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، الجزائر: دار الهدى، عين مليلة، 2010.

11. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب2، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2002.

12. علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، القاهرة: المكتبة القانونية، 1999.

13. ضياء مصطفى عثمان، السرقة الإلكترونية (دراسة فقهية)، الطبعة الأولى، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2011.

14. نائلة عادل محمد فريد قروة، جرائم الكمبيوتر الاقتصادية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005.

15. نبيل صقر، جرائم الكمبيوتر والانترنت، موسوعة الفكر القانوني، الجزائر: دار الهلال للخدمات الإعلامية، 2005.

ثالثا: المذكرات والرسائل

16. محمد مزاولي، نطاق المسؤولية الجنائية لمسيري المؤسسات الاقتصادية في القانون الجزائري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، الجزائر: المركز الجامعي بشار، 2006.

رابعا: الندوات والملتقيات

17. فشار عطاء الله، "مواجهة الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري"، بحث مقدم إلى الملتقى المغاربي حول القانون والمعلوماتية المزمع عقده بأكاديمية الدراسات العليا بليبيا في أكتوبر 2009.

18. يونس عرب، "جرائم الكمبيوتر والانترنت"، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن العربي، تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية أبو ظبي 2002.

قائمة الهوامش

[1] علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، القاهرة: المكتبة القانونية، 1999، ص 121.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الثاني، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2002، ص 28-29.

[3] علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، المرجع السابق، ص 123.

[4] خثير مسعود، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، الجزائر: دار الهدى، عين مليلة، 2010، ص 115-116.

[5] عبد الفتاح بومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 30.

[6] علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، المرجع السابق، ص 133.

[7] نائلة عادل محمد فريد قروة، جرائم الكمبيوتر الاقتصادية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005، ص 346.

[8] خثير مسعود، المرجع السابق، ص 117.

[9] علي عبد القادر قهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، المرجع السابق، ص 135.

[10] نفس المرجع، ص 137.

[11] خثير مسعود، المرجع السابق، ص 119.

[12] نفس المرجع، ص 121.

[13] يونس عرب، "جرائم الكمبيوتر والانترنت"، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن العربي تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية أبو ظبي 2002.

[14] علي عبد القادر قهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، المرجع السابق، ص 139.

[15] في سنة 1996 قام مصمم ومبرمج شبكات كمبيوتر ورئيس سابق لشركة أوميغا (Omega) بإطلاق قنبلة الكترونية بعد عشرين يوما من فصله من العمل استطاعت أن تلغي كافة التصاميم وبرامج الإنتاج لإحدى كبرى مصانع التقنية العالية في نيوجرسي والمرتبطة والمؤثرة على نظم التحكم المستخدمة في (Nasa) والبحرية الأمريكية ملحقا خسائر بلغت 10 ملايين دولار. أنظر: يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والانترنت، المرجع السابق، بدون صفحة.

[16] ضياء مصطفى عثمان، السرقة الإلكترونية (دراسة فقهية)، الطبعة الأولى، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2011، ص 73 -75.

[17] عبد الفتاح بيومي حجازي: النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 43.

[18] خثير مسعود، المرجع السابق، ص 119.

[19] نصت عليها المادة 08،04،03 من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي، كما نص المشرع الجزائري عليها في المادة 394 مكرر2 من قانون العقوبات: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500000 دج إلى 2000000 دج كل من أدخل بطريقة الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدّل بطريقة الغش المعطيات التي تتضمنها".

[20] علي عبد القادر قهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، المرجع السابق، ص 143.

[21] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 43.

[22] آمال قارة، المرجع السابق، ص 120.

[23] فشار عطاء الله، "مواجهة الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري"، بحث مقدم إلى الملتقى المغاربي حول القانون والمعلوماتية المزمع عقده بأكاديمية الدراسات العليا بليبيا في أكتوبر 2009، ص 30.

[24] نبيل صقر، جرائم الكمبيوتر والانترنت، موسوعة الفكر القانوني، الجزائر: دار الهلال للخدمات الإعلامية، 2005، ص 141.

[25] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 49.

[26] آمال قارة، المرجع السابق، ص 122.

[27] فشار عطاء الله، المرجع السابق، ص 30 -31.

[28] نفس المرجع، ص 33-34.

[29] محمد مزاولي، نطاق المسؤولية الجنائية لمسيري المؤسسات الاقتصادية في القانون الجزائري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، الجزائر: المركز الجامعي بشار، 2006، ص 310.

[30] نصت المادة 18 مكرر، على أن: "العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي في مواد الجنايات والجنح هي:

أ/ الغرامة التي تساوي من مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقدرة للشخص الطبيعي في القانون الذي يعاقب على الجريمة.

ب/ واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

- حل الشخص المعنوي.
- غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.
- الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.
- المنع من مزاولة نشاط أو عدة أنشطة مهنية أو اجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر نهائيا أو لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.
- مصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها.
- نشر أو تعليق حكم الإدانة.
- الوضع تحت الحراسة القضائية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

[31] حيث تنص المادة (394 مكرر5) من قانون العقوبات: "كل من شارك في مجموعة أو في اتفاق تألف بغرض الإعداد لجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم وكان هذا التحضير مجسدا بفعل أو بعدة أفعال مادية، يعاقب بالعقوبات المقررة بالجريمة ذاتها".

[32] فشار عطاء الله، المرجع السابق، ص 36-37.

[33] نصت المادة 394 مكرر 7 من قانون العقوبات:" يعاقب على الشروع في ارتكاب جنح المنصوص عليها في هذا القسم بالعقوبات المقررة للجنحة ذاتها ".

[34] أمال قارة، المرجع السابق، ص 133.

[35] الأمر رقم 07/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق ببراءات الاختراع.

[36] خثير مسعود، المرجع السابق، ص 88- 89.

[37] راجع المادة (22) من الأمر رقم 05/03.

[38] بن زيطة عبد الهادي، حماية برامج الحاسوب في التشريع الجزائري وفقا لأحكام قانون حقوق المؤلف الجديد الأمر رقم 05/03، الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007، ص 78-79.

[39] أنظر المادة (89) من الأمر رقم 05/03.

[40] خالد مصطفي فهمي، الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 119.

[41] بن زيطة عبد الهادي، المرجع السابق، ص 81-80.

[42] فشار عطا الله، المرجع السابق، ص 36.

[43] خثير مسعود، المرجع السابق، ص 94- 95.

[44] نفس المرجع، ص 34.

[45] بن زيطة عبد الهادي، المرجع السابق، ص 82.

[46] خثير مسعود، المرجع السابق، ص 98.

[47] نفس المرجع، ص 99-100.

[48] بن زيطة عبد الهادي، المرجع السابق، ص 87.

[49] خثير مسعود، المرجع السابق، ص 101- 102.

الفردانية الشبكية والمجتمعي: جدل الحديث والتقليدي

Networked and Societal Individuality: Modern and Traditional Controversy

ط.د. سليم سهلي
جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر
Salim.sahli@univ-tebessa.dz

ط. د. أسامة بخوش
جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر
bakhouchoussema@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/25 تاريخ القبول:2020/04/05 تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص

تندرج أطروحة المجتمع الشبكي في نطاق ما يسمى ممارسة العلم،أو للدقة أحد أشكال هذه الممارسة في فضاء مجتمعي مخصوص هو الفضاء الغربي، وقد جاءت هذه الأطروحة استجابة للتطورات المعولمة والمسائل العصرية المستحدثة، وظهور المجتمع الشبكي المفردن، بهياكل جديدة (جماعات افتراضية، التقانة..الخ)، بدل المجتمع التقليدي الذي يحمل إنتظامات متراصة وهياكل مجتمعية مبنية على العلاقات الإجتماعية الموسعة.

الكلمات المفتاحية: الفردانية، المجتمع الشبكي، المجتمع التقليدي.

Abstract

The thesis of the network society falls within the scope of the so-called practice of science, and for accuracy one of the forms of this practice in a special societal space is the western space. This thesis comes in response of the globalized developments and modern emerging issues, in addition to the emergence of the networked individual community out for new structures (virtual groups, technology, etc.) , Instead of the traditional society with monolithic regularities and societal structures based on expanded social relationships.

Key words*: Individuality, network society, traditional society.*

مقدمة

حاول بعض من أعلام الفكر الغربي الحديث والمعاصر إخفاء الطبيعة الجوهرية للمجتمعات الرأسمالية في بلدانه فأخذ يروج لأطروحات مختلفة المشارب، تضفي على المجتمع طبيعة أخرى مثل: مجتمع ما بعد الصناعي، مجتمع المعلومات، مجتمع المعرفة ، ما بعد الحداثة...الخ؛ لكن بمقابل ذلك هناك بعض الأعلام مما انتقد هذه الأطروحات وأظهر أن مجاراتها للتغيير، لا تخفي ظهور مجتمع جديد قائم على الشبكية المتفرعة، وهذا هو الطرح الجديد الذي يتمثل في مفهوم المجتمع الشبكي، الذي يتميز بخاصيتين:

الأولى: تتبدى في أنه نشأ في المجتمعات التي توجد فيها تقانة معقدة من الاتصال وإدارة وتوزيع المعلومات شبكيا.

والثانية: تتجلى في إعادة إنتاج الشبكة ومؤسساتها في كل مكان من المجتمعات الشبكية باعتبارها الشكل الأساس للتنظيمات والعلاقات الإنسانية.

ونظرا لجدة مفهوم المجتمع الشبكي، ولما يلاقيه من رواج كبير جعل العديد من الباحثين والأكاديميين يتساءلون حول تأثير التطور التقاني على هياكلنا المجتمعية سواء على الصعيد الجماعي (الجماعات الافتراضية) أو على الصعيد الفردي (الإلمام التقني)؛

لكن هذه التأثيرات سوف تبقى في مجملها ذات أبعاد تقنوية، إذ إنها لا تمتلك أن تنفذ أبعد من سطح انتظامنا المجتمعي بما هو انتظام ثنائي يتجادل فيه الحديث والتقليدي، حيث يحضر الحديث في التقليدي والتقليدي في الحديث، وإذا كان المجتمع الشبكي قوامه الرقمية وزعزعة التقليدي،

- **فهل يمكن أن نفهم الصراع بين المجتمع التقليدي ذو الانتظام المهيكل والمجتمع الشبكي الذي يمتلك هالة رقمية مجسدنة؟**

وبعبارة أخرى:

- **هل يمكن أن نستغني على مفهوم المجتمعي بكل تمفصلاته في ظل التطور العولمي؟.**

1ـ المجتمع الشبكي بين النشأة والمفهوم

إن ظهور المجتمع الشبكي بخصائصه التي قادها وطورها **مانويل كاستلز** أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة كاليفورنيا والذي يطلق عليه في الغرب وصف " كارل ماركس القرن الواحد والعشرين" وكان له الفضل الأول في تحليل مختلف أبعاد "المجتمع الشبكي" النابع من الثورة الرقمية؛ فأساس هذه التحليلات ارتبط بظهور أسس عصر المعلومات بصورة أوضح نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات التي غيرت بالفعل مظاهر الحياة وزادت من سيطرته على الطبيعة، إلا أن التطورات العلمية فيما بعد أثبتت أن الثورة المعلوماتية بكل ما حققته من إنجازات ما هي إلا جزء من الثورة الرقمية التي شملت عدة مجالات فغيرت منجزاتها والعلاقات الاجتماعية والمفاهيم السائدة، وفرضت حقائق سياسية جديدة أكثر واقعية تعبيرا عن السعي لرفاهية الإنسان.[1]

كما يمكن القول أن استخدام تكنولوجيات المعلومات في مختلف بلاد العالم أدى إلى تفكير الإنسان في إعادة تنظيم المجتمع بما يناسب هذه التكنولوجيات، مما أدى إلى ظهور المجتمع الشبكي وهو مصطلح كان يطلق على المجتمعات الحديثة التي تؤمن بدور المعلومة ومن ثم إنتاجها ودمجها في العملية الإنتاجية ولا يقتصر دورها على مجرد استخدامها، إلا أن المؤشرات الحديثة تؤكد أن مجرد استهلاك المعلومات غير أدوات التكنولوجيا الحديثة كان أيضا لإعادة تنظيم المجتمع في صورة شبكية بقدر ما هو كاف لإدماج قطاع كبير نسبيا من السكان في المجتمع العالمي، ومن ثم التعرف على أساليب حياة جديدة والتعرف على المعدلات العالمية .

ومما لا شك فيه أن وصف مجتمع المعلومات الراهن بأنه "مجتمع شبكي" يعد وصفا أساسيا في نظرية مانويل كاستلز، كما أن نشأة المجتمع الشبكي وفقا لكاستيلز نتيجة ظهور تكوينات جديدة حيث تبلورت نشاطات اقتصادية رئيسية أثرت في ظروف مكانية وزمانية وقد اعتمدت عملية إعادة التنظيم على التطبيق التكنولوجي واسع المدى منذ السبعينيات، والذي تمثل في الجمع بين التقانة الحاسوبية والاتصالات .

والنقطة الهامة في تحليل كاستلز أن تكنولوجيا المعلومات تطورت بطريقة مغايرة للتطور التكنولوجي السابق، مما سمح بتشكيل "النمط المعلوماتي للتنمية" وهو نمط يتسم بالمرونة والانتشار والتكامل، بمعنى أنه ليس مجرد إضافة تكنولوجية سابقة .

والمجتمع الشبكي يقوم على أساس اتساع مجال التدفقات الحرة في مجال السلع والأموال والخدمات والأفكار والبشر، وقد أدى هذا الاتساع إلى خلق ثقافة "الافتراضية الحقيقية" والتي تتسم كما يقول كاستلز "بالزمن اللازمني والمكان اللامكاني؛

فالمجتمع الشبكي إذن يقوم على أساس فيضان من التدفقات المتنوعة وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقوة؛ حيث يشير كاستيلز إلى أن مجال التدفقات يعكس المنطق المسيطر على المجتمع الشبكي، بعبارة أخرى أن الدولة التي لديها قدرة أكبر على إقرار التدفقات المتنوعة ستصبح أقوى من الدولة التي ليست لديها هذه القوة ومعنى ذلك أنه في ضوء المجتمع الشبكي تغيرت موازين القوى الدولية، وذلك في ضوء الانتقال الذي يتم - ببطء وإن كان بثبات - من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة حيث ستصبح عملية إنتاج المعرفة أهم العمليات قاطبة في المجتمع الشبكي [2] وتعتبر الشبكة عبارة عن مجموعة فاعلين، كل منهم يسمى عقدة، متصلين ببعضهم وهذا الاتصال يتم بروابط متعددة ومتداخلة، ويتم تأمين هذا الاتصال بأدوات تكنولوجية.

وقد يطلق على هذا الشكل التنظيمي الشبكية network of lattice أو المصفوفة matrix أو الويب Web وتتحدد أهمية العقد بقدرتها على المساهمة في فاعلية الشبكة لتحقيق أهدافها، أي أنها تتحدد بمدى استيعابها لأكثر تدفق ممكن للمعلومات ومدى قدرتها على إصدار معلومات لأعضاء الشبكة.

فالمعيار هو التفاعل المعلوماتي، وبطبيعة الحال تكون العقد متفاوتة الصلة بالشبكة كما أنها متفاوتة الأهمية لها، ومن ثم يطلق على العقد الهامة مراكز centers ووظيفة العقدة والاتصالات تتحدد في بروتوكول الشبكة ومن ثم تزداد أهمية العقد بزيادة :

أ- استيعابها لمعلومات أكثر ذات صلة بأهداف وقيم ومصالح الشبكة .

ب- معالجتها للمعلومات بصورة أكثر كفاءة .

إذا الشبكات هي بمنزلة شكل جديد للمجتمع تنتظم فيها الهوية السياسية والاقتصادية ومن ثم تحدد شكل المجتمع وقيمه.

- **سلطة الشبكة:** يقترح كاستيلز أن يتم فهمها من الطرح الذي قدمه جريوال لتنظير العولمة بمنظوره الشبكي على اعتبار أنها نسق إجتماعي مكون من فاعلين إجتماعيين مرتبطين بشبكة العولمة، حيث أن هذا النسق يفرض معايير معينة وهذه الأخيرة هي مصدر وأساس سلطة الشبكة المَتألفة من فكرتين :

أ- المعايير المتناسقة تكون قيمتها أعلى عندما يتم استخدامها من طرف أكبر عدد من الفاعلين الاجتماعي.

ب- هذه السلطة تتخلص من البدائل المقيدة نحو الاختيار الحر الجماعي ومن ثم تفعيل هذا الاختيار .

وفي حالة ضم الشبكة لفاعلين إجتماعيين متعددين ومتباينين تقوم الشبكة بإعطاء الأولوية لحل على الحلول الأخرى المتاحة وإزالة الحلول البديلة .

إذا هذه المعايير أو بروتوكولات الاتصال هي القواعد التي تقبل عضوا بالشبكة لأول مرة عن طريق فرض قواعد الاحتواء استنادا إلى مدى انفتاح الشبكة، وهي مسألة قد تخضع للتفاوض بين عناصر الشبكة نفسها وفور إقرارها تصبح ملزمة لكل عقد الشبكة، ومن ثم فسلطة الشبكة هي سلطة معايير الشبكة على جميع عناصرها رغم أن الشبكة في البداية قامت على حماية مصالح عدد محدود من الفاعلين الإجتماعيين.[3]

2ـ المجتمع الشبكي قاعدة مجتمع المعرفة

عبارة المجتمع الشبكي هي من المرادفات القوية لمفهوم مجتمع المعرفة، وقد ولد هذا المفهوم الأخير بدوره مترادفات أخرى ذات صلة بالقطب الذي ينفتح عليه ويستمد منه بعض من مقوماته، ونشير هنا إلى البعد التكنولوجي حيث نعثر على مرادفات من قبيل المجتمع الرقمي، إضافة إلى توليده مفاهيم في شأن تشخيص غياب مجتمع

المعرفة، مثل الفجوة الرقمية والمجتمع الرقمي والذي يضع بدوره شبكة من المفاهيم الوسيطة، الأمر الذي أنتج مفردات عدة تتعلق بالإحاطة بمتغيرات أقطاب المثلث الصانع لروح عصرنا، عصر المعلومات والانترنت والعوالم الافتراضية والأسواق الإلكترونية والسلع الجديدة... الخ .

وإن قوة مفهوم المجتمع الشبكي يصنعها البعد التكنولوجي وتصنعها القدرة على الاتصال والتواصل في جميع الأوقات ومن دون رقيب وهو الأمر الموصول بالمجتمع إلا أن هذه القوة لا تتجاوز في نظرنا الإحاطة بالوسط في بعده التقني المتطور باستمرار .

وقد صدرت في نهاية القرن الماضي أطروحة مهمة في ثلاثة مجلدات لإمانويل كاستيلز بعنوان: عصر المعلومات وكان مجلدها الأول عن مجتمع الشبكات، أما العنوان الثاني فكان قوة الهوية، وكان العنوان الثالث نهاية الألفية والتحولات الجيوسياسية العالمية والفاعلين الجدد؛ فاعتبر كاستيلز أن السمة الرقمية لمجتمع المعرفة تثير قضايا مركبة، فهي من جهة تعد الخاصية الأكثر إثارة في ثورة المعلومات جراء السهولة التي تستعمل بها الأدوات والتقنيات والبرامج المعلوماتية في الحياة اليومية، ففي عصرنا الموصوف بعصر التكنولوجيا بامتياز تستحوذ المعلومات والمعارف على الأذهان والسلوكيات بصورة تجعل ملاحقتها أمرا متشعبا؛

وقد أوضح تقرير اليونسكو الموسم بعنوان: نحو مجتمعات المعرفة (2005) هذه المسألة باستعارة دالة مشيرا إلى أن صعوبة إيجاد المعلومة الملائمة في الطرق السيارة للمعلومات تعادل >>صعوبة شرب الماء من المضخة المستعملة في إطفاء الحريق، صحيح أن الماء غزير لكن علينا أن نحترس من الغرق<<

.وقد عرف كاستيلز الشبكة بأنها >> :البنية الاجتماعية لعصر المعلومات، عصر المجتمع الشبكي المؤلف من شبكات الإنتاج والقوة والتجربة، حيث تقوم هذه الشبكات بدورها في بناء ثقافة افتراضية في إطار التدفقات المعولمة متجاوزة بذلك مفهومي الزمان والمكان؛ وقد حصل فى عصرنا اختراق جميع المجتمعات بالفعل الجارف للمجتمع الشبكي[4]، ومقابل التشبيك المتعولم الذي يعد الظاهرة الأبرز في مجتمع المعرفة تقف الذات التي تشير في نصوص كاستيلز إلى الهويات الفردية والجماعية الهادفة إلى المحافظة على حياتها في خضم التحولات المعرفية الجارفة وينتج التناقض بين الشبكة وبين الذات في نظر كاستيلز صورا جديدة للصراع الاجتماعي، وهو يلح على الطابع المعرفي لهذا الصراع حيث للشبكات بقواعدها الرمزية شأن بارز في تأجيج الملامح الكبرى للصراع الدائر بين العالم اليوم وترتيبها.

ومن هنا جاءت عناية كاستيلز بالأدوات التي تمارسها الحركات الاجتماعية والثقافية الجديدة، ففي هذه الحركات المتنوعة وانهيار المعسكر الإشتراكي وتداعياته المتواصلة، وكذلك تراجع رمزية النظام الأبوي ما يمكن أن ندرجه في سياق التناقضات التي فجرها عصر المعلومات في عالمنا .

وعندما نقبل بتسمية الشبكة نقبل في الوقت نفسه أن تكون التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات بالذات وراء التنظيم الاجتماعي، وتصبح الرأسمالية المعلوماتية بتغييرات كاستيلز هي البديل مما كان يسميه ماركس في القرن التاسع عشر الرأسمالية الصناعية، ويمكننا مفهوم الشبكة بفعل دلالاته المفتوحة والمؤسسة على قاعدة الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات من تبيين العناصر المرفقة به، ويتعلق الأمر من الناحية التكنولوجية بمجموعة من البنى التحتية التي تضمن رواج التدفقات وتوزيعها.

ومن وجهة النظر الإقتصادية تمثل الشبكة نموذجا لأقسام التكلفة بين مجموعة من المستعملين وتمكن من خلق تكامل الطاقات، بينما يشكل المستوى الإجتماعي نظاما علائقيا وتفاعليا بين الأفراد المكونين للشبكة؛ أما الإنترنت (شبكة الشبكات) فإنه يمثل في هذا السياق الأداة الأولى الوسائطية في الإعلام الدولي .

وتتميز أفعال التكنولوجيا بكونها تشكل اليوم أضخم سجل للمعلومات المرجعية في مختلف مجالات المعرفة، إضافة إلى أن شبكتها توفر إمكانيات تفاعلية داخل أنسجة المجتمع تتوسطها آليات أو تقانات رقمية سريعة، وقد ترتب على ما سبق أن المكان في مجتمع الشبكات أصبح عبارة عن تدفقات أي انه ليس مكانا فيزيقيا، كما أصبح الزمان بحسب كاستيلز هو اللازمان وصار غير موصول بالساعة المرتبطة بدورها بعصر الصناعة.، إنه في مجتمع الشبكات عبارة عن آنية تسمح لنا بالوجود في أمكنة عدة في الوقت نفسه وإن تدفقات رؤوس الأموال وفيض المعلومات لا علاقة لها اليوم بمكان بعينه فقط إنها في اللامكان المرادف لكل زمان. [5]

3ـ نحو تحديد خصائص الوجود الافتراضي في الفضاء الشبكي

لا يتأتى للفرد التواجد في المجتمع الافتراضي الشبكي إلا من خلال التحامه بالعناصر التكنولوجية التي عليه أن يألفها ويتحكم في مجرياتها أحسن تحكم حتى يضمن فاعلية تواصله مع الآخرين في هذا الفضاء.

_ يعتبر الفاعل في المجتمع الرقمي ذاتا (هوية) افتراضية مرقمنة (مبرمجة آليا) فهو مركب رقمي لا جسد له، وقد يتخذ شكل رمز أقوني أو شيفرة متميزة قد تتخذ شكل صورة أو رمزا للإشارة إلى هويته الرقمية التي تصبح رمز التفاعل والتواصل في الفضاء الافتراضي الشبكي.

_ للإنسان والحاسوب (التقانة بشكل عام) تمظهرات معينة في المجتمع الشبكي تحكمها قواعد مغايرة تتجاوز نسقية النظم الإجتماعية المنظمة للحياة الجمعية والثقافية في الواقع، وان كانت الذات الافتراضية تساهم عبر خياراتها وتفاعلاتها في إعادة بعثها عبر المجتمع الافتراضي الشبكي.

_ يتخذ التواصل في المجتمع الشبكي الطابع المتزامن الذي يفترض الحضور الآني لأطراف التواصل أو اللامتزامن الذي يفترض الغياب الفيزيقي لأطراف التفاعل زمن التواصل، الأمر الذي يؤثر في مجرى العلاقات الافتراضية في المجتمع الشبكي التي تتخذ طابعا خاصا يختلف عن محدداتها في الواقع.

_ يتمثل كيان الفرد في الفضاء الإفتراضي الشبكي من خلال الآثار الرقمية التي تخلقها عمليات التواصل والتي تبرز في تلك الرموز التجريدية التي تتنوع أشكالها باختلاف الشبكات الإفتراضية التي يشترك فيها مثل: نعم/لا، الفتح/الغلق، الوصل والفصل، الإعجاب، المشاركة، التعليق...الخ.

_ تتخذ لغة التواصل في المجتمع الإفتراضي طابعا مميزا يجمع بين الكلمة، الرمز، الأيقونة، الوجوه، الصورة وغيرها، والتي قد يجري التلاعب برمزيتها وبناء معانيها سعيا إلى خلق خصوصية الأثر في ضوء ديناميكية الجماعات الإفتراضية وبلورة الوجود الرقمي في المجتمع الشبكي.

من هنا تجدر بنا الاشارة إلى التحديات التي تواجهها اللغة في ظل المجتمع الشبكي، وبخاصة أن منطق التواصل الإفتراضي عن طريق اللغة المكتوبة المعبرة عن الردود الفورية السريعة الممزوجة بالمشاعر والانفعالات كما تتطلب استخدام مختصرات بحروف لاتينية أو عربية أو المزج بينها أو أيقونات معبرة عن ذلك، ولاشك في أن مثل هذه الممارسات اللغوية المعتمدة في المجتمع الإفتراضي الشبكي تعكس التحديات التي تواجهها الهوية في المجتمعات العالمية وتأثير تكنولوجيا المعلومات في نمط حياتنا المعاصرة.[6]

ويمكن إجمال خصائص النظرية الشبكية لفهم حركتها في المجتمع وتأثيرها عليه في مايلي: [7]

أ- كلما زاد تفاعل العقدة مع الشبكة زادت أهميتها لأن التفاعل يعكس تزايد المعلومات لدى العقدة.

ب- العقدة تكتسب أهميتها للشبكة من قدرتها على تحقيق أهداف الشبكة، ومن ثم ففي حالة فقد هذه الأهمية فإن الشبكة تعيد تشكيل نفسها بإقصاء هذه العقدة، فالشبكة هي الوحدة للمجتمع وليس العقدة.

ت- الشبكات ليست إلا هياكل اتصالية في الحياة الاجتماعية، تتكون من خلال تدفق الرسائل بالقائمين بالاتصال عبر الزمان والمكان (اي عبر المجتمع)، فالشبكات تعالج تدفقات المعلومات بين العقد فتحدد طبيعة الشبكة وأهدافها وقواعد أدائها. ويمثل الفاعلون الاجتماعيون (العقد) مصدرا لتشكيل وبرمجة الشبكات، ولكن ما إن تتشكل الشبكة فإنها تتبع التعليمات المنصوص عليها في نظام تشغيلها وتصبح قادرة على التشكيل الذاتي ومن ثم لتغيير مخرجات الشبكة يتعين وضع برنامج جديد لها في نظام تشغيلها.

ث- الشبكات المختلفة تتعاون أو تتنافس مع بعضها :

- التعاون بين الشبكات يعني القدرة على الاتصال بين الشبكات. وتتوقف هذه القدوة على وجود برامج للترجمة والعمل بين الشبكات (بروتوكول الاتصال).
- المنافسة بين الشبكات تعني القدرة على تجاوز الشبكات الأخرى في الأداء أو في القدرة على التعاون جميع الشبكات تعمل على أساس منطق ثنائي: الاحتواء والإقصاء.

فالمسافة بين العقد داخل الشبكة الواحدة تميل الصفر لأن كل عقدة متصلة بالعقد الأخرى داخل الشبكة بصورة مباشرة والتفاعل معها يتم بومضة إلكترونية، أما المسافة بين العقد داخل شبكة ما والعقد خارج هذه الشبكة فإنها لا نهائية لأنه لا يوجد أدنى اتصال بينهم ما لم نغير برنامج الشبكة.

ج-الشبكات أصبحت أكثر الصيغ التنظيمية كفاءة نتيجة ثلاثة ملامح رئيسية هامة :

- المرونة: أي إعادة التشكيل وفقا البيئات المتغيرة والتمسك بالأهداف مع تغيير عناصرها.
- الإنتاج الكبير: القدرة على التوسع أو الانكماش في الحجم.
- القدرة على البقاء: أي القدرة على الاستمرار والصمود أمام الهجمات على الشبكة وعقدها.

4- الفردنة الشبكية والانتظام المجتمعي

في المساق ما بعد الحداثي تغلبت الفردانية، على سوسيولوجيا الأنساق أو النظريات الكبرى، وتجسدت هذه الرؤيا في الدراسات المعاصرة حيث لقيت رواجا واسعا في الأوساط الأكاديمية والثقافية بعامة، وتعد الفردانية "خاصية مميزة للمجتمعات الحديثة الذي يعتبر الفرد فيها الوحدة المرجعية الأساسية، وهو الذي يقرر مهنته ويختار قرينه وهو يتحمل بحرية تامة ومسؤولية معتقداته وآرائه وأفعاله، كما أن استقلاله الذاتي أكبر مما هو عليه في المجتمعات التقليدية"[8] ، والفرد الخاصية المرجعية الذي له نظامه الخاص وهو الذي يقرر كافة أمور حياته وفق إرادته بعيدا عن تدخل الآخرين، أي أنه فاعل مستقل بذاته عكس المضامين التقليدية المهيكلة، يمكن القول بأن هذه الإيديولوجية لا تنقسم وفق قطبين متضادين ولكنها تضع الفرد في مركز الاهتمام الجوهري، وتفعيل دوره بوصفه الأساس حيث الأولوية للفرد على حساب الجماعة، أي أنها تتبنى الفرد بكونه الحقيقة اليقينية التي يرتكز عليها المجتمع، والتي من خلالها تفسر ملامح التميز والاختلاف وإبداع الفرد من عدمه أي أن الفردانية بمثابة العالم الذي يمتلك فيه الإنسان الفرد نفسه (ذاته) ويسيطر على الوجود المرتبط بالوعي المستقل والمعزز بالاستقلالية والحرية، وهذا ما يتعارض مع المجتمع الشبكي، ولا تعير الفردانية أهمية للكلية الإجتماعية التي تنعدم فيها قيمة الفرد ودوره في المجتمع بوصفه عضوا فاعلا وتحيله إلى كائن مهمش، وبذلك تقتضي بأن تكون "الفعل الفردي في الاختيار والحرية والقصد لا يجري فقط على السطح، إنما يتصل بما هو أعمق حيث يجري داخل بنية ما تحكم الحياة المجتمعية"[9].

إن الشخصنة والفردنة تحيلنا إلى التساؤل عن زوال المجتمع التقليدي وظهور المجتمع الشبكي، ومساهمة الفردانية بترابطها البنيوي في تشتيت المجتمعات والجماعات وكسر الروابط المجتمعية التقليدية.

أمام التحولات العولمية المعاصرة، أصبح من الضروري طرح مثل هذه التساؤلات، وهذا لمواكبة التحولات العميقة التي تعصف في جوف الهياكل المجتمعية، لذلك كان على المجتمع التقليدي أن يتشظى ويأخذ مكانه المجتمع المعولم بكل إنتظاماته الفردانية ، أو بمعنى آخر ظهور المجتمع الشبكي ذو التقانة المتطورة، هذا المفهوم "نتج من مقاربة التأثيرات التقنية (تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية وغيرهما) في طبيعة الهياكل المجتمعية وآليات اشتغالها"[10]،

ولقد أفرز المجتمع الشبكي، علاقات جديدة قائمة على سياقات محورية، سميت بالعلاقات الشبكية، التي ظهرت بشكل واضح في الهياكل التي أخذت في التصدع، وفقدان تماسكها البنيوي، وفي ضوء هذا التحول تشكلت الفردانية الشبكية المتعالية على أي رابط مجتمعي.

"إن الإعلاء الفرداني في التقنية الشبكية، يسطح التقنية ويفرغ التفاعل من مضامينه المجتمعية، ويخل بالطابع الجماهيري للإعلام الشبكي الذي تقوم إحدى وظائفه على حفظ التماسك في الإنتظام المجتمعي"[11]، والأخير يتصدع تماسكه بالفردنة الشبكية لأنه يتشكل كموضوع وفق نماذج وتواصلات معرفية ومعلوماتية، حيث تنتظم شبكيا في الموقع السلبي لا في الموقع الإيجابي.

4.1. المجتمع الشبكي والتقانة

بما أن المجتمع الشبكي نشأ وترعرع في المجتمعات التي تحمل في جوفها التقانة المعقدة، وبخاصة الرقمية منها، فهو إذن مجتمع تقني، حيث يشكل امتدادا للمسارات التاريخية، والتي بدورها تكون لنا الإنسان التقني أو الإنسان الرقمي، إذ إن هذه الفكرة ظهرت في عصر الحداثة السائلة وترعرعت في ظل الحاسوب الرقمي الشبكي.

"وإزاء ذلك، كان لا بدَ من أن تبرز خطابات متعددة حول علاقة التقانة بالمجتمع الحديث.،فخطاب الأداتية يعتبر أن التقانات أدوات محايدة ووسائل لا جوهر لها، تتمخض عنها نتائج تتوقف تماما على الاستخدام الذي يخصصه لها بنو البشر"[12]، أي إنه يحصر التقانة في أدوات صممها الإنسان بفضل ملكته العقلية وإبداعه كوسائل لإتمام عدد من الغايات التي يراها ذات فائدة.

وفي نفس الطرح يؤكد خطاب الجوهرانية أنه خلف التنوع السطحي للوسائل التقانية وتطبيقاتها، تقبع الروح ماهية جوهرية للتقانة تستنبطها في أعماق الروح البشرية ، فالتقانة كإنتظام كلي ليست عنصر حيادي بل تجسد الفردنة المخصوصة، ولذلك فإن انتشارها ليس بريء تماما، والتقنيات والوسائل التي تستخدمها مستنطقة من نمط حياتنا، حيث تصبح في هذه الحالة الفاعل والمحرك في جل تحركاتنا الجسدية، وليس الجسدية الواقعانية بل الجسدية الرقمية بكل تمفصلاتها، وهذا بفضل التقانة.

ما صرح به الخطاب الجوهراني، تجاوزته البنائية الإجتماعية التي ترى أن الحتمية كميكانيزم أساسي لتشكل التقانة، ليس صحيح فهناك تمازج بين التقانة والعلاقات الإجتماعية التي توجد داخل البناء الكلي، إنها تريد إنتاج إدخال حتمي لبعض المتغيرات مثل التاريخ، الثقافة، والإختلاف ، التنافس، والسياسة في قوعدة التقانة.

أ. **<u>الزمكان محل تضييق:</u>** تجعل التقانة الإعلامية في انصهار الزمان والمكان، "وتجعل المسافات ومرور الزمن أقصر وضيق على الأقل فيما يتعلق بنشاط التواصل"[13]؛ ويعتبر التضييق الزمكاني من أهم سمات المجتمع الحداثي، حيث أصبحنا نسمع الكثير من العبارات التي تنم على التنظيم داخل اللاتنطيم مثل أنه أصبح العالم قرية صغيرة، وإن الحياة أصبحت سريعة، وهذا كله بفضل الإعلام الجديد، ويعود ذلك إلى بناء نواقل شبكية

تساهم في نشر المعلومات الهائلة والرقمية التي تقرب المسافات الشاسعة، الأمر الذي جعل المكان ينتفي داخل منظومة الزمان، ويصبح الزمان في حد ذاته اللازمان.

ب. **زوال امتدادات المكان:** كما انتفى الزمكان، وتحدد ضمن انتظامات مُشكلة، فالمكان أيضا معرض لمثل هذه التغيرات، ويتمدد في حقل ضيق، في ظل وسائل التواصل التي تصبح النافي للمكان، فوسائل التواصل القديمة مثل الهاتف، كانت تسمح بالتواصل بين الناس على الرغم من بعد المسافات، لكن لم يحدث في المسارات الكرونولوجية أن اتسمت عملية التواصل بهذا القدر من اليسر والتكلفة المنخفضة نسبيا، ولم يكن بمقدور الإنسان تناقل كم هائل من المعطيات والتحكم فيها مكانيا، ولم يسبق أن يكون تواصل جماهيري مقيد بحواجز مكانية.

5. المجتمع الشبكي والهوية

يعد مفهوم الهوية **Identité** من المفاهيم المركزية التي تسجل حضورها الدائم في مجالات علمية متعددة ولا سيما في مجال العلوم الإنسانية ذات الطابع الإجتماعي، و أصبح من أكثر المفاهيم تغلغلا في عمق حياتنا الثقافية والإجتماعية اليومية، وأصبح تعريف للهوية أمر صعب جدا، ولا ضرر أن نقول أن الهوية مفهوم لا يقبل تعريف، لأن كل تعريف هو هوية بذاته،" فالهوية مفهوم وجودي أنطولوجي وجودي يمتلك خاصية سحرية تؤهله للظهور في مختلف المقولات المعرفية، وهو يتمتع بدرجة عالية من العمومية والتجريد تفوق مختلف المفاهيم الأخرى المجانسة والمقابلة له"[14]؛ ومع ذلك كله فإن مفهوم الهوية يمتلك هالة كشفية لفهم العالم بما يشتمل عليه من كينونات الأنا والآخر.

لذا، فإن أي اقتراب من المفهوم تعريفا وتحديدا لا بد أن يؤخذ في الإعتبار دلالاته المتنوعة، اللغوية والتاريخية والفلسفية والسوسيولوجية، لكن سنسحب المفهوم السوسيولوجي للهوية و مساءلته في ظل التغيرات التي طرأت على إنتظامات المجتمع وظهور المجتمع ما بعد العولمي (المجتمع الشبكي).

من أجل فهم أفضل للهوية كمفهوم سوسيولوجي علينا الرجوع إلى ما جاء في كتابات علماء الإجتماع وخاصة ما طرحته لوسي بونييه **lucy baugnet**، حيث ترى بأن الهوية تشكل انتظاميات تتأثر بالتغيرات المجتمعية، ونجد الإشارة نفسها عند فيشر **fischer** عندما عرف الهوية " بأنها عمليه استدخال Intériorisation للقيم السائدة التي لا تنفصل عن الأفكار والأيديولوجيات المهيمنة، ومن هنا فإن الهوية ينظر لها على أنها وعي مزيف " [15]، وعليه فإن دراسة الهوية تتخذ أهمية كبيرة في مجتمع الشبكات، وتتعاظم مكانتها نظرا إلى الأوضاع المرتبطة بالمجتمع الشبكي، كما تعد هذه المكانة صفة للمقاومة المجتمعية.

إن ما يميز المجتمع الشبكي من فردنة ممنهجة، جعل من الهوية الجماعية تتخفى وراء التعبيرات القوية التي تتحدى العولمة العالمية لمصلحة الأفراد الثقافية وسيطرة الناس على حياتهم وبيئتهم، أي إن الهوية تهرب من وعاء تقليدي مجمعن إن صح التعبير، إلى فردنة مهيكلة، على هذا الأساس ميز **كاستلز** بين صنفين من الهوية:

أ- **الهويات المشرعنة:** والتي تشكلها مؤسسات مهيمنة على تفاصيل الإجتماعي، حيث ترسم تعرجات وسياقات المجتمع المدني.

ب- **الهويات المقاومة:** تتشكل بصفة خاصة، لتهاجم الهوية المشرعنة داخل المجتمع، وتخرج من الإقصاء التي تمارسه الهوية المشرعنة عليها.

لكن الهويات المشرعنة والمقاومة تنهار جراء العولمة الإقتصادية والدينامية التقانية، وتظهر في السطح الهوية الذاتية، ومن مميزاتها اختيار الأفراد أسلوب حياتهم، وتتلاشى التقاليد وتكتسب الحياة طابع ديلكتيكي بين المحلي والعالمي، وتزداد حاجة الأفراد إلى المفاوضة في اختياراتهم؛ أمام هذه الاختيارات تصبح الهوية أمرا سائلا،

هذا الوضع أسسته الإنترنت وجعلت العلاقات الإجتماعية تزول، وتظهر الفردانية الشبكية، التي تتشكل بفعل الإإترنت ، الأخيرة التي توفر الدعم المادي لنشرها باعتبارها الشكل المهيمن بين أشكال الروح المجتمعية.

1.5- الهوية في عالم الحقيقة

إن أصل الهوية في العالم الحقيقي، هو الحد الذي يبقي الأنا متمركزا ومتمايزا عن الآخر، وبواسطة هذا القانون الأنطولوجي يمكننا القول: أن الهوية الفردية مسألة مصطنعة ومتحولة لكونها تأسست في عالم جديد، حيث تحولت من بعدها الظاهر إلى الرقمي، إضافة إلى ذلك أصبح وجود الأفراد مستقل عن مبدأ الجماعة، هذا المبدأ يجعل الفرد يجدد التواصل كأصل مفتوح على الآخر، ويختزل الانتماء في إنتظام مركب.

2.5- الخصوصية الثقافية في المحك

إن الخصوصية الثقافية ليست امتيازا أو اختيارا فكما أن الفرد لا يختار أبويه ولا زمن ولادته ولا شكله ولا لونه ولا أن يولد ولا في أيه بيئة ينشأ فكذلك المجتمع لا يختار ثقافته التي هي إنتظام نفسي والتي به يتشكل عقله الجمعي ووجدانه وأخلاقه وقيمه واهتماماته.

إن المجتمع الذي يتكون من أفراد جاءوا للحياة على هذا النحو يجدون أنفسهم ضمن وسط ثقافي قائم، على الرغم من أن الخصوصية الثقافية تحدد مسارات الأفراد، إلا أنها لا تهرب من المساءلة في ظل العولمة التي تسعى إلى التجانس التدريجي والقضاء على التمايزات الثقافية وتحويلها إلى ثقافة استهلاكية واحدة، تنبعث عن إمبراطوريات إعلامية متكتلة والعابرة للقوميات.

ورغم ما تنتجه العولمة من فضاءات ثقافية للتلاقح المعولم، إلا أن الخصوصية الثقافية تعبر بالمعنى السوسيولوجي عن النحن الوطنية التي تتجسد في الهوية المشتركة وتبعث على شعور سام لدى الفرد والجماعة على حد سواء.

خاتمة

في الأخير يمكن أن نقول بأن المجتمع الشبكي بما يملكه من منظومة هائلة، يشكل مرجعية صالحة للنظر في المجتمعات الغربية المشبعة بالحداثة وحتى ما بعد الحداثة، أما بالنسبة لمجتمعنا العربي الذي يقوى فيها التقليد على الحديث، فإن الأطروحة قد تصلح نسبيا لهذه المجتمعات على صعيدها التقني، بينما لا تصلح لفهم كينونة المجتمع التي تحجز حداثتها في قفص تقنوي صلب، وكل محاولة لاستخدامها من أجل فهم كينونتها المجتمعية، لا تعدو أن تكون محاولة إسقاطية للمفهوم دون تكييف أو برمجة، وفي هذه الحالة يبتئس المفهوم ويصبح مغلف بإيديولوجيات، تجعل من الإنفلات أمر ضروري، وهذا ما تؤكده حال مفاهيم النهاية والمابعديات التي راجت في العقد التسعينات من القرن العشرين، وافتتن بها الكثير من المثقفين، بحيث أصابها البؤس المعرفي حالما أسقطت على واقعنا الذي تفلت منها وشهد على صيرورتها حاشية باهتة في سجله التاريخي.

كل هذه الإستراتيجيات المهيكلة في المجتمع الشبكي، تفتت الذات أو تفككها لجهة فصل الفرد عن الفعل المادي وإبعاده عن الإحساس بالمسؤولية المجتمعية والشخصية عن الآخرين، يحول الفردانية الشبكية إلى فردانية تنافسية عصابية ومهلوسة بضروب التقانة والمعدات التكنولوجية التي تبني فضاء رقمي هوياتي، وهذه الميكانيزمات ليست إلا التعبير عن سمة المجتمع الشبكي بصفته ضرورة عولمية، الأمر الذي جعل الفردانية الشبكية سمة من سمات المجتمع الشبكي.

قائمة المراجع

1- خليفة، عزمي.أجيال جديدة...ونماذج إدارة المستقبل.مصر: معهد التخطيط القومي. سيمينار مصر وإنجاز التنمية المستدام القضايا العاجلة، 16 إفريل 2019.ص.05.

2- خليفة، عزمي. تحولات القومية والسلطة دراسة انعكاسات المجتمع الشبكي على الحكم وعلاقات السلطة. وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 22. مصر، (د.س).ص-ص18-20.

3- خليل ،فؤاد. المجتمع، النظام، البنية في موضوع علم الاجتماع واشكاليته. بيروت: دار الفارابي، 2008.ص.74.

4- خليل ،فؤاد.مباحث سوسيولوجية ديالكتيك المنهج والممارسة.بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2019.ص.28.

5- على، أسعد وطفة. إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد 272. لبنان. مارس 2002. ص. 100.

6- كمال، عبد اللطيف.المعرفي الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات. قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.ص.-ص.17-18.

7- كلثوم.بيميمون.السياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية في ضوء تحديات المجتمع الشبكي من التحول الافتراضي إلى الممارسة الواقعية.مجلة إضافات، العدد33.قطر.2016.ص-ص.80-81.

8- وف. ربودون، بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد.بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 2007.ص.414.

9- Gustave, Nicolas Fisher. Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale. Dunod: Paris. 1996. p.178.

10- Manuel, Gastel. ANetwork theory of power. International journal of communication.v05.2011.p-p.787.783.

الهوامش

[1] خليفة، عزمي.أجيال جديدة...ونماذج إدارة المستقبل.مصر: معهد التخطيط القومي. سيمينار مصر وإنجاز التنمية المستدام القضايا العاجلة، 16 إفريل 2019.ص.05.

[2] خليفة، عزمي. تحولات القومية والسلطة دراسة انعكاسات المجتمع الشبكي على الحكم وعلاقات السلطة. وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 22. مصر، (د.س).ص-ص18-20.

[3] نفس المرجع.ص 27.

[4] كمال، عبد اللطيف.المعرفي الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات. قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.ص.-ص.17-18.

[5] المرجع نفسه.ص.19.

[6] كلثوم.بيميمون.السياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية في ضوء تحديات المجتمع الشبكي من التحول الافتراضي إلى الممارسة الواقعية.مجلة إضافات، العدد33.قطر.2016.ص-ص.80-81.

[7] Manuel, Gastel. ANetwork theory of power. International journal of communication.v05.2011.p-p.787.783.

[8] وف. ربودون، بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد.بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 2007.ص.414.

[9] خليل ،فؤاد. المجتمع، النظام، البنية في موضوع علم الاجتماع واشكاليته. بيروت: دار الفارابي، 2008.ص.74.

[10] خليل ،فؤاد.مباحث سوسيولوجية ديالكتيك المنهج والممارسة.بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2019.ص.28.

[11] المرجع نفسه.ص.149.

[12] المرجع نفسه.ص.121.

[13] المرجع نفسه.ص.122.

[14] على، أسعد وطفة. إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد 272. لبنان. مارس 2002. ص. 100.

[15] Gustave, Nicolas Fisher. Le concept fondamental de la psychologie sociale. Dunod: Paris. 1996. p.178.

المعلومات وحق الوصول إليها وأثرها في مكافحة الفساد في مؤسسات المجتمع والدولة

Information and the Right to Access to It and Its Impact in Tacking Corruption in Society and State Institutions

أ.د. مفتاح محمد دياب
كلية الآداب- جامعة طرابلس- ليبيا
dyabmuftah@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/16	تاريخ القبول: 2020/03/30	تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفساد وتعريفه وأنواعه بايجاز ، وأدواته والأسباب التي تؤدي إلى انتشاره في مؤسسات الدولة والمجتمع، وآثاره على الفرد والجماعات، ثم تركز على دور المعلومات في كشف الفساد ولماذا تسعى الدول والمنظمات الدولية المختلفة إلى حث الحكومات على إصدار قوانين تتعلق بحق المواطن في الحصول على المعلومات باعتبار أن هذا الحق هو من حقوق الإنسان الأساسية التي نادت بها العديد من المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، وغيرها من المواثيق الدولية والإقليمية الأخرى؛ وتمت الإشارة إلى عدد من هذه المواثيق والقرارات المتعلقة بإصدار قوانين الحق في الحصول والوصول للمعلومات وبيان أن هذه القوانين تساهم وبقوة في كشف مواطن الفساد ومحاربته، ووضحت الدراسة أهمية محاربة الفساد في زيادة الأداء في المؤسسات العامة وجاءت نتائج هذه الدراسة من خلال مسح لأدبيات الموضوع المنشورة في عدد من مصادر المعلومات المطبوعة والإلكترونية،والتركيز هنا هو على المعلومات ودورها في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، حرية المعلومات، الوصول للمعلومات، الحق في المعلومات، مكافحة الفساد، الشفافية، الحكم الرشيد.

Abstract

The study aims at introducing the concept of corruption and its definition as well as its types, instruments, and the reasons of its scattering in society and state institutions. The study also clarifying the impact of corruption on individuals and communities. The focus was on the role of information in fighting corruption and why that local and international organizations make strong pressure to issue laws and legislations relate to the right of citizens to access to government and its agencies as it is one of basic human rights as it occurred in international manifestations. The study focuses on the importance of these manifestations in putting pressure on governments to issue information access right laws for uncovering corruption and make efforts to tackle it. The demolishing corruption will increase good performance in public institutions and agencies. The study suggested some recommendations for tackling corruption, and it

was a result of consulting and searching a number of information sources, printed and electronic, relating to the core subject. The emphases was on the role of information in this context.

Keywords*: corruption, access to information, right to information, good governance.*

مقدمة

تشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الفساد يوجد في كل المجتمعات والدول، غير أن بعض هذه المجتمعات والبلدان تتضرر أكثر من غيرها من البلدان الأخرى. وكثير من مشكلات الفساد تبرز بحدة في البلدان التي تمر بمراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تولي فيها الأولوية القصوى لمسائل إدارة الحكم والاستقرار، ولذلك فإن كثير من الديمقراطيات الناشئة تسعى بكل جهدها إلى تحديد الطرق والسبل التي من خلالها يمكن مكافحة آثار الفساد والأضرار والخسائر التي يتكبدها المجتمع نتيجة لذلك[1]؛ ومن هنا يبدأ المواطنون في هذه الديموقراطيات الحديثة في المطالبة بمساءلة الحكام والقادة الذين يمسكون بمقاليد السلطة والسيطرة فيها.

مشكلة الدراسة

من خلال دراسة وفحص عدد من الدراسات والبحوث العلمية حول موضوع المعلومات ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية ودور قوانين حق الحصول على المعلومات ووصول المواطن إليها باعتبارها حق من حقوق الإنسان الأساسية، رأينا القيام بهذه الدراسة لتوضيح أهمية وقيمة المعلومات والحق في الحصول عليها كمبدأ من مباديء الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد ولماذا يجب على الدولة إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات التي تبين أنشطة وأعمال وما تقوم به الحكومة من أجل المساءلة والرقابة الشعبية، وبالتالي محاربة أي فساد في مؤسسات الدولة والمجتمع.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو الفساد، وما هي أنواعه وآثاره على الدولة والمجتمع؟

2- ما هو دور قوانين حق الحصول على المعلومات في إرساء قيم النزاهة والشفافية والحكم الرشيد؟

3- ما هو تأثير المعلومات وقوانين الحق في المعلومات في محاربة الفساد والوقاية منه؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1- التعرف على مفهوم الفساد وأنواعه وأدواته، وآثاره على الفرد والمجتمع.

2- بيان الدور الحيوي الذي تلعبه المعلومات في محاربة ظاهرة الفساد وانتشارها.

3- التعريف بقوانين الحق في الحصول على المعلومات من طرف المواطن وأهمية تطبيقها لمحاربة الفساد.

4- التوعية بمخاطر الفساد وأثاره على التنمية بمختلف جوانبها.

5- محاولة بناء ثقافة الوعي بالفساد وكيفية محاربته والوسائل الكفيلة بذلك.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على ظاهرة الفساد التي تعاني منها معظم البلدان في العالم، وتحفز الحكومات على إصدار قوانين حق الحصول على المعلومات التي تشكل ركيزة أو دعامة من دعائم الرقابة

والكشف عن مواطن الفساد، وبالتالي محاربته والحد من آثاره الخطيرة والمدمرة للدول والمجتمعات، وبيان قيمة وأهمية نشر المعلومات في هذه القضية.

منهج الدراسة

تم استخدام منهج البحث الوثائقي أو النظري الذي يعتمد على الإطلاع على مصادر المعلومات الأولية والثانوية في الموضوع مجال الدراسة وفهم ما يرتبط بالموضوع من مشكلات تخص مادة البحث ومنهجة، وقد يطلق على هذا المنهج منهج البحث المكتبي – Library Research .

فماهو الفساد؟

للفساد تعريفات متعددة، بعضها يصف الفساد في إدارة الدولة ومؤسساتها، وبعضها الأخر يصف الفساد في مؤسسة بعينها في حالة معينة؛ ومن هذه التعريفات نذكر الآتي:

– الفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس.[2]

– الفساد هو ببساطة "إساءة استخدام المنصب أو القوة أو التكتم أو التأثير للحصول على منفعة شخصية أو مزايا حزبية.[3]

– الفساد السياسي بمعناه العام هو "إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية".[4]

– الفساد هو "إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".

– الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" .

ويصف العديد من الكتاب والباحثين الفساد بأنه طاعون ليس فقط قابل للإنتشار، ولكنه إذا لم يضبط بدقة فإنه ينتشر انتشار النار في الهشيم، وجرثومة يمكن مقارنتها مع جرثومة مرض الوبائي الكبدي الذي يقود للإصابة بمرض نقصان المناعة المكتسبة -الايدز-.[5]

وفي تصديره لوثيقة "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي صادقت عليها الأمم المتحدة عام 2003 ونشرت في نيويورك عام 2004، وصف كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة الفساد بقوله:

إن الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات، فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات لإزدهار الأمن البشري. (كوفي عنان. إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2004).

وتدعو المادة الثالثة عشر من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تشجيع الأفراد والجماعات على المشاركة النشطة في محاربة الفساد وإذكاء الوعي عند الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وخطورته وما يمثله من أخطار على حياة البشر، وتشير هذه المادة إلى كيفية القيام بالمشاركة بمجموعة من التدابير مثل:

أ- تعزيز الشفافية في عمليات إتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

ب- ضمان تيسير حصول الناس فعليا على المعلومات.

ج- القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د- إحترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري. (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. نيويورك، 2004)

أدوات الفساد

مما لا شك فيه أن هناك العديد من الطرق والأدوات التي تؤدي إلى دروب ومسالك الفساد، والتي قد تتشابه في معظم الدول والمجتمعات، وقد لخص أحد الباحثين أدوات الفساد على النحو التالي:[6]

المال: وهو وسيلة تستخدم لتغليب مصلحة على مصلحة أخرى، وهناك صور متعددة للإستغلال المالي لنفوس ضعيفة مثل: الرشوة، الربا، الهدايا، العمولات..وغيرها.

السلطة: خصوصا السلطة أو الحكم المستبد الذي يعتبر علة الطغيان ووكر من أكار الفساد.

الترف (الرفاهية): وهو التوسع في النعمة والولع بالحياة المترفة بين الجماعات الحاكمة.

وسائل الإعلام: وهي من أبرز الوسائل التي يستخدمها أصحاب السلطة سواء لتغطية الفساد أو قلب الحقائق وهو أمر لايخفى على الجميع،أو الدعاية المفسدة فهي وسائل تتحكم فيها فئة من الناس أو من هو في موقع السلطة لتحقيق مصالحها وضرب مصالح الغير التي تتعارض معها.

الجهل: والجهل أمر غاية في الخطورة فتك بكثير من الأمم والشعوب وجعل الخراب نهايتها، وسادت بسببه الفتن في المجتمع، وتعددت صنوف الفساد بسببه ومن خلاله.

أنواع الفساد

للفساد أنواع تحدث عنها العديد من الكتاب والباحثين وبينوا أضرارها وما تسببه من خسائر وأزمات ومشكلات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وتربوية وغيرها من المشكلات التي تجعل المجتمع أو الدولة تتكبد خسائر مادية عالية جدا، وسنحاول الحديث عن بعض هذه الأنواع بشيء من الإيجاز.

أولا- الفساد السياسي

يمكن إجمال بعض الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد السياسي بعامة في النقاط التالية:

1 . الإفتقار إلى القيادة السياسية النظيفة.

2. غياب المساءلة والمتابعة في المؤسسات الرسمية وغيرها.

3 . إتساع صلاحيات المسؤول والدور المنوط به، بحيث تتعدى صلاحياته الجانب السياسي إلى بقية الجوانب الأخرى في مؤسسات الدولة.

4. ضعف الرأي العام وتجاهله للفساد المنتشر.

5 . تبديد أموال الدولة فيما لا يصب إلا في مصلحة المتنفذين.

6 . التنصل من القيام بالواجبات والمهمات الموكلة إليهم (التهرب من العمل الرسمي المنوط بهم).

ويعدّ الفساد السياسي أخطر أنواع الفساد إطلاقاً لأن القابضين على السلطة السياسية في الدولة ينهبون المال العام ويساهمون في إفساد موظفي الخدمة العامة في مؤسسات الدولة والمجتمع ويمارسون نشاطهم الفاسد دون خوف أو وجل، وهم ليسوا أفراداً فقط، وإنما مجموعات (مافيات) تتستر تحت عباءة حزب سياسي أو طائفي أو قبلي يهيمن على السلطة السياسية -سواءاً بإنقلاب عسكري أم بانتخابات- لتحقيق مصالح الحزب أو المصالح الشخصية للطائفة أو القبيلة على حساب المال العام ما يفقد المواطنين الثقة بالسياسيين وأحزابهم ويصيبهم بالإحباط ويضعف شعورهم بالمسؤولية والإنتماء الوطني ويترجمون ذلك بأفعال مضادة تعبر عن رفضهم

المشاركة في الإنتخابات العامة، فتتأثر سلباً أحد أهم آليات النظام الديمقراطي في اختيار ممثلي الشعب في البرلمان عبر الإنتخابات أو الإختيار الحر النزيه.[7]

تعريف الفساد السياسي و آثاره

يُعرف الفساد السياسي بأنه: إساءة استخدام السلطة بتقاضي السياسيين الرشوة واستغلالهم النفوذ لعقد الصفقات التجارية وإبرام العقود مقابل نسبة من الأرباح. كذلك عرف على أنه "إساءة استخدام السلطة العامة – الحكومية – لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية ، لتحقيق مكاسب شخصية ، واهم اشكاله المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الاقارب." وتشير الدراسات في موضوع الفساد السياسي إلى أن الفساد السياسي يساهم في الآتي:

1- تقويض أساس النظام الرشيد أو الديموقراطي الذي يعتمد على مباديء العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

2- التأثير السلبي في الوظيفة العامة من خلال منح الموالين الترقيات في المؤسسات الحكومية والشركات التجارية الخاصة وغيرها ويستبعد المناؤين له أو الرافضين للساسة، وربما تلفيق التهم لهم ومحاكمتهم.

3- ضعف النمو الاقتصادي في الدولة وإعاقة تطوره وازدهاره.

4- الإضرار بالمصالح القومية والوطنية للدولة عبر القرارات السياسية غير الواعية.

5- عرقلة الاستقرار السياسي وتردي الأمن الأمر الذي يشجع على الفساد.

6- قد يؤدي الفساد السياسي إلى الحرب الهلية في المجتمع خصوصا المجتمع المتعدد الطوائف والأديان... وغيره.

7- عدم الإستقرار في الدولة قد يضيع من فرص الاستثمار فيها وتنمية إقتصادها.

ثانيا- الفسادالاقتصادي

إن ظهور هذا اللون من ألوان الفساد كغيره من ألوان الفساد الأخرى، له أسبابه التي ساعدت على ظهوره، وفي الآتي إجمال لبعض هذه الأسباب:

1- **الأوضاع الاجتماعية:** فالظروف التي تحيط بالناس في الغالب هي التي تحدد طرق المعاملات المالية التي يتعاملون بها، فالفقر والجهل والبطالة من الأمراض الإجتماعية التي تفتك بالتعامل المالي بين الناس، والذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار ذلك التفاوت الطبقي بين الناس وأثره على طبيعة التعامل المالي.

2- **الملكية الشائعة والمطلقة:** التي لا تحدّها حدود ولا تخضع لقيود أيضا من الوسائل التي تعين على ظهور هذا اللون من الفساد، فقوم شعيب يستغربون أن شعيب -عليه السلام- نيهم على ما ينبغي أن يراعى في الأموال وتملكها، فيكون اعتراضهم: قد ظنوا أنهم بملكيتهم الفردية سيمتلكون كامل الحرية في التصرف بأموالهم، إذن لا بد من الحجر على أموالهم، فهي ستفضي حتما إلى الاعتداء على حقوق الآخرين، ويشار إلى أن القرآن حجر على السفيه أن يتصرف في ماله لما لذلك من مخاطر عليه وعلى المتعاملين معه.

- **مظاهر الفساد الاقتصادي**

يرى كثير من الدارسين لموضوع الفساد عموما والفساد الإقتصادي خصوصا أن مظاهر الفساد الإقتصادي تتمثل في الآتي:[8]

1- تكدس الثروة بأيدي فئة قليلة من الناس على حساب بقية فئات المجتمع الأخرى.

2- غياب الأمانة والصدق في الأسواق والتجارة، مثل ظاهرة الغش في الانتاج، والسرقة، وضعف الرقابة الاقتصادية من طرف الحكومة، واستغلال حاجات الناس وظروفهم مما ينتج عنه ظواهر متعددة مثل الربح الفاحش، والإحتكار، وتعاطي الرشوة... إلخ.

3- نقض العهود والمواثيق المالية بحيث لا تصبح لها أية قيمة أو حرمة.

4- إنتشار الربا والتعامل به بين الناس، والزيادة في الأسعار دون مبرر، وقد ينتج عن ذلك العديد من الظواهر التي تعود على المجتمع بالخراب والدمار.

5- إنكار حقوق الآخرين وهضمها، واختلاس الأموال دون وجه حق، مثل أكل أموال اليتامى، وسرقة أموال الصدقات...الخ.

6- كثرة الإستهلاك وقلة الإنتاج.

7- التجارة بالمحرمات وتعاطيها، بحيث تصبح المحرمات والإتجار بها تجارة رائجة مثل تجارة المخدرات ونشرها بين الشباب وغيرهم.

8- الملكية غير المحدودة للأموال، وهي إحدى وسائل انتشار الفساد.

ويرى البعض أن الفساد الإقتصادي يتعلق بالممارسات المنحرفة والاستغلال للإحتكارات الإقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف الحصول على منافع اقتصادية خاصة وتحقيقها على حساب مصلحة المجتمع "بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة، أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي".[9]

ثالثا- الفساد الإداري

والفساد الإداري يتمثل في جميع أو كل المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون ويضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة والشخصية غير المشروعة فوق المصلحة العامة للدولة أو المجتمع، متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها؛ وفي هذا الإطار فإن هذه الممارسات الفاسدة والمخلة بالمصلحة العامة أو مصلحة المؤسسة يمكن أن تبقى عرضة للإختلاف بسبب عدم الاتفاق عليها.[10]

كذلك يمثل الفساد الإداري تصرفا مقبولا ومرغوبا من قبل طرفين أو أكثر تعجز الطرق الرسمية والأساليب التقليدية عن تحقيق مصالحهما أو الوصول إلى أهدافهما الشخصية.[11]

والفساد الإداري هو كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الاستغلال الأمثل للموارد، ليشمل القطاعين العام والخاص والتي يترتب عليها إهدار الموارد الإقتصادية في المجتمع، سواء كان السبب تحقيق منفعة خاصة أو مجرد إهمال.

أسباب الفساد الإداري

صنفت أسباب الفساد الإداري إلى عدة تصنيفات من أهمها الأسباب الإدارية والأسباب القانونية، نوجزها على النحو التالي:[12]

1- **الأسباب الإدارية** وتتمثل في الآتي:

- تضخم الجهاز الإداري.
- سوء التنظيم الإداري.
- الميل نحو المركزية وعدم التفويض في اتخاذ القرارت.
- تعقد الإجراءات الإدارية وغلبة الطابع البيروقراطي في الأنشطة والأعمال الإدارية.
- ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية.
- عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري.
- عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة.

- عدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الإقتصادية ومتطلبات المعيشة.
- تخلف القيادات الإدارية وفسادها.

2- **الأسباب القانونية والقضائية للفساد الإداري:** وتتمثل في الآتي:

- التسرع في إصدار تشريعات كثيرة خاصة بالإدارة وعدم وضوح القوانين.
- تعطيل وعدم تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية.
- جمود وقصور العديد من القوانين.
- تمسك الإدارة القضائية والأمنية بالإجراءات الروتينية المعقدة والتقليدية.
- فساد الجهاز القضائي.
- الإنتخابات والفساد الإداري في تنظيمها.

بالإضافة إلى هذه الأنواع من الفساد هناك أنواعا أخرى من الفساد لا نريد الحديث عنها حيث إن موضوع هذه الدراسة الرئيسي هو دور المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في محاربة الفساد بكل أشكاله في مؤسسات الدولة والمجتمع.

إن معرفة الآثار المترتبة على الفساد وانعكاساتها السلبية على حياة الناس وعلى اقتصاديات الدول، خصوصا البلدان النامية، يجب أن يخلق الوعي لدى شعوب هذه البلدان ويحفز القوى المختلفة في مجتمعاتها من منظمات سياسية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها على محاربة ظاهرة الفساد بكل أنواعه ومعاقبة رموزها، وإصدار القوانين التي تحرم وتجرم الفساد وتطبيق هذه القوانين بصرامة؛ وتحتاج محاربة الفساد إلى المعلومات حول هذه الظاهرة ليتسنى معرفة جوانبها المختلفة التي تتكفل بمحاربتها والقضاء عليها أو الحد منها على أقل تقدير وتلعب قوانين حق وحرية الوصول إلى المعلومات دورا حيويا في عملية محاربة الفساد، بالإضافة إلى ما توفره تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من سرعة الوصول للمعلومات المطلوبة واستخدامها في ساحة الحرب هذه.

حرية المعلومات

قضية حرية المعلومات ولدت آراء وأفكار ومناظرات ساخنة أكثر من أي قضية أخرى بالنسبة للحكومات أو الإدارات السياسية المعاصرة، ولكن ما الذي تعنيه حرية المعلومات؟

لكثير من الناس والمستخدمين لهذا المصطلح، فإنها تعني أن الملفات العمومية (الحكومية) والوثائق، أو المعلومات في أي شكل كانت، تكون قابلة للتوصل عموميا من طرف أفراد المجتمع حتى يكون الأفراد على علم بما وصلت إليه الحكومة، وفي بعض القوانين فإنها تعني ليس فقط السماح بالوصول للوثائق الحكومية في أي شكل يمكن أن تكون عليه، ولكن أيضا فتح ملفات الإجتماعات الحكومية، ومؤسساتها الإستشارية وغيرها من المجموعات الأخرى للتدقيق والتفحص من طرف عموم الناس، وكذلك فهي قد تعني الوصول من طرف الأفراد إلى الملفات التي تحتوي على معلومات تخص هؤلاء الأفراد، والتأكد من أن تلك المعلومات لا تستخدم بشكل غير شرعي.[13]

وهناك من يشير إلى أن حرية المعلومات هو مصطلح يشير إلى حماية الحق في التعبير بما يتعلق بوسائل الإتصال وشبكة الانترنت، ويتعلق هذا المفهوم بشكل أساسي بمجال الرقابة على محتوى المعلومات، أو كما يرى بعض الخبراء هو "القدرة على الوصول إلى محتويات شبكة الويب دون وجود رقابة".

وقد أشار دليل التدريب للموظفين العموميين فيما يخص حرية المعلومات أن الفرد يمكن أن يعيش حياة طيبة من خلال عدد من المزايا التي تقدمها حرية المعلومات، ومنها أنها:[14]

- ستساعد على الحياة في مجتمع قليل الفساد.
- ستساعد على العيش في مجتمع خال من الجوع.
- ستساعد على العيش في مجتمع أكثر صحة.
- ستساعد على العيش في مجتمع يحترم البيئة.
- ستساعد على التأكد من أن حقوق الإنسان الأساسية محترمة.
- ستساعد على جعل الدولة أكثر أمانا أو أمنا.
- ستساعد على جعل النظام السياسي في الدولة أكثر ديموقراطية.
- ستساعد على جعل الحكومة أكثر كفاءة.
- ستقود إلى اتخاذ قرارات جيدة.
- ستساعد على أن يكون الإقتصاد أكثر فاعلية وقدرة.
- ستقود إلى حصول الأفراد على معاملة جيدة من المؤسسات.

وحرية المعلومات هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي الأساس لكل الحريات الأخرى، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الأولى عام 1946، القرار رقم 59 الذي ينص على أن "حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان وأنها محك جميع الحقوق التي كرست الأمم المتحدة لها نفسها".[15]

ويرى بعض خبراء الأمم المتحدة أن الحرية ستكون "مجردة من جميع فعاليتها إذا لم يستطع الناس الوصول إلى المعلومات، فالوصول إلى المعلومات أمر جوهري في طريقة الحياة الديمقراطية، وعليه فمن الواجب التنديد بقوة بحجب المعلومات عن العامة".[16] وهذا الحديث يوضح أهمية حرية الوصول إلى المعلومات على مستويات متعددة حيث إنها مهمة في حد ذاتها من أجل إحقاق جميع الحقوق الأخرى، بالإضافة إلى أهميتها كأساس هام للحياة الديمقراطية في المجتمع.

ويرى بعض المهتمين بهذه القضية أن حرية المعلومات تمهد أو تعبد الطريق نحو الشفافية حيث لا يمكن ضمان الشفافية دون وجود قانون فاعل لحرية المعلومات حتى تتاح للمواطنين والإعلاميين وغيرهم فرصة الإطلاع على ما يجري في كواليس السلطة والسياسية[17]، وقد رأت لجنة حرية الإعلام في مجلس النواب الأمريكي أن سلطة التكتم على حقائق الحكومة (المعلومات) ما هي إلا سلطة تدمير لتلك الحكومة.

حق الوصول للمعلومات

تشير المذكرة التوجيهية التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تحمل عنوان **تشريع حق الوصول إلى المعلومات**، إلى أن حق الوصول إلى المعلومات يشكل أهمية كبرى لعدة أسباب أهمها أن هذا الحق يسهم في: [18]

1- خلق مجتمع متفتح وديمقراطي.
2- تقليص الفقر (تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية).
3- مواجهة الفساد وزيادة الشفافية.

ولعل الأساس الذي ثبتت عليه معظم قوانين حرية الوصول إلى المعلومات هي المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء

دون تدخل، واستفتاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".(الجمعية العامة للأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، 10 ديسمبر 1948).

وبالرغم من أن قوانين حرية المعلومات موجودة قبل تاريخ الإعلان العالمي في صيغ أخرى مثل قانون حرية الصحافة الذي أجيز في السويد عام 1776م.، والذي يعده البعض بأنه أول قانون لحرية الوصول إلى المعلومات في العالم، فإن الإعلان العالمي وسع من انتشار مثل هذه القوانين خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين،ففي هذا القرن (القرن 20) كانت فنلندا أول دولة تبنت قانون الوصول إلى المعلومات عام 1951، وهو القانون الذي حدد شروط الوصول إلى المعلومات داخل المؤسسات العامة، وتبنت فرنسا قانون ينص على وصول المواطنين إلى المستندات الإدارية عام 1978، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قانون حرية المعلومات صدر عام 1966، وأدخلت عليه جملة من التحسينات مع مرور الوقت وهذا القانون يسمح للمنظمات والأفراد والجماعات (الأمريكية وغير الأمريكية) بطلب "الحصول على الوثائق التي تنشر والتي في حوزة السلطة التنفيذية للحكومة الفيدرالية (الإتحادية) دون إلزامهم بتقديم أسباب أو مبررات لهذا الطلب".[19]

أما في المملكة المتحدة فقد صدر مثل هذا القانون عام 2000، ولم يطبق إلا خلال السنوات القريبة الماضية.

وحتى عام 1990 لم تكن هناك سوى ثلاثة عشر دولة تمتلك تشريعات أو قوانين خاصة بالوصول إلى المعلومات، إرتفع هذا العدد عام 2004 ليصل إلى حوالي خمسين (50) دولة وبحلول عام 2010 كان عدد الدول التي تبنت قوانين حق الوصول والحصول على المعلومات قد بلغ أكثر من 85 دولة والعدد في ازدياد بالرغم من أن كثير من البلدان قد لا تطبق هذه القوانين بشكل جدي ومع أن إقرار قوانين الوصول إلى المعلومات يعتبر أداة قانونية فاعلة يبقى التطبيق هو الأساس ولا تتمتع سوى 15 دولة من بين تلك التي تبنّت تشريعات الوصول إلى المعلومات بسجل تطبيق جيد، وتعد الأردن أول دولة عربية تتبنى مثل هذه القوانين حيث أقرت القانون الخاص بذلك عام 2007.

- **<u>الإطار المفاهيمي للوصول للمعلومات</u>**

وحيث إن الانفتاح والقابلية للوصول من طرف عموم أفراد المجتمع للمعلومات التي تتعلق بوظائف الحكومة ومؤسساتها المختلفة أصبح عنصرا حيويا وهاما، بل وأساسا للديمقراطية ووجه من أوجه الحوكمة الجيدة أو الحكم الرشيد، لذلك، فإن الحق الدستوري للوصول للمعلومات في الدولة يجب أن تتم مناقشته من ضمن الإطار العام لحرية الوصول للمعلومات كما يتم تطبيقها أو ممارستها في كثير من الديمقراطيات الأخرى في العالم.[20]

وحيث إنه لم توجد قوانين لحق الوصول للمعلومات في عدة بلدان عربية وأفريقية منذ نشأتها حتى الآن، فعلى منظمات المجتمع المدني والأهلي والمنظمات السياسية والأحزاب وغيرها من المنظمات والمؤسسات المختلفة أن تعمل جاهدة على أن تتوفر مثل هذه القوانين في تلك الدول من أجل تطبيق مبدأ الديمقراطية بشكلها الصحيح.

وينظر إلى الوصول للمعلومات على أنه قدرة المواطن للحصول على المعلومات التي هي في حوزة الدولة، وتلك هي المعلومات الحقيقية العملية والمفيدة، والقادرة على مساعدة المواطن على تكوين رأي مبني على المعلومات والحقائق حول قضية ما، وليس فقط حشو عقله بكميات كبيرة من الدعاية الحكومية وعدم إعاقة الوصول للمعلومات بإعتباره جزء من الحكم الديمقراطي، ينظر إليه كذلك كحق أساسي من حقوق المواطن على الدولة التي ينتمي إليها ويكون جزءا فاعلا فيها.[21]

ولعل ما يرتبط بالديمقراطية وحرية الوصول للمعلومات هو ما يطلق عليه بالحكم الرشيد، الذي يوصف بأنه مصفوفة عامة من الممارسات التي تصل بالعمل الجيد إلى أعلى مستوى له في الدولة؛ ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المساهمة الرئيسية للحكم الرشيد في الدولة تضم الآتي:[22]

- مشاركة المواطنيين في عملية اتخاذ القرار في الدولة.
- إحترام قواعد القانون والأطر التشريعية العادلة والمدارة بنزاهة وتجرد.
- الشفافية ، مع التدفق الحر للمعلومات كمحور لها.
- المسؤولية حيث الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تعتبر مسؤولة أمام الجمهور العام، وكذلك أمام أصحاب المصالح التأسيسية.

وإذا كانت حرية الوصول إلى المعلومات تشمل حق جميع المواطنيين في الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها أو تحتفظ بها السلطات الحكومية، وتفرض على السلطات الرسمية الإلتزام بنشر المعلومات الهامة، فإن عدد كبير من قوانين المعلومات التي وضعت حديثا تشمل "ضمانات معينة لحرية الوصول إلى المعلومات وتعكس قبولا متزايدا لهذا الحق الإنساني الأساسي".[23]

ويمكننا القول بأن سن القوانين لممارسة حق الوصول للمعلومات في أي دولة من دول العالم قد لا يكون كافيا "لتأمين ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات، والمطلوب هو تطبيق القانون"[24]؛ وتشير التقارير والدراسات حول موضوع قانون حق الوصول إلى المعلومات إلى أنه يوجد عدة بلدان في جميع أنحاء العالم تبنت مثل هذا القانون في أوربا، آسيا، أفريقيا وأمريكيا الجنوبية.؛ والحث على إصدار أو امتلاك أو وجود قوانين حرية الوصول للمعلومات لا يجب أن يكون شأن المؤسسات والهيئات الحكومية فقط، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة التي يقع عليها عبء كبير في تهيئة المواطن لهذا الأمر، ومطالبة الحكومة بسن قانون لحرية الوصول للمعلومات في البلدان التي لا يوجد بها مثل هذا القانون حتى الوقت الحاضر، وتشجيع وحث المواطن على استخدام هذا الحق في البلدان التي يتوفر فيها مثل هذه القوانين ولكنها قد تكون غير مفعلة.

إن وجود قانون حق الوصول للمعلومات يمكن كل مواطن من أن:[25]

- يسأل أسئلة للحكومة أو البحث عن أية معلومات يرغب فيها.
- الحصول على نسخ من أي وثائق حكومية.
- فحص أو تفتيش أي أعمال حكومية.
- أخذ عينات من المواد لأي أعمال حكومية.

ويشير الخبراء في هذا المجال إلى أن الهدف الأساسي من قانون حق الوصول للمعلومات هو "تمكين المواطنيين وتحسين الشفافية والمسؤولية في أعمال الحكومة، ومنع الفساد، وجعل العمل الديمقراطي للأفراد محسوس واقعيا"[26]، فمثل هذا القانون يبني نظاما عمليا يمكن من خلاله تمكين المواطن من الحصول على توصل للمعلومات التي هي تحت سيطرة السلطات العامة في الدولة وهذا يساعد في أن تكون الأعمال الحكومية أكثر شفافية وأكثر مسؤولية وأكثر خدمة للمواطن وأكثر تخوفا من المساءلة في كثير من الأعمال التي تقوم بها الحكومة دون أخذ رأي الشعب أو من ينوب عنه.

ويرى البعض أن سن القوانين الخاصة بحرية الوصول والحصول على المعلومات من طرف الدولة يعد أكثر الطرق عمليا لإظهار التزامها بحرية الوصول للمعلومات وحرية التعبير والتي يعدها البعض بأنها هي حجر الزاوية للديمقراطية، ومن أبرز ملامح مزايا قانون حق الوصول للمعلومات ما يأتي:[27]

- هناك افتراض قانوني أن جميع المستندات (السجلات) الحكومية تكون مفتوحة للعموم.
- المستندات أو السجلات التي تستثنى بشكل خاص في وقت متقدم وفقا لقانون أو تشريعات أخرى ربما يتم منعها من التداول.
- الأفراد يتم تمكينهم لطلب رؤية أن السجلات الحكومية حول أنفسهم هي صحيحة ولم يتم إساءة استخدامها.
- مهما كان الأمر، فإن أي مصلحة لا يمكنها منع المعلومات من الشخص القانوني الذي يطلبها.
- الأفراد القانونيون يمكن أن يطلبوا من المحاكم إجبار المؤسسة الحكومية على إعلان المعلومات التي تم منعها بشكل غير قانوني.

وحرية الوصول إلى المعلومات ترفع من قدرة المواطن في المشاركة والتمكين في العديد من المجالات وبالإضافة إلى قيمتها الديمقراطية، فإن الأفراد والمؤسسات تستخدم قوانين حرية المعلومات في العديد من الأغراض الإقتصادية والإجتماعية، بما فيها الوصول للمعلومات حول الإتفاقيات الحكومية وتقارير الصحة والسلامة وكذلك المواد ذات العلاقة بتاريخ المجتمع المحلي، وتلعب معلومات القطاع العام دورا أساسيا ورئيسيا في التعامل الصحيح للأسواق وحرية تداول البضائع والخدمات للأفراد.

وربما يرى الموظفون الحكوميون أنه حتى بعدم وجود تشريعات لحرية المعلومات، فإن الأفراد يمكن أن يتوصلوا إلى المعلومات الحكومية من خلال الكم الهائل من المطبوعات الرسمية التي ترسل إلى مكتبات الإيداع القانوني (المكتبات الوطنية)، والسيل الكبير من التصريحات والتقارير والبيانات من طرف الموظفين الحكوميين، والكم الكبير من القوانين والآراء والأوامر والأدلة المتوفرة من خلال المصالح والهيئات الحكومية المختلفة، ولكن دون قانون لحرية المعلومات، فإن الوصول إليها يمكن أن يكون محدودا وبما تريد الحكومة أن تصرح به فقط.[28]

مبادئ مساعدة لصياغة قوانين الحق في المعلومات

وضعت مجموعة من المنظمات والجمعيات والهيئات المعنية بقضية حق الوصول إلى المعلومات عشرة مبادئ حول الحق في المعلومات تعد أساسا وعاملا مساعدا لصانعي السياسات عند صياغة تشريعات أو قوانين تخص قضية حق الوصول إلى المعلومات في الدولة، هذه المبادئ هي على النحو التالي:

1- الوصول إلى المعلومات حق للجميع.

2- الوصول إلى المعلومات هي القاعدة والسرية هي الإستثناء.

3- ينطبق الحق على الهيئات العامة كافة.

4- يجب أن يكون تقديم الطلبات سهلا وسريعا ومجانيا.

5- يقع على عاتق المسؤولين واجب مساعدة طالبي المعلومات.

6- ينبغي تعليل الرفض.

7- تسمو المصلحة العامة على السرية.

8- يتمتع الجميع بحق استئناف القرار السلبي.

9- ينبغي على الهيئات العامة نشر المعلومات الأساسية حكما.

10- يجب أن يتمتع الحق بحماية هيئة مستقلة.

وبينت نتائج دراسة فلسطينية أن عدم تفعيل حق حرية الوصول إلى المعلومات قد يؤدي إلى:[29]

1- إضعاف الشفافية بدرجة كبيرة في النظام العام.

2- إضعاف المساءلة بدرجة كبيرة في القطاع العام بسبب الافتقار إلى المعلومات اللازمة لجمع الأدلة ومن ثم مساءلة الفاسدين.

3- إضعاف النزاهة بدرجة كبيرة في القطاع العام.

4- زيادة انتشار الفساد في القطاع العام بدرجة كبيرة.

5- إفلات الفاسدين من العقاب.

6- في ظل غياب المعلومات تنشأ حالة من الرشوة والواسطة من أجل الوصول للمعلومات نفسها من قبل الجهات المعنية بالمعلومات وهذا الأمر في غاية الخطورة على الدولة.

7- عدم إقرار قانون حق الوصول للمعلومات يثبت عدم وجود إرادة سياسية للوصول الحر للمعلومات في الدولة.

وهذه النتائج وغيرها من الآراء والأفكار المتوفرة في الدراسات والبحوث التي تناولت هذه القضية توضح وتثبت أن حرية الوصول للمعلومات لها دور كبير في تحقيق النزاهة والشفافية ودعم الحكم الرشيد في أي بلد أو مجتمع في الشرق أو الغرب.

ويمكننا الإشارة إلى أن الدراسات والأبحاث التي أجريت ونشرت في هذا الموضوع تشير في معظمها إلى أن حق الحصول على المعلومات يعكس القدرة على مساءلة الحكومات، الأمر يعزز من شرعية تلك الحكومات بالإضافة إلى أن هذا الحق هو حق أساسي للمواطن كفلته وأقرته العديد من المواثيق الدولية مثل: الميثاق العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والميثاق العالمي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان عام 1981، والميثاق العربي لحقوق الإنسان عام 2004 وغيره، كما أن إتاحة المعلومات ووجود الشفافية في الأداء تدعم وتعزز القدرة على عملية المساءلة، وبالتالي تعد عاملا هاما في مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.[30]

خاتمة

إن توفر المعلومات وحرية الوصول إليها من طرف المواطن يساهم في مكافحة الفساد في مؤسسات المجتمع والدولة، حيث يخشى الموظف أو المسؤول من اكتشاف أمره، وبالتالي تعرضه للمساءلة والعقاب المادي والمعنوي.

والفساد في أية دولة يساهم في وجود الكثير من العوامل السلبية التي تمنع المجتمع من التقدم والرقي، فهو يمكن أن يكون عائقا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية....، ويؤثر في العمل السياسي والأمني وغيره ويمكن أن يحدث كل ذلك في غياب الشفافية بين المواطن والحكومة، ولذلك فإن العديد من الدول التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد بكل أشكاله في الدولة، وعت أهمية سن القوانين الخاصة بحرية الوصول للمعلومات من طرف المواطن وجعلت المواطن يساهم بشكل إيجابي في اتخاذ القرار المناسب في الكثير من المسائل التي تحرص الدولة على أن تتم مناقشتها بشكل علني ومعرفة آراء الناس في أي قضية من القضايا خصوصا قضايا التنمية المختلفة.

إذن، للمعلومات دور كبير وهام في محاربة الفساد، سواء كان ذلك الرشوة أو المحسوبية أو غيرها من العوامل الأخرى التي تساهم في تخلف المجتمعات وتجعلها تعيش عالة على مجتمعات أخرى قد تكون أقل منها من حيث الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية، وهذا ما نراه في كثير من بلدان العالم الثالث أو النامي ومنها البلدان العربية دون استثناء ومعظم بلدان أفريقيا وعدد من بلدان آسيا وأمريكيا الجنوبية.

إن القضاء على الفقر والأمية ونشر التعليم على نطاق واسع في العديد من المجتمعات المتخلفة ونشر المعلومات والتعامل بشفافية مع المواطن هو الكفيل بجعل المواطن يحارب الفساد ويسعى لبناء مجتمع خال من هذه الآفة التي تنهك كاهل العديد من المجتمعات، وثورة المعلومات والمعرفة يمكن أن تساعد على نشر التعليم في مناطق

الحضر والريف وتساهم في زيادة وعي المواطن بما يسببه الفساد من مشكلات متعددة وبالتالي يكون مستعدا لمحاربته بشتى الطرق، وقد بدأت العديد من البلدان بتنظيم ورش عمل وندوات ولقاءات تناقش قضايا الفساد وما تسببه من آثار سلبية على المجتمعات وتوضيح وبيان الطرق المثلى لمحاربة هذه الظاهرة التي يعدها البعض بأنها طاعون قاتل ووباء مهلك.

قائمة المصادر والمراجع

1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية. **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1998، ص9.

2- **تشريع حق الوصول إلى المعلومات: مذكرة توجيهية تطبيقية**. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2003. متوفر على العنوانى التالي: http://www.undp.org/policy/practicenotes.htm

3- توبي مندل. **سن القوانين المتعلقة بحرية الوصول إلى المعلومات: إحرازتقدم، اهتمامات ومقاييس**. متوفر على العنوان التالي: http://www.pogar.org/publications/finances/ger2003/ch7.pdf

4- " حرية المعلومات الأساس الصلب للمجتمعات الحرة والمتفتحة." **جريدة البينة**، 3/8/ 1430 هـ. متوفر على العنوان التالي: http://www.al-bayyna.com/modules.php?name-news&file

5- دينا وفا. **الأدوار المنقوصة: الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي**. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015. متوفر على العنوان التالي: www.acrseg.org/39511

6- شبكة أمان (فلسطين). **حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية**. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، (د.ت.)، ص 31.

7- صاحب الربيعي. الفساد السياسي: أسبابه ومكافحته. **الحوار المتمدن**، 2014. متوفر على العنوان التالي: www.m.ahewar.org/s.asp/

8- طاهر الغالبي وصالح العامري. **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**. عمان: دار وائل، 2010، ص 352.

9- عابد حسين. **مسند الأمم المتحدة رقم E/CN 4/1995/32**، فقرة رقم 35.

10- عبدالله محمد الجيوس. **الفساد: مفهومه وأسبابه و أنواعه وسبل القضاء عليه- رؤية قرآنية**. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. الرياض 6-8 نوفمبر 2003، ص 12-14.

11- عزالدين بن تركي ومنصف الشرفي. " الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول. مداخلة في **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، 6-7 ماي (مايو) 2012، بسكرة، الجزائر.

12- فضيلة عاقلي. **محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد**. باتنة (الجزائر): جامعة باتنة-1-، كلية العلوم الاقتصادية، 2017/2016، ص 52.

13- المركز اللبناني لتعزيز المواطنة. **حق الوصول إلى المعلومات**. متوفر على العنوان التالي: http://lcaclebanon.com/2014/10/12

14- مصطفى الصادق. " قانون حرية المعلومات ضرورة أم.....؟ **أخبار الديموقراطية**. متوفر على العنوان التالي: http://www.siironline.org

15- **ويكيبيديا، الموسوعة الحرة**. http://ar.wikipedia.org/wiki/

16- Albert Arko-Cobbah. **The right of access to information: Civil Society and at Good Governance in South Africa.** Paper presented at 73rd. IFLA General Conference and Council, 19 – 23 August 2007, Durban, South Afric.

17- - **Freedom of Information: Training Manual for Public Officials.** London: Article 19 – Global Campaign for Free Expression, 2001. Available at: http://www.article19.org/

18- **Fostering Transparency and Preventing Corruption in Jamaica.** Edited by Laura Neuman, Atlanta, GA,: The Carter Center, 2002, p. 24.

19- **Guide for the Information Seekers Under the Right to Information Act, 2005.** CIC online. Available at: www.rti.india.gov.in/manual14.php

20- Ibid.

21- K. C. Suresh. "What is Corruption." **Lawyersclubindia.** Available at : http://www.lawyersclubindia.com/articles.207asp

22- Petrina Amonoo and Abraham Azubuike. **Government Information and Democracy: African Concerns and Perspectives.** Paper presented at the World Library and Information Congress: 69th. IFLA General Conference and Council, 1-9 August, 2003, Berlin, Germany.

23- **Right to Information in India**. Available at: http://ssm.com/abstracts=1758022

24- UNDP. **Governance for Sustainable Human Development: a UNDP Policy, 1997.** Available at: http://magnet.undp.org/policy/default.htm

الهوامش

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية. **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1998، ص9.

[2] نفس المصدر.

[3] **Fostering Transparency and Preventing Corruption in Jamaica.** Edited by Laura Neuman, Atlanta, GA,: The Carter Center, 2002, p. 24.

[4] **ويكيبيديا، الموسوعة الحرة**. http://ar.wikipedia.org/wiki/

[5] K. C. Suresh. " What is Corruption." **Lawyersclubindia.** Available at: http://www.lawyersclubindia.com/articles.207asp

[6] عبدالله محمد الجيوس. **الفساد: مفهومه وأسبابه و أنواعه وسبل القضاء عليه- رؤية قرآنية**. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. الرياض 6-8 نوفمبر 2003، ص 12-14.

[7] صاحب الربيعي. الفساد السياسي: أسبابه ومكافحته. **الحوار المتمدن**، 2014. متوفر على العنوان التالي: www.m.ahewar.org/s.asp/

[8] عبداللها محمد الجيوس، ص 26-28.

[9] فضيلة عاقلي. **محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد**. باتنة (الجزائر): جامعة باتنة-1-، كلية العلوم الاقتصادية، 2017/2016، ص 52.

[10] طاهر الغالبي وصالح العامري. **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**. عمان: دار وائل، 2010، ص 352.

[11] عزالدين بن تركي ومنصف الشرفي. " الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول. مداخلة في **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، 6-7 ماي (مايو) 2012، بسكرة، الجزائر.

[12] فضيلة عاقلي، صفحات متعددة.

[13] **Right to Information in India**. Available at: http://ssm.com/abstracts=1758022

[14] **Freedom of Information: Training Manual for Public Officials.** London: Article 19 – Global Campaign for Free Expression, 2001. Available at: http://www.article19.org/

[15] -نقلا عن: **تشريع حق الوصول إلى المعلومات: مذكرة توجيهية تطبيقية**. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2003. متوفر على العنوانى التالي: http://www.undp.org/policy/practicenotes.htm

[16] عابد حسين. **مسند الأمم المتحدة رقم E/CN 4/1995/32**، فقرة رقم 35.

[17] - مصطفى الصادق. " قانون حرية المعلومات ضرورة أم.....؟ **أخبار الديموقراطية**. متوفر على العنوان التالي: http://www.siironline.org

[18] - **تشريع حق الوصول إلى المعلومات**...(2003).

[19] نقلا عن: " حرية المعلومات الأساس الصلب للمجتمعات الحرة والمتفتحة." **جريدة البينة**، 8/3/ 1430 هـ. متوفر على العنوان التالي: http://www.al-bayyna.com/modules.php?name-news&file

[20] Albert Arko-Cobbah. **The right of access to information: Civil Society and at Good Governance in South Africa.** Paper presented at 73rd. IFLA General Conference and Council, 19 – 23 August 2007, Durban, South Afric.

[21] Ibid.

[22] UNDP. **Governance for Sustainable Human Development: a UNDP Policy, 1997.** Available at: http://magnet.undp.org/policy/default.htm

[23] توبي مندل. **سن القوانين المتعلقة بحرية الوصول إلى المعلومات: إحراز تقدم، اهتمامات ومقاييس**. متوفر على العنوان التالي: http://www.pogar.org/publications/finances/ger2003/ch7.pdf

[24] نفس المصدر.

[25] **ويكيبيديا، الموسوعة الحرة**.

[26] **Guide for the Information Seekers Under the Right to Information Act, 2005.** CIC online. Available at: www.rti.india.gov.in/manual14.php

[27] Petrina Amonoo and Abraham Azubuike. **Government Information and Democracy: African Concerns and Perspectives.** Paper presented at the World Library and Information Congress: 69th. IFLA General Conference and Council, 1-9 August, 2003, Berlin, Germany.

[28] المركز اللبناني لتعزيز المواطنة. **حق الوصول إلى المعلومات -1-**. متوفر على العنوان التالي: http://lcaclebanon.com/2014/10/12

[29] شبكة أمان (فلسطين). **حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية**. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، (د.ت.)، ص 31.

[30] دينا وفا. **الأدوار المنقوصة: الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي**. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015. متوفر على العنوان التالي: www.acrseg.org/39511

دور المستودعات الرقمية في الوصول الحر للأدب الرمادي : مستودع جامعة بسكرة أنموذجا

The Role of Digital Repositories In Open Access to gray Literature: The University of Mohamed Khaider of Biskra as a Model

د. كمال مسعودي
جامعة محمد خيضر بسكرة
messaoudikimo@gmail.com

ط.د. نادية بوذن
جامعة محمد خيضر بسكرة
Nadiabouden7@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/26 **تاريخ القبول**: 2020/04/10 **تاريخ النشر**: 2020/04/30

ملخص

الدراسة المقدمة تتمحور حول دور المستودعات الرقمية في الوصول الحر للأدب الرمادي ومدى مساهمة المستودع الرقمي لجامعة بسكرة في مرئية الأدب الرمادي (Grey literature) ومعرفة مكانة المنشورات الجامعية داخل المجتمع الأكاديمي للجامعة من خلال عدد الاستخدامات وكذلك مدى تطبيق المستودع الرقمي للجامعة لسياسة الوصول الحر للمعلومات، حيث تضمنت الدراسة كل من المفاهيم؛ الوصول الحر للمعلومات والمستودعات الرقمية و الأدب الرمادي حيث اعتمدنا فيها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الحاوية الرقمية لجامعة بسكرة وتحليل النتائج المحصل عليها بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة؛ وهو المستودع الرقمي لجامعة بسكرة وتم الاستعانة بمنهج قياسات الويب (webometrics) الويبومتركس في استقراء القياسات بناءً على معايير الظهور: عدد مرات النقر، الطبع، أماكن الولوج والكلمات الأكثر استخداما من قبل المستخدمين، والصفحات ذات الارتباط التشعبي بالمستودع الرقمي، بالإضافة إلى معدل ترتيب نتائج البحث على مستوى محركات البحث العالمية، وتم الاعتماد على أداة لجمع البيانات وهي استمارة مقابلة مع الشخص المكلف بالمستودع الرقمي لجامعة بسكرة، أظهرت النتائج العامة للدراسة ضعف المستودع الرقمي لجامعة بسكرة وضعف ارتباطه بالمؤسسات الرسمية مما يساهم في ضعف مرئية الأدب الرمادي واقتصارها فقط على المستوى المحلي والعربي المحدود.

الكلمات مفتاحية: الأدب الرمادي، المرئية، المستودعات الرقمية، الوصول الحر، جامعة بسكرة.

Abstract

This study focuses on the role of university digital deposit on grey literature open access. It deals with three main concepts: open access, and digital deposit and grey literature.By this thesis we aim to identify and verify the extent to which the contribution of the digital deposit of the University of Biskra on the visibility of its grey literature and academic production by the analysis of its frequency, use, and contribution to open

access to the institutional resources .We used analytic a descriptive methodology in describing the Biskra university repository and the analysis of collected data and results. Also, we used case study applying web metrics parameters analysis, such as visibility, download, and links. In addition to collected data and analyzing it by using an interview with the person in charge of the depository.The analysis shows a small contribution of depository due to slight visibility amount of grey literature and academic resources of the university and it shows that the repository used only by Arab countries.

Keywords: *Digital deposit, Repository, open access, grey literature, University of Biskra.*

مقدمة

بدايات الثورة الصناعية يعتبر بمثابة التمهيد لظهور ثورة أخرى أكبر من سابقتها وهي الثورة المعلوماتية التي صبت اهتمامها بالأفكار والمعارف حيث أضحى من يمتلك المعلومة مهما كان نوعها له كامل الهيمنة والسيطرة على العالم، فالمعلومات العلمية والتقنية تكتسي أهمية بالغة كونها المادة الخام لجميع البحوث وعلى أساسها يتحقق التطور في جميع مجالات الحياة فهي التي تؤثر في اتخاذ القرارات، ولها الفضل في التطور التكنولوجي المتسارع الذي أدى بالإنسان لاكتشاف في عقود مضت جهاز الكمبيوتر، لتتوالى بعده الإكتشافات الواحدة تلو الأخرى لغاية ظهور شبكة عالمية كان لها الفضل في تطور أنظمة الإتصالات وفتح آفاق جديدة وعلى رأسها النشر العلمي في تكنولوجيات الإعلام والإتصال وإلغاء كامل الحواجز الزمنية والمكانية وتوطيد الإتصال بين الشعوب.

شبكة الإنترنت التي أظهرت تقنيات حديثة للتواصل وسياسات جديدة لنشر المعلومات من جهة ،كما ساهمت في ظهور كل من المواقع الإلكترونية والصفحات الشخصية، مواقع التواصل الاجتماعي التي كان لها الفضل بالتعريف بنتائج وملخصات البحوث وصولا لظهور سياسة الوصول الحر للمعلومات خاصة بعد سياسة الاحتكار التي ألغت كافة القيود التي كانت في الوقت القريب حكرا بيد الناشرين التجاريين.

فالوصول الحر منح للباحثين حق امتلاكهم لأعمالهم الفكرية من دون وساطة الناشرين، و الذي ظهر كنتيجة عن أزمة النشر وتزايد في أسعار الدوريات العلمية التي تسببت في عجز المكتبات وميزانيتها عن شراء المقتنيات الفكرية، فكان البديل هو الوصول الحر للمعلومات الذي تميز بنوعين من الطرق للنشر أولها ما يعرف بالطريق الذهبي والذي يهتم بنشر الدوريات العلمية المحكمة، أما الثاني وهو الطريق الأخضر الذي ينقسم إلى قسمين دوريات الوصول الحر للمعلومات والمستودعات الرقمية[1] التي تسعى لنشر الأبحاث بمختلف أنواعها من كتب ، دوريات وحتى أطروحات ومذكرات تخرج بمختلف مستوياتها ويطلق عليه بالأدب الرمادي الذي هو محل استقطاب واهتمام الباحثين خاصة في مجال علم المكتبات والتوثيق كونه يتميز بخاصية الحاضر الغائب في الساحة العلمية وهذا لما يحويه من معارف جديدة من جهة وكونه لا يخضع للنشر التجاري من جهة أخرى ، وعليه هو موضوع بحثنا حيث نسعى لدراسته في ظل ما فرضته سياسة الوصول الحر ممثلة في المستودعات الرقمية المؤسساتية ووظيفتها كأداة للتعريف به و إتاحته.

1. عناصر المنهجية

1.1-الإشكالية

لعل ظاهرة انفجار المعلومات الذي نتج عن شبكة الإنترنت والتي ساهمت في ظهور تقنيات ووسائل حديثة للتحكم بالمعلومات المتزايدة التي أدت لتقليص وإلغاء دور بعض مؤسسات المعلومات مما جعل هاته المؤسسات تفكر في تبني طرق ووسائل حديثة لمسايرة هذا التطور التكنولوجي بغية تحسين خدماتها، ومن بين أهم تلك الخدمات تلك

الإشتراكات في الدوريات العلمية المتخصصة والتي شكلت أزمة فيما بعد نتيجة للإرتفاع المتزايد للاشتراك فيها وبالتالي عجز ميزانيات المكتبات عن ملاحقة الإنتاج الفكري المنشور ولهذا كان لهاته الأزمة الفضل في بزوغ حركة الوصول الحر التي حررت كل المؤسسات من القيود المادية.

إن حركة الوصول الحر ساهمت مساهمة كبيرة في الوصول للإنتاج الفكري وتلبية حاجات الباحثين ولهذا تبنت جل المؤسسات العلمية لهاته السياسة من خلال إنشاء مستودعات رقمية لحفظ إنتاجها الفكري المنشور وإتاحته لمجتمع باحثيها، ولعل من أنواع هذا الإنتاج هو الأدب الرمادي والذي نسعى لتبيان نقطة الوصل بين المستودعات الرقمية المؤسساتية والأدب الرمادي في ظل حركة الوصول الحر من خلال السعي للإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة المستودع الرقمي لجامعة بسكرة في تحقيق الوصول الحر للأدب الرمادي؟

ولتدعيم مشكل البحث نطرح جملة من التساؤلات التي تساعدنا لتوجيه البحث:

2.1. تساؤلات الدراسة

- كيف يساهم المستودع الرقمي لجامعة بسكرة في مرئية الأدب الرمادي؟
- ما هي التقنيات المستخدمة لدراسة مرئية الأدب الرمادي المنشور في المستودع الرقمي لجامعة بسكرة؟
- ما نوع الإرتباطات التشعبية بالحاوية الرقمية لجامعة بسكرة؟
- ما هو التوزيع الجغرافي (لأماكن الولوج) للحاوية الرقمية لجامعة بسكرة؟

3.1.فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة فقد تم صياغة مجموعة من الفرضيات نوردها على النحو التالي:

- يساهم المستودع الرقمي لجامعة بسكرة في مرئية الأدب الرمادي على الويب من خلال تحسين ترتيب مكانة الجامعة على مستوى محركات البحث العالمية.
- السبل والآليات المطبقة لدارسة المرئية تكمن في معايير الظهور وهي معيار النقر ومعيار الطبع ومعيار CTR ومعيار Position.
- الحاوية الرقمية لجامعة بسكرة ترتبط بالصفحات الرسمية بدرجة أكثر من غير الرسمية؟
- يسجل الباحثون والمستفيدون دخولهم للحاوية الرقمية من المناطق الجغرافية العربية فقط؟

4.1.مصطلحات الدراسة

-الوصول الحر(Open Access): يعني إتاحة الإنتاج الفكري مجانًا على الويب، وحق المستفيد في القراءة، التحميل والنسخ، الطبع، التوزيع والبحث دون أن يدفع مقابل ذلك مع مراعاة الحقوق الأدبية للمؤلف.[2]

- المستودعات الرقمية المؤسساتية: هي مستودعات تابعة للجامعات والمؤسسات والمعاهد والمنظمات البحثية والتعليمية، والتي تسعى لضم أغلب أو جميع الإنتاج الفكري للباحثين المنتسبين إليها في جميع المجالات أو في عدد من المجالات أو في مجال واحد، وفقًا للتغطية المخططة للمستودع، وإتاحة هذا الإنتاج للمستفيدين سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك وفقًا للسياسة التي يقررها المسؤولون عن المستودع.[3]

-الأدب الرمادي: كل ما ينتج على جميع المستويات الحكومية، الأكاديمية، التجارية والصناعية في الشكل المطبوع والإلكتروني والذي لا يخضع لرقابة الناشرين التجاريين ولا يشكل النشر النشاط الرئيسي للهيئات المنتجة له.[4]

5.1 مجالات الدراسة

1.5.1. المجال المكاني: هو المستودع الرقمي لجامعة محمد خيضر بسكرة .

2.5.1. المجال الزمني: وهو الوقت المستغرق لإنجاز الدراسة بشقيها النظري والميداني، كانت البداية ابتداءً من شهر فيفري 2018 إلى غاية شهر جوان 2018 أي أن الدراسة استغرقت 6 أشهر.

6.1 منهج الدراسة

استخدمنا في دراستنا جملة المناهج التالية:

1.6.1. المنهج الوصفي: حيث نقوم بوصف المستودع الرقمي لجامعة محمد خيضر بسكرة وتحليل بياناتها بغية الوصول إلى استنتاجات تساعد في إيجاد حلول لمشكلة الدراسة.

2.6.1. منهج دراسة الحالة: وهو المستودع الرقمي لجامعة بسكرة.

3.6.1. منهج قياسات الويب الويبمتركس(webometrics*)[5] الذي يعتمد على دراسة الجوانب الكمية لبناء واستخدام مصادر المعلومات المتاحة على الويب وهياكلها وتقنياتها وهذا بالاعتماد على مناهج عمل قياسات المعلومات (infometrics[6]) من خلال تحليل الإحصاءات الخاصة بالمستودع الرقمي واستقرائها وفق **معايير الظهور** التي نفصل فيها في الفصل الميداني:

- معيار النقر على الحاوية الرقمية (click).
- معيار الطبع من الحاوية الرقمية (impression).
- معيار نسبة النقر على الظهور (ctr).
- معيار الترتيب (position).

2. الجانب النظري

1. المستودعات الرقمية

يذكر الباحث إبراهيم كرثيو أن المستودعات الرقمية هي عبارة عن فضاء عمل تعاوني على الانترنت لجمع وحفظ الإنتاج العلمي الأكاديمي للمؤسسات ومراكز الأبحاث،قصد تكوين ذاكرة جماعية، بحيث يمتاز بالتراكمية والحفظ على المدى البعيد والذي تكون نتيجته إتاحة حرة ودائمة.[7]

كما ن المستودعات الرقمية المؤسساتية تعمل على استقطاب وحفظ البحوث الأصيلة وكل الإنتاج الفكري الصادر كوظيفة أساسية إلى جانب إتاحتها بحرية يضمن حفظ وإتاحة و إمكانية الوصول إلى هذا الإنتاج الفكري المتراكم والدائم على المستوى الطويل لجميع المستفيدين من داخل وخارج المؤسسة التابع لها المستودع.[8]

من التعريفات الواردة أيضا كونها عبارة عن قاعدة بيانات متاحة على الشبكة العنكبوتية، تشتمل على الإنتاج الفكري الرقمي الذي يودعه الباحثون، والذي يصدر عن المؤسسة وعادة تتبع الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية بإتاحتها بدون قيود وعوائق.

إن المستودعات الرقمية المؤسساتية حسب Bailey : هي تشتمل على مجموعة متنوعة من المواد المنتجة من قبل العلماء والباحثين في العديد من الإختصاصات مثل: المنشورات الإلكترونية،التقارير الفنية ،الأطروحات والرسائل ا لجامعية، مواد التدريس، الكتب الإلكترونية، الدوريات العلمية. [9]

من خلال التعريفات التي قمنا بسردها حول المستودعات الرقمية يمكننا تقديم التلخيص الموالي:

المستودعات الرقمية هي التي يمكن اعتبارها الخزان أو المكان الذي تحفظ فيه المواد الرقمية الخاصة بمؤسسة ما أو هيئة ما حسب نشاط تلك المؤسسة وهذا بهدف حفظ وتخزين كل المنشورات وكل الإنتاج الفكري الخاص بتلك المؤسسة والعمل على تنظيمه بطريقة تسهل بثه واسترجاعه و استخدامه في الوقت اللاحق كما أن المستودعات تحفظ المواد الرقمية حفظ طويل المدى.

2 .أهداف المستودعات الرقمية

يعدّد أحمد عبادة مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:

- الحد أو التقليل من التكاليف المرتبطة بنشر عمليات الطباعة.
- المساهمة في تغيير طريقة التدريس والبحث العلمي.
- المشاركة والإسهام في إنتاج المعرفة.
- توزيع المعلومات للمجتمع وإيصالها بشكل أسرع وبأقل تكلفة وتحقيق التعاون بين مؤسسات البحث العلمي.
- إرتقاء نشاط المؤسسة من خلال الإتاحة الرقمية للمعلومات على نطاق عالمي.
- الحفاظ على مصادر المعلومات النادرة والقابلة للتلف.

فالجامعات أصبحت تسعى لإنشاء مستودعات لحماية ممتلكاتها الفكرية وتثمينها من جهة وجلب أكبر عدد من القراء والمستفيدين من المنشورات من جهة أخرى لأنه في الوقت الراهن أصبح البقاء والديمومة لأكثر المؤسسات تأثيرا في مجتمع المستفيدين من خلال زيادة عدد الإستشهادات المرجعية وارتفاع عامل التأثير للمؤسسة من خلال المستودع وللمجلة التي نشر فيها المقال أو البحث.

3. خصائص المستودعات الرقمية

1. إحتوائها على أنماط متعددة من الملفات النصية وملفات الفيديو ...إلخ.
2. تتميز المستودعات الرقمية بالتراكمية والإستمرارية وهذا يدل على أنه جميع المحتوى الفكري يحفظ على المدى الطويل ولا يلغى ولا يحذف إلا في حالات تحددها سياسات تحدد من طرف المسؤولين عن المستودع.
3. إذا كانت المستودعات تتبع لمؤسسات بحثية وليست متخصصة فهي تتخذ طابع مؤسساتي يتمثل في التعاون والمشاركة بين الأقسام العلمية للحصول على الإنتاج الفكرية للمؤسسة.
4. إتاحة الوصول الحر والتشغيل البيني مع مختلف النظم وتتمثل في إتاحة الوصول الحر في السياسات التي تكفل الإتاحة بما يتفق مع شرعية الوصول وخاصة فيما يتعلق بالمواد غير المنشورة.[10]

4. أهمية المستودعات الرقمية

إن للمستودعات أهمية لا يمكن إنكارها خاصة في الوقت الحال، إذ أصبحت:

- تساهم في حماية الملكية الفكرية للمؤسسة وتزيد من مكانتها كما أصبحت كأداة للإعلان عن خدمات تلك المؤسسة البحثية.
- لها الفضل في الإرتقاء بجودة الأبحاث العلمية والعملية وزيادة حدة المنافسة بين الباحثين وبين المؤسسات.
- حفظ الإنتاج الفكري.
- أصبحت المستودعات بمثابة أحد المعايير لتقييم الجامعات من حيث التصميم ومن حيث مد ى الإقتباس من أعمال باحثيها وبالتالي ارتفاع معامل تأثيرها impact factor.

بعد عرض الجانب المتعلق بعناصر المنهجية نمر مباشرة للجانب التطبيقي وأدواته للدخول بصفة مباشرة للب الدراسة.

3. معطيات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

- نقاط الولوج لمستودع جامعة بسكرة (Dspace).
- حسب ما تحصلنا عليه من معلومات وأرقام لم تتمكن المهندسة المكلفة بالحاوية الرقمية للجامعة من إفادتنا من أماكن الولوج للمستودع حسب الولايات الوطنية.

1.نقاط الولوج (المو اقع الجغر افية) للحاوية الرقمية

مما لا شك فيه أن أي مستودع رقمي يحفظ البيانات على مستواه على شكل مسودات البحث، كالكلمات المفتاحية المستخدمة، أماكن الولوج ....إلخ، هاته المسودات عبارة عن البيانات التي تحدد مسبقا عند تثبيت البرمجية من قبل التقني في الإعلام الآلي، إلا أنه لم نتمكن من الحصول على أماكن الولوج للمستودع حسب الولايات الوطنية و تم الحصول فقط عليها حسب الدول وتم فرزها حسب المناطق الجغرافية، كما يلي:

أولا حسب **الدول العربية** التي سجلت دخولها للحاوية الرقمية بغية إظهار التفاوت ومعرفة أكثر الدول العربية ولوجا لمستودع جامعة بسكرة، و

ثانيا: كما تم فرزها من حيث **القارات** للتعرف على أكثر الدول ولوجا للحاوية الرقمية.

أولا: الولوج حسب الدول العربية

Position	CTR	Impression	النقر	الدول
6,3	12,05	1205885	145343	الجزائر
8	9,64	169365	16335	المغرب
9,9	7,81	98720	7706	مصر
7,2	10,59	63858	6765	العراق
7,7	10,04	47449	4762	سوريا
9,2	8,62	50741	4376	تونس
6,9	9,73	35278	3434	السودان
11	5,91	56982	3367	السعودية
7,9	10,35	29918	3096	ليبيا
8,3	9,21	27756	2557	الأردن
8,6	10,21	20564	2099	اليمن
8,3	10,07	20714	2085	لبنان
7,7	12,38	10275	1272	فلسطين
12	7,39	15878	1174	الامرات العربية
8,7	9,02	11442	1032	عمان
9,8	8,82	7373	650	قطر
9,3	9,77	5374	525	البحرين
11	6,14	7848	482	الكويت
7,2	7,33	4696	344	موريطانيا

جدول رقم(01): يمثل الولوج حسب الدول العربية(2018)

(من إعداد الباحثين)

بناء على الجدول رقم (01) الذي يمثل الولوج للدول العربية بناءً على المعايير الأربعة للمرئية التي نمثلها حسب كل معيار على حدى:

1.1.معيار النقر بالنسبة للدول العربية:

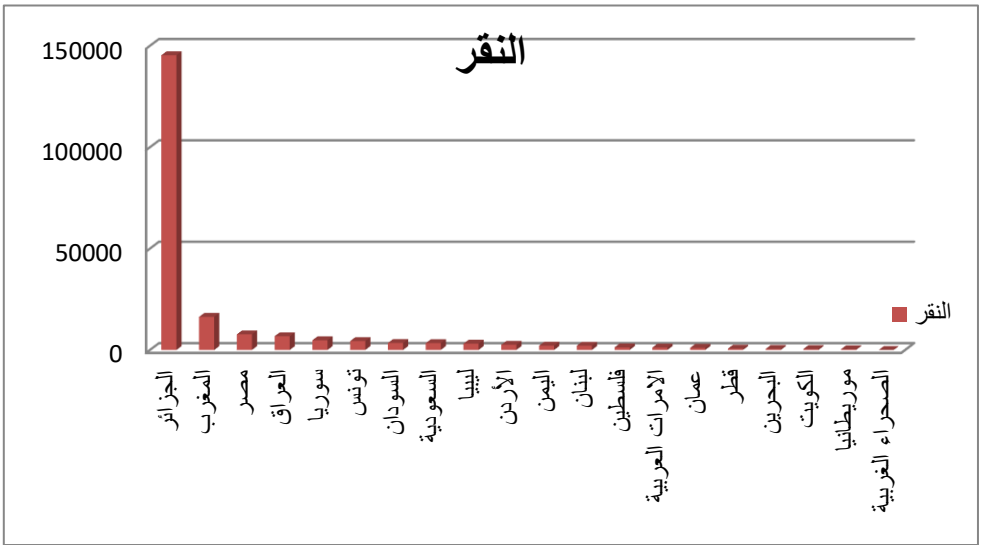

شكل رقم(01): يمثل معيار النقر بالنسبة للدول العربية(2018)

(من إعداد الباحثين)

بناء على الجدول رقم(01) والشكل البياني رقم(01) نلاحظ تصدر الجزائر (الولايات) من حيث معيار النقر على الحاوية الرقمية لجامعة بسكرة بنسبة قدرت ب(145343) نقرة، ومن ثم تليها دولة المغرب بنسبة النقر مقدرة ب(16335) وفي المرتبة الثالثة دولة مصر بنسب النقر قدرت ب (7706)نقرة، ومن ثم دولة العراق بمعدل نقرات قدر ب (6765) ومن ثم دولة سوريا وتونس بنسب المقدرة على التوالي (4762) و (4376) نقرة تبقى النسب تقل إلى غاية انعدام النقر في دولة الصحراء الغربية؛ و

من خلال النتائج المحصل عليها من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) تبين أن تصدر الجزائر هو دليل على نسب النقر العالية داخل الوطن من مختلف الولايات ودخول المجتمع الأكاديمي للحاوية الرقمية للبحث فيها، كما أن جامعة بسكرة تعد من الجامعات الوطنية الرائدة في البحث العلمي وبالتالي هي مقصد العديد من الجامعات من خلال حاويتها الرقمية .

2.1..معيار الطبع (impression) حسب الدول العربية:

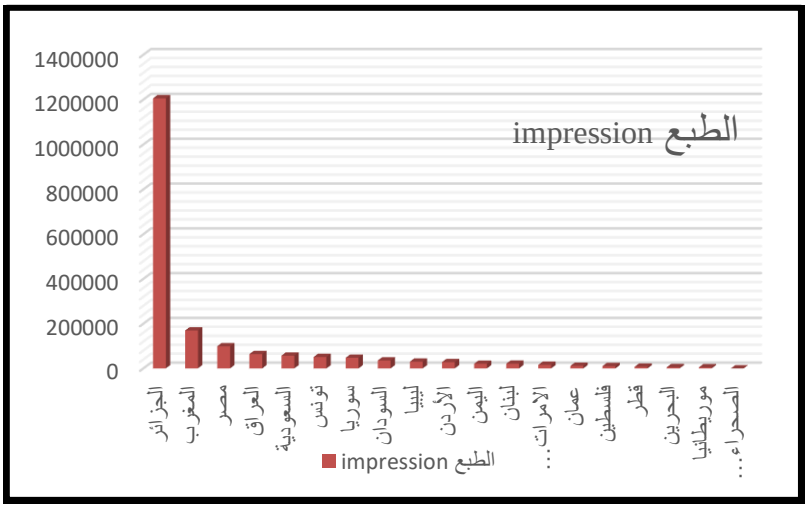

شكل رقم(02) يمثل معيار الطبع حسب الدول العربية
(من إعداد الباحثين)

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (02) يتبين تصدر كل من الجزائر بنسبة طبع بلغت (1205885) والمغرب بنسبة طبع قدرت (169365) ومصر (98720) ومن ثم دولة العراق (63858) لتليها باقي الدول بنسب أقل.

وعليه تبقى الجزائر تتصدر البلدان العربية من حيث معيار الطبع (impression) وهذا راجع للإستخدام الدائم من قبل الباحثين والمجتمع الأكاديمي للحاوية الرقمية، والتشابه بين الجامعات الوطنية في برامج التكوين خاصة مع توحيد بعض البرامج التكوينية وبالتالي الولوج للحاوية والإطلاع على المستجدات والإستطلاع على طرق عمل الجامعات الوطنية الرائدة، بالإضافة لكل هذا عادة ما تبرم إتفاقيات تعاون في مجال البحث العلمي بين الدول العربية بين كل من الجزائر والمغرب وتونس ومن مصر والعراق وسوريا ذات التوجه الفرانكفوني وبدرجة أقل دول المشرق العربي فالدول العربية تتشارك فيما بينها من حيث المحتوى العربي المعلوماتي.

3.1معيار الترتيب (position)حسب الدول العربية:

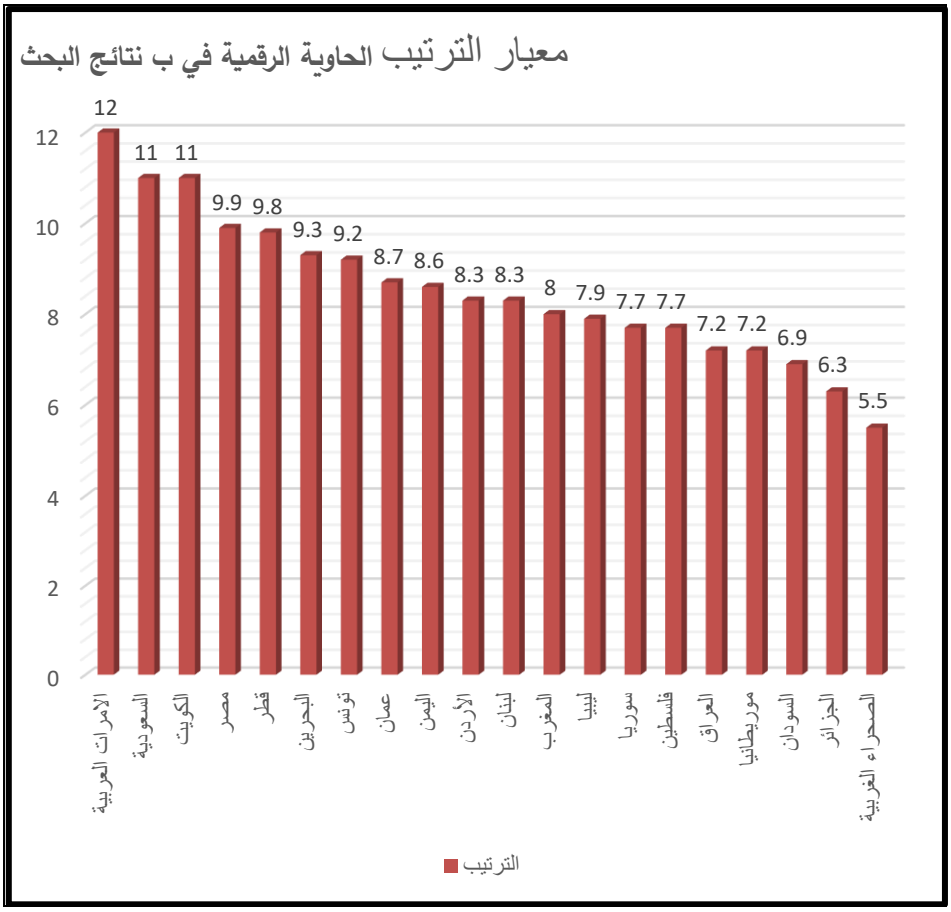

شكل رقم(03): يمثل معيار الترتيب حسب الدول العربية (2018)
(من إعداد الباحثين)

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (03) يتبين وجود تقارب في نسبة الترتيب حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة بنسبة تقدر ب(12) لتليها كل من دولة الكويت والسعودية بنسبة تقدر ب(11) ومن ثم مصر بنسبة قدرت (9.9) ومن ثم البحرين (9.39) وتونس (9.2)؛ وعليه بناء على نتائج الجدول رقم(01) والشكل البياني رقم(03) يمكن تسجيل أحسن نسب ترتيب على مستوى دولة الإمارات العربية المرتبة(12) وهذا يعني أنه عند

البحث في google ظهرت نتيجة البحث وترتب فيها المستودع الرقمي لجامعة بسكرة في الصفحة الثانية من نتائج البحث العامة، بعدها مباشرة كل من دولة السعودية ثم الكويت،

ومنه يمكن القول أنه كل ما تراجعت نسب الترتيب كل ما تظهر نتائج البحث في الصفحات الأولى.

2.مقارنة الولوج للحاوية الرقمية بين مختلف بلدان العالم

قمنا بتقسيم الولوج حسب القارات وفق معايير الظهور. حيث تم حساب المتوسط الحسابي لجميع القارات وعلى حسب كل معيار، فتحصلنا عن النتائج الموضحة في الجدول التالي:

1.2المتوسط الحسابي لكافة القارات بالمقارنة حسب معايير الظهور

	النقر	الطبع	Ctr	الترتيب
دول عربية	1037,02	94505,9	8,75	8,252
افريقيا	129,86	1105,4	12,33	9,24
اسيا	172,88	1823,5	8,613	17,15
اوروبا	99,7	1206,01	52,98	15
أمريكا	36,04	498,95	10,8	16,5
استراليا	6,57	112,42	3,29	23,214

جدول رقم(02): يمثل المتوسط الحسابي لجميع القارات(2018)

(من إعداد الباحثين)

1.1.2معيار النقر

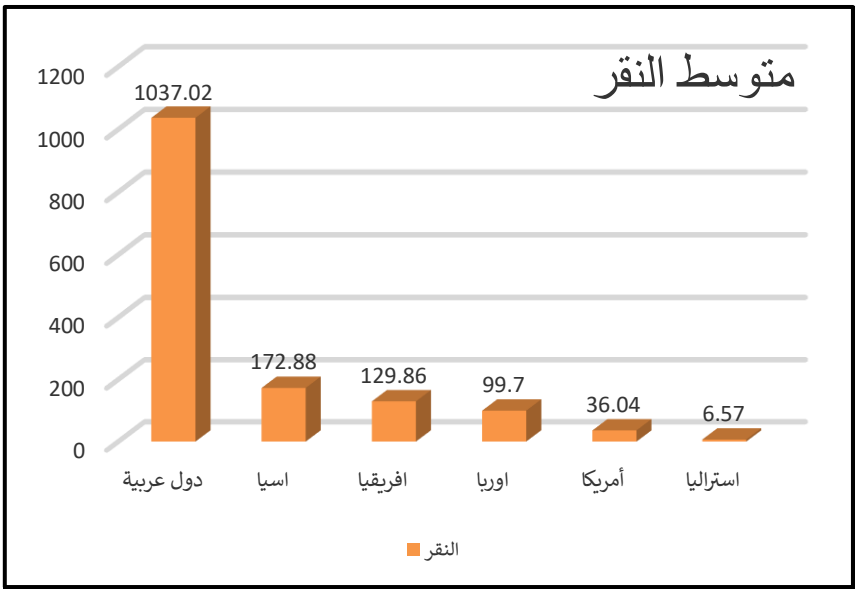

شكل رقم(04): يمثل متوسط النقرلجميع القارات(2018)

(من إعداد الباحثين)

من خلال الجدول رقم(02) والشكل رقم (04) يتبين لنا تصدر الدول العربية من حيث معيار النقر على الحاوية الرقمية لجامعة بسكرة بنسبة قدرت ب (1037.02)، لتليها قارة أسيا بنسبة قدرت ب(172.88) وبنسبة اقل قارة إفريقيا قدرت ب(129.86) لتأتي قارة أوروبا بنسبة قدرت ب (99.7) ، ومن ثم قارة أمريكا بنسبة قدرت ب(36.04) وفي أخر الترتيب قارة أستراليا بنسبة تكاد تكون منعدمة وهي (6.57).

وبالتالي تصدر الدول العربية قائمة الدول الأكثر نقرا على الحاوية الرقمية لجامعة بسكرة ليس بالأمر الغريب بل يرجع ذلك لعدة أسبب نذكر منها:

-تقارب الاهتمامات البحثية بين الباحثين العرب.

-التشارك اللغوي (اللغة العربية) التي تشكل غالبية وثائق الحاوية والبيئة البحثية العربية.

2.1.2. معيار الطبع (Impression):

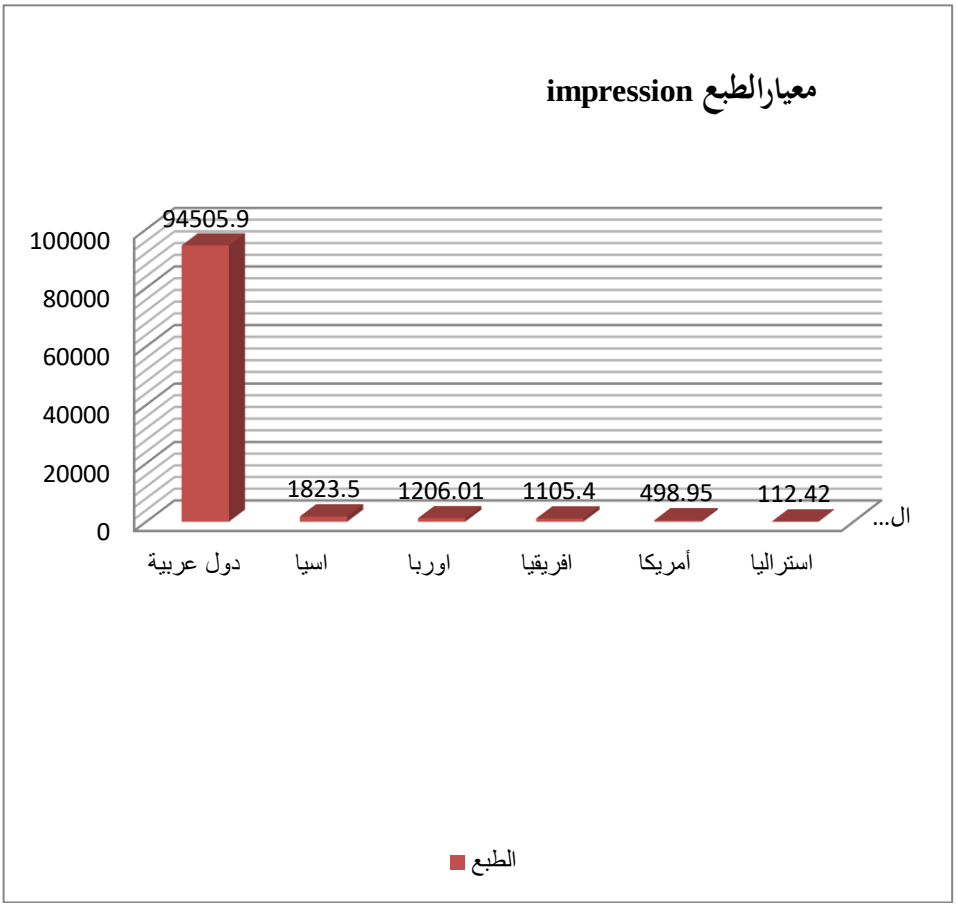

شكل رقم(05): يمثل مقارنة نسب الطبع بين جميع القارات(2018)

(من إعداد الباحثين)

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم(05) يتضح لنا أن أكبر نسبة طبع سجلت في الدول العربية قدرت ب(94505.9) لتليها وبفارق جد كبير قارة آسيا بقيمة قدرت ب1823.لتليها قارة أوروبا بنسبة طبع قدرت ب (1206.01) ومن ثم بنسب أقل قارة إفريقيا بنسبة قدرت ب(11.05) أمريكا بقيمة تعرف بالضعيفة قدرت ب (498.95) وفي أخر الترتيب قارة أستراليا قيمة شبه منعدمة قدرت ب (112.42).

وعليه تصدر البلدان العربية من حيث معيار الطبع يعود لعدة عوامل لعل أبرزها بيئة التشارك من حيث البيئة العربية وعامل اللغة العربية، هذا أثر تأثيرا واضحا في معيار الطبع وتسجيل أكبر طبع من الحاوية الرقمية من قبل الدول العربية .

- بالنسبة للتساؤل الخاص بالصفحات التي يفتحها المستخدم الداخل للحاوية الرقمية فإنه يتعذر معرفة ذلك حسب القائم على المستودع الرقمي لجامعة بسكرة، أما بالنسبة للغة الأكثر استخداما من قبل المستخدم يتعذر إخراج مثل هذه البيانات، وهذا راجع لعدم برمجة حفظ مثل هذه البيانات، كما تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالصفحات التي ترتبط بالحاوية الرقمية لجامعة بسكرة أو موقع جامعة بسكرة ككل .

4.صفحات الارتباط

وقد تم الحصول على المعلومات في شكل ملف يحتوي على الصفحات التي ترتبط ارتباط تشعبا بالجامعة (page links) وقد تم فرزها وتقسيمها حسب الجهة المسؤولة عن الموقع وطبيعة تلك الصفحة، وقسمت كما يلي:

1.4 إرتباط الجامعات الوطنية والمعاهد الدولية.بالحاوية حسب رو ابط الصفحة

الرقم	اسم ورابط الصفحة	روابط الصفحة
1	univ-bejaia.dz	6
2	univ-tebessa.dz	5
3	univ-ouargla.dz	3
4	univ-msila.dz	3
5	univ-batna.dz	2
6	univ-boumerdes.dz	2
7	universityreuters.com	2
8	univ-batna2.dz	1
9	univ-saida.dz	1
10	univ-lyon2.fr	1
11	univ-annaba.dz	1
12	usta.edu.co	1
13	aboukir-institutes.edu.eg	1

جدول رقم(03): يمثل إرتباط الجامعات الوطنية مع الحاوية حسب رو ابط الصفحة(2018)
(من إعداد الباحثين)

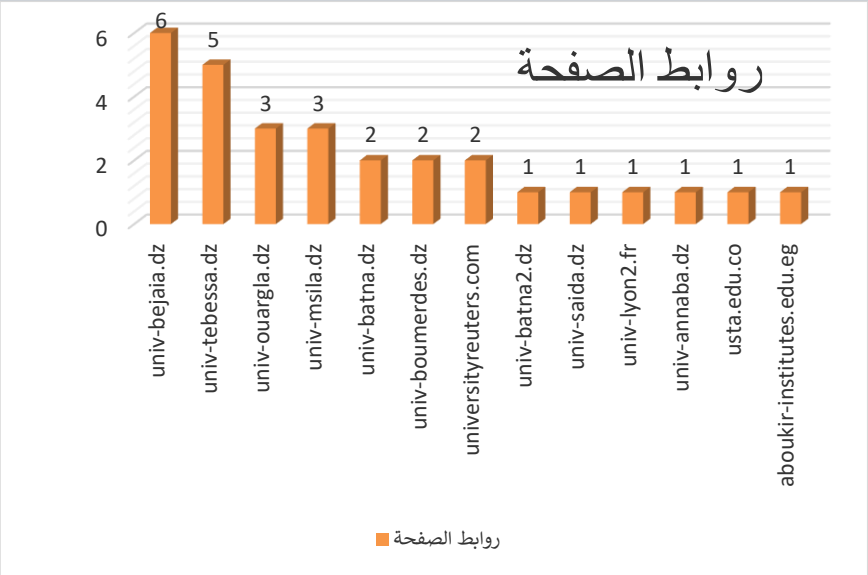

شكل قم (06): يمثل إرتباط الجامعات الوطنية والمعاهد الدولية.مع الحاوية حسب رو ابط الصفحة(2018)
(من إعداد الباحثين)

من خلال ما تبينه النتائج المحصل عليها من خلال الجدول رقم(03) والشكل رقم(06) يتبين تصدر جامعة بجاية قائمة الجامعات الوطنية بقيمة قدرت بستة (6) صفحات مرتبطة بالحاوية الرقمية، ومن ثم جامعة تبسة بقيمة أقل قدرت بخمس(5) صفحات ومن ثم كل من جامعة ورقلة ومسيلة مقدرة بصفحتين(2) ليتذيل الترتيب باقي الجامعات جامعة باتنة (1) و(2) ومن ثم باقي الجامعات والمعاهد الدولية.

وعليه يعود سبب تصدر جامعة بجاية قائمة الجامعات الوطنية ذات الارتباط بجامعة بسكرة؛ لتعاملها مع الاختصاصات العلمية والبحوث باللغة الأجنبية بالإضافة إلى تطابق برامج التكوين. وتشابه برامج التكوين في الدكتوراه كما يتم الولوج بغية الاطلاع على المحتويات الرقمية المتاحة على مستواها.

2.4 إرتباط مراكز البحث الوطنية والدولية بالحاوية الرقمية

الرقم	اسم ورابط الصفحة	روابط الصفحة
1	cerist.dz	47
2	crstra.dz	2
3	archives-ouvertes.fr	2
4	larhyss.net	2
5	cnrs.fr	1
6	oaji.net	1
7	bu.edu.eg	1

جدول رقم (04): يمثل إرتباط مراكز البحث الوطنية والأجنبية مع الحاوية حسب رو ابط الصفحة(2018)
(من إعداد الباحثين)

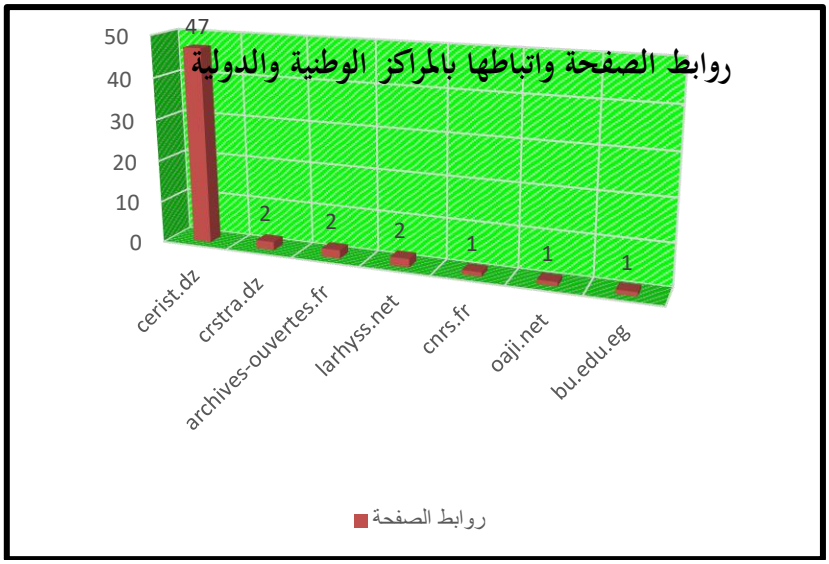

شكل رقم (07) : يمثل نسب إرتباط مراكز البحث الوطنية والدولية بالحاوية حسب رو ابط الصفحة(2018)
(من إعداد الباحثين)

من خلال النتائج المحصل عليها من الجدول رقم(04) والشكل رقم (07) نجد أن المركز العلمي والتقني (Cerist) في طليعة المراكز الوطنية والدولية الأكثر ارتباطا بالحاوية الرقمية لجامعة بسكرة بقيمة قدرت (47) رابط صفحة، ومن ثم يليه كل من المركز الوطني للمناطق الجافة (Crstra) ثم الأرشيفات الفرنسية المفتوحة (Archives)، وعليه فإن سبب تصدر (Cerist) قائمة مراكز البحث الوطنية منطقي لأنه القائم والمسؤول عن تدفق الانترنت في الجزائر، أما عن (Crstra) الذي يعتبر من أهم المراكز الوطنية القائمة على البحث العلمي في المناطق الجافة فتعامله مع الحاوية بكثرة راجع لكونه في ولاية بسكرة وله مقر داخل الجامعة، أما الأرشيفات المفتوحة الفرنسية الذي هو من بين أكبر الأرشيفات العالمية التي تتيح الإنتاج العلمي مجانا وبالتالي لابد لها أن تكون على إطلاع دائم بجل المستودعات الرقمية العالمية من خلال ما يسمى روابط تورنت (Lien TORRENT).

3.4 مقارنة بين مختلف الصفحات

ولإظهار أكثر الصفحات ارتباطا بالحاوية الرقمية إرتأينا مقارنة بين الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث من حيث صفحة الإرتباط، من خلال حساب المتوسط الحسابي لكل نوع كما هو موضح في الجدول التالي:

الرقم	أنواع الهيئات	المتوسط الحسابي
1	الجامعات الوطنية والدولية	3,33
2	مراكز البحث	7
3	المؤسسات والمنظمات	4,07
4	صفحات ومواقع	60
5	المدونات	35,3

جدول رقم(05):يمثل مقارنة بين مختلف المؤسسات مع الحاوية حسب رو ابط الصفحة(2018)
(من إعداد الباحثين)

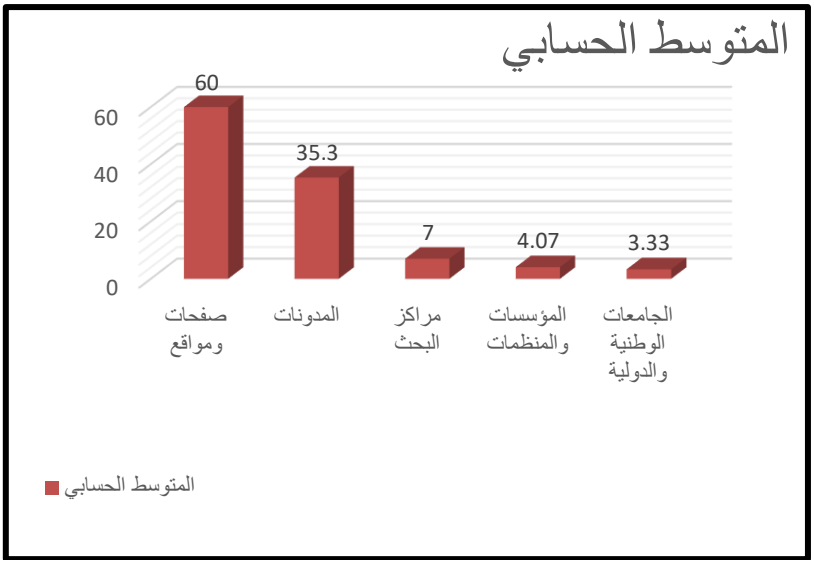

شكل رقم(08): مقارنة بين مختلف المؤسسات مع الحاوية حسب رو ابط الصفحة(2018)

(من إعداد الباحثين)

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (05) والشكل رقم (08) يتبين لنا تصدر الصفحات والمواقع قائمة الترتيب بمتوسط حسابي قدر ب (60)، لتليه المدونات بنسبة قدرت ب (35.3) ومن ثم في المرتبة الثالثة مراكز البحث والمعلومات بنسبة ضعيفة قدرت ب(7) ومن ثم المؤسسات والمنظمات بقيمة تقدر ب (4.07) ليتذيل الترتيب الجامعات الوطنية والمعاهد الدولية بقيمة تكاد تنعدم وهي (3.33).

وعليه يمكن القول إن الارتباط من قبل المؤسسات والمراكز ذات الطابع الرسمي تكاد تكون منعدمة مقارنة بالمؤسسات والصفحات والمواقع والمدونات ذات الاهتمامات الشخصية؛ وكمثال مركز الإعلام العلمي والتقني(Cerist) ضعف ارتباطه يدل على ضعف هيكلة المواقع الرسمية للجامعات والمؤسسات، كما يعتبر كدليل على انعدام إستراتيجية دقيقة في تصميم وإنشاء المواقع الرسمية لتكون بالشكل المطلوب ولتكون الداعمة لبعضها البعض،فزيادة عدد الروابط التشعبية يساهم مساهمة كبيرة في الرفع من قيمة الموقع والعمل على شهرته.

5.أجهزة الدخول للمستودع الرقمي

نوع الجهاز	نسب نقر
الهاتف	113485
جهاز الكمبيوتر	109917
اللوح الالكتروني	5136

جدول رقم(06): يمثل أجهزة الدخول للحاوية الرقمية وفق معيار النقر(2018 من اعدا الباحثين)

(من إعداد الباحثين)

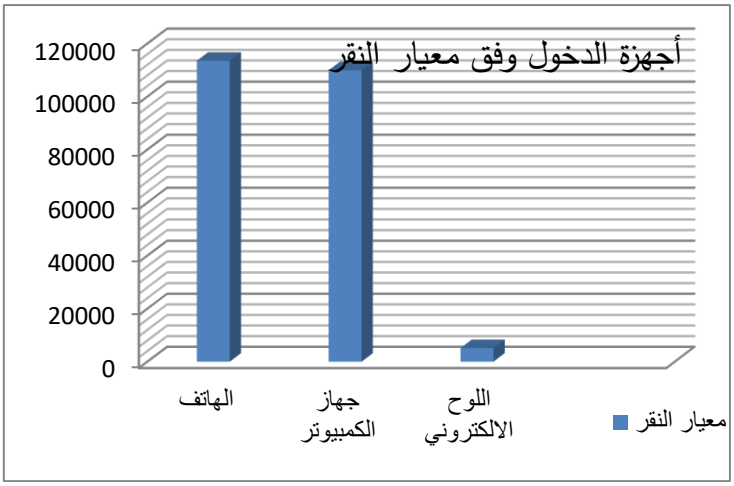

شكل(09):يمثل أجهزة الدخول للحاوية الرقمية(2018)

(من إعداد الباحثين)

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (06) والشكل البياني رقم(09) يتبين لنا سيطرة جهاز الهاتف النقال بنسبة قدرت ب(113485) نقرة، وفي المرتبة الثانية جهاز الكمبيوتر بقيمة قدرت ب(109917) نقرة من حيث النقر على المستودع وفي أخر الترتيب اللوح الإلكتروني (tablets) بنسبة قدرت ب(5136) نقرة؛

وعليه يمكن القول أن تصدر الهاتف النقال قائمة الأجهزة التي سجل منها الدخول للمستودع الرقمي يعود لامتلاك غالبية المجتمع في الوقت الحالي للهاتف النقال الذي فرض هيمنته بشكل سريع وهذا بفضل مميزاته والانفراد بتطبيقات أكثر فعالية ما يجعله ضمن أولى اختيارات المستخدم لخفة وسهولة نقله وإلغاء عناء التنقل مقارنة بباقي الأجهزة (جهاز الكمبيوتر واللوح الإلكتروني) فالهاتف النقال هو الجهاز المشترك بين الباحثين ويمتلكه جميع فئات المجتمع (طلاب-أساتذة-عمال)،

أما الدخول للحاوية الرقمية من جهاز الكمبيوتر يختلف الدخول بجهاز الهاتف النقال إلى الواجهة الرئيسية للموقع الخاص بجامعة بسكرة ، والتي لاحظنا أنها نفس الواجهة سواء كان ذلك من الولوج عن طريق الحاسوب أو الهاتف النقال، وهذا حسب رأينا الشخصي يعتبر خلل تقني لأن الهاتف من المفروض أن يزود بواجهة ثانوية تختلف عن الواجهة الأولى تحقيقا للوضوح.

بالإضافة إلى ذلك تم إفادتنا من قبل المكلفة بالحاوية الرقمية بإحصائيات الدخول للحاوية الرقمية وفق معايير الظهور، النقر والطبع (impression) و (CTR) والترتيب حسب الأيام والشهور حيث تحصلنا على إحصائيات لمدة ثلاثة أشهر كحد أقصى كونه لايقدم زمانيا أكثر من ذلك وتم فرز هاته الإحصائيات حسب كل شهر للخروج بالمتوسط الحسابي لكل شهر وهذا على أساس معيار الطبع (IMPRESSSION) كما هو موضح في الجدول التالي:

الأشهر	معيار Impressions
مارس	98908,56
أفريل	118379,27
ماي	100118,83

جدول رقم (07):يمثل نسبة الطبع (IMPRESSION)حسب الأشهر(2018)
(من إعداد الباحثين)

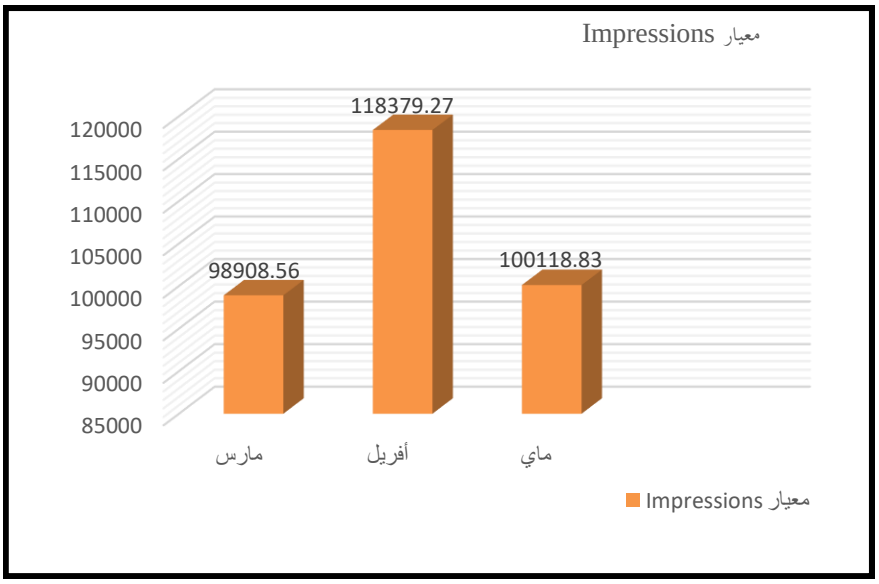

شكل رقم(10): يمثل نسبة الطبع (IMPRESSION)حسب الأشهر(2018)
(من إعداد الباحثين)

من خلال الجدول رقم (07) والشكل البياني رقم (10) يتضح لنا أن هناك تفاوت في نسبة الطبع(IMPRESSION) وفقا للشهور الثلاثة، حيث وجدنا شهر أفريل في صدارة الأشهر، ومن ثم شهر ماي فشهر مارس، ومع تحليل النسب نجد أن تصدر شهر أفريل تزامن ذلك مع وصول البحث العلمي في الجامعة لذروته وتحضير المجتمع الأكاديمي للبحوث العلمية والعمل على سيرورتها،أما شهر ماي الذي عرف نقص في نسبة الطبع من المستودع نتيجة عزوف نوعا ما عن الحاوية الرقمية نتيجة انشغال المجتمع الأكاديمي بالتحضير للإمتحانات والفروض ولعل السبب الذي جعل النسب لاتتأثر تأثيرا كبيرا هو تسجيل الولوج المسجل من قبل طلبة ما بعد التدرج (ماستر-دكتوراه) للحاوية الرقمية والاستعانة بمحتوياتها الرقمية، أما تذيل الترتيب هو شهر مارس ويعود إلى تزامنه مع خروج الطلبة من امتحانات السداسي الأول وبداية السداسي الثاني وبالتالي التحيز والتوجه للمحاضرات والقاعات للتعرف على الخطوط العريضة للسداسي الثاني وعليه الدخول للحاوية الرقمية يختلف باختلاف الفترات الزمنية للموسم الجامعي.

7.عدد التحميلات

فيما يخص التحميلات تحصلنا عليها، حيث إحتوى الملف على حوالي 1000 تحميل، ونظرا لضيق الوقت ارتأينا أخذ عينة من التحميلات تقدر ب100 تحميل ومعرفة تخصصات تلك التحميلات ومن ثم المقارنة لمعرفة أكثر التخصصات تحميلا كما هو موضح في الجدول التالي:

Pages	Clicks	Impressions	CTR	Position
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/4988/1/MEMOIRE%20FINALE.pdf	17	940	1,81%	130
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2656/1/20.PDF	6	581	1,03%	79
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5944/1/Chala%20Safia.pdf	6	2816	0,21%	48
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/6683/1/m%C3%A9moire.pdf	6	452	1,33%	140
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/4995/1/Fetnaci%20Faiza.pdf	5	189	2,65%	120
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/10376/1/42.pdf	5	4383	0,11%	160

شكل رقم (11): يمثل النماذج الأولى للتحميلات من مستودع جامعة بسكرة(2018)

(من إعداد الباحثين)

التخصصات	نسب التحميل
علوم دقيقة	210
حقوق	200
تسير واقتصاد	140
فرنسية	110
انجليزية	120
ادب عربي	100

جدول رقم(08):يمثل نسبة التحميلات مقارنة بالتخصصات(2018))

(من إعداد الباحثين)

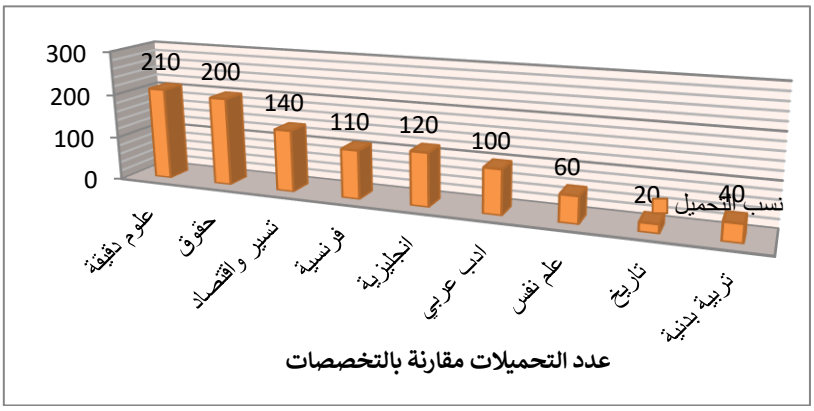

شكل رقم(12):يمثل عدد التحميلات مقارنة بالتخصصات(2018)

(من إعداد الباحثين)

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (12) والذي يمثل النتائج المحصل عليها لنسبة التحميلات مقارنة بالتخصصات حيث تظهر النتائج أن تخصصات العلوم الدقيقة في صدارة التخصصات الأكثر تحميلا من الحاوية الرقمية لجامعة بسكرة وهذا راجع لكون التخصصات العلمية تحتاج دائما للتجديد والتحديث لمعلوماتها بالإضافة إلى النقص في المراجع العلمية على مستوى المكتبات الجامعية كما أن التخصصات العلمية تلقى استحسانا كبيرا بين خريجي الجامعات وهذا لقيمة مخرجاتها العلمية.

خاتمة

أخذ النشر العلمي في الآونة الأخيرة منحى جديد بعد بروز ظاهرة الوصول الحر للمعلومات، هذا التوجه الجديد في النشر فتح آفاقا وسبلا جديدة لإتاحة المعلومة العلمية والتقنية التي كانت مسعى العديد من الباحثين في الوصول إليها في الوقت المناسب ولعل من بين مفرزات الوصول الحر أداتين الأولى دوريات الوصول الحر والثانية المستودعات الرقمية هذه الأخيرة التي عرفت انتشاار كبيرا لما تحويه من مميزات وسمات تجعل جل المؤسسات تسعى لتثبيتها والاستفادة من خدماتها؛

وعليه جاءت هاته الدراسة لنتطرق فيها لمدى مساهمة المستودعات الرقمية في تحقيق الوصول الحر للمنشورات الفكرية الجامعية أو ما يعرف بالأدب الرمادي الذي لم يلقَ الاهتمام الكافي من قبل الباحثين وعليه جاءت الدراسة لتسليط ضوء على الدور المنوط بالمستودع الرقمي المؤسساتي في إتاحة الأدب الرمادي وتمت الدراسة الميدانية على مستوى الحاوية الرقمية لجامعة محمد خيضر من خلال التطرق لكافة العناصر المتعلقة بالمستودعات في إطار التكنولوجيات الحديثة لما تحويه من دور بارز في التعريف بالأدب الرمادي وإتاحته للمستفيدين لتحقيق أقصى استفادة من معلوماته الحديثة والمتجددة .

ومن بين النتائج المتوصل إليها:

- ضعف الإرتباط بين الحاوية الرقمية لجامعة بسكرة والجامعات ومراكز البحث الوطنية التي قد تزيد من شهرة المستودع وتحسين ترتيبه على مستوى محركات وقواعد البيانات العالمية وبذلك ظهور ومرئية الأدب الرمادي.
- ضعف موقع جامعة بسكرة وترتيبه ضمن نتائج البحث وبالتالي إخفاء ما يحتويه المستودع ويصعب الوصول إليه وعليه من الضروري لو تم التخلي عن عشوائية العمل وضرورة تبني خطة واضحة المعالم في إتاحة الأدب الرمادي واستخدام الكلمات الأكثر دلالة وتكون متوافقة مع احتياجات المستفيدين.
- إعادة الاعتبار لمعايير الظهور وضرورة تبني على معايير ذات نتائج وإحصائيات دقيقة والمتابعة الدورية لها.
- الإسراع في إعادة هيكلة المستودع الرقمي لجامعة بسكرة وضرورة تقوية ارتباطها بالمواقع والصفحات ذات الأهمية التي تساهم في تحسين ترتيب نتائج البحث الخاصة بالحاوية ضمن الصفحات الأولى؛
- الإهتمام بإعادة تحيين معايير الظهور وفق ما يتطلبه الوقت الراهن وما يعرفه من تغييرات ومن المستحسن لو تم تنصيب أشخاص أكثر كفاءة على مستوى الحاوية الرقمية وذات دراية أكثر بهذا المجال وإعادة الإعتبار للمكتبات وكادرها البشري بمنحهم كامل الثقة وتسليمهم المهام في الحاوية الرقمية؛ والإبتعاد عن التغيير للموظفين بين الفترة والأخرى الذي قد يؤثر في مردودية الحاوية.
- ضرورة تنظيم دورات تكوينية وتدريب للمجتمع الأكاديمي وتوعيتهم بضرورة توثيق المعلومات المتواجدة على مستوى الأدب الرمادي.

قائمة المراجع

1- إبراهيم،كرثيو،.**المستودعات الرقمية والوصول الحر إلى المعلومات مشروع بناء وتنفيذ مستودع رقمي مؤسساتي**، مذكرة ماجستير. قسنطينة: علم المكتبات والتوثيق.2010.ص ص 24-26.-.[2018/03/09]. متاح على الخط المباشر على الرابط:https://docs.google.com/file/d/0B7bWW3qj2_lAUGF5d2tUeWdRWFk/edi

2- إبراهيم،كرثيو **المكتبات الأكاديمية والمستودعات الرقمية ،مهام وادوارجديدة** .مجلة المعلومات العلمية والتقنية .الجزائر :مركز البحث العلمي والتقني .مج9.ع1ص.124(تاريخ الزيارة يوم [2018/02/28].متاحالخط المباشر على الرابط:http://www.webreview.dz/spip.php?article2029

3- بن غيدة، وسام يوسف. **المستودعات الرقمية المؤسساتية ودورها في اتاحة المحتويات الرقمية للمكتبات الجامعية الجزائرية على شبكة الانترنت** :Journal.Cybrarians.عمارس2017.[2018/02/02]. متاح على الخط المباشر على الرابط: http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=773:wbinghida&catid=302:papers&Itemid=93

4- بودربان، عزالدين، قموح، ناجية، بن الطيب، زينب. **المكتبات الجزائرية ومبادرات النفاذ الحر الى المعلومات وتداولها في البيئة الالكترونية: بين مساعي التحقيق ومعوقاته**.في: وقائع المؤتمر العالمي، 27-28 نوفمبر2014.تونس:المعهد العالي للتوثيق، 2014.. [2018/02/02]متاح على الخط المباشر على الرابط: https://icoa2014.sciencesconf.org/file/97919

5- شاشة، فارس، بن دريري، عبد الغاني. **تقييم مو اقع الأرشيفات المفتوحة العربية باستخدام معاملات تاثير الويب**

6- الشوابكة، يونس أحمد إسماعيل. المكتبات **وحركة الوصول الحر للمعلومات: الدور والعلاقات والتأثيرات المتبادلة**. الاردن:cybrarians journal . ع 18مارس2009.[2018/02/02]. ،متاح على الخط المباشر على الرابط http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=377:2009-07-19-08-54-19&catid=141:2009-05-20-09-52-31

7- [1]فاطمة،شباب.اشكالية **تثمين الأدب الرمادي في الجزائر:الحضور Visibilité كمفهوم وأداة للتقييم**.رسالة دكتوراه:جامعة الجزائر.2014.ص50.

8- وسام يوسف،بن غيدة،**المستودعات الرقمية المؤسساتية ودورها في إتاحة المحتويات الرقمية للمكتبات الجامعية الجزائرية على شبكة الانترنت** .-Cybrarians Journal.-العدد45،مارس،2017.[2018/02/07]. متاح على الخط المباشر على الرابط http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=773:wbinghida&catid=302:papers&Itemid=93

9- Charles W. Bailey, Jr;**Open Access Bibliography: Liberating Scholarly Literature with E**-Prints and Open Access JournalsAssociation of Research Librarie. .[en ligne] https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Flibros.metabiblioteca.org%2Fbitstream%2F001%2F279%2F8%2Foab.pdf%3Ffbclid%3DIwAR2MyMgMdUDyCoKRPn1XTZfiFa-WVEV06GDr2X67uIDhViefPbVdbAdoifQ&h=AT1JJN-v8rAsv_gu0H1XAYoj0QYwmxTM5GMzcRwoU3RR0cq0ZN1VsEMbYK2WjsCd8ceMAI4IvPFohE2uE1KdEOjLIxt0NzoPWxOn_I05mSzkn_U69ZdZWyniMQS1wED-y0xv

الهوامش

[1] بودربان، عزالدين، قموح، ناجية، بن الطيب، زينب. **المكتبات الجزائرية ومبادرات النفاذ الحر الى المعلومات وتداولها في البيئة الالكترونية: بين مساعي التحقيق ومعوقاته**.في: وقائع المؤتمر العالمي، 27-28 نوفمبر2014.تونس:المعهد العالي للتوثيق، 2014.. [2018/02/02]متاح على الخط المباشر على الرابط: https://icoa2014.sciencesconf.org/file/97919

[2] الشوابكة، يونس أحمد إسماعيل. المكتبات **وحركة الوصول الحر للمعلومات: الدور والعلاقات والتأثيرات المتبادلة**. الاردن: cybrarians journal. ع 18مارس2009.[2018/02/02]. ،متاح على الخط المباشر على الرابط http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=377:2009-07-19-08-54-19&catid=141:2009-05-20-09-52-31

3-بن غيدة، وسام يوسف. **المستودعات الرقمية المؤسساتية ودورها في اتاحة المحتويات الرقمية للمكتبات الجامعية الجزائرية على شبكة الانترنت** :Journal.Cybrarians.عمارس2017.[2018/02/02]. متاح على الخط المباشر على الرابط: http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=773:wbinghida&catid=302:papers&Itemid=93

[4]فاطمة،شباب.اشكالية **تثمين الأدب الرمادي في الجزائر:الحضور Visibilité كمفهوم وأداة للتقييم**.رسالة دكتوراه:جامعة الجزائر.2014.ص.50

[5]شاشة، فارس، بن دريري، عبد الغاني. **تقييم مواقع الأرشيفات المفتوحة العربية باستخدام معاملات تاثير الويب**

[*] ظهر المصطلح سنة 1997 للباحثين (peter ingresen et tomas almind) حيث عرفاه بأنه قياس المعلومات المطبقة على الويب

[6]فاطمة،شباب.المرجع السابق.ص15

[7]إبراهيم،كرثيو **المكتبات الأكاديمية والمستودعات الرقمية ،مهام وادوار جديدة** .مجلة المعلومات العلمية والتقنية .الجزائر :مركز البحث العلمي والتقني .مج9.ع1ص.124(تاريخ الزيارة يوم [2018/02/28].متاحالخط المباشر على الرابط:http://www.webreview.dz/spip.php?article2029

[8]وسام يوسف،بن غيدة،**المستودعات الرقمية المؤسساتية ودورها في إتاحة المحتويات الرقمية للمكتبات الجامعية الجزائرية على شبكة الانترنت** .Cybrarians Journal-العدد45،مارس،2017.[2018/02/07]. متاح على الخط المباشر على الرابط http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=773:wbinghida&catid=302:papers&Itemid=93

[9]Charles W. Bailey, Jr;**Open Access Bibliography: Liberating Scholarly Literature with E-**Prints and Open Access JournalsAssociation of Research Librarie. .[en ligne] https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Flibros.metabiblioteca.org%2Fbitstream%2F001%2F279%2F8%2Foab.pdf%3Ffbclid%3DIwAR2MyMgMdUDyCoKRPn1XTZfiFa-WVEV06GDr2X67uIDhViefPbVdbAdoifQ&h=AT1JJN-v8rAsv_gu0H1XAYoj0QYwmxTM5GMzcRwoU3RR0cq0ZN1VsEMbYK2WjsCd8ceMAI4IvPFohE2uE1KdEOjLIxt0NzoPWxOn_I05mSzkn_U69ZdZWyniMQS1wED-y0xv

[10]إبراهيم،كرثيو،.**المستودعات الرقمية والوصول الحر إلى المعلومات مشروع بناء وتنفيذ مستودع رقمي مؤسساتي**، مذكرة ماجستير. قسنطينة: علم المكتبات والتوثيق.2010.ص ص 24-26.-.[2018/03/09]. متاح على الخط المباشر على الرابط:https://docs.google.com/file/d/0B7bWW3qj2_lAUGF5d2tUeWdRWFk/edi

الموارد البشرية وإشكالية منطق إدارة الفكر والمعرفة في المؤسسة العمومية الجزائرية

Human Resources and Problematic Logic of Management Thought and Knowledge in the Public Organization in Algeria

د. بلقاسم مزيوة

أستاذ محاضر- أ-

قسم علم الإجتماع – جامعة العربي التبسي- تبسة

عضو دائم بمخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات

الإلكترونية بالمكتبات، الأرشيف والتوثيق

جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر

b.mezioua@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/31 **تاريخ القبول**: 2020/04/10 **تاريخ النشر**: 2020/04/30

ملخص

نالت إشكالية العنصر البشري حيزا كبيرا في إستراتيجية تطوير مؤسسات اليوم، ذلك أن تنميته والاستثمار فيه يحقق ميزة تنافسية لهذه الأخيرة، ضمن هذا الإطار يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على إشكالية التحول من مفهوم إدارة القوة العضلية إلى مفهوم إدارة الفكر والمعرفة أو الرأسمال البشري في المؤسسة الجزائرية، التي ميزتها مجموعة من المعوقات حالت دون تحديث أساليب تسيير وتثمين قدرات ومؤهلات ومهارات عنصرها البشري، لاسيما أن المجتمع الجزائري كان له أنظمة معيارية رمزية ومؤسسية لا يمكنها أن تتلاشى بسهولة أمام القيم التحديثية الجديدة، وجاءت فكرة هذه المقالة لتوضح المحاور الآتية:

أولا: واقع تنمية الموارد البشرية في الدول المتطورة.

ثانيا: واقع تنمية الموارد البشرية في المؤسسة العمومية الجزائرية.

ثالثا: البنية التنظيمية وإشكالية إدارة الفكر والمعرفة في المؤسسة العمومية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: تنمية الموارد البشرية، إدارة الفكر والمعرفة، رأس المال الفكري، البنية التنظيمية.

Abstract

Problematic human element has gained considerable space in the strategy for the development of enterprises currently, and this is because of Human Resource Development and investment achieves the competitive advantage of the latter, within this framework, this article aims to shed light on the problematic of the transformation of the concept of managing muscle strength to the concept of Idea management and knowledge or human capital in the enterprise APS, which feature a range of parameters that prevented the update processes and capabilities qualifications and skills of its human, especially that the Algerian society was not modular systems symbolic and

institutional can easily fade before the values of the modernist new, came the idea of this article is to show the interlocutor the following:

- *First: is the reality of human resources development in developed countries.*
- *Secondly, the development of human resources in the Algerian public institution is a reality.*
- *Third: the organizational structure and problematic management thought and knowledge in the public organization in Algeria.*

Keywords: *Human Resources Development, thought and knowledge management, intellectual capital, organizational structure*

مقدمة

يعد مفهوم إدارة الموارد البشرية من أكثر الحقول العلمية والفكرية التي تباينت بشأنها الأفكار والمفاهيم، بالرغم من حداثة الاهتمام به قياسا بالحقول العلمية الأخرى في إدارة الأعمال كالإهتمام بالجوانب المادية والتجهيزات في العملية الإنتاجية، التي أخذت حيزا هاما من انشغالات مفكري وعلماء القرون الماضية، ولكن في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين انصب جل الاهتمام على العنصر البشري، خاصة بعدما تبلورت معالم مجتمع المعرفة والفكر الشامل وتطور إدارة الجودة وما آلت إليه من اهتمام واسع النطاق، فيما يتعلق بالعنصر البشري وإعطائه أولوية متميزة بين العناصر الفاعلة في العملية الإنتاجية، ومع التطور الملموس والاهتمام الواسع بالعنصر البشري كان من الضروري على منظمات الأعمال وإداراتها أن تستجيب لحاجات الأفراد ومتطلباتها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذ أن نجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها لا يتوقف على استخدام الموارد المادية فحسب، بل أيضا على استخدام أكفاء الموارد البشرية استخداما عقلانيا ورشيدا وحملها على اكتشاف وتفجير الطاقات الكامنة لديها؛ فالعنصر البشري بالنسبة للمجتمعات وخاصة النامية منها يعتبر المورد الرئيسي وأهم مدخلات المؤسسات الحديثة وأعظم القوى المؤثرة في تحديد هويتها ورسم معالم مستقبلها، باعتباره الضابط لإيقاع حركة المجتمع والمحدد لمكانته بين الدول، إذ أن الأفراد هم حجر الزاوية في الجهود الرامية للحاق بركب التقدم في عالم يتسم بتعقد المكونات وسرعة الإيقاع وتعدد المؤثرات.

وبتحول منظور الإقتصاديات والمؤسسات نحو الموارد اللامادية (الموارد المعرفية) وتزايد الاهتمام بها، أضحى المورد البشري في صدارة اهتمامات مجتمعات العالم المعاصر، وحتم على مؤسسات اليوم بمختلف طبيعة أنشطتها تبني مبدأ الإهتمام بالإنسان كأحد المؤشرات القوية التي تعطي المؤسسة ميزة تنافسية، خاصة أن طلائع القرن الحادي والعشرين تؤكد أن المعرفة قد أصبحت معيارا للتنافسية وتقسيم العمل الدولي وظواهر التكتل والاستبعاد، ما زاد من الاهتمام العالمي بالمجتمع القائم على أساس المعرفة ودور المؤسسات ورأس المال الفكري في استحداث هذه المعرفة، وليس لنا أن نخرج عن الإجماع الذي يرى أن العلم والتكنولوجيا هما سلاح القرن الحادي والعشرين، وأن موقع أي مؤسسة يتحدد في ضوء إنتاجها المعرفي ومساهمتها في رسم مسارات مستقبل المجتمع وبناء مؤسساته، وباعتبار إنتاجية رأس المال البشري محكا رئيسا في إطالة بقاء واستمرارية أي مؤسسة وأساس أي اقتصاد ناجح وفعال، أصبحت القوة الدافعة لتلك المؤسسات هي الأفراد ذوي المعرفة والذكاء والمهارات التي تتلائم مع متطلبات القرن الحالي.

1. واقع تنمية الموارد البشرية في الدول المتقدمة

بناءا على أهمية الموارد البشرية في تطور وتقدم الشعوب والأمم أصبحت تنمية الموارد البشرية عاملا مهما في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات، وعليه تم إيلاء موضوع استقطابها واختيارها والمحافظة عليها

وتدريبها وتحفيزها العناية الأكبر، فيشير "بيتر دركر" إلى أن الإبداع في أي مجال يحتاج إلى الموهبة والبراعة والمعرفة، لكن هذه العوامل لا تعد نافعة ما لم يتوفر عنصر الإلتزام والمواصلة، وأن الإبتكار هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تكوين موارد جديدة منتجة للمال، ويضفي على الموارد الحاضرة احتمالا قويا لبناء الثروة.[1]
في هذا الصدد أظهرت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الرائد على المستوى العالمي إعتمدت على فرق حل المشكلات والتوجيه الفعال وتدريب مواردها البشرية خلال المسار الوظيفي، والمساهمة والمشاركة الفعالة في المعلومات، بالإضافة إلى تطبيق نظام شامل للمراقبة من أجل ممارسات العمل المبدع " **Innovative Work**" والتدوير الوظيفي وتطبيق نظم الأمان الوظيفي.
ووفقا للمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (**EFQM**) فإن النموذج يشير إلى أن رضا العملاء ورضا الموظفين، والأثر الواقع على المجتمع كلها أمور تتحقق من خلال القيادة والسياسة الإستراتيجية وإدارة الموارد والعمليات، فتكون المحصلة النهائية هي إنتاج عمل ممتاز، وتناظر الخانات التسع في نموذج (**EFQM**) المعايير المستخدمة في تقييم ما تحرزه المؤسسة من تقدم نحو التميز بناءا على درجة كلية مؤلفة من 1000 نقطة وتمثل مجموع قيم نسبية مبنية على ما يلي:

- **التركيز على الزبائن**: ويركز هذا المفهوم على تحقيق القدرة على الاحتفاظ بالزبائن الحاليين والقدرة على كسب حصة سوقية أعلى، وهذا يتطلب حساسية ثابتة من قبل الإدارة تجاه المتطلبات المستمرة للزبائن والأسواق، ويتطلب أيضا قياس العوامل التي تؤدي إلى تحقيق رضا الزبون، وكذا الوعي بالتطورات الحديثة في التكنولوجيا التي يستخدمها المنافسون.[2]
- **القيادة**: كيف تعمل سلوكات وتصرفات الفريق التنفيذي والقادة الآخرين كافة على إلهام ومساندة وتشجيع ثقافة إدارة الجودة الشاملة، من خلال الاهتمام بالتوجه نحو الزبائن.
- **مشاركة العاملين**: يعتمد نجاح المؤسسة في تحسين الأداء بشكل مستمر على دافعية ومهارات قوة العمل لديها، كما يعتمد نجاح المورد البشري بشكل متزايد على كسبه فرص تعلم جديدة وتطبيق مهارات جديدة، وتحتاج المؤسسات إلى الاستثمار في قوة العمل لديها من خلال التعليم والتدريب وإيجاد فرص النمو والتقدم المستمر، وهذا من خلال الإعتماد على المحاضرات والتدريب داخل العمل وتدوير العمل والدفع بناء على الكفاءة كوسيلة لتدريب وتنمية القوى العاملة[3]، والمقصود هنا كيف تفجر المؤسسة طاقات أفرادها والإمكانات الكامنة لديهم بالكامل.
- **السياسة والإستراتيجية**: وتعني وضع خطة شاملة وبارزة المعالم محددة الخطوط العريضة موضحة الرؤى والرسالة والأهداف المستقبلية المراد الوصول إليها على المدى البعيد، ومحددة لأبعاد العلاقات المتوقعة بين المؤسسة وبيئتها، بما يسهم في بيان الفرص والمخاطر المحيطة بها ونقاط الضعف والقوة المميزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها، على أن اعتبار الجودة المحور الأساسي الذي تسير في ضوءه كافة المستلزمات التي تعتمدها المؤسسة لتحقيق الإستقرار وديمومة الإستمرار في أداء الأنشطة والأعمال الموكلة لها، في ظل بيئة تتسم بمعطيات متغيرة وغير مستقرة ، ما يستدعي تطوير وتحسين مستمرين للأنشطة وتقديم خدمة قادرة وبشكل مستمر على تلبية متطلبات وحاجات العملاء، ما يساهم بدوره في وضع الخطط الشاملة ويدعم الميزة التنافسية للمؤسسة[4]، وباختصار فالمقصود هنا هو كيف تصوغ المؤسسة السياسة والإستراتيجية وتنشرهما وتراجعهما وتحولهما إلى خطط وإجراءات عملية.
- التحسين المستمر: ويكون ذلك باستحداث المعرفة والتقنية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال البحث المتطور وأفكار المورد البشري وجمع المعلومات من الزبائن والعملاء لتحقيق التميز التنافسي، من خلال إستخدام

مختلف المعلومات في تصميم خطة عملية تساهم في تقوية المركز التنافسي للمؤسسة وشهرة واسعة في السوق، وكل هذا لا يتحقق إلا من خلال الأفكار الجديدة التي تضيف إلى منتجاتها وخدماتها تميزا في شتى الجوانب.

- تأثير المؤسسة على المجتمع: ما الذي تنجزه المؤسسة في سبيل الوفاء بحاجات وتوقعات المجتمع المحلي والقومي والدولي.

ورغم ما تنتجه تكنولوجيا المعلومات من بيانات وفيرة عن العنصر البشري في المؤسسات، إلا أنه لا يتم استخدامها بطريقة سليمة في قياس العائد من الإستثمار في البشر، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود نظام قياس كمي ونوعي معا للتنبؤ بمنحنيات التكلفة وإنتاجية قوة العمل وكيفية التفاعل البشري داخل المنظمة، حتى تستطيع الإدارة أن تقوم بما يلي:[5]

- معرفة ما الذي يدور داخل المنظمة.
- توصيل توقعات الأداء المطلوبة للعاملين.
- تحديد فجوات الأداء والتخلص منها.
- توفير معلومات لمقارنة الأداء بالمعدلات الموضوعة.
- التعرف على الأداء المتميز الذي يستحق المكافأة.
- تدعيم القرارات الخاصة بتثمين الموارد ووضع الخطط والجداول الزمنية.

وتعتبر الموارد البشرية ممثلة في العاملين بالمؤسسة من مختلف الفئات والمستويات والتخصصات هي الدعامة الحقيقية التي تستند إليها المؤسسة الحديثة، وهم الأداة الحقيقية لتحقيق أهداف الإدارة كمصدر للأفكار والتطوير، وهم القادرون على تشغيل وتوظيف باقي الموارد المادية المتاحة للمؤسسة، كما تساهم الموارد البشرية مساهمة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة إذا توفرت الظروف الإيجابية التي تدفع الإنسان إلى العمل والعطاء وأهمها ما يلي:[6]

- أن يسند إلى الإنسان العمل المناسب لخبراته وتخصصاته ومهاراته (حتى يحب عمله).
- أن يسمح للإنسان بقدر من السلطة المناسبة مع المسؤولية التي يتحملها حين ممارسة عمله (تمكينه من القيام بمسؤولياته معتمدا على قدراته وتقديره للأمور).
- أن يعلم الإنسان مسبقا الأسس والمعايير التي يتم تقويم أدائه وفقا لها.
- أن يحصل الإنسان على التوجيه الإيجابي والإشراف المساند من رؤساءه.
- أن يوضع الإنسان في مجموعة عمل متجانسة.

ونظرا للأهمية الفائقة للموارد البشرية وقدرتها على المساهمة إيجابيا أو سلبيا في تحقيق أهداف المؤسسة، تولي الإدارة الحديثة اهتماما متزايدا بقضايا الموارد البشرية من زاويتين تتمثل الأولى في تخطيط الموارد البشرية، والثانية في تنمية الموارد البشرية، وتتكامل الزاويتان في مفهوم إدارة الموارد البشرية لتصبح إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دلالة على أهمية الموارد البشرية، وارتباط التعامل معهم بالإستراتيجيات العامة للمؤسسة.

وقد أثبت واقع التغيرات الإقتصادية العالمية التي أفرزتها طلائع القرن الواحد والعشرين أن الموارد البشرية تنتظرها مجموعة من التحديات كالعولمة وشدة المنافسة، فالعالم يشهد تحولات سوسيو- إقتصادية ساهمت فيه الثورة المعلو-اتصالية التي ساهمت في طفرة غير مسبوقة في مجال البحث العلمي، وكذا تكنولوجيا الكمبيوتر وثورة الاتصالات وفي مقدمتها تكنولوجيا الهاتف النقال وغيرها، هذه التكنولوجيات الثلاث تتمحور ضمن تكنولوجيا واحدة هي تكنولوجيا المعلومات التي تنبلج منها كل التكنولوجيات الجديدة وفي جميع المجالات.

من هنا أصبحت تكنولوجيا المعلومات أساس اكتساب الميزة التنافسية التي تسعى المجتمعات والأمم إلى تكوينها وتنميتها لمواجهة التحديات الناتجة عن انفتاح السوق وانهيار حواجز وموانع حركة التجارة وتدفقات رأس المال بين أنحاء السوق العالمية الواحدة، ما جعل المجتمعات عامة والنامية خاصة أمام تحديين أحدهما أصعب من الآخر، ويتمثلان في:

- ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي والتحول إلى أنماط الإنتاج الكثيفة، التي تعتمد على رأس مال مادي مرتفع، وخلق فرص عمل قليلة.
- ضرورة التمسك بالتكنولوجيا ذات العمالة الكثيفة التي تتميز بخلق فرص عمل أكثر وقدرة تنافسية أقل.

هكذا فإن واقع هذين التحديين أفرز مجموعة من النتائج أهمها:

❖ تناقص الحاجة إلى اليد العاملة وبالمقابل زيادة كميات الإنتاج وبالتالي تقليص فرص العمل لدى الموارد البشرية خاصة في الدول السائرة في طريق النمو كالجزائر.

❖ زيادة نسبة البطالة في مجتمعات الدول النامية.

❖ ظهور صيغ وأنظمة عمل مرنة ومتعددة الخصائص تتلاءم مع خصائص الفئات المختلفة وظروف عملها، لذلك نجد المنظمات الكبيرة والعملاقة تستخدم أكثر من نظام وصيغة عمل، كالعمل عن بعد أو ما يعرف بالإنتقال حاسوبيا، كما ظهرت المنظمات المعروفة بالمنظمات الافتراضية...إلخ.

❖ ظهور ونمو قطاع جديد تمثل في قطاع الخدمات بدلا من القطاع الصناعي، هذا القطاع (قطاع الخدمات) قسم الموارد البشرية إلى صنفين أو فئتين متضادتين غير قابلتين للتعامل المتكافئ هما:

✓ فئة النخبة أو الصفوة: وهي فئة الموارد البشرية التي تساهم في خلق التكنولوجيا الجديدة وتسيطر عليها وبالتالي لا تتأثر بها بل تؤثر فيها.

✓ فئة جحافل المطرودين من المنظمات: وهي فئة الموارد البشرية غير المؤهلة والتي تتأثر بمجرد ظهور تكنولوجيا جديدة لعدم استطاعتها المحافظة على مناصب عملها في ظل تواجد هذه التكنولوجيا.

هكذا ونتيجة للتطورات العالمية السريعة في شتى المجالات وظهور ما يعرف بنظرية النظم والتطور العلمي والتكنولوجي والعولمة وظهور تكنولوجيا المعلومات وانتشار مفهوم مجتمع المعرفة وما ألحقه من تغيرات في البناءات الإجتماعية لكل المجتمعات، كل هذه العوامل ساهمت في تغير النظرة للمورد البشري، فأصبح ينظر إليه كرأسمال فكري لابد من الإستثمار فيه وأصلا من أصول المؤسسة، تزداد أهميته وقيمته بزيادة خبراته المعرفية المتراكمة، ما يحتم عليها صيانته وتنميته وتطويره والحفاظ عليه، ما يوضح أن الفكر الإداري الحديث أولى اهتماما كبيرا من خلال الإدارة الحديثة إلى مفاهيم وتوجهات مهمة كان تأثيرها في تحويل إدارة الموارد البشرية لتصبح في الحقيقة "إدارة رأس المال البشري".

2. و اقع تنمية الموارد البشرية في المؤسسة العمومية الجز ائرية

لا يمكن الحديث اليوم عن التطور الاقتصادي دون الحديث والإهتمام عن فاعل هذا التطور، وكذا مدى تطابق النماذج التسييرية والواقع الإجتماعي للعامل، والملاحظ أن الفعل التصنيعي الجزائري المنتهج بعد الإستقلال لم ينشد التطابق **La confirmite**، بين العامل والمؤسسة والمجتمع، بحيث تم إنشاء مؤسسات صناعية دون تغيير في أنماط الحياة كمنظومات التعليم العام والتكوين المهني، السكن، طريقة الإستهلاك والإضباط الإجتماعي والصناعي.[7]

فالموارد البشرية للمؤسسة الجزائرية غير مؤهلة بحكم أنها موارد جاءت من القطاع الزراعي ليحتضنها في نسبة كبيرة القطاع الصناعي دون أدنى تأهيل، كما أن نسبة معتبرة منها لاتزال تحتفظ بعقليتها الريفية ذات النمط الثقافي التقليدي، وخاصة علاقات القرابة البيولوجية، مما يشكل أحد معوقات الفعل التصنيعي الذي يتسم بالعقلانية والرشادة في الإنتاج وتنظيم العمل وتسييره، كما تتمظهر ظواهر اللاتطابق واللاتماثل بين العامل الجزائري الحامل لبقايا الثقافة التقليدية، وما أتى به الفعل التصنيعي من أشكال وعناصر الرشادة في المؤسسة العمومية الجزائرية، في شكل من الممارسات والسلوكات البعيدة عن العقلانية والرشادة، لعدم إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة العمومية الجزائرية وفق الفعل التحديثي وما يتطلبه تطبيق مفهوم إدارة الموارد الفكرية والمعرفية من أساليب وأدوات.

وفي ظل هذا الوضع بالذات لم تعد المؤسسة ذلك المجال الذي تتم فيه التنشئة الإجتماعية المؤسساتية حيث يسمح للعامل بتبادل المعارف "**Savoir Faire**" والإبداع "**L' innovation**" والتعبير عن أفكاره المهنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم ترقَ المؤسسة الصناعية الجزائرية إلى تلك الوحدة الإجتماعية "**Unité Social**" التي تساعد على بناء علاقات بين كل الفاعلين فيها، إذ أضحت مجالا للإضباط البيروقراطي.[8]

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة العمومية الجزائرية كتنظيم مؤسساتي مستورد من العقلانية الغربية التي تحمل عناصر الرشادة والموضوعية، والتي دخلت في حالة تناقض مع البيئة الجزائرية، ما أدى إلى عدم فعالية تلك المؤسسة تنظيما وإنتاجا وخدمة، وما حالات إعادة الهيكلة العديدة إلاّ مؤشرا دالا على أن المؤسسة العمومية الجزائرية مازالت في حالة بحث مستمر عن هوية مؤسساتية، ما يجعلنا أمام إدارة موارد بشرية في مؤسسة جزائرية تتميز ببعض الخصائص حالت دون تنمية هذا العنصر من جميع الجوانب، نذكر أهمها فيما يلي:[9]

- **خصائص تنظيمية**: نقص الخبرة لدى بعض العاملين وضعف مستواهم التعليمي أو عدم توافقه مع احتياجات المؤسسة، على اعتبار أن التوظيف في الأصل لم يخضع للمعايير الموضوعية والعلمية وإنما للمعايير الذاتية، كما أن إعادة التأهيل والتدريب تخضع لنفس المقاييس، مما جعل نظم وبرامج التدريب السائدة غير فعالة في الكثير من المؤسسات العمومية، نظرا لعدم التخطيط المسبق للإتياجات التدريبية وافتقادها إلى الأسس العلمية والبرامج المتخصصة في مجال تنمية الكفاءات، فضلا عن عدم ربط العملية التدريبية بالترقية.
- **خصائص علائقية و اتصالية**: عدم وجود منظومة اتصال فعالة داخل المؤسسة العمومية الجزائرية تسمح بإيصال المعلومات وانسيابيتها من القمة إلى القاعدة، ما تسبب في عزل الفاعلين عن حل القضايا الخاصة بالمؤسسة، نظرا لاحتكار المعلومات عند فئات معينة، وفي مستويات تنظيمية محددة وانسداد قنوات الاتصال، وعزل الفئات السوسيومهنية عما يجري داخل المؤسسة، وانعدام الثقة خاصة بين العاملين والإدارة وضعف دافعيتهم، وعدم وجود نظام متكامل من المعلومات والإتصالات الداخلية لإزالة الغموض عن كل ما له صلة بالمؤسسة وفاعليتها وكل الإشاعات عنها.
- **خصائص مرتبطة بتلبية الحاجات**: إنخفاض الأجور والمكافآت ونقص وسائل العمل وعدم وجود مناخ مؤسسي محفز يسمح بمشاركة العاملين في وضع القرارات التي تخص مؤسستهم نتيجة مركزية التسيير، افتقاد الكثير من المؤسسات العمومية لنظام تقييمي للأداء المستمر، إضافة إلى اتسام الإدارة في كثير من الأحيان بالتعسف في استخدام سلطتها، وعدم تطبيق مبادئ العدالة في ترقية العاملين وتوزيع المكافآت عليهم.
- **خصائص مرتبطة بالمكانة والدور**: عدم وضوح الأدوار والنتيجة عدم وضوح إستراتيجية المؤسسة وهياكلها التنظيمية، ما جعل المؤسسات الجزائرية تعاني في غالبيتها من سوء التنظيم والتسيير، إضافة إلى قلق

العاملين بالمؤسسات العمومية على مستقبلهم الوظيفي إلى الحد الذي يؤدي بهم في الكثير من الأحيان إلى اللامبالاة والإهمال الوظيفي، وعدم الشعور بالمسؤولية والتراخي في أداء الواجبات والمهام والأنشطة المسندة، نظرا لتدني وضعهم الإجتماعي والمادي.[10]

- **خصائص مرتبطة بالقيم المجتمعية**: هيمنة القيم المجتمعية على المؤسسة العمومية الجزائرية والتي تتناقض في مجملها مع قيم العمل الحديثة المرتبطة بعنصر العقلنة والرشادة والإبتكار والإبداع، فكثيرا ما نجد أن قيم المجتمع الجزائري المجبر عليها العامل الجزائري تشكل عائقا في التحول نحو قيم العمل الحديثة، كسيادة الذهنية القبلية وهيمنتها على مختلف العمليات التي تتم على مستوى المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وانتشار ظاهرة السوسيال.
- **خصائص مرتبطة بالقيم المؤسسية**: تفتقر الكثير من المؤسسات العمومية الجزائرية إلى البنية الإدارية الأساسية التي تقوم عليها إدارة الموارد البشرية الحديثة، وفي مقدمتها:[11]
  - الهياكل التنظيمية المخططة بعناية.
  - بطاقات توصيف الوظائف.
  - نظم تقييم الوظائف.
  - نظم تحديد الرواتب.
  - سياسات واضحة ومدروسة.

ورغم القطيعة التي أراد إحداثها الفعل التحديثي عبر كل مراحل تطور المؤسسة العمومية في أنماط تفكير وسلوك الموارد البشرية بمختلف انتماءاتها الفئوية والتنظيمية كفاعلين بالمؤسسة العمومية الجزائرية، إلا أن الممارسة التنظيمية القديمة تبدو متجذرة ومستمرة بإقامتها المريحة في البنية التنظيمية للمؤسسة العمومية الجزائرية، وباتت المعيار الرئيسي الموجه لكل أفعال وسلوكات مواردها البشرية بمختلف انتماءاتها الفئوية والتنظيمية.

ومن هنا يتضح أن العاملين في المؤسسة الجزائرية تبنوا قيم ومعايير ثقافية من البيئة الإجتماعية التي نشؤوا فيها، تعتمد في أساسها على سلوكات ذات سمات وخصائص تقليدية، ويمكن تلخيص هذه السمات والخصائص فيمايلي:[12]

- ✓ تضخم عدد العاملين.
- ✓ انتشار ظاهرة التسيب البشري.
- ✓ قلق العاملين بالإدارة العامة على مستقبلهم الوظيفي.
- ✓ عدم إلتزام الموظف بتكريس نفسه للعمل الوظيفي.
- ✓ عدم إلتزام الموظف بالشرعية القانونية.
- ✓ الإعدام الطاعة التسلسلية.
- ✓ عدم إلتزام الموظف بالنزاهة والإستقامة.
- ✓ الإهمال الوظيفي وعدم المحافظة على أسرار المهنة.

وأمام هذه السمات بدأ ظهور تمايز كبير بين النماذج التسييرية المسلحة بالفكر الغربي والمعتمدة على العقلانية والرشادة، والعامل الجزائري المسلح بواقعه الاجتماعي بإطار ثقافي قديم وتقليدي، مما تسبب في بداية الملامح الأولى للصراع والتصادم، تمظهر بشكل جلي بين ما هو قيمي إجتماعي محلي وما هو وارد من واقع أخر (في الأصل غربي) بعيد كل البعد عن الواقع الاجتماعي الجزائري، ومحاولة ترسيخه في وسط غير وسطه الطبيعي، ما انعكس سلبا على أداء وفعالية المؤسسة ككل.

3. البنية التنظيمية وإشكالية إدارة الفكر والمعرفة في المؤسسة العمومية الجزائرية

البنية التنظيمية للمؤسسة العمومية الجزائرية ظهرت ملامحها بداية التاريخ الحديث للجزائر، ويعود بالضبط من السنوات الأولى للإستقلال إلى يومنا هذا حيث مرت المؤسسات العمومية الجزائرية بعدة مراحل أثناء تطورها تمثلت فيما يلي:

- **مرحلة التسيير الذاتي**: بتخلي المستعمر الفرنسي على ضمان إستمرار التعاون الجزائري الفرنسي حدث إختلال عميق في بنية المؤسسات الموروثة، وفي ظل هذه الأوضاع المتسمة بالفراغ التنظيمي قامت النخبة الثورية بفرض نموذج التسيير الذاتي المستلهم من الإشتراكيات التطبيقية نموذجا تنظيميا، وبالتالي لم تكن تجربة التسيير الذاتي في الجزائر تطبيقا لأيديولوجية واضحة المعالم بقدر ما كانت أمرا واقعا أملته مجموعة من العوامل والظروف التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة.

ورغم أن نموذج التسيير الذاتي في المؤسسة العمومية الجزائرية جاء ليقضي على نظام الأجير، من خلال إعطاء الفرصة للعمال في تسيير المؤسسة (العامل المسير المنتج)، إلا أنه أبان عن تناقض واضح بين الخلفية النظرية له والطريقة التي طبق بها، ما تسبب في عدة عراقيل منها الروح البيروقراطية التي بدأت تهيمن على إدارة المؤسسات، لتضاف إلى نقص الخبرة الكافية، وأهم ما ميز الموارد البشرية في هذه المرحلة نجد:

- ✓ قلة الإطارات الفنية.
- ✓ توظيف أعداد هائلة من اليد العاملة لتغطية العجز دون الاهتمام بالكفاءة.
- ✓ إتسام نموذج التسيير الذاتي بمبادئ الوطنية جعل التحفيز يبلغ أقصاه لدى الموارد البشرية.

أدت هذه الوضعية إلى بروز عدة صراعات وتصادمات بين العمال والمسيرين، كون التسيير الذاتي سوى بينهم، ما أدى بالمسيرين إلى عرقلة هذا النموذج اعتقادا منهم بأن فشله هو السبيل الوحيد في حفظ مكانتهم الإجتماعية، بالإضافة إلى اتسامه بمركزية اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة، وعدم الإشراك الفعلي للعمال في عملية المراقبة التسييرية للنشاطات الإقتصادية، وشعور الموارد البشرية بالإغتراب نتيجة التناقض الحاصل بين الممارسات البيروقراطية والمصالح الإجتماعية للعمال الحاملين لثقافة تقليدية، تختلف تماما عما جاء به الفعل التحديثي الدولاتي المرتبط بسيادة النظام، ما أثر سلبا على نفسية العمال، فأصبحت المؤسسة مجالا للتمايز الثقافي، يتفاعل فيه فاعلين يتناقضون مع شكله التنظيمي.[13]

في هذه المرحلة من تطور المؤسسة العمومية الجزائرية لم تظهر ملامح إدارة الموارد البشرية لا بمنطق إدارة القوى العضلية ولا بمنطق إدارة تهتم بعقل العامل، بل أن المنطق السائد في هذه المرحلة غلب عليه البعد الوطني الحماسي معبرا عنه في الواقع الاإتماعي الجديد والإلتفاف حول مكتسبات الإستقلال.

- **مرحلة التسيير الاشتراكي**: وفي هذه المرحلة كان الإهتمام منصب على إعداد منظومة إقتصادية مبنية على سياسة تصنيعية متينة، من خلال إنشاء الشركات الوطنية الكبرى باعتبارها أساس التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، وعرفت هذه المرحلة بفترة الاستثمارات الضخمة والمشروعات الإشتراكية الكبرى ما نتج عنه إخفاض في نسبة البطالة (تلبية أغلبية طلبات العمل)، كما حاولت التركيز على إشراك الموارد البشرية في مسؤولية التنمية بمعناها الإقتصادي والإجتماعي، حيث إسمت هذه الفترة من تطور المؤسسة العمومية الجزائرية في مجال إدارة الموارد البشرية بما يلي:[14]

✓ تركيبة اليد العاملة اتسمت ببساطة التكوين، ما حتم على الدولة عقد اإفاقيات تكوين في الوظائف التقنية مع بعض الدول الغربية والعربية، وفتح أبواب التكوين في مجال الإدارة والتسيير وغيرها من التخصصات الإقتصادية في الجامعات والمعاهد الجزائرية، كما فتحت المجال لتنظيم برامج تكوينية داخل وخارج الوطن.

- ✓ سيادة علاقات عمل مبنية على المشاركة العمالية في تسيير مؤسساتهم، وهو ما تضمنته الشعارات السياسية، لذلك كان السلم الإجتماعي مضمونا إلى حد كبير.
- ✓ أجور مرتفعة خاصة لدى الموارد العاملة في المجال الصناعي، محققا نوع من الرفاهية لديهم.
- ✓ وظيفة الموارد البشرية ذات أبعاد مهنية (توظيف، أجور، ترقية، مشاركة)، وأخرى اجتماعية (سكن، نقل، طب، عطل ...).
- ✓ التنبؤ بأعداد ومؤهلات القادمين الجدد وضرورة تكوينهم، خاصة إذا علمنا أن أغلب هؤلاء قادمون من الأرياف.
- ✓ تشابه مسؤولي هياكل الأفراد مع تلك المسندة للمفوض السياسي، ما جعل هذا المسؤول بعيدا كل البعد عن كونه مسير مشارك ومنشغل بالمستويات الثلاثة لإشكالية العمل (البيئية، التنظيمية، وما تحت التنظيمية).
- ✓ تقوي واستفادة القطاع الخاص المحدود من الثراء والغنى الذي تمتع به القطاع العام نتيجة الريع النفطي، مع بقاء مستويات الأجور فيه منخفضة مقارنة بالقطاع العام، كما تسوده علاقات عمل متخلفة مع غياب لوظيفة الموارد البشرية.

هذا الوضع أثار غضب المسيرين لأنه قلل من شأنهم كطبقة مسيطرة نتيجة للقيم التي جاء بها التسيير الإشتراكي، ما زاد من حدة الصراع بين الإدارة ومجلس العمال نتيجة تحكم العصبية المسيطرة في زمام الأمور، وبقيت القرارات التي جاء بها التسيير الإشتراكي عبارة عن أخطاء ناجمة عن عدم الفهم الحقيقي للبنى الثقافية التي تتميز بها المؤسسات، لأنها قائمة على إفتراضات وهمية وليس على معرفة موضوعية لردود الأفعال بالنسبة للأطراف المعنية.[15]

من الواضح أن الوضعية التي عاشتها المؤسسة العمومية الجزائرية في هذه المرحلة أجبرت القائمين على شؤونها على تبني ثقافة الهدم وسياسة التماطل للقضاء على النظام الإشتراكي، ومحاولة هدم البنية الثقافية الموروثة والقضاء على التناقضات الموجودة بين الفاعلين، نتيجة لما أفرزته الممارسة التنظيمية في أغلب المؤسسات من مظاهر كالمركزية الشديدة في التسيير، وسيادة الفاعلية والإنضباط البيروقراطي على الفاعلية الإقتصادية وتقييد حرية المبادرة والإبداع على المستوى الفردي.

رغم أن المؤسسة الجزائرية في هذه المرحلة حاولت تطوير بعض التقنيات الإدارية والتنظيمية، إلا أن دور إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى كونه أيديولوجيا يعبر عن الواقع الذي وجدت فيه وهو واقع الشعارات والخطابات التي أوهمت الموارد البشرية على أنها المشارك والمالك والمسير الوحيد، لم يتعدَ دورها الدور الإجتماعي ونتائجها وهمية والريع البترولي هو الذي ينفق على تجهيزات ومعدات المؤسسة وكذا أجور وتكاليف الموارد البشرية، هذه الأخيرة كانت بعيدة كل البعد عن منطق القوة العضلية ولا منطق رأس المال الفكري والمعرفي.

- ➢ **مرحلة هيكلة المؤسسات**: وتضمنت مرحلتين:[16]

وتميزت المرحلة الأولى بتحديد وفحص التنظيمات البيانية لإعادة هيكلة المؤسسات، ثم العمل على تحقيق الأهداف المسطرة بتحديد المسؤوليات، وانتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسة جديدة.

وفي المرحلة الثانية إتجه فيها التنظيم إلى هيكلة المؤسسة العمومية إلى وحدات اقتصادية حيوية، واستهدف هذا المشروع تشجيع المبادرات المبدعة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها بهدف الاستغلال العقلاني للكفاءات البشرية، ومحاولة إقامة علاقات تكاملية بين مختلف القطاعات والوحدات لبناء قاعدة صناعية قوية ذات قيم ومبادئ تتماشى مع قيم ومبادئ السوق، وقد اعتمدت هذه السياسة على مبدأين أساسيين:

- ✓ احترام التخصص في النشاط عن طريق الفصل بين عمليات الإنتاج، التسويق، الإنجاز والدراسة.

✓ توزيع المؤسسات المعاد هيكلتها عبر الولايات توزيعا يقربها من مراكز نشاطاتها الرئيسية.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة الإصلاحية الهيكلية فقد مست جانبين أساسيين:

أ- **الهيكلة العضوية:** في هذه المرحلة رأت السلطة السياسية أن المؤسسات كبيرة الحجم يصعب تسييرها والتحكم فيها لذا وجب هيكلتها عضويا وذلك بتفتيتها إلى وحدات صغيرة الحجم، ومحدودة التخصص من أجل تسهيل عملية مراقبتها، إذ برزت إلى الوجود حوالي 348 مؤسسة جديدة مما أدى إلى احتدام الصراع بين العصبيات السائدة والمقهورة نتيجة تكتل العمال في تنظيمات غير رسمية داخل المؤسسة، وصار المسؤول يعتمد على العصبية من أجل بقائه في منصبه.

إلا أن الواقع قد أثبت أن الغاية من هيكلة المؤسسات العمومية لا تكمن في كبر أو صغر المؤسسات بقدر ما تكمن في نية النخبة الحاكمة، التي كانت تهدف إلى إضعاف قوة الفاعلين الإجتماعيين التي بدأت تتبلور من خلال الإضرابات، وبالتالي أصبحت تشكل خطرا على مصالح الجماعات الضاغطة داخل المؤسسة، وأثبت الواقع أن السلطة التي كانت وراء عملية هيكلة المؤسسات قد فشلت في أهدافها المعلنة ونجحت في أهدافها الخفية أو الحقيقية، حيث أصبح العمال لا يشعرون بالإنتماء إلى فضائهم الإقتصادي الكبير المتمثل في المؤسسة، بل أصبحوا يرون أحد حدودهم وانتماءاتهم تقف عند المؤسسة فقط.

ب-**الهيكلة المالية:** كان للإنهيار المفاجئ لسعر البترول أثره السلبي على ميزانية المؤسسات، أين تخلت الدولة عن تمويل المؤسسات التي لجأت بدورها إلى طلب قروض من صندوق النقد الدولي، بهدف تغطية العجز المالي.

وهكذا بقيت الهيكلة العضوية والمالية مجرد مرحلة إصلاحية شكلية مرت بها المؤسسة الجزائرية، كونها لم تحدث القطيعة مع العقيدة التسييرية البيروقراطية والتي أثبت الواقع فشلها، لأن مفهوم المؤسسة عموما وما تحتويه من أنساق ثقافية، إقتصادية، إجتماعية وتسييرية لم تخضع للتحولات المطلوبة وفق مفهوم إقتصاد السوق، السبب الذي أدى إلى التفكير بإحداث تغيير تنظيمي آخر أكثر تكيفا وملاءمة وفعالية، وهو التوجه نحو إعادة الهيكلة مرة أخرى بغرض التوجه نحو الخوصصة.[17]

رغم أن مرحلة إعادة الهيكلة عرفت تشكل مفهوم الهوية الطبقية، وتدمير قوة المورد البشري كفاعل إجتماعي وتملص السلطات من مسؤولياتها الإجتماعية تجاه العمال، إلا أنه يمكن القول أن أهم ما ميزها في مجال إدارة الموارد البشرية هو:

- صدور قانون العامل الذي يقنن عمل وظيفة إدارة الموارد البشرية والقضاء على المبادرات البسيطة السابقة.
- الدولة هي أول مستخدم للموارد البشرية وهي التي تحدد طرق وإجراءات التوظيف وأنظمة الأجور والتعويضات والتكوين والحماية الإجتماعية، وكيفية وضع وعمل لجان التأديب ...إلخ.
- تحول إدارة الموارد البشرية إلى مجرد آلية لتنفيذ قانون العامل ونقل المعلومات بين الإدارة المركزية والعمال.
- تقليص حرية المبادرة والمشاركة لدى المورد البشري.
- تغير سلوكات الموارد البشرية من الوفاء والالتزام والآمال التي عبروا عنها في المرحلة السابقة إلى خيبة أمل متزايدة بسبب التراجع المستمر لظروف معيشتهم.

من الملاحظ في هذه المرحلة أن الموارد البشرية ابتعدت كل البعد عن منطق إدارة رأس المال الفكري والمعرفي بل أرادت إدارة المورد البشري بمنطق اليد المنفذة عن طريق القانون، إلا أن ذلك لم يؤتِ أكله لافتقاد مهمتها إلى الموضوعية والعلمية في التعامل مع هذا المورد.

➢ **مرحلة استقلالية المؤسسات**: خلال هذه المرحلة وبعد التأكد من أن سياسة إعادة الهيكلة لا فائدة ترجى منها، قررت الدولة العمل بمبادئ اقتصاد السوق ومنح الإستقلالية التامة للمؤسسات وحرية الأسعار والبحث عن الأرباح...وغيرها، من خلال منح التسهيلات للقطاع الخاص والتخلي التدريجي للدولة عن المؤسسات لصالح هذا القطاع، ووضع منظومة مصرفية صارمة وإعادة النظر في القوانين المنظمة لعلاقات العمل الإتماعية بالمؤسسة، وكذا تشجيع الإستثمار الأجنبي، كما تم انتهاج سياسة المخططات التنموية المتتالية والتي كان من إفرازاتها تسريح أعداد لا يستهان بها من الموارد البشرية.

وفي مجال الموارد البشرية يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بما يلي:

- صياغة قوانين داخلية تنظم علاقات العمل ونظام الأجور والمكافآت والتعويضات.
- محاولة وضع أنظمة لتقييم الموارد البشرية.
- زيادة الإهتمام بضرورة تكوين المورد البشري.
- محاولة الإهتمام بتسيير المسار والحياة الوظيفية للمورد البشري.

وباختصار فإن ما يلاحظ على هذه المرحلة وفي السنوات الأخيرة أن الموارد البشرية وكيفية إدارتها في المؤسسة الجزائرية شهدت نوع من التطور، لكن تبقى بعيدة كل البعد عن ما هو مأمول لافتقادها إلى الكثير من المعايير التي تمكّن من مسايرة التغيرات والتطورات المتسارعة في عالم لا يعترف بالأنظمة الإقتصادية الهشة، ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال إدارة رس المال البشري والاستثمار فيه من أجل صناعة الفكر وإنتاج المعرفة.

خاتمة

خلاصة القول أن المؤسسة العمومية الجزائرية شهدت منذ الإستقلال وإلى حد الآن مجموعة من التغيرات التنظيمية، تمثلت في أنظمة تسييرية متباينة لم تكن وليدة دراسة علمية وتفكير معمق، ما حال دون تحقيقها لأهدافها وغاياتها، لاسيما وأنه طغى على هذه التغيرات التنظيمية الطابع السياسي الأيديولوجي البعيد عن منطق العقلانية والرشاد، ما أثبتت عدم نجاعتها لتركيزها على اليد العاملة من الناحية الكمية وعدم التركيز على الرأسمال الفكري والمعرفي من ناحية تثمين قدراته ومهاراته وتحفيزه، فالمؤسسة الجزائرية مازالت رهينة أنماط وممارسات تقليدية في التسيير وفي نظرتها للمورد البشري، وهو ما انعكس سلبا على أداء المؤسسة ككل.

ومن ثمة فإن صعوبة التحول نحو قيم العمل الحديثة مرده بالأساس إلى منظومة القيم المجتمعية للمجتمع الجزائري، والتي مازالت متخلفة ومرتبطة بمرحلة ما قبل العمل المؤسسي، وفي ظل وضعية اللاتطابق بين النماذج التسييرية المسلحة بالفكر الغربي والمورد البشري المسلح بواقعه الإجتماعي من جهة، وتحول النظرة للموارد البشرية على أنها رأسمال فكري لابد من الإستثمار فيه لصناعة الفكر وإنتاج المعرفة من جهة أخرى، وحتى تتمكن مواردها البشرية من الإسهام في عملية التنمية المستدامة، فإن المؤسسة الجزائرية اليوم مطالبة ب:

- فهم الأطر الثقافية والجذور التاريخية للمجتمع ومدى تأثيرها على المورد البشري، والتأسيس لقواعد عمل محلية تتماشى والثقافة التقليدية للفاعلين الإجتماعيين وتساير ثقافة التكنولوجيا المستوردة.
- تعميق الإستفادة من التكنولوجيا ذات الإنتاج المكثف والجودة الأفضل والتكلفة المنخفضة.
- التوجه إلى مفهوم المنظمة الخفيفة ونظام الإنتاج النحيف الذي يعتمد على كفاءة فرق العمل ذات العدد القليل من الأفراد وتكنولوجيا حديثة ذات إنتاج عالي.
- الابتعاد عن أساليب الفلسفة القديمة والإعتماد على نظم المعلومات وتطبيق أسلوب العمل عن بعد أو ما يعرف بالإتقال حاسوبيا.

- الاهتمام بعقل الفرد وقدراته الذهنية وإمكاناته في التفكير والإبداع والتجديد والتطوير والمشاركة في حل المشكلات.
- الإهتمام بمحتوى العمل وما يثيره من طاقات الفرد وما يمثله من تحديات لشحذ واستفزاز الأفكار لديه.

قائمة المصادر والمراجع

1- أحمد خطابي: إدراك العمال لوضعهم في مكان العمل ـ ثقافات المؤسسة ـ منشورات CRASC 1997، ص25.

2ـ اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليين: عائد الاستثمار في رأس المال البشري (قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين)، سلسلة إصدارات الفكر الإداري المعاصر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ص-ص173-174.

3ـ إسماعيل قيرة، علي غربي: في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص135.

4ـ رقام ليندة: إدارة الموارد البشرية من منطق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة التواصل، ع24، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، جوان 2009، ص، ص137، 138.

5ـ سلمان عبد الله معلا: التمويل والمؤسسات التمويلية : مفهوم وأهداف وسياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص198.

6ـ عبد الستار العلي وآخرون: المدخل إلى إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص344.

7ـ العزاوي محمد: إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005، ص142.

8ـ علي سموك: العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية ـ إشكالية تأسيس هوية مؤسساتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة 1997-1998، ص6.

9ـ علي غربي: تنمية الموارد البشرية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص21.

10ـ علي غربي وآخرون: تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص ص25-30.

11ـ غيات بوفلجة: مبادئ التسيير البشري، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص-ص117-118.

12ـ محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص، ص160-161.

13ـ مصطفي محمد: التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص55.

14ـ نورالدين بوالشرش: الحوافز وأداء العاملين في المؤسسة الصحية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2005-2006، ص183.

15ـ نورالدين بومهرة: المؤسسة الصناعية والصدمة الثقافية ـ حالة الجزائر ـ مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، 1999، ص94.

الهوامش

[1] عبد الستار العلي وآخرون: المدخل إلى إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص344.

[2] مصطفي محمد: التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص55.

[3] مصطفى محمد: المرجع نفسه، 56.

[4] العزاوي محمد: إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005، ص142.

[5] اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليين: عائد الاستثمار في رأس المال البشري (قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين)، سلسلة إصدارات الفكر الإداري المعاصر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ص-ص173-174.

[6] سلمان عبد الله معلا: التمويل والمؤسسات التمويلية : مفهوم وأهداف وسياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص198.

[7] علي سموك: العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية ـ إشكالية تأسيس هوية مؤسساتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة 1997-1998، ص6.

[8] علي سموك: المرجع نفسه، ص6.

[9] نورالدين بوالشرش: الحوافز وأداء العاملين في المؤسسة الصحية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2005-2006، ص183.

[10] غيات بوفلجة: مبادئ التسيير البشري، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص-ص117-118.

[11] علي غربي: تنمية الموارد البشرية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص21.

[12] علي غربي وآخرون: تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص ص25-30.

[13] إسماعيل قيرة، علي غربي: في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص135.

[14] رقام ليندة: إدارة الموارد البشرية من منطق إدارة القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة التواصل، ع24، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، جوان 2009، ص، ص137، 138.

[15] نورالدين بومهرة: المؤسسة الصناعية والصدمة الثقافية.ـ حالة الجزائرـ مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، 1999، ص94.

[16] محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص، ص160-161.

[17] أحمد خطابي: إدراك العمال لوضعهم في مكان العمل ـ ثقافات المؤسسة ـ منشورات CRASC 1997، ص25.

الجريمة الإلكترونية والمجرم المعلوماتي: مقاربة مفاهمية

Electronic crime and Cybercriminal: Conceptual approach

ط.د. رضا عسال
قسم علم الإجتماع
جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر
rida.assel@univ-tebessa.dz

ط.د. عماد عبد الرزاق
قسم علم الإجتماع
جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر
imed.abderrezak@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2020/03/16 تاريخ القبول: 2020/03/30 تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص

قد شهد القرن الماضي ثورة من نوع غير مألوف أصطلح على تسميتها بثورة المعلومات أو التقنية الجديدة، والتي أضافت كثيرا من الإيجابيات في حياتنا اليومية إلا أنها أفرزت أنماطا جديدة من الجريمة والمجرمين ومن بين هذه الأنماط الحديثة التي أفرزتها هذه الثورة التكنولوجية، الجريمة الإكترونية والمجرم المعلوماتي اللذان إرتبطا مع بعضهما البعض في الآونة الأخيرة، حيث تمثل الجريمة الإكترونية الفعل الإجرامي الذي أخذ بعدا أكثر تعقيدا، وفاعل وهو المجرم المعلوماتي الذي يتميز عن باقي المجرمين التقليدين بعدة خصائص وسمات حيث مزال هذين المفهومين يعتليهما لبس في تعريفهما وتحديد خصائصهما، لهذا جاءت هذه الدراسة لتقديم مقاربة مفاهمية للجريمة الإكترونية والمجرم المعلوماتي من شأنها رفع اللبس على هذين المفهومين لأن للجريمة الإكترونية عدة مسميات وتصنيفات وأنواع وخصائص المميز لها وأيضا المجرم المعلوماتي الذي يتميز عن باقي المجرمين التقليديين بعدة خصائص وسمات وله أهدافه الخاصة .

الكلمات المفتاحية: الجريمة الإلكترونية، المجرم المعلوماتي.

Abstract

Which added many positives to our daily lives, but it has produced new patterns of crime and criminals. Among these modern patterns that this technological revolution has produced, electronic crime and Cybercriminal Which is connected with each other in the last utensils, where the electronic crime represents the criminal act that took on a more complex and effective dimension, and it is the Cyber-criminal that distinguishes from other traditional criminals with several characteristics and Features where these two concepts are still attributed to ambiguity in their definition and specification of their characteristics, That is why this study came to provide a conceptual approach to cybercrime and Cyber-criminal, which would raise confusion on these two concepts because cybercrime has several names, classifications, types, and characteristics that are unique to them, as well as the Cyber-criminal, which is distinguished from other traditional criminals with several characteristics and characteristics and has its own goals.

Key words: *electronic crime, Cyber criminal*

مقدمة

مرت الجريمة عبر مختلف المراحل التي عرفها الإنسان، بتطورات في مختلف مجالات الحياة، وتغيرت حسب دوافعه وظروفه الإجتماعية، وذلك باختلاف الزمان والمكان، فالجرائم التي كانت ترتكب في وقت مضى لم يعد لها وجود في الوقت الحاضر والعكس صحيح، بالإضافة إلى ذلك أن الجرائم التي ترتكب في مكان ما لا ترتكب في مكان آخر، وذلك راجع للاختلاف الموجود بين أفراد المجتمع من حيث المستوى الثقافي والعلمي والمادي وفي بعض الأحيان الديني .

حيث تطورت الجريمة بتطور نمط حياة الإنسان، ولقد بلغ هذا التطور أوجه بالظهور المجتمعات بمفهومها المعاصر، حيث أن هذه المجتمعات أصبحت تعيش الكثير من التراكمات ما نتج عنها وقوع الكثير من الجرائم، وذلك جراء الضغوط النفسية وتميز حياة الأفراد بطبيعة براغماتية مادية، حيث أصبح الفرد داخل هذه المجتمعات يسعى بشتى الطرق للوصول إلى إشباع رغباته الشخصية، حتى ولو وصل به الأمر إلى لارتكاب العديد من الجرائم تكون نتائجها وخيمة على الأفراد بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.

ما دامت الجريمة ظاهرة إجتماعية، تتأثر طبيعتها وحجمها بالتحولات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية دوليا ووطنيا، فقد ظهر للوجود نمط جديد من الإجرام، تجسد في انتشار الجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية، والتي تعتبر من أكبر السلبيات التي خلفتها الثورة المعلوماتية، لكون هذه الجرائم تشمل في اعتداءاتها قيما جوهرية تخص الأفراد والمؤسسات وحتى الدول في كافة نواحي الحياة، كما أن هذه الجرائم تركت في النفوس شعورا بعدم الثقة بخصوص التعامل والإستفادة من ثمار هذه الثورة الجديدة ومنفذي هذه الجرائم .

وما يشهده العصر من تطور الوسائل المعلوماتية الحديثة، ساعد هؤلاء المجرمين في زيادة سرعة نشر جرائمهم حتى أصبحت تهدد النظام المعلوماتي، بل أصبح في إمكانهم التسبُّب في خلق شلل كامل للأنظمة المدنيّة الأرضيّة والفضائيّة، وتعطيل المعدات الإلكترونيّة، واختراق النُّظم المصرفيّة، وإرباك حركة الطيران وشل محطات الطاقة وغيرها بواسطة قنابل معلوماتية ترسلها لوحة مفاتيح الكمبيوتر من على مسافات تتعدّى عشرات الآلاف من الأميال، وذلك دون أن يترك المجرم المعلوماتي أو الإلكتروني أثرًا ملموسًا لملاحقته ومعرفة مَصدرها، والمجرم يستطيع بواسطة هذه التقنيات العالية أن يصل إلى أي مكان يرغب فيه، عبر الإبحار في الشبكة المعلوماتية ويتصل ويتفاعل مع من شاء في أي مكان، فلا مكان ولا زمان يستطيع وضع حدود لهذه الشبكة وبالتالي فالجريمة الإكترونية والمجرم المعلوماتي هما الركزتين الأساسيتين في هذه العملية، هذا مايدفعنا أن نطرح التساؤل التالي :

ماهي الجريمة الإكترونية وماالمفاهيم المرتبطة بها وما سمات وخصائص وأهداف المجرم المعلوماتي؟

أولا : ماهية الجريمة المعلوماتية

نستعرض فيما يلي مفهوم الجريمة الإلكترونية وخصائصها وأنواعها.

1- مسميات الجريمة الإلكترونية

تعدَّدت ألفاظ ومفردات وصِيَغ ومصطلحات التعريف بالجريمة الإلكترونية تعدُّدًا يحمل صورة التنوُّع والثراء لا التنازع والتضاد، " فأُطْلِقَ على الجريمة الإلكترونية عدة تسميات وهي كتالي :

- جرائم الكمبيوتر والإنترنت، وجرائم الحاسب الآلي (Computer Crimes).
- جرائم التقنية العالية (High-Tick).
- الجرائم المعلوماتيّة (Information Crimes).
- الجرائم الرقمية (Digital Crimes).
- السيبر كرايم (Cyber Crime).

- جريمة أصحاب الياقات البيضاء (White Collar).
- الجرائم الناعمة (Soft Crimes).
- الجرائم النظيفة (Clean Crimes)".[1]

2- تعريف الجريمة الإلكترونية

"عرفت الجريمة بصفة عامة على أنها كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة آثمة يقرر له القانون عقوبة أو تدابير إحترازية، وتعتمد الجرائم الناشئة عن الإستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت على المعلومة بشكل رئيسي، وهذا الذي أدى إلى إطلاق مصطلح الجريمة الإلكترونية على هذا النوع من الجرائم" [2]

"و يصعب الإتفاق على تعريف موحد للجريمة الإلكترونية، حيث إختلفت الإجتهادات في ذلك إختلافاً كبيرا، يرجع إلى سرعة وتيرة تطور التقنية المعلوماتية من جهة، و تباين الدور الذي تلعبه هذه التقنية في الجريمة من جهة أخرى، حيث أدت الحداثة التي تتميز بها الجرائم الإلكترونية، وإختلفت النظم القانونية والثقافية بين الدول إلى عدم الإتفاق على مصطلح موحد للدلالة عليها، وعدم الإتفاق، هذا إنجر عليه عدم وضع تعريف موحد لهذه الظاهرة الإجرامية وذلك خشيت حصرها في مجال ضيق " [3]

"وكان كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسب الآلي؛ وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أهم عوامل صعوبة الإتفاق على تعريف هو أن التقنية المعلوماتية أصبحت تحل محل العديد من التقنيات السابقة كالهاتف والفاكس والتلفزيون، فالمسألة لم تقتصر على معالجة البيانات فحسب بل تعدتها إلى وظائف عديدة مثل وظيفة النشر والنسخ، وهو ما يحتم ضرورة التفرقة بين جرائم الإنترنت وشبكات المعلومات بالمعنى الفني عن بقية الجرائم الأخرى التي يستخدم فيها الإنترنت أو الحاسب الآلي كأداة لارتكابها فيقصد بجرائم الأنترنت وشبكات المعلومات، الدخول غير المشروع إلى الشبكات الخاصة كالشركات والبنوك وغيرها وكذلك الأفراد، والعبث بالبيانات الرقمية التي تحتويها شبكة المعلومات مثل تزييف البيانات أو إتلافها ومحوها، وامتلاك أدوات أو كلمات سرية لتسهيل إرتكاب مثل هذه الجرائم التي تلحق ضرراً بالبيانات والمعلومات ذاتها وكذلك بالنسبة للبرامج والأجهزة التي تحتويها وهي الجرائم التي تلعب فيها التقنية المعلوماتية دوراً رئيسياً في مادياتها أو السلوك الإجرامي فيها، أما الجرائم التقليدية الأخرى مثل غسيل الأموال، تجارة المخدرات، الإرهاب، الدعارة، الإستخدام غير المشروع للكروت الإلكترونية، ودعارة الأطفال Pornography وجرائم التجارة الإلكترونية، وكذلك جرائم السب و القذف، هي جرائم تستخدم التقنية المعلوماتية كأداة في ارتكابها دون أن تكون جرائم معلوماتية بالمعنى الفني وإن كان يطلق عليها الجرائم الإلكترونية". [4]

3- خصائص الجريمة الإلكترونية

أدى إرتباط الجريمة الإلكترونية بجهاز الحاسوب وشبكة الإنترنت إلى إضفاء مجموعة من الخصائص والسمات المميزة لهذه الجريمة عن الجرائم التقليدية، ويمكن إجمالها فيمايلي:

1.3. الجريمة المعلوماتية متعددة الحدود (جريمة عابرة للحدود)

"المجتمع المعلوماتي لا يعترف بالحدود الجغرافية ولا يعيرها اهتماما فهو مجتمع منفتح عبر شبكات تخترق المكان والزمان دون أن تخضع للحواجز الحدودية، فبعد ظهور شبكة المعلوماتية لم يعد هناك حدود مرئية أو ملموسة تقف أمام نقل المعلومات عبر الدول المختلفة، فالمقدارة التي تتمتع بها الحواسيب وشبكاتها من نقل كميات كبيرة من المعلومات وتبادلها بين أنظمة يفصل بينهما آلأف الأميال قد أدت الى نتيجة تتمثل في أن أماكن متعددة في دول مختلفة قد تتأثر بالجريمة المعلوماتية الواحدة في آن واحد".[5]

فالسهولة في حركة المعلومات عبر أنظمة وبرامج التقنية الحديثة جعل بالإمكان إرتكاب جريمة عن طريق الكمبيوتر موجود في دولة معينة بينما يتحقق الفعل الإجرامي في دولة اخرى.

2.3. صعوبة إكتشاف الجريمة المعلوماتية

"تتميز الجريمة المعلوماتية بصعوبة اكتشافها، وإذا ما اكتشفت فان ذلك يكون بمحض الصدفة عادة، حيث يبدو من الواضح أن عدد الحالات التي تم فيها إكتشاف هذه الجريمة قليلة إذا قورنت بما يتم إكتشافه مع الجرائم التقليدية".[6]

" ويمكن رد الأسباب التي تقف وراء الصعوبة في اكتشاف الجريمة الإلكترونية الى عدم ترك هذه الجريمة لأي أثر خارجي بصورة مرئية، فلا يوجد جثث لقتلى ولا آثار للدماء، كما أن المجرم يمكنه إرتكاب هذه الجريمة في دول وقارات مختلفة إذ أن الجريمة الإلكترونية كما سبق وأشرنا جريمة عابرة للحدود وكذلك فإن قدرة المجرم تدمير دليل الإدانة في أقل من ثانية الواحدة يشكل عاملا إضافيا في صعوبة إكتشاف هذا النوع من الجرائم".[7]

3.3. أسلوب أرتكاب الجريمة المعلوماتية

"من خصائص الجريمة المعلوماتية أنها تبرز ذاتيتها بصورة أكثر وضوحا في أسلوب إرتكابها وطريقتها، فإذا كانت الجرائم التقليدية تتطلب نوعا من الجهد العضلي الذي قد يكون في صورة ممارسة العنف والإيذاء، كما هو الحال في جريمة القتل أو الإختطاف أو صورة الكسر وتقليد المفاتيح، كما هو الحال أيضا في جريمة السرقة،فإن الجريمة المعلوماتية هي جرائم هادئة بطبيعتها لا تحتاج إلى العنف بل كل ماتحتاجه هو القدرة على التعامل مع جهاز الحاسوب بمستوى تقني يوظف في ارتكاب الأفعال غير مشروعة".[8]

4. أنواع الجرائم الإكترونية

هناك عدة تصنيفات للجرائم الإكترونية وهذا حسب معيار الغاية من ارتكابها أو حسب الوسيلة المعتمدة، ويمكن تلخيص أنواع الجرائم الإكترونية في مايلي :

1.4. **الجرائم ضد الافراد:**

وتسمى بجرائم الأنترنت الشخصية مثل : سرقة الهوية ومنها البريد الإلكتروني أو سرقة الإشتراكات في مواقع شبكة الأنترنت.

2.4. **الجرائم ضد الملكية :**

إنتقال برمجيات ضارة المضمنة في بعض البرامج التطبيقية والخدمة أو غيرها لتدمير الأجهزة أو البرامج المملوكة للشركات أو الأجهزة الحكومية أو البنوك أو حتى ممتلاكات الشخصية.

3.4. **الجرائم ضد الحكومات :**

مهاجمة المواقع الرسمية أو أنظمة الشبكة الحكومية والتي تستخدم تلك التطبيقات على المستوى المحلي والدولي كالهجمات الإرهابية على شبكة الأنترنت وهي تتركز على تدمير الخدمات والبنى التحتية ومهاجمة شبكة الكمبيوتر وغالبا مايكون هدفها سياسي بحت".[9]

ثانيا : المجرم المعلوماتي وسماته

1 ـ تعريف المجرم المعلوماتي

"هو كل شخص سواءً طفل أو رجل أو أنثى يأتي أفعالا إرادية تشكل سلوكا إيجابيا أو سلبيا باستخدام تقنية المعلوماتية لإحداث نموذج إجرامي بالاعتداء على حق أو مصلحة، وسمات المجرم المعلوماتي تشبه في كثير من الأحيان سمات المجرمين ذوي الياقات البيضاء، حيث أن كل من هؤلاء المجرمين قد يكونوا من ذوي المناصب

الرفيعة والمستوى العالي، ومن ذوي التخصصات والكفاءات العالية ويتمتعون بالذكاء والقدرة على التكيف الإجتماعي في المحيط الذي يعيشون فيه بل وإن بعضهم يتمتع بالإحترام والثقة العالية من الأشخاص المحيطين بهم في مجال العمل أو في المحيط الاجتماعي".[10]

2ـ سمات المجرم المعلوماتي

يتميز المجرم المعلوماتي عن باقي المجرمين التقليدين بعدة خصائص أهمها:

1.2. المجرم المعلوماتي يتمتع بالمهارة والمعرفة والذكاء

" رسم بعض العلماء صورة عامة للمجرم المعلوماتي متسمة بصفة الذكاء، وذلك على سند من القول أن بعض أنماط الجريمة المعلوماتية مثل إتلاف الحاسوب أو سرقة المعلومات المخزنة داخله أو الدخول إلى بيانات الشركات لا تحتاج في مرتكبها إلى قوة عضلية بل تحتاج إلى معرفة ومهارة وذكاء وقدرة كبيرة في التحكم في جميع تقنيات الإعلام الآلي لهذا يتميز المجرم المعلوماتي غالبا بالذكاء، حيث أن الجريمة المعلوماتية تتطلب مقدرة عقلية وذهنية عميقة، خاصة في جرائم المالية التي تؤدي الى خسارة مادية كبيرة تلحق بالمجني عليه، وبالتالي فالمجرم المعلوماتي لا يلجاء إلى العنف أو إتلاف المادي بل يحاول أن يحقق أهدافه بهدوء.[11]

2.2. المجرم المعلوماتي شخص إجتماعي

باستطاعتنا القول بأن المجرم المعلوماتي بصفته إنسان ذكي فهو إجتماعي، فلا يضع نفسه في حالة عداءٍ مع المجتمع الذي يحيط به، بل أنه إنسان يستطيع التوافق والتصالح مع مجتمعه، فهو شخص مرتفع الذكاء مما يساعده على عملية التكيف مع المجتمع، فالذكاء في نظر الكثيرين ليس سوى القدرة على التكيف ولا يقصد بذلك التقليل من شأن المجرم المعلوماتي، بل أن خطورته الإجرامية قد تزداد إذا زاد تكيفه الإجتماعي مع توافر الشخصية الإجرامية لديه، فالحساس المجرم أنه محل ثقة من مجموعته، وشعوره أنه خارج إطار الشبهات قد يدفعه إلى التمادي في إرتكاب جرائمه التي قد لا تكتشف، وإذا اكتشفت فإنها تواجه صعوبة في إثباته". [12]

3.2. المجرم المعلوماتي يتمتع بالسلطة تجاه النظام المعلوماتي

"تعني بالسلطة تلك المزايا والحقوق التي يتمتع بها المجرم المعلوماتي والتي تمكنه من ارتكاب جريمته، فمعظم مجرمي المعلوماتية لديهم سلطة مباشرة أو غير مباشرة في مواجهة المعلومات محل الجريمة، وقد تتمثل هذه السلطة في الرقم السري الخاص للولوج إلى النظام الذي يحتوي على المعلومات، والتي تمد الفاعل بمزايا متعددة كفتح الملفات وقراءتها وكتابتها ومحو المعلومات أو إجراء تعديلات وقد تتمثل هذه السلطات في الحق في استعمال الأنظمة المعلوماتية أو إجراء بعض التعاملات أو مجرد الدخول إلى الأماكن التي تحتوي على هذه الأنظمة".[13]

3ـ دوافع مجرمي المعلومات

تختلف الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت عن الجريمة التقليدية من حيث الدوافع، حيث أن مجرمي الأنترنت يسعون من خلال إرتكابهم للجريمة بالإضافة إلى تحقيق المكسب المادي إلى تحقيق أغراض معنوية مثل التعلم أو اللعب والمزاح، أو لمجرد الإنتقام، ويمكن حصر هذه الدوافع في :

1.3. الدو افع الرئيسية لارتكاب المجرمين للجريمة عبر الإنترنت

1.1.3. <u>تحقيق الكسب المادي:</u>

"يقوم مرتكبوا الجريمة عبر الإنترنت ذوي الكفاءة الفنية العالية، بما لديهم من خبرة ومهارة في المجال التكنولوجي بتوجيه هذه الإمكانات نحو المؤسسات المالية لمحاولة تحقيق المكاسب المادية إما بسرقة تلك الأموال أو بتحويلها لحسابه الشخصي داخل البنك، يستطيع المجرمون بمجرد دخولهم إلى أنظمة البنوك معرفة أرقام الحاسب

وسرقتها أو تحويلها، ويكون المكسب المادي أيضا هدفا لمن هم أقل في المعرفة التقنية وقد يكونون غير مؤهلين على الإطلاق في المجال المعلوماتي لذلك يكون أسلوب إرتكابهم للجريمة مختلفا، لأن الجريمة تكون متعلقة بالحاسب الآلي أو المعلومات ولكن دون الدخول إلى أنظمة تلك الحواسب ويكون أسلوب ارتكابهم للجرائم أسلوبا محدودا في مجال معين لا يحتاج إلى خبرة ومهارة".[14]

تجدر الإشارة إلى أنه في حال نجاح المجرم في ارتكاب جريمته عبر الإنترنت، فإن ذلك قد يدر عليه أرباحة هائلة في زمن قياسي.

2.1.3. الرغبة في التعلم

"هناك من يرتكب جرائم الأنترنت بغية الحصول على الجديد من المعلومات وسبر أغوار هذه التقنية المتسارعة النمو والتطور، وهؤلاء الأشخاص يقومون بالبحث واكتشاف الأنظمة والعمل من خلال الجماعة وتعليم بعضهم، ويفضل هؤلاء القراصنة البقاء مجهولين أكبر وقت ممكن حتى يتمكنوا من الاستمرار في التواجد داخل الأنظمة ويكرس البعض منهم كل وقته في تعلم كيفية اختراق المواقع الممنوعة والتقنيات الأمنية للأنظمة الحاسوب".[15]

3.1.3. دو افع ذهنية أو نمطية

"غالبا ما يكون الدافع لدى مرتكب الجرائم عبر الأنترنت هو الرغبة في إثبات الذات وتحقيق إنتصار على تقنية الأنظمة المعلوماتية دون أن يكون لهم نوايا آثمة، ويرجع ذلك إلى وجود عجز في التقنية التي تترك الفرصة لمشيدي برامج النظام المعلوماتي لارتكاب تلك الجرائم".[16]

2.3. الدو افع الشخصية والمؤثرات الخارجية

1.2.3. إرتكاب الجر ائم من أجل التسلية

" يعتبر دافع المزاح والتسلية من الدوافع التي تجعل الشخص يقوم بتصرفات وإن كان لا يقصد من ورائها إحداث جرائم وإنما بغرض المزاح فقط ولكن هذه التصرفات قد تنتج عنها نتائج ترقى إلى درجة الجريمة". [17]

2.2.3. دو افع سياسية

"إنتشرت الكثير من المواقع غير المرغوب فيها على شبكة الإنترنت ومن هذه المواقع ما يكون موجها ضد سياسة دولة محددة أو ضد عقيدة أو مذهب معين، وهي تهدف في المقام الأول إلى تشويه صورة الدولة أو المعتقد المستهدف؛ حيث تعد الدوافع السياسية من أبرز المحاولات الدولية لاختراق شبكات حكومية في مختلف دول العالم، كما أن الأفراد قد يتمكنون من اختراق الأجهزة الأمنية الحكومية، كذلك أصبحت شبكة الإنترنت مجالا خصبا لنشر أفكار العديد من الأفراد والمجموعات، ووسيلة للترويج لأخبار وأمور أخرى قد تحمل في طياتها مساسا بأمن الدولة أو بنظام الحكم أو قدحا في رموز دولية أو سياسية والإساءة لها بالذم والتشهي".[18]

3.3. دافع الانتقام

"يكون دافع الإنتقام مؤثرا في ارتكاب هذه الجرائم، حيث يعد من أخطر الدوافع التي يمكن أن تدفع شخصا يملك معلومات كبيرة عن المؤسسة أو الشركة التي يعمل بها لأنه غالبا ما يكون أحد موظفيها، ويقوم بهذا الدافع نتيجة إما لفصله من العمل أو تخطيه في الحوافز أو الترقية فهذه الأمور تجعله يقدم على ارتكاب جريمته" [19] و "تشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت ترتكب من قبل موظفي الجهة نفسها، ومن الوقائع التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أنه حكم على أحد الموظفين في إحدى شركات التأمين بالسجن لمدة سبع سنوات وغرامة مقدارها 150 ألف دولار لأنه أدخل فيروسا في أجهزة الشركة التي كان يعمل فيها مما أدى إلى ضياع 160 سجلا من سجلات العملاء، وذلك انتقاما من الشركة لأنها قامت بفصله من العمل". [20]

4 ـ أهداف المجرم المعلوماتي

للمجرم المعلوماتي أهداف كثيرة نستطيع أن نلخصها فيمايلي :

1ـ التمكن من الوصول الى المعلومات بشكل غير شرعي، كسرقة المعلومات أو الإطلاع عليها أو حذفها أو تغييرها بما يحقق هدف المجرم.

2 ـ التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها أوالتلاعب بمعطياتها.

3ـ الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالمؤسسات والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم من خلالها بدافع مادي أو سياسي.

4ـ الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل عمليات إختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزوير بطاقات الإنتماء وسرقة الحسابات المصرفية ....إلخ.

كل هذه وأخرى هي أهداف يسعى إليها المجرم المعلوماتي للوصول إلى فائدة له على المستوى الفردي أو الجماعي".[21]

خاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تعريف الجريمة الإلكترونية وتحديد مسمياتها وتصنيفاتها وخصائصها وكذلك مايخص المجرم المعلوماتي والذي يعتبر مفهوم جديد في وقتنا الراهن، إلا أن مايجب توضيحه في الأخير أن ظاهرة الإجرام المعلوماتي جديدة ومتجددة، لأن قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال في تطور مستمر ودون توقف وخاصة مع استخدام الكثير لمواقع التواصل الإجتماعي كالفايسبوك والأنستغرام مما يؤدي إلى تواصل أكثر بين مستخدمي هذه المواقع في جميع أنحاء العالم، فهذا يعني أنه يمكن أن تظهر مستقبلا أنواع أخرى من الجرائم المعلوماتية، لا يمكننا ضبطها ولا حتى التحكم فيها، لهذا ندعو جميع الهيئات العلمية منها أو الهيئات التشريعية وخاصة الجهات المستهدفة من طرف هذا النوع من الجرائم لتسليط الضوء أكثر على هذه المواضيع الجديرة بالذكر.

قائمة المراجع

1- أحمد خليفة المالط. الجرائم المعلوماتية. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2006.

2- البيومي، عبد الفتاح.مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والانترنات. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2000.

3- العريان محمد علي. الجرائم المعلوماتية. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2004.

4- أيمن عبد الحفيظ. الإتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية. الاسكندرية، مصر: [د.ن]، 2005.

5- سيبار أونيش. جرائم الكمبيوتر وجرائم أخرى في مجال المعلومات. ترجمة سامي الشوي. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 1993.

6- صالح بن محمد المسند، وعبد الرحمان بن راشد المهيني. جرائم الحاسب الآلي خطر حقيقي في عصر المعلومات. "المجلة العربية للدراسات والتدريب. 2007: 181.

7- عبد الباقي جميل. القانون الجنائي والتكنولوجية الحديثة. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 1992.

8- عبد الرحمان المويشر تركي. "بناء نماذج أمنية لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فعاليته". أطروحة دكتوراه: الرياض، المملكة العربية السعودية، كلية الدراسات العليا بجامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، 39.

9- عبد الرحمان حاتم ومنصور شحات. الإجرام المعلوماتي. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2003.

10- عبيد الكعبي محمد. الجرائم الناشئة عن الاستخدام الغير المشروع لشبكة الانترنات. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2004.

11- عمر أبو الفتوح الحمامي. الحماية الجنائية للمعلومات المسجل إلكترونيا –دراسة مقارنة- القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2010.

12- فهد بن عبد الله الحديدان. الانترنات، شبكة المعلومات العالمية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار النشر غير معروف، 1992.

13- البيومي حجازي عبد الفتاح. جرائم الكومبيوتر والنترنات في القانون العربي. القاهرة، مصر: دار الكتاب القانونية، 2007.

14- محمد أمين أحمد الشوايكة. جرائم الحاسوب والانترنات.عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

15- ناول عبد الهادي. "تقييم فعالية المواجهة التشريعية لجرائم الانترنات". عدل 31 رجب، 2006: 21.

16- نهلا عبد القادر المومني. الجرائم المعلوماتية. عمان: دار الثقافة، 2008.

الهوامش

[1] ناول عبدالهادي. "تقييم فعالية المواجهة التشريعية لجرائم الانترنات." عدل 31 رجب، 2006: ص31.

[2] عبيد الكعبي محمد. الجرائم الناشئة عن الاستخدام الغير المشروع لشبكة الانترنات. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2004. ص32.

[3] العريان محمد علي. الجرائم المعلوماتية. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2004. ص43.

[4] عبد الفتاح البيومي. مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والانترنات. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2000.ص45.

[5] سيبار أونيش. جرائم الكمبيوتر وجرائم أخرى في مجال المعلومات. ترجمة سامي الشوي. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 1993، ص58.

[6] عبد الباقي جميل. القانون الجنائي والتكنولوجية الحديثة. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 1992.ص 17.

[7] نهلا عبد القادر المومني. الجرائم المعلوماتية. عمان: دار الثقافة، 2008. ص55.

[8] نهلا عبد القادر المومني. المرجع نفسه. ص55.

[9] فهد بن عبد الله الحديدان. الانترنات، شبكة المعلومات العالمية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار النشر غير معروف، 1992.ص 58.

[10] عبد الرحمان حاتم ومنصور شحات. الإجرام المعلوماتي. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2003.ص 88.

[11] عمر أبو الفتوح الحمامي. الحماية الجنائية للمعلومات المسجل إلكترونيا –دراسة مقارنة- القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2010. ص 80-81.

[12] عمر أبو الفتوح الحمامي. المرجع نفسه، ص 80-81.

[13] البيومي حجازي عبد الفتاح. جرائم الكومبيوتر والنترنات في القانون العربي. القاهرة، مصر: دار الكتاب القانونية، 2007.ص 45.

[14] أيمن عبد الحفيظ. الإتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية. الاسكندرية، مصر: [د.ن]، 2005.ص20.

[15] عبد الرحمان المويشر تركي. "بناء نماذج أمنية لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فعاليته". أطروحة دكتوراه: الرياض، المملكة العربية السعودية، كلية الدراسات العليا بجامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، 39ص.

[16] خليفة المالط، أحمد خليفة المالط. الجرائم المعلوماتية. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2006.ص 90.

[17] أيمن عبد الحفيظ. الإتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية. مرجع سابق.ص20.

[18] عبد الرحمان المويشر تركي. "بناء نماذج أمنية لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فعاليته". مرجع سابق.ص39.

[19] أيمن عبد الحفيظ. الإتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية. مرجع سابق.ص20.

[20] صالح بن محمد المسند، وعبد الرحمان بن راشد المهيني. جرائم الحاسب الآلي خطر حقيقي في عصر المعلومات. "المجلة العربية للدراسات والتدريب. 2007: ص182.

[21] محمد أمين أحمد الشوايكة. جرائم الحاسوب والانترنات.عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.ص75

فعالية التكنولوجيا الحديثة في أرشفة المادة التاريخية إلكترونيا في ظل تحديات عالم الرقمنة

The effectiveness of modern technology in electronic archiving of historical material in light of the challenges of the world of digitization

ط.د. صباح عبيد
جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر
s.abid@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2020/03/31 **تاريخ القبول**: 2020/04/10 **تاريخ النشر**: 2020/04/30

ملخص

تعتبر الوثيقة التاريخية المادة الخام لدراسة مخلفات الماضي وإثبات مدى صحة الأحداث المتراكمة تاريخيا ونظرا لأهميتها في معالجة ودراسة تفاصيل الماضي كان لزاما على الباحث الأكاديمي والمتخصصين البحث عن السبل العملية لصون هذه المصادر وضمان استمرارية استخدامها وباعتبار الوثيقة الورقية قد تتعرض للتلف نتيجة العوامل الطبيعية فلجأوا إلى أرشفتها إلكترونيا ونحو مجال التقنية والتي شهدت تطورا مع الوقت لتشهد عصرنة في التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في دخول المادة التاريخية في عالم الرقمية وإمكانية صونها بشكل يتيح للباحثين الإطلاع عليها بصورة رقمية، ففي هذه الدراسة سنحاول دراسة توجه من الإستخدام الورقي إلى الحفظ الالكتروني في ظل مجموعة التحديات العصرية للرقمنة بانتهاج المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن .

الكلمات المفتاحية: أرشفة إلكترونية، تحديات، تكنولوجيات، رقمنة، وثيقة.

Abstract

The historical document is considered the raw material for studying the remnants of the past and proving the validity of the accumulated events historically. Given its importance in treating and studying the details of the past, it was necessary for the academic researcher and specialists to search for practical ways to preserve these sources and ensure the continuity of their use. Electronically and towards the field of technology, which witnessed an evolution over time to witness a modernization in modern technologies that contributed to entering historical material in the digital world and the possibility of preserving it in a way that allows researchers to view it digitally. This study will try to study a trend from paper use to electronic memorization in light of the set of modern challenges to digitization by adopting the descriptive analytical and comparative approaches.

Keywords: *archiving, electronic, challenges, technologies, digitization, document*.

مقدمة

تحتاج الوثائق على أنواعها إلى الحفظ من أجل استرجاعها سواءً من قبل الباحثين في المجالات الأكاديمية أو المؤسسات الفاعلة بمختلف أنشطتها وكذلك الوثيقة التاريخية باعتبارها المادة الخام للباحث فهي مصدر غني لمعلومات تثبت أو تفند وضع أو حادثة ما فكانت عملية الأرشفة على مر السنين الوسيلة الوحيدة أمام المختصين من أجل ترميم والحفاظ على الوثائق التاريخية التي تثبت هوية الأمم والأمصار في جميع الأزمان، فكان عالم الرقمنة هو مجال التحدي الذي خاضه الإنسان بتطور فكره البحثي نحو تحقيق أفضل السبل لضمان ترقية الخدمة المكتبية أو العملية لسير الوثائق وعملية التوثيق وبتطور وسائل التكنولوجيا لجأت المراكز الفاعلة البحثية والتوثيقة إلى إدخال الوثيقة بأنواعها إلى هذا الميدان ومنه محاولة أرشفة الوثائق بما فيها التاريخية الكترونيا في ظل تراكم التحديات والصعوبات من نفقات وإمكانيات عالية من اجل الوصول إلى النتائج المرضية .

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف اتسمت عملية أرشفة المادة التاريخية باستخدام التكنولوجيات الحديثة وهل لقيت الوثيقة التاريخية أفضل طرق المعالجة الإلكترونية لتحويلها إلى وثيقة رقمية ومأبرز الصعوبات التي واجهتها الوثيقة في عالم الرقمنة ؟

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات تم اعتماد المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن على التوالي من أجل فهم خبايا هذه الدراسة بالإعتماد على الفرضيات التالية :

- ربما يكون الحل الأمثل لصون المادة التاريخية اللجوء إلى الماسحات الضوئية لحفظ وتخزين أكبر قدر من الوثائق في وقت وجهد أقل .
- قد تكون الأرشفة الإلكترونية الحل الأفضل والأسمى لتجنب تلف الوثيقة الورقية بالإحتفاظ بنسخة إلكترونية .
- قد تحتاج رقمنة الوثائق لاسيما التي ترجع لمدة زمنية كبيرة من العهود السالفة إلى خبرة أكثر وتقنيات أعلى في الجودة وهذا مايكلف تجهيزات ضخمة (أسعار خيالية غير متاحة).

1. المعلومات كضرورة للاتصال الانساني في عالم الرقمنة

تمثل المعلومات جزء أصيلا من أنظمة الإتصال الإنساني تستحق الإهتمام من الباحثين والعاملين في ذلك المجال وخاصة الذين يعملون في الأرشفة والتوثيق، جاءت الحاجة إلى الأرشفة الإلكترونية من واقع التطور الملموس في تقانة المعلومات الذي قاد المؤسسات للتخلص عن النظم التقليدية والعمل على تطوير اتجاهاتها وتحسين أدائها من خلال الاعتماد في الأرشفة على نظم المعلومات الحديثة والإستفادة من الأدوات الحديثة التي من شأنها أن ترفع معدلات السرعة والكفاءة والدقة في معالجة وتخزين واسترجاع المعلومات وهنالك أربعة طرق أو اتجاهات تذهب إليها إدارة الوثائق للتحول من النظام التقليدي الورقي إلى النظام الإلكتروني هي:

- التحول المباشر وبموجبة يتوقف النظام القديم والبدء في استخدام النظام الجديد .
- التحول المرحلي ويقوم على تقسيم مكونات النظام الجديد إلى عدة أجزاء ومن تفعيل هذه الأجزاء وفقاً للظروف ومتطلبات العمل.
- التحول المتوازي ويتم فيه ترك النظام القديم مستمراً مع تشغيل النظام الجديد مع تقنية المعلومات واستعدادهم الفطري والعلمي للتعامل مع نظام الأرشفة الإلكترونية الجديد.

ولذلك من الأفضل أن يستمر النظام القديم مع تشغيل النظام الجديد ويتم البدء في إيقاف النظام القديم وفق جدول زمني تراعي فيه طبيعة الأنشطة والعاملين المعاصرين، في المقابل أيضاً تحافظ المكتبات الإلكترونية على

معارف الماضي بصورة نقلية ولا زالت الكثير من المكتبات تحتفظ بالجانب التقليدي المتمثل في المبني و أرفف الكتب الملموسة وتنحو في اتجاه آخر نحو إنتقائية المعلوماتية بغرض تحقيق الهدف المشترك لجميع العصور الإنسانية وهو تحويل المكتبة إلى كتاب كبير وبنية معلوماتية أكثر اتساعا تضم معارف متنوعة ومتعددة للحضارة الإنسانية، إذ أدى ذلك التطور المذهل إلى نمو شبكات المعلومات الحاسوبية لإرسال و استقبال وأرشفة المعلومات وأن تكون وسائل الإتصال الجماهيرية بدائل إلكترونية لأنواع جديدة من البث.[1]

1.1. المعلومات في ظل الرقمنة

تشكل المعلومات دورًا حيويا في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي عنصر لا غنى عنه في أي نشاط تمارسه وهي المادة الخام للبحوث العلمية والمحك الرئيس لاتخاذ القرارات الصحيحة، ومن ملك المعلومات الصحيحة في الوقت المناط بها، ملك القرار بل ذهب البعض إلى أبعد من ذلك معللا فالإقتصاد القومي يرتبط ارتباطا طرديا بكمية المعلومات التي يتم الإلمام بها وتطبيق ما جاء فيها.

إن المعلومات لم تكن مفيدة، ففي العصور الأولى لتاريخ البشرية كان الغذاء هو أكثر الموارد أهمية والعنصر الأساس للحياة، حيث نشأت الحضارات الإنسانية وتطورت، وبعد ذلك جاء اكتشاف الطاقة Energy التي اكتسبت أهمية متزايدة في حياة البشر، ثم أصبح كل من الغذاء والطاقة أهم موارد التطور البشري، والآن مع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين أصبحنا ندرك أهمية المعلومات باعتبارها المورد الثالث الذي يتوازى في الأهمية مع الموردين السابقين، ويكمن تحدي القرن القادم في قدرة الإنسان على تشغيل هذه الموارد الثلاثة: الغذاء ، الطاقة والمعلومات بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وتقع مسؤولية تحقيق ذلك على من يعملون في وسائل الإتصال، ويتم ذلك من خلال إدراك الفروق بين المورد الثالث "المعلومات".[2]

2.1. أهمية التكنولوجيا الحديثة في ظل انفجار المعلومات

شهدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال منذ تسعينات القرن الماضي تطورات كبيرة، سمتها الأساسية المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية من أجل إيصال الرسالة الإعلامية إلى الجمهور المستهدف حيث أطلق على هذه المرحلة، مرحلة تكنولوجيا الإعلام والاتصال متعددة الوسائط، نتيجة دمج أكثر من وسيلة اتصالية في وسيلة واحدة، على غرار الدمج الثلاثي بين الحاسوب، والاتصالات السلكية واللاسلكية والتلفزيون.[3]

كذلك أتاحت التكنولوجيا الجديدة ظهور خدمات عديدة ومتنوعة لتلبية حاجات الأفراد إلى المعلومات والترفيه مثل الحاسبات الشخصية المتنقلة، الأقمار الصناعية، الإتصال الكابلي، الألياف الضوئية والاتصالات الرقمية. وأدى ذلك إلى ظهور خدمات الإتصال التلفزيون الكابلي، التلفزيون منخفض القوة والفيديو كاسيت، الفيديو ديسك، الفيديو تكس، التليتكس، الإتصال المباشر بقواعد البيانات، عقد المؤتمرات عن بعد والبريد الإلكتروني؛ فالتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات جعل من الممكن معالجة المعلومات ونقلها وتحويلها بمختلف أشكالها وأنواعها من مكان إلى آخر في العالم بفاعلية وسرعة عالية وبذلك فإن تكنولوجيا الإتصالات الحديثة قد حطمت الحواجز الجغرافية والزمانية وأخذت صناعة المعلومات وإنتاجها ونقلها إلى أي مكان في العالم بعدًا إضافيا زاد من أهمية إيجاد نظم معلومات متطورة تواكب هذه التكنولوجيا الحديثة للإتصالات بهدف الإفادة منها بأعلى درجات الفاعلية خاصة مع تعدد أماكن نشر المعلومات وأساليبه ولغة الكتابة وتشعب مجالات المعرفة وتنوع احتياجات المستفيدين وعدم كفاءة الطرق التقليدية في جمع المعلومات وتنظيمها وبثها لتلبية هذه الاحتياجات.[4]

اتسم الربع الأخير من القرن العشرين بالتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات نتيجة للتقدم المتسارع في علوم الحاسبات وشبكة المعلومات والتكنولوجيا الرقمية وسرعة انتشار استخدامات شبكة الإنترنت والبريد

الإلكتروني وتعزى ثورة الإنفجار المعرفي هذه بشكل كبير إلى الإهتمامات المتزايدة بتكنولوجيا المعلومات وحفظها ومعالجتها، وتزامن مع هذا التطور في تكنولوجيا المعلومات تطور في ميدان تكنولوجيا الإتصالات والبث التلفزيوني والتراسل الإلكتروني، مما أدى إلى قيام ثقافة دولية جديدة أثرت إلى حد بعيد في أساليب معيشة وتفكير المجتمعات المعاصرة رغم اختلافاتها العقدية والثقافية ومستوياتها الإقتصادية؛ هذه التغييرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال عجلت في ظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات أو ما بعد الحداثة وأدت هذه التغيرات المذهلة في تقنيات المعلومات والإتصال والمعرفة البشرية إلى إحداث تحولات جذرية في الإقتصاد العالمي.
ومن جانب آخر، فإن أبرز التحولات المرتبطة بالعولمة هو تحول الإقتصاد العالمي إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة، والمعلومات، والثقافة، والذكاء البشري، والخدمات واختفت كثير من الوظائف القائمة على الجهد العضلي والقوة الجسمانية والذكاء المحدود، وحل محلها وظائف تكون التقنية أساسها، والمعلومة محورها، والعلم موجهها. هذه التحولات أحدثت هزات كثيرة في مواطن العمل في كثير من أرجاء المعمورة وأحالت كثيرا من القوى العاملة السابقة إلى مقاعد البطالة.[5]

ومع ازدياد حجم المعلومات في أي مؤسسة وأهمية هذه المعلومات في دعم واتخاذ القرارات مع الحاجة المتزايدة لمعالجة هذه المعلومات بسرعة ودقة وبشكل متكرر مع إمكانية تخزينها بشكل آمن وسهولة استرجاعها وتعديلها وإجراء التحليلات المختلفة عليها بسرعة ودقة، ظهرت الحاجة لاستخدام عناصر تكنولوجيا. [6]

إن ظاهرة الثورة الرقمية المعاصرة، والتي أصبحت المحرك الأساس لتكنولوجيا المعلومات المعاصرة، لا تجد لها مرجعية شبيهة بها إلا في تحول المخطوط إلى المطبوع في القرن الخامس عشر، على اعتبار أن المطبوع وسيلة جدية لتخزين المعلومات والمعارف و تنظيمها ونشرها ونستطيع اعتبار بدايات اكتشاف وتطوير مصادر المعلومات المسموعة والمرئية بأنها ابتدأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث تمكن صموئيل مورس Samuel Morse باختراع جهاز التلغراف، كما انتشرت تكنولوجيا المصغرات الفيلمية والبطانية في منصف القرن العشرين؛ ويعود اكتشاف جهاز الميكروفيلم إلى ما قبل ذلك فقد قام العالم الإنكليزي جون بنيامين دانسر (John Benjamin Dancer) في مدينة ليفربول، باختراع جهاز الت المصغر عام (1839م)، وبنسبة تصغير بلغت (60) مرة، وكان له دور في حفظ وتخزين المعلومات وتسهيل عملية تناقله؛ ثم تبعه العالم الفرنسي رينيه داكرون (Rene Dagron) عام 1864 حيث لعب جهاز التصوير المصغر دورا كبيرا في عمليات الحفاظ على الرسائل ونقلها أثناء حصار باريس بعد أن عزلت عن باقي المدن الفرنسية، فقد قام بتصوير أكثر من (15000) رسالة مايكروفيلمياً ثم يثبتها في أرجل الحمام ويرسلها من وإلى باريس، للفترة من1871-1870 ؛ ثم تزايد الاهتمام بالمصغرات الفيلمية في الولايات المتحدة الأمريكي عام1933 ، باستخدام البطاقات المصغرة (المايكروفيش) والبطاقة ذات الفتحة المؤطرة (Aperture Card) عام1945 وقد اعتبرت المصغرات وتعتبر المصغرات تكنولوجيا مهمة لخزن واسترجاع المعلومات نظرا للمزايا المتعددة التي قدمتها مراكز المعلومات مقارنة بالأصول الورقية في أمكنة حفظ المعلومات، حيث أصبح من الممكن حفظ ما يقرب من (30000) صفحة ورقية بعد تحويلها إلى شكلها المصغر في درج واحد من أدراج المكتب، وبذلك فإن المصغرات وفرت ما يقرب من (98 %) من أمكنة حفظ وتخزين مصادر المعلومات.[7]

2. أرشفة وحفظ الوثائق التاريخية إلكترونيا

تعني الأرشفة الإلكترونية عملية حفظ الوثائق التي لها قيمة إدارية أو تاريخية أو اقتصادية أو قانونية أو إجتماعية باستعمال الحاسوب الإلكتروني وإيداعها في إحدى المؤسسات الأرشيفية أو حفظها في قواعد بيانات حيث تنظم بالشكل العلمي الذي يجعلها صالحة للإستعمال من قبل الباحثين والمستفيدين؛ ويقصد بها أيضا

تخزين البيانات والمعلومات على وسيط إلكتروني لمدة طويلة الأجل لأهميتها وندرتها ولأسباب تاريخية وأمنية، واسترجاعها وقت الضرورة.

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطورات عميقة وشاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال عبر الشبكات أتاحت الفرصة لربط أجزاء العالم، مما حتم على الكثير من المؤسسات والإدارات دخول العالم الرقمي من أوسع أبوابه من أجل البقاء، وإيصال الرسائل للعالم أجمع، واجراء العمليات والمهام بشكل أسرع، وشملت هذه التطورات جميع مجالات المكتبات والمعلومات بما في ذلك الأرشيف الذي مر بتطورات كثيرة من الصلصال إلى الورق وأخيرا إلى النظام الإلكتروني، حتى قيل أن أرشيف القرن الحادي والعشرين الإلكتروني لا تختلف فيه مادة الأرشفة الإلكترونية عن الأرشفة التقليدية من حيث نوعية الوثائق المحفوظة ومدة الحفظ، ولكن الإختلاف يقع في إجراءات ومكان حفظ هذه الوثائق؛ فعلى سبيل المثال أن وثيقة طلب خدمة من إدارة حكومية معينة تحفظ مدة محددة في الدائرة المختصة ومن ثم في أرشيف الوزارة العام، وإذا اقتضت الضرورة تحول إلى الأرشيف الدائم، سواء كانت هذه الوثيقة ورقية أم إلكترونية والفرق هو أن الوثيقة الإلكترونية تحفظ في ذاكرة رقمية ولا تلمس وقد لا ترى في انتقالها من مكان حفظ إلى آخر، ويمكن استرجاعها بسهولة وعن بعد، في حين أن الوثيقة الورقية تنقل بسهولة وعن بعد، في حين أن الوثيقة الورقية تنقل ماديا من حيز إلى حيز آخر في أماكن الحفظ المختلفة.[8]

وقد أكد ميثاق منظمة اليونسكو الصادر في جنيف في شهر نوفمبر من عام 2003م على ما نصه: لوسائط الإعلام مختلف أشكالها وتنوع ملكيتها لها دور أساسي في تطوير مجتمع المعلومات كما أنها تمثل مساهماً مهماً معترفا به في حرية التعبير وتعددية المعلومات، وتشجيع وسائط الإعلام بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة على مواصلة الدور المهم الذي تؤديه في مجتمع المعلومات، كما جاء في هذا الميثاق أيضا أنه يجب وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع في التراث وتعزيزهما وتطويرهما، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي ووضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى الذي يشمل المعارف التقليدية في مجتمع المعلومات، وتسعى المؤسسات من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة، ودعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيات مجتمع المعلومات و استعمالها بهدف الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي و جعله في متناول الجميع باعتباره جزءا حياً من ثقافة اليوم، ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشيفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشيفات الرقمية، ودعم الأرشيفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية، ووضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي، وقيام السلطات المحلية بدعم تنمية المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه ودعم الأرشيفات الرقمية والمحلية و مختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية، ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية و الشعوب الأصلية، وتوفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات من خلال النفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام التقليدية والرقمية ونظرا لوجود تلك المشكلات التي يعاني منها أهم وأقدم الأرشيفات الصحفية العاملة في مصر، ونظراً للتطورات الحديثة التي شهدتها مصر في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخاصة المؤسسات الصحفية المصرية لذلك كان من الضروري التوجه نحو التحول الرقمي لأرشيفات الهلال بما يحقق العديد من الفوائد للمؤسسة

ولجميع أنواع وفئات المستفيدين الذين يستخدمون هذه الأرشيفات؛ ومع ذلك فقد قامت مؤسسة دار الهلال في عام 2005م بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية بإصدار نسخة تجريبية رقمية من الأعداد الأولى لها كما قامت مكتبة الإسكندرية في وقت لاحق وتحديدا منذ بداية عام 2009م بالاستفادة من مقتنيات أرشيف الصور الأبيض والأسود لمؤسسة دار الهلال لتوثيق تاريخ مصر المعاص، ونشره من خلال البوابة الإلكترونية للمكتبة، وهو ما يدلل على قيمة هذه الأرشيفات في تقديم الخدمات المختلفة لكل فئات المستفيدين في مصر وليس للصحفيين بالمؤسسة فقط ولكن هاتين المحاولتين لم ترقيا إلى مستوى الارشفة الالكترونية.[9]

2.1 التوجه نحو التكنولوجيات الحديثة

يرى البعض أن النظم الآلية و التكنولوجيا الحديثة هي طوق النجاة بالنسبة لإدارة الوثائق، لما تقدمه من تيسير و مرونة في عملية ضبط الوثائق، بينما يرى البعض الآخر أن النظم الميكروفيلمية هي أكثر استقرارا من نظيرها الإلكترونية وبشكل عام هناك عدد من العناصر التي يجب أن يضعها الشخص في حسبانه عند الإختيار بين النظم الآلية و الإلكترونية وبصفة عامة يمكن القول أن النظم الميكروفيلمية تناسب الحفظ طويل الأجل، بينما النظم الآلية تناسب المتطلبات والإحتياجات المعلوماتية والإسترجاعية للعمل.

إدارة الوثائق Document Management وإدارة المستنداتRecords Management فعندما تقرر جهة ما أن تتبنى مشروع أتمتة أوراقها الرسمية تقع في حيرة من أمرها بين نوعين من النظم، نظم إدارة الوثائق، ونظم إدارة المستندات، ولكي تستطيع الجهة أن تقرر أي النظم تريدها، لابد أن تقف على الإختلافات بين إدارة الوثائق وإدارة المستندات، وتثير موضوعات الأرشيف الإلكتروني ونظم إدارة الوثائق و نظم إدارة المستندات إهتمام الكثير من الأشخاص خاصة مع استخدام هذه النظم في كافة الجهات على اختلاف تخصصاتها، فاستخدمت المستشفيات نظم إدارة المستندات الطبية، ولجأت الجهات التعليمية لنظم إدارة الوثائق، لضبط وثائقها بل تتبعها الآن أي جهة بنجاحها في تطبيق الأرشيف الإلكتروني. ومن ثم يجب قبل التطرق للحديث عن متطلبات تنفيذ مشروع الأرشيف الإلكتروني بالجهات الإدارية، استعراض الفروق بين موضوعات ذات صلة بمجال الأرشفة الإلكترونية.

الوثائق الورقية والإلكترونية: يجب على كل فرد قبل أن يتبني مشروع الأرشفة الإلكترونية أن يعي الإختلافات بين الوثائق الورقية و الإلكترونية، وذلك حتى يكون على دراية بطبيعة الوثائق الإلكترونية و من ثم قادرا على التخطيط المناسب لمشروع الأرشفة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالأمن و الحفظ طويل الأجل.[10]

إن المعلومات المنتجة في الحقبة المعاصرة تعد أكثر أهمية مما أنتج في كل البشرية –كما أن المعلومات تتزايد بمعدلات كبيرة نتيجة التطورات الحديثة التي يشهدها العالم فإن رصيد المعلومات لا يتناقص بل تتراكم معا مكونة ظاهرة انفجارها التي توضح معالم الحقبة المعاصرة ، وأصبحت تتخلل في كل الأنشطة لتشتمل التطورات المعاصرة في تكنولوجيا المعلومات على الصور الفوتوغرافية و الأفلام المتحركة والفوتوغراف والراديو والتليفزيون حيث كانت في الوسائل المتاحة التخزين و إرسال و عرض المعلومات، فعملية التفكير البشري تتضمن عنصر تحويل المعلومات، ويعد الكمبيوتر الأداة الوحيدة التي في إمكانها تمثيل نموذج لعملية التفكير البشري ونمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة كلية على المعلومات.

إن ظهور المنظمات المعتمدة كلية على المعلومات التي تمثل معالجات لها ، أصبحت ظاهرة يتسم بها المجتمع المعاصر، و قد بدأ في الظهور في نفس الوقت الذي شهد فيه بدايات الثورة المعلوماتية المعاصرة وقبل إدخال تكنولوجيا معالجة المعلومات في هذه المنظمات كانت معالجة بياناتها ذات طبيعة يدوية أو عقلية بحتة، فمنذ أن عرف نظام تدوين التاريخ واجه الإنسان مشكلة إدارة الوثائق ومن الشعوب القديمة الاشوريون الذين خلفوا أكبر

مجموعة من الوثائق في شكل ألواح مادتها من الطين والصلصال الذي لا يفني ، وشملت هذه اللوحات خطاباتهم الخاصة ،وعقود العمل ، الأعمال الدينية ، معادلات رياضية وعلمية وقصصا، أما الوثائق العامة فشملت القوانين واللوائح، واهتم الإغريق بحفظ وثائقهم في معبد أم الالهة وتحتوي تلك الوثائق على المعاهدات والقوانين ومحاضر السرية وبعض الروايات التمثيلية ومرافعة سقراط.[11]

واهتم الإغريق بلسم التاريخ istoria الإغريقية كان يقصد منها البحث عن الأشياء الجديرة بالمعرفة ثم اقتصرت الكلمة على معرفة الأحداث وبذلك ولد تعبير التاريخ بمعناه الشائع. أما الرومان فقد اهتموا بحفظ السجلات ولعل أقدم نوع لنظام السجلات عرف في روما حيث كان القضاة يسجلون ملاحظاتهم اليومية، وتطورت هذه المذكرات إلى ما يعرف بجرنال المحكمة وتسجيل الوثائق في تسلسل تاريخي فضلا عن وقائع الإجراءات القانونية والإثبات المقدم من المخاصمين

. إن عملية حفظ دفاتر الخطابات عند الرومان أثرت بدورها في الكنيسة التي تعد القنطرة الموصلة بين العصور القديمة و العصور الوسطى، كانت الكنيسة في مأمن من الاضطرابات تجد الأباطرة والفرمان يودعون مقتنياتهم الثمينة فيها خوفاً من الضياع بسبب الحروب، واهتم العرب بالشعر وكانت تعلق القصائد الجيدة في الكعبة وعرفت بالمعلقات، وقيل سبع أو عشر معلقات مشهورة ومنذ العام الأول للهجرة أنشئت الدواوين لإدارة الدولة من أشهرها ديوان الإنشاء وديوان الجند، ولم تحفظ أصول وثائق الدواوين في الدولة الاسلامية ولكن نسخت بعضها في المخطوطات ونقلت إلى كتب عند ظهور الطباعة، واهتم العرب بالكتب والمكتبات ومن أقدم المكتبات دار الكتب بقرطاجة والتي أسست في القرن السادس قبل الميلاد، ومنذ ظهور الإسلام ظهرت المكتبات بدار الخلافة ولا يخلو مسجد أو رباط من مكتبة، كما كانت توجد مكتبات متخصصة يطلق عليها بيت الحكمة ومن أشهر هذه البيوت بيت الحكمة ببغداد والقيروان وبعد ذلك بسنوات أنشئت دور الوثائق في البلاد الأوروبية الأخرى لعوامل وأسباب تختلف عن العوامل والأسباب التي أدت إلى إنشاء دار الوثائق القومية بباريس ومن الدول الأوروبية تسربت الفكرة إلى دول آسيا وأفريقيا.

إن الحفاظ على المعلومات معروف منذ القديم، ففكرة الاهتمام بالوثائق قريبة يمكن أن نعزوها إلى اللحظة التي ظهرت فيها فكرة الإنتفاع بالمعلومات المختزنة، والواقع أن الأعمال التي باشرها (بول أوتلية) في نهاية القرن التاسع عشر تعد المؤشرات الأولى لبداية تاريخ الوثائقية أو تقنياتها وفنون تنظيمها والإفادة منه، وأول عنوان مهم في تاريخ الوثائقية هو تأسيس المكتب الدولي للمراجع في بروكسل سنة 1982 لتأخذ على عاتقها تدوين لوائح وفهارس على بطاقات تصنيف وفق أسماء المؤلفين، وهذا التغير في الإسم يعبر عن الأهمية الجديدة التي اكتسبتها الوثائقية في العالم، وقد شهد عام 1932 ولادة أول منظمة فرنسية للوثائقية في الإتحاد الفرنسي للمنظمات الوثائقية UFOD (وقد نمت الإنجازات الأولى في ميدان التقنيات الوثائقية). [12]

وقد أدى الحاسب الآلي خدمات جليلة في مجال سرية المعلومات حيث يمكن بواسطتة تخزين نصوص الوثائق واسترجاعها من خلال نظم الوثائق الإلكترونية والتي تستخدم فيها أقراص الليزر لتخزين أعداد كبيرة من الوثائق والتي لا يسمح بالاطلاع على بياناتها إلا الأشخاص المخول لهم بذلك عن طريق كلمات سر خاصة تمكنهم من الدخول إلى النظام نظرا لأهمية الوثائق وضرورة الحفاظ عليها.[13]

فالوثيقة هي الوثيقة سواءً كانت للتاريخ الوسيط أو الحديث أو حتى القديم، ولكن وثائق كل عصر تاريخي لها طبيعتها الخاصة من حيث مادة الكتابة وأدائها، لكن هنالك فرقاً أساسياً سبق أن أشرنا إليه وثائق التاريخ الحديث المنشورة في كتب، أما بالنسبة لمعلم وثائق التاريخ الإسلامي الوسيط فالأمر يختلف، فقد نشر المؤرخون العرب بدءاً من ابن اسحاق إلى ابن هشام مروراً بالطبري حتى مؤرخي الدولة المملوكية وغيرها من الدول الإسلامية

آلاف الوثائق: أوامر سلطانية، خطابات متبادلة...إلخ، والوثيقة في هذه الحالة مثلها مثل الرواية العادية تخضع للنقد والتحليل والترجيح لكن ليس لدينا وسيلة مالية حاسمة للتأكد من صحتها على نحو ما نفعل لوثائق التاريخ الحديث ووثائق التاريخ الوسيط وتقيم نسخها الأصلية، ونقارن أختامها والتوقيعات عليها، ونقارن كتابتها بنوع الكتابة في ذلك العصر وما إلى تلك المثل؛ وهذا يوضح أن الباحثين في مجال التاريخ الوسيط الإسلامي يتعبون تعباً شديداً في تحقيق المسائل الخلافية لعدم وجود الوثائق الأصلية، لكن هذا لا يعني أنه لا توجد وثائق أصلية منتهية العصور الإسلامية، إذ الواقع أن عدداً كبيراً من هذه الوثائق مازال موجوداً، لكن أماكن وجوده ليست عادة في دور الوثائق والأرشيفات (خاصة وثائق الوقف) والمتاحف (خاصة التي تهتم بالتراث الإسلامي).[14]

ففي ظل الحكم الإسلامي في عهد الدولتين الأموية والعباسية تم اكتشاف وثائق بردية خاصة بمصر تنقسم إلى قسمين: قسم مكتوب باللغة اليونانية نشرت مجموعة أوراق البردي المحفوظة في المتحف البريطاني في لندن وقسم مكتوب باللغة العربية قام بنشره الأستاذ أبولف جرمان أستاذ اللغات السامية وتاريخ الحضارة الشرقية في الجامعة الألمانية في القاهرة يحوي عددا من أوراق البردي ومجموعة من الألواح، وقام بترجمة من الإنجليزية إلى العربية الأستاذ الدكتور إبراهيم حسن، فقد كانت الكتابات الأولى محفورة على الصخور والأحجار، وعاء الشجر، المعادن والصلصال... إلخ، و هذه المخطوطات القديمة يمكن تفسيرها وإن لم يبق منها إلا ما صاغه الإنسان رسوماً على الحجر أو المعادن أو الصلصال؛و قام السومريون بتسجيل وقائع التاريخ السومري المعاصر لهم وتدوين ما مر عليهم من حقب تاريخية وحتى الغزو الروماني شهدت المنطقة حضارة عرفت بالحضارة الهيلينستية Hellenistic.[15] وهنالك العديد من الجهود أثناء التسعينيات على المستوى العالمي لتبني هذه التوجهات من قبل العديد من المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تسعى لإيجاد هيكلية تنظيمية وتوافر أنظمة معلومات إلكترونية، وكنتيجة طبيعية لتلك التوجهات كان هنالك تبني مبكر للعديد من التكنولوجيا الرئيسية التي تعد اليوم "بيئات تمكينية استطاعت من خلالها المؤسسات تطبيق أساليب وممارسات إدارة المعرفة المتقدمة، والتي تضمن على سبيل المثال لا الحصر التصنيف والفهرسة والتوثيق والاسترجاع للمعلومات آلياً، إضافة إلى أرشفة التراث الوطني رقميا، وإتاحة الحصول على المعلومات بشفافية.

وتعد من بين أهم العوامل المساعدة على خلق هياكل تنظيمية للموارد المعلوماتية لتوظيفها في ترشيد اتخاذ القرارات هي وضع بيئة تشريعية مع وجود أطر لحماية البيانات وعلى الرغم من اعتبار التكنولوجيا هي جزء هام من إدارة المعرفة ومظهر بارز في حركة وانسياب توليد المعرفة في عالم اليوم والغد، إلا أنه لابد من التركيز على كافة أبعاد إدارة المعرفة لما في البعد الإنساني السلوكي من أهمية في توليد تلك المعرفة وخلق القيمة نظرا للتفاعل الحاصل مع التكنولوجيا والذي تستخدمه المؤسسة لتحقيق أهدافها، لذا تعد من أهم أساسيات إدارة المعرفة تسهيل إجراء العمليات المتقدمة كتوظيف الأنظمة الكبيرة واستحداث منتديات افتراضية للخبراء للتشارك في الأفكار وبلوغ التنافس والتميز بالوصول لأفضل الممارسات من خلال سياسة تشجيع الإبداع في النظم المؤسسية في الدولة، للمساهمة في ترشيد اتخاذ القرارات وتحسين الأداء وقد ركزت على جملة متغيرات تؤدي إلى خلق أنظمة معلومات فعالة ومن بين أهم تلك المتغيرات التكنولوجيا، قاعدة المعرفة، إدراك وتفهم أهمية المعلومات وأخلاقيات المعلومات، ومن بين أهم النتائج تبين أن المكتبات في جانب استخدام التكنولوجيا كان بطيئا، كما اتضح أن المكتبات ينقصها التمويل والكوادر المدربة المهارة لتكوين قاعدة معرفة؛ لذلك يكون لها دور في مواجهة الطلبات وتلبية الرغبات المعلوماتية لمتخذي القرارات في الشركات، ولعل هذا ما يوجد من بين الأقسام الهامشية في الهيكلية، إضافة إلى أن المهندسين والمبرمجين يجيدون استخدام تكنولوجيا المعلومات والتخزين الفعال

للمعلومات واسترجاعها ويلعبون دورا أساسيا في تزويد متخذي القرار بالمعلومات على عكس أخصائي المعلومات التقليدي الذي يلعب دورا ضئيلا جدا.[16]

فالوثيقة هي المصدر الذي يستمد منها الباحث والمؤرخ البيانات والمعلومات التي يرتكز عليها في دراساته ومده بالحقائق وتفتح أمامه مجال النقد، وتوفر له معلومات بالغة الأهمية تساعده على تفسير كثير من الظواهر والأحداث الغامضة، باعتبارها مصدر معلومات يتم بالصدق والموضوعية ويساعد في الوصول إلى حقائق ثابتة تؤكد أصالة البحث العلمي وجديته، فالوثيقة هي الوعاء الذي يحتوي على المعلومات التي تعكس الأحداث وتوضح المظاهر المختلفة للحضارة الإنسانية، ومن ثم تساعد على كتابة التاريخ الوطني صحيحا ؛ فالمجموعات الأرشيفية عبارة عن وثائق نتجت عن أداء عمل والأرشيف ليست مجموعة مستندات جمعت بطريقة صناعية مثل : أداوت المتاحف، وكتب المكتبة ومواد التوثيق، ولكنها تجتمع بطريقة طبيعية في الدواوين الحكومية للإيفاء بأغراض إدارية، وتلك العلاقة هي لب أهميتها، وهي التي تحدد القيمة العلمية له، إذ أن دور الأرشيف هي الذاكرة الواعية لتاريخ الدولة، وهي منبع خصب ومعين لا ينضب للدراسات الإجتماعية والإقتصادية، ومصدر هام لتطوير سياسات الدولة بالاستفادة من تجارب وأخطاء الماضي وهو ما يتعلق بالأغراض الخاصة للمواطن، ففي دور الأرشيف يستطيع المواطن التوسع في معرفة صلة نسبة وتاريخ أجداده وآبائه والأحداث التي مرت عليهم ومحالفتهم الإقتصادية هو سبب رسمي، حيث إن السجلات والوثائق حتى القديمة منها تحتاج الدولة لها، فالدولة تحتاج إلى الرجوع إلى معاهدات الحدود القديمة وغيرها وإلى الرجوع إلى تاريخ بعض الأجهزة بالدولة وبالاختصار هي الأسس التي بنيت عليها الدول. [17]

إذ انكفأت موجة الكتابة والتأليف بانكفاء مراكز إنتاج الكتاب العربية في القرون الوسطى، فقد أخذ الشعر، وظيفة الإتصال بالموروث والتحقيق في الراهن الثقافي وتدوين المشهد الحضاري والغجتماعي والفلسفي، وكانت الآثار الشعرية والنثرية وروايات الصالحين والأنبياء وقصص الرحالة والمغامرين ومؤلفات الموعظة والتمذهب تتولى على مدى خمسمائة عام إرواء نبتة الكتاب وترويج جدارته ونعي غيابه، وكانت أسماء كثيرة من العلماء والمؤلفين قد تركت آثارها حال الكنوز، بانتظار اكتشافها وتدوينها على الورق، ويجدر أن نذكر آثارا راندة أصبحت في وقت لاحق كتبا وشواهد حضارية باسم ابن الفارض وابن خفاجة وصفي الدين الحلي والأسيوطي والنويري والقلقشندي والأنطاكي وابن مالك وابن منظور وابن تيمية وابن خلكان وأبي الفدا وابن بطوطة والمقريزي، حيث ردت الاعتبار.[18]

وتعمل الأرشفة على جعل الوثيقة الرقمية:

- قابلة للتنفيذ والاستخدام: من خلال التأكد من أن الوسيط المخزنة عليه الوثيقة سليم و يحتوي على مجموعة البنات كما هي، ويمكن نقلها إلى ذاكرة الحاسب الآلي للتعامل معها.

- إمكانية عرضها بشكلها الرقمي حتى يمكن قراتها ورؤيتها عبر شاشات الحاسب الآلي مع إمكانية فهمها من خلال معرفة السياق الذي أنشئت فيه، حتى نتمكن من فهم طبيعة الوثائق الرقمية وتوثيقها وإعادة استخدامها[19]

3. المعلومات التاريخية كمصدر للمادة التاريخية في ظل عالم الرقمنة

تمثل البيانات المصادر الأولية التي تقع قريبة من الحدث التاريخي أو معاصرة له وهي التعبير الأول للأفكار، وعادة ما تكون طبيعية أي لم يكن القصد منها رصد الأحداث بغرض كتابة التاريخ مثل القرارات أو اللوائح والقوانين أما المصادر الثانوية فهي أي شيء لا ينظر إليه على أنه أولي؛ ومن ثم فإن كتابات المؤرخين وغيرهم من الماضي تعتبر مصادر ثانوية وهي مثل الكتب الدراسية ومقالات الدوريات والموسوعات ولا يمكن بالطبع، أو يصعب إقامة

البحث التاريخي على المصادر الأولية وحدها، إذ أن المصادر الثانوية أهميتها في كتابة البحث التاريخي، فقد تشتمل على نظريات ثاقبة ذات قيمة، كما أنها تساعد في سد الفجوات من المصادر الأولية للمعلومات، ومع هذا ينبغي الحذر عند تناول المصادر الثانوية، إلا أنها كثيراً ما تكون معرضة للأخطاء الناتجة عن عدم الدقة في نقل البيانات، أو أخطاء في الكتابة والتحليل. وسواء كان المصدر أولياً أو ثانويا؛ فإنه على الباحث أن يعمل على التأكد من صدق المصدر ومدى دقته، بإجراء نوعين من الاختبارات أو التحليلات للمصادر التاريخية التحليل الخارجي والتحليل الداخلي.[20]

و بما أن أغلب المعلومات التاريخية تتناول حقبة زمنية لم يشهدها الباحث؛ وبما أن أغلب المعلومات معلومات ثانوية منقولة عبر الأجيال، فإن المنهج التاريخي لا بد أن يقوم بفحص هذه المعلومات والتدقيق فيها قبل اعتمادها كمادة علمية، و هنالك مرحلتان لفحص المعلومة في المنهج التاريخي يطلق على الأولى الفحص أو النقد الخارجي وعلى الأخرى الفحص أو النقد الداخلي؛ فالفحص (النقد) الخارجي لمعرفة مدى صدق المصدر ودرجة الاعتماد عليه وكلما كانت المصادر أصلةي أو أولية، كان البحث التاريخي الناتج قيماً، وهي تعتبر المادة الخام للتفسير التاريخي.[21]

فوائد ومزايا الأرشفة الإلكترونية للوثائق:

للأرشفة الإلكترونية عدة مزايا منها:

- التقليل من الحجم المستخدم للمساحة: وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة الإلكترونية في التخزين والاقتصاد في استعمال الورق، وما يتبعه من أماكن تخزين تحتاج مساحات كبيرة داخل المؤسسية.

- **الأمان (Safety)** الذي يمكن توفيره للمستندات بشكل عام وذات القيمة العالية بشكل خاص، وذلك بالتقليل من فرص التلف سواء أكانت طبيعية مثل الحرائق، أو انغمار الأرشيف بالماء .أو خلافه (أو نتيجة لكثرة الرجوع إليها واستخدامها.

-**الأمن (Security)** يتم تشفير المستندات المهمة و تحديد صلاحيات لكل مستخدم الولوج إلى ما بعد في إطار صلاحياته، بحيث تدون عمليات الدخول لها، ونتعرف عليها من خلال مجال سري يبينها إذا ما احتجناها كما يتم التخزين في أكثر من مكان كنسخ احتياطي، كل هذا مع تقدم التكنولوجيا لا يحتاج إلى أماكن كبيرة بل قد تخزن مكتبة كبيرة على قرصين صلبين كل منهما في حجم اليد، أو قد تكون موزعة منتشرة على شبكة الإنترنت بحيث أن لكل مستخدم مساحة يخزن بها بعض الكتب، ويتم ربط قواعد البيانات، ويمكن الحصول على المعلومة المطلوبة إذا كانت متوفرة بعدة آليات للبحث .

- **سهولة عملية إجراء التخزين** نفسها عندما تتوفر قاعدة بيانات مسبقة، إضافة إلى سهولة الاسترجاع بالنسبة للمعلومات المخزنة مما يقلل وقت البحث عن المعلومة والحصول عليها، وتنظيم أطر العمل وتقنينها ومنح الصلاحيات المناسبة للمستخدمين وهذا بيسر من إدارة العمل بشكل إلكتروني رائع مع سهولة تبادل المعلومة والمستندات في جهة العمل و تنظيم صلاحيات الإطلاع ولو كانت البيانات، مخزنة في نفس المكان، إلغاء التكرار للبيانات المتشابهة.[22]

ومن أبرز الفوائد المكتسبة من استخدامات الأرشيف الإلكتروني ما يلي:

- سرعة الوصول للمعلومات : بحيث يتمكن المستخدم من البحث على الوثائق المطلوبة والوصول إليها.

- التقليل من النسخ الورقي: بدلا من نسخ الوثيقة عدة نسخ ورقية وتوزيعها على الجهات ذات الغهتمام، سوف يتم توزيعها إلكترونيا عن طريق شبكة حاسوب محلية أو الإنترنت ونسخ عند الحاجة بواسطة منظومة الأرشيف كما تزودنا منظومة الأرشيف الإلكتروني ببعض الخصائص المميزة مثل: البحث بكلمات رئيسية بكل وثيقة والتي

عن طريقها يتم البحث واسترجاع الوثائق، كذلك تزودنا منظومات الأرشيف بإمكانية البحث بنمط معين داخل الوثيقة، وهذه الطريقة تتم بسهولة في حالة الوثائق ذات الأصل الإلكتروني.

- **حفظ الوثائق وعدم ضياعها**: نظراً لأن الوثائق قد يتم تداولها عدة مرات في النظم غير المؤرشفة إلكترونيا مما قد يؤدي على تلف أو ضياع الوثائق الأصلية، فإن نظم الأرشيف الإلكتروني تمكن المستخدم من تداول الوثائق إلكترونيا والمحافظة عليها من التلف والضياع. [23]

أصبحت معظم المكتبات التقليدية تواجه تحديات جديدة تمثلت في الحاجة إلى التطوير ومواكبة تكنولوجيا الاتصال وتوفير تسهيلات الإنترنت ومتابعة أحدث المستجدات .

لجوء المكتبات إلى الطباعة على الورق عند الطلب فقط مع التركيز على الإتاحة الإلكترونية بشكل أساسي لتقليل الجهد والتكلفة، كما أن استخدام موارد الإنترنت وخدماتها أصبح ركيزة أساسية لمعظم المكتبات لتنفيذ إجراءات العمل وتقديم خدمات معلومات متطورة وتوفير فهارس آلية والاطلاع على مقتنيات المكتبات الأخرى الوطنية والعالمية التي تشكل مصادر معلومات أساسية في المكتبات، فلا بد من وجود نماذج مبدئية لنظم المعلومات تسمح بإعداد الوثائق و نقلها والإفادة منها واختزانها وتكشيفها، ثم إعادة بثها دون الحاجة إلى استعمال الورق، ولكن هذا لا يعني الاستغناء نهائيا عن المصادر المطبوعة باعتبار أن الوصول إلى مجتمع بلا أوراق هدف بعيد المنال، حيث لا تتجاوز نسبة الوثائق الإلكترونية 10 % من الوثائق المتبادلة الموجودة في العالم، ولذلك يجب ألا تتخيل أن المكتبات ستتخلى نهائيا عن تقديم الخدمات التقليدية المعروفة بشكلها الورقي، أو خدمات المصغرات الفيلمية، ولكن نعتقد أن المكتبات الحديثة ستبقى في المستقبل المنظور معتمد على الأشكال الورقية والمصغرات، التي تشكل مصادر معلومات أساسية في المكتبات بالإضافة إلى نظم المعلومات والإنترنت والأقراص المدمجة.[24]

4. التوجهات للأرشفة الرقمية للوثائق التاريخية في ظل تحديات الرقمنة

علاوة على ذلك فإن النظم الآلية المستخدمة في تدوين وحفظ واسترجاع الوثائق هي نفسها خاضعة للتطورات الحديثة في مجال نظم الاتصالات والمعلومات، مما يجعلنا نغير هذه النظم ونلجأ إلى نظم آلية أحدث منها، وهذا يضطرنا إلى نقل وتحويل هذه الوثائق إلى النظم الآلية الحديثة مما يعرضها إلى خطر فقد كل أو بعض المعلومات منها ما يهدد تكامل الوثائق وأهميتها كوسيلة لإثبات الحق وبالتالي يهدد صفة المصداقية للوثائق، كما أن الوثائق الإلكترونية تكون عرضة للتفسير والفهم بطرق مختلفة ،فعلى سبيل المثال قواعد البيانات يمكن أن تستخدم لأكثر من غرض ومن خلال أكثر من مستفيد، مما يسبب ارتباكا لمديري الوثائق المسؤولين عن حفظها، فهل يتم حفظ المحتوى المعلوماتي الموجود داخل قواعد البيانات، ويواجه العديد من التحديات والصعوبات التي قد تؤدي إلى فقد كثير من المعلومات الرقمية إلى الأبد، والتاريخ الرقمي إذا فقد لا يمكن إعادته مرة أخرى من قبل الأفراد والمنظمات خاصة إذا لم تتم إدارته وحفظه بطريقة علمية سلمية. وغالبا ما تكون الموارد المالية المخصصة للأرشفة الرقمية بدور الأرشيف متواضعة مما يجعل الإدارة العليا تلجأ إلى إلغاء نظام الأرشفة الرقمية.[25]

وفي بلادنا العربية حيث لا ترقى نسبة استخدام المواطنين المعتادين للحواسيب إلى مستويات الدول المتقدمة، ولا يمكن أن ننظر إلى الخدمات الإلكترونية إلا كأدوات مساعدة ووسيلة للارتقاء بالخدمات المكتبية دون التخلي عن الوسائل الورقية ولكن لن يكون إدخال التكنولوجيا الجديدة بلا مشاكل؛ لأن هذه المشاكل تنبع من التغيير الذي يأتي على النظام التقليدي سابقا، هذا ويجب إيجاد إدارة فعالة للتغيير الجديد، كما أن تقديم خدمة المعلومات عن طريق الحاسبات الآلية تحتاج إلى خبرة القائمين على استخدامها من اختصاص المعلومات لاستغلالها الإستغلال الأمثل و الفعال، ويتوقع استخدام خدمات الإعارة بزيادة فائقة، ولن تقتصر طلبات الإعارة من المكتبات على المواد التقليدية بل أيضا على المواد السمعية والبصرية و المصادر الإلكترونية.[26]

كما أن أرشفة السجلات الرقمية تحتاج إلى ميزانية كبيرة لشراء الأجهزة والبرامج وبناء شبكات نقل البيانات اللازمة لتداول المعلومات.،كما تواجه الأرشيفات مشكلة الملكية الفكرية للبرامج التي تستخدم في أرشفة الوثائق الرقمية، ونظم دعم البرامج والتكاليف المصاحبة لها.

- **الحجم Scale:** نحن في مواجهة مفتوحة مع النمو الدائم للمعلومات الرقمية كنتيجة لزيادة أعباء العمل في مؤسسات الدولة، وليس هناك إحصائيات دقيقة حول إجمالي ما يتم إنتاجه من معلومات يتم إنشاؤها في شكل رقمي داخل الإدارات ولكن مع استخدام تكنولوجيا الحاسبات والمعلومات في الإدارات الحكومية ومع بدء استغلال شبكة الإنترنت في إتمام العديد من الصفقات والأعمال التجارية، أصبحنا أمام كميات هائلة من المعلومات الرقمية التي تحتاج من الأرشيفين مزيدًا من البحث والدراسة لوضع المعايير اللازمة للتعامل معها باعتبارها وثائق رسمية نحتاج إلى حفظها .

- **التنوع في الوثائق الرقمية** :هناك أنواع متعددة من الوثائق الرقمية فهناك الملفات النصية مثل ملفات معالجة الكليات MS Word و ملفات Portal Document Format PDF وأيا كان شكل الملف فإنه يجب أن يتوافق مع المواصفات الدولية، وتكمن المشكلة هنا في ضمان استمرارية التعامل مع البيانات المخزنة وإمكانية استخدامها والوصول إليها .[27]

أما بالنسبة للمحتوى الرقمي للجامعات الذي يجب إيداعه بالمستودع فإن البعض قد حث على إيداع المصادر الإكترونية الخاصة بالجامعة التي تمثل تاريخها، باعتبارها مجموعات جديرة بالاهتمام، والبعض إهتم بتوفير سبل الوصول للكيانات الرقمية الخاص بالمواد التعليمية، والتي تراكمت لقرابة عقد من الزمن ضمن برنامج تعليمي معين، والبعض الآخر نادى بالإهتمام بقواعد بيانات البحوث سواء المنشأة بواسطة الجامعة، أو التي حصلت عليها الجامعة عن طريق الإشتراكات، وفيما يتعلق بالوثائق والملفات الإدارية فهي تلك الوثائق التي تنتجها الوحدات الإدارية داخل المؤسسة فمن الممكن أن يتم إيداعها داخل المستودع، باعتبارها جزءا من مهمة المستودع لأرشفة وحفظ السجلات التاريخية للمؤسسة، وفي الممارسة العملية فإن دعم المستودع لتلك المجموعات يتيح للمكتبة تكوين علاقات جديدة مع الوحدات الإدارية بالجامعة لدعم أنشطتها، ولقد عملت المستودعات على حل الكثير من المشكلات المتعلقة بتوفير سبل الوصول إلى الكثير من المواد الهامة التي يصعب الوصول لها وهو فيما يسمى بالانتاج الفكري الذي يشمل مستودعات البحث وأوراق العمل وأعمال المؤتمرات ورسائل الماجستير والدكتوراه والتقارير.[28]

وقد قام الأرشيف القومي الأمريكي بالتعاون مع كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات بتصميم برنامج للتعامل مع السجلات الرقمية وذلك في عام 2004م ومن المنتظر أن يوفر هذا البرنامج وقدره 36600000 مليون دولار وسوف يتم تطبيقه عام 2007م .

الأرشيف المنتج من الأصل Born Digital: وهو عبارة عن كل التسجيلات الرقمية والملفات التي تنشأ عن طريق الحاسب الآلي بمختلف أشكالها، مثل ملفات معالجة الكليات Word بجميع إصداراته، ملفات الجرافيك وملفات النصوص الفائقة، وهذه السجلات لها طرق معالجة إلكترونية من تصنيف وتخزين واسترجاع كغيرها من الوثائق الأخرى، فالشكل الرقمي يكون باستخدام تقنية المسح الضوئي أو الكاميرات الرقمية، وغالبا ما ينشأ هذا الأرشيف للمحافظة على الوثائق الورقية ذات القيمة التاريخية والمهددة بالتلف في مواجهة التدفق الهائل لأنواع الوثائق التي ظهرت في الآونة الأخيرة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كرسائل البريد الالكتروني وغيرها، والأرشفة الإلكترونية تساعد في سرعة معالجة الوثائق وتخزينها وتكشيفها آليا وحفظها في أكثر من نسخة أصلية،

وتوزيع هذه النسخ على مختلف أنواع المستفيدين في المنظمة، ولا يستطيع الأرشيفي بمفرده ترتيب ملايين من الوثائق بدون وجود أرشفة آلية تساعده في فهرستها وإتاحتها للمستفيدين

هدف استراتيجي: تهدف الأرشفة الإلكترونية على المنظور البعيد إلى بلوغ أرشيف بلا ورق، وتحويل الوثائق الورقية إلى وثائق رقمية لما في ذلك من مميزات كان من المستحيل تحقيقها في الأرشيف الورقي، ومنها إمكانية الوصول إلى الوثائق وإتاحتها عبر بيئة الشبكات مما يمكن الباحثين من مختلف الجهات من الإطلاع عليها في وقت واحد بل والحصول على نسخة منها .[29]

نعترف أنه في غضون الأعوام القادمة سوف يتمكن غالبية المستفيدين من الوصول إلى سجلات الأرشيفات عبر قواعد البيانات أو شبكة الإنترنت وسوف تقاس المقتنيات الأرشيفية ليس بالأوقاف والإتجاه نحو الأرشفة الإلكترونية غالبا ماتقوده الإدارات الحكومية، فنجد الحكومة البريطانية قد وضعت في عام 1999م . وبأن هذا استجابة من الحكومة البريطانية لما ورد بلائحة حرية المعلومات البريطانية 208م والتي اشترطت ضرورة حصول المواطن على المعلومات في غضون 20 يوما، وهذا لن يتحقق إلا باستخدام الحفظ الرقمي و أساليب الإسترجاع الإلكتروني وفي هذا الإطار كان ولابد أن تستجيب الأرشيفات الوطنية في اللحاق بالاتجاه التكنولوجي في تخزين واسترجاع السجلات إلكترونيًا، وقام الأرشيف البريطاني بعمل نسخ ورقية من الوثائق التاريخية الأكثر شيوعا واستخدما ووضعها على شبكة الإنترنت، وقد جذبت هذه العملية كثيرا من المستفيدين في السنوات القليلة الماضية، ومن المنتظر أن تتزايد أعداد المستفيدين من الوثائق في الأرشيفات الإلكترونية بما يفوق الوثائق التقليدية.[30]

خاتمة

- ساهمت عملية الأرشفة في حفظ المواد القابلة للتلف من الضياع وهذا ما وفر للباحثين أرضية لتناول هذه الوثائق بصورة رقمية .

- اعتبرت عملية الأرشفة الالكترونية التكملة الطبيعية لعملية حفظ وصون المادة الورقية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وهذا بتحول الوثيقة من شكلها الورقي الملموس إلى الصورة الإلكترونية المرقمنة باستخدام وسائل متطورة لمعالجة البيانات الورقية .

- واجهت عملية الارشفة الإلكترونية مجموعة الصعوبات منها مايتعلق بالإطارات ومنها مايتعلق بالأدوات والتجهيزات ذات الجودة العالية وبالتالي قد تتحصل على نسخ دقيقة وذات جودة عالية .

- تتيح النسخ الرقمية للوثائق بما فيها التاريخية من تصفح عن طريق ربطها بالأنترنت على صيغ معينة.

المراجع والمصادر:

1- أحمد, أبو بكر الهوش . الأرشفة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقات العملية . القاهرة :دار حميثرا للنشر والترجمة. . 2018 ص. ص.30.31.

2- أحمد, يوسف .حافظ ,أحمد. النشر الإلكتروني ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية والدور العربي في رقمنة وحفظ التراث الثقافي. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر . .2013ص.ص.51 .52.

3- إهداء ,صلاح. ناجي .المستودعات الرقمية للجامعات في الدول العربية. القاهرة :دار التعليم الجامعي. 2020. ص.50.

4- حنان, الصادق. بيزان. دراسات ورؤى معلوماتية في إدارة المعلومات والمعرفة .القاهرة :دار حميثرا للنشر . 2017. ص. ص.ص. 154. 155. 156.

5- خبراء المجموعة العربية . تنظيم وإدارة المحفوظات والأرشيف. القاهرة : منشورات المجموعة العربية للتدريب والنشر . 2012 . ص.22.

6- الشريف ، أشرف. عبد المحسن. الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية المعايير والإجراءات: القاهرة .ط1 .الدار المصرية اللبنانية. 2011 ص. 258.

7- عامر ,ابراهيم. قنديلجي. إيمان ,فاضل. السامرائي . تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها. ط1 .عمان :.الوراق للنشر والتوزيع. 2009. ص.ص.95 .96.

8- عبد الرحمن, عبد الله. الشيخ. المدخل إلى علم التاريخ. القاهرة :دار المكتبة الاكاديمية . 1994.ص .ص.45 .46 .

9- عبد المنعم ,الأعسم .إنتباهات في التراث. القاهرة: وكالة الصحافة العربية ناشرون ، 2017. ص . 57.

10- متولي ,النقيب. أساسيات المكتبات والمعلومات مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البينة الرقمية . بيروت : الدار المصرية اللبنانية. 2011 . ص.34 .

11- محسن, صباح. رحيمة. أنعام ,علي. توفيق . الشرهيلي. إدارة وتوثيق المعلومات الأرشيفية جوانبها النظرية والتطبيقية والعملية .ط1 .عمان : دار زهران للنشر والتوزيع. 2013. ص,ص08 .09 .

12- محمد , سحاري .السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي, عمان: ط1 .دار غيداء للنشر .2017. ص.ص.10 .14.

13- محمد ,إبراهيم .عراقي. مدخل تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها السياحية .القاهرة :المكتبة الأكاديمية. 2009 . ص.42.

14- محمد ,فتحي. عبد الهادي. وآخرون. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. المكتبة الاكاديمية. ع31 . القاهرة. .2009ص .ص.54 .55.

15- مرتضى, البشير .الأمين. التوثيق الاعلامي وتكنولوجيا المعلومات. عمان: أمواج للنشر والتوزيع . .2016 ص. ص.ص.131. 132 . 135.

16- مي, العبد لله. عبد الكريم ,شين .المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام و الاتصال المشروع العربي لتوحيد المصطلحات. بيروت: دار النهضة العربية .ط1. .2014ص. 33.

17- نرمين, إبراهيم. علي ,اللبان .الأرشيف الإلكتروني وإدارة المستندات. القاهرة :دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.2013 .ص .ص.ص . 13.18. 27.

18- ياسر ,عبد الرحمان .خلف. تكنولوجيا الاعلام والاتصالات .عمان : ط1. الجنادرية للنشر والتوزيع ،2017 . ص.ص.ص.09. 10.

19- Jamil Itmazi. 3rd International Conference on TICs for Education and Training. Khartoum:Palestine Ahliya University Sudan. 12-14 March 2016. p.161.

الهوامش

[1] مرتضى, البشير .الأمين. التوثيق الاعلامي وتكنولوجيا المعلومات. عمان: أمواج للنشر والتوزيع . .2016 ص. ص.ص.131. 132 .135 .

[2] محمد , سحاري .السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي, عمان: ط1 .دار غيداء للنشر .2017. ص.ص.10 .14.

[3] نفسه . ص.96.

4 ياسر ,عبد الرحمان .خلف. تكنولوجيا الاعلام والاتصالات .عمان : ط1. الجنادرية للنشر والتوزيع ،2017 . ص.ص.ص.09. 10. 20.

[5] Jamil Itmazi. 3rd International Conference on TICs for Education and Training. Khartoum:Palestine Ahliya University Sudan. 12-14 March 2016. p.161.

[6] محمد ,إبراهيم .عراقي. مدخل تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها السياحية .القاهرة :المكتبة الأكاديمية. 2009 . ص.42.

[7] عامر ,ابراهيم. قنديلجي. إيمان ,فاضل. السامرائي . تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها. ط1 .عمان :.الوراق للنشر والتوزيع. 2009 ص.ص.95 .96.

[8] مي, العبد لله. عبد الكريم ,شين .المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام و الاتصال المشروع العربي لتوحيد المصطلحات. بيروت: دار النهضة العربية .ط1. .2014 ص. 33.

[9] محمد ,فتحي. عبد الهادي.وآخرون. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. المكتبة الاكاديمية. ع31 . القاهرة. .2009ص .ص.54 .55.

[10] نرمين, إبراهيم. علي ,اللبان .الأرشيف الإلكتروني وإدارة المستندات. القاهرة :دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.2013 .ص .ص.ص . 13.18. 27.

[11] محسن, صباح. رحيمة. أنعام ,علي. توفيق . الشرهيلي. إدارة وتوثيق المعلومات الأرشيفية جوانبها النظرية والتطبيقية والعملية .ط1 .عمان : دار زهران للنشر والتوزيع. 2013. ص,ص08 .09 .

[12] نفسه .ص.ص.ص.15. 16. 17 .

[13] خبراء المجموعة العربية . تنظيم وإدارة المحفوظات والأرشيف. القاهرة : منشورات المجموعة العربية للتدريب والنشر . 2012 . ص.22.

[14] عبد الرحمن, عبد الله. الشيخ. المدخل إلى علم التاريخ. القاهرة :دار المكتبة الاكاديمية . 1994.ص .ص.45 .46 .

[15] نفسه .ص. ص. ص.47. 48 .50 .

[16] حنان, الصادق. بيزان. دراسات ورؤى معلوماتية في إدارة المعلومات والمعرفة .القاهرة :دار حميثرا للنشر . 2017. ص. ص.ص. 154. 155 .156

[17] أحمد, أبو بكر الهوش . الأرشفة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقات العملية . القاهرة :دار حميثرا للنشر والترجمة. 2018 . ص. ص.31.30.

[18] عبد المنعم ,الأعسم .إنتباهات في التراث. القاهرة: وكالة الصحافة العربية ناشرون ، 2017. ص . 57.

[19] الشريف ، أشرف. عبد المحسن. الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية المعايير والإجراءات: القاهرة .ط1 .الدار المصرية اللبنانية. 2011 ص. 258.

[20] متولي ,النقيب. أساسيات المكتبات والمعلومات مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية . بيروت : الدار المصرية اللبنانية. 2011 . ص.34 .

[21] إهداء ,صلاح. ناجي .المستودعات الرقمية للجامعات في الدول العربية. القاهرة :دار التعليم الجامعي. 2020. ص .32 . 33.

[22] أحمد أبو بكر الهوش .مرجع سابق .ص.ص.37 .38 .

[23] نفسه . ص. ص.ص .39.38. 41 .

[24] أحمد, يوسف .حافظ ,أحمد. النشر الإلكتروني ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية والدور العربي في رقمنة وحفظ التراث الثقافي. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر . .2013ص.ص.51 .52.

[25] المرجع نفسه . ص.251

[26] نفسه . ص.ص.251 .252 .

[27] أحمد, يوسف .حافظ ,أحمد. مرجع سابق .ص .254.

[28] إهداء ,صلاح. ناجي . مرجع سابق .ص.50.

[29] الشريف ، أشرف. عبد المحسن. مرجع سابق . ص.ص.254 .256 .

[30] نفسه .ص.ص.256. 257 .

دور الأرشيف الشفهي في حفظ الذاكرة الوطنية للثورة الجزائرية : مشروع المتحف الوطني للمجاهد لتسجيل الشهادات أنموذجا

The Role of the Oral Archives in Preserving the National Memory of the Algerian Revolution: The National Museum of Mujahid project to record testimonies as a model.

ناذير سرير عبد الله
باحث دكتوراه
جامعة وهران 1- الجزائر
Sous1988@hotmail.com

د. رحمونة بوشتة
أستاذة محاضرة –أ-
جامعة وهران 1- الجزائر
bouchetarahmounadz31@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/30 تاريخ القبول: 2020/04/10 تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على الأرشيف الشفهي ودوره في إثراء الذاكرة الوطنية عن طريق تسجيل الشهادات من عند من عايشو الحروب الاستعمارية، من خلال عرض مشروع تسجيل الشهادات الحية الذي تبناه المتحف الوطني للمجاهد تحت وصاية وزارة المجاهدين، بالتطرق إلى مختلف الأطر التنظيمية والتقنية لتسجيل وتوثيق الشهادات لاستغلالها في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف الشفهي، تسجيل الشهادات، الوثيقة الشفهية، المتحف الوطني للمجاهد.

Abstract

The research paper sheds light on the oral archives and its role in enriching the national memory by recording testimonies from those who lived in colonial war. Through the presentation of the project of recording of testimonies adopted by the Algerian National Museum of Mujahid under the tutelage of the Ministry of Mujahideen, by examining various organizational and technical frameworks for recording and documenting testimonies for use in writing the history of the Algerian revolution.

Keywords: *Oral Archives - Testimony Recording - Oral document - National Museum of Mujahid.*

مقدمة

إن نقل الأخبار عن طريق المشافهة ليس بالعملية الجديدة بل هي الطريقة الأولى والعفوية في النقل ومنها بدأ التدوين و التجريد في كل الحضارات، ومن أهم ما جاء منقولا بالمشافه "القرآن الكريم" الذي نزل على الرسول صلى الله عليه و سلم منطوقاً على لسان جبريل عليه السلام، و إذا انتقلنا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، المصدر الثاني للعقيدة الإسلامية، سنجد أنه أيضا اعتمد في تناقله على الحفظ والرواية.

و في الواقع هناك حالات كثيرة قد لا يسلط عليها المكتوب الضوء كالذاكرة المقموعة أوالمكبوتة ذاكرة مناضلين ومستضعفين عايشوا الحروب الاستعمارية والأهلية أو مستبعدين في السجون والمعتقلات أو في المنافي ،هم في طي نسيان سحيق.

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع في حد ذاته، ذلك أن الأرشيف الشفهي وتسجيل الشهادات أصبح أمرا ملحا لأنها ذات أهمية إستراتيجية، لاسيما في المساهمة في تغطية بعض النقائص التي قد تشوب الأرصدة الأرشيفية المكتوبة ، خصوصا ما تعلق بشهادات من عايشوا الثورة التحريرية الجزائرية الخالدة.

و لما لأهمية هذا الصنف من الأرشيف في كتابة التاريخ إلى جانب الأرشيف المدون بصفة مخطوطة أو مطبوعة، من أجل بناء رصيد أرشيفي متكامل، ونظرا لما يدره هذا الإتجاه المرجعي على المستويين المؤسساتي والإجتماعي من مصلحة تستفيد منها الدولة في تكريس سيادتها و رسم أبعادها التاريخية و التراثية ،لقد كان من الطبيعي في هذا السياق اتخاذ قرار رشيد وسديد على مستوى المؤسسات المخول لها قانونا جمع وحفظ مثل هذا النوع من الأرشيف كوزارة المجاهدين، وزارة الثقافة و مركز الأرشيف الوطني حتى يتم ضمان حفظ ذاكرة المجتمع والمؤسسات وتبقى بذلك ذاكرة الأمة في منأى عن الضياع و النسيان وحتى تدوم الشهادات الحية التي مازالت في جعبة صانعي الأحداث من أجل حمايتها و توفير كل الشروط المناسبة لحفظها على المدى البعيد، كون أن هذه الأخيرة تعتبر ثروة ثمينة محفوظة في أذهان الأفراد، و هي موارد حية، يمكن التعامل معها و ربطها بصفة تكاملية مع الوثائق الأرشيفية الأخرى.

و من هنا تتجلى لنا الرؤية بخصوص أهمية هذه المداخلة التي تتناول : دور الأرشيف الشفهي (الوثيقة الشفهية) في حفظ الذاكرة الوطنية للثورة الجزائرية: الأطر التنظيمية والتقنية لتسجيل الشهادات، توثيقها واستغلالها، مشروع وزارة المجاهدين لتسجيل الشهادات الحية: المتحف الوطني للمجاهد أنموذجا.

و بناءا عليه فالإشكالية المطروحة تتعلق أساسا بـ :

ما هو دور الأرشيف الشفهي في حفظ الذاكرة الوطنية للثورة الجزائرية وكيف يتم الأمر على مستوى المتحف الوطني للمجاهد؟

والإجابة على مثل هذا السؤال تستدعي عدد من الأسئلة من اجل فك جملة من الأطراف المتعددة في هذه المعادلة ذات الحلول الصعبة و المعقدة منها:

- إلى أي بعد تم تجسيد مشروع المتحف الوطني للمجاهد لتسجيل الشهادات؟
- ما هي أهمية الأرشيف الشفهي في إثراء الذاكرة الوطنية؟
-ما هي الأطر التنظيمية و التقنية لجمع و تسجيل الشهادات؟

ومن منطلق أن أهمية الفرضيات في عملية البحث العلمي تكمن في الفوائد التي تحققها للباحث والبحث العلمي على حد سواء، فهي تساهم في تحديد المناهج و الأساليب البحثية الملائمة لموضوع الدراسة و بالشكل الذي يساعد على اختبار الفرضيات[1]

و للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

1: يجسد المتحف الوطني للمجاهد مشروع تسجيل الشهادات بطريقة جيدة و بشكل فعلي

2: الأرشيف الشفهي يفوق في أهميته المصادر الأخرى التي تجدي في مجال إثراء الذاكرة الوطنية .

3: يقوم أعضاء الخلية الموكل لها مهمة جمع وتسجيل الشهادات الحية بكل الإجراءات و الأطر المناسبة لإنجاح العملية.

أما بالنسبة للمنهج المتبع في دراستنا فهو:المنهج الوصفي التحليلي و هو عبارة عن وصف دقيق ومنظم وأسلوب تحليلي للظاهرة المراد بحثها من خلال منهجية علمية للحصول على نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية، بما يحقق أهداف البحث و فرضياته.[2]

ومن باب الأمانة العلمية ولتوثيق الهوامش اعتمدنا في دراستنا هذه على المعيار الفرنسي Z44-005 الذي يعتبر نسخة فرنسية للمعيار الدولي ISO 690.[3]

كما هو معروف ومن المتعارف عليه أنه لا توجد دراسة تنطلق من العدم، فكل دراسة إلا وسبقتها دراسة أخرى مثلها أو مست أحد الجوانب التي تناولتها، ويعرفها الأستاذ خليفة شعبان عبد العزيز على أنها: "البحوث العلمية التي أعدت من قبل في نفس نقطة البحث".[4]

وعلى الرغم من ضآلة هذه المصادر وندرتها ينبغي البحث بجد في هذا الموضوع حتى لا تتكرر الجهود و حتى نبدأ البحث من حيث انتهى الآخرون كما هو معروف في قواعد البحث العلمي.

ولعل من أهم الدراسات:

الدراسة الأولى:

مداخلة مقدمة يومي 15-17 ديسمبر 2014 في الملتقى الوطني حول: المقاربة الأكاديمية واستغلال الشهادات الحية بالمتحف الجهوي- بسكرة . من إعداد الأستاذ الدكتور: **بطوش كمال** والتي كانت بعنوان **الشهادة الحية وبناء الذاكرة الوطنية الجزائرية**[5] والتي تناولت ماهية الذاكرة الوطنية، الشهادات الحية و الأرشيف الشفهي وجهود الجزائر للحفاظ على الذاكرة الوطنية.

الدراسة الثانية:

مقال من إعداد الأستاذ الدكتور: **سلال عاشور**،المنشور في مجلة التبيين في عددها رقم 25 بتاريخ 1 أفريل 2006، تحت عنوان: **الأرشيف و الذاكرة الوطنية**[6]، و الذي تطرق فيه إلى الكيفيات التي كان يعتمدها الإنسان منذ القدم في تدوين أفكاره ووقائع الأحداث التي عايشها والتي كانت في بدايتها عن طريق المشافهة ،ثم أجاب عن سؤال حول العلاقة بين الأرشيف والذاكرة الوطنية من خلال عرض مفصل لمفهوم الذاكرة الوطنية، ودعى أيضا من خلال مقاله إلى ضرورة جمع كل أنواع الوثائق والأرشيف بكل أصنافه خصوصا المتعلق بتاريخ ثورة التحرير.

زيادة على هاتين الدراستين فحضورنا لبعض ما كان يقام بمركز الأرشيف الوطني حول الذاكرة في إطار النادي الذي سمي بـ: **نادي الذاكرة** المكلف بجمع و تسجيل الشهادات، شجعنا كثيرا في التطرق لهذا الموضوع.

ولأن عملية تحديد المصطلحات المستخدمة في الموضوع خطوة لابد منها في أي بحث علمي، كونها تمكن الباحث من التحكم في عناصر بحثه، وتوضيح مقاصده ارتكزت هذه الدراسة على المصطلحات التالية:

الذاكرة الوطنية: الذاكرة هي نشاط بيولوجي ونفسي يُمكن الإنسان من تسجيل تجاربه التي عايشها سابقا، فيسجلها إما شفهيا أو يدونها و هي تمثل المادة الخام لكتابة التاريخ و دونها لا يمكن إعادة بناء الماضي البشري

الأرشيف الشفهي: هناك عدة تعريفات للأرشيف الشفهي نستعرض منها ما يلي:

– يعرفه قاموس مصطلحات الوثائق و الأرشيف والمعلومات على انه مصطلح يعني النصوص الناتجة عن مقابلات مخطط لها مع أشخاص، ويكون ذلك باستخدامها في الأغراض البحثية".[7]

– كما يعرفه كتاب التطبيقات الأرشيفية الفرنسية « la pratique archivistique française» بـ: هو تسجيل الكلام من شاهد، مع شخص معين قد يكون الأرشيفي أو ممثل لجمعية ما أو كل الهيئات الأخرى التي من مهامها جمع الشهادات الشفهية.[8]

– ويعرفه قاموس المصطلحات الأرشيفية التابع للأرشيف الفرنسي بـ: هو وثيقة تتكون من شهادات شفهية، مثارة أو عفوية مجموعة في أقراص أو أشرطة مغناطيسية أو أعيدت كتابتها.[9]

وإجمالا يمكن تعريف الأرشيف الشفهي على أنه:

شهادات حية قريبة من الو اقع وحقيقة أحداث جرت في حقبة زمنية ماضية، يدلي بها أشخاص عايشوا تلك الأحداث بهدف كشف حقيقة ما جرى في تلك الفترة على أن يتم اعتبار واعتماد تلك الشهادة وفق معايير وأسس محددة.

و تكمن أهميته في كونه:

– مصدر رئيسي للمعلومات والطرف المكمل للأرصدة الأرشيفية ومادة مرجعية في كتابة التاريخ.

– الإلمام بكل الأطر المحيطة بالرصيد الأرشيفي الأصلي، مدعما بأدوات وسندات مختلفة كالصورة وبعض الشهادات لشخصيات عاشت الحدث.

– يمثل الأرشيف الشفهي الذاكرة الحية وتاريخ حياة حافلٍ بالأحداث يوثق لفئات همشت لم يفسح لها المجال لتقديم شهاداتها.[10]

– يعد الأرشيف الشفهي مصدرا من مصادر بناء الذاكرة الوطنية.[11]

– المصادر الشفهية بإمكانها سد تلك الفجوات بإعطاء وصف وتفاصيل دقيقة للأحداث و الأعمال و الأشخاص و الأماكن و غيرها.

– الأرشيف الشفهي هو البديل الفعال والسبيل الوحيد للحصول على المعلومات التي من خلالها يمكن استعادة بناء الماضي و توثيقه.[12]

– ثراء الشهادة الشفوية بالمعلومات مقارنة بالمكتوب.

– تمكن من دراسة العقليات.

– يمكن أن يكون الشفهي مهم أكثر من المكتوب لأنه يعرض أبعادًا نفسية وإنسانية، لا يمكن الوصول إليها من خلال النص المكتوب.

– إعطاء الفرصة لأشخاص تحت الظل لنقل ذاكرتهم و تسجيلها.[13]

– في بعض الأحيان تكون الوثيقة الشفهية هي المصدر الوحيد لأسباب منها:

1- الأرشيف المكتوب غير قابل للتبليغ في موضوع الوثيقة الشفهية.

2- لم يتم تناول الحدث كتابيا مثل الأحداث المخالفة للقانون.

أما عن مساوئ الشهادة الشفهية نذكر:

1- **الكذب :** قد يلجأ الشاهد إلى الكذب قصدا لإبراز بطولاته والافتخار بنفسه، "فالشفوي لا يخلو من التزييف والوهم، لأسباب عدة ... بما يسمى " بنظرية الانتحال".[14]

2- **النسيان:** فالأشخاص المسنين قد تخونهم ذاكرتهم فينسون ويخلطون الأحداث وترتيبها الزمني.

3- **التشويه والقذف والتشهير**: عادة تتميز المصادر الشفهية بالذاتية، حيث ينسب فيها الشاهد لنفسه كل البطولات والأحداث، وقد يلجا إلى أسلوب غير لائق في الخطاب فيقذف هذا و يشوه صورة آخر.

4- **التأثر:** الراوي قد يدخل على شهادته بعض التغيير نظرا لتأثره بعد الاستقلال بما قرأه في الجرائد والكتب أو بما سمعه عبر التلفزيون والراديو في برامج معينة، وهنا يأتي دور المؤرخ الذي من خلال معرفته وتخصصه يقوم بتحليل أقوال الراوي.[15]

5- **إخفاء بعض الحقائق بسبب المنصب:** على غرار رجال السياسة في العمل أو المتقاعدين يمكن أن يدلوا بشهادات ناقصة وغير كاملة خوفا من التشهير أو كشف معلومات سرية.[16]

6- **الأجهزة:** أجهزة التسجيل ذات النوعية الجيدة مكلفة جدا.

7- **الوقت الطويل:** لأنه يجب التحضير للمقابلة وتسجيلها و أحيانا كتابتها.[17]

1. الأرشيف الشفهي و الثورة الجزائرية

إن عملية تسجيل الشهادات الحية المتعلقة بتاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر وخاصة في فترتها المتأخرة تمكن الشعب الجزائري من استعادة حقوقه المعنوية ومساءلة الذين ارتكبوا جرائم في حقه، فهي جد مفيدة في توثيقه المجازر، الإبادة الجماعية، التعذيب، الاغتصاب، القتل والتشريد، النهب والتدمير، بناء المحتشدات والمعتقلات . لأنه ليست هناك مأساة في التاريخ الحديث أكثر قسوة وفظاعة وأقل وصفا من تاريخ الثورة التحريرية التي تفنن الإستعمار الفرنسي من أجل إخمادها في استعمال كل وسائل القمع والتنكيل والإبادة.[18]

حاليا أصبح كل واحد منا يدرك ضرورة تدوين تاريخ الثورة التحريرية ويدرك أهمية الشهادات في الأبحاث التاريخية وخاصة تلك المتعلقة بهذه الثورة، فهي مكملة للمصادر المكتوبة كونها تتضمن مجموعة من المعلومات المتعلقة بأحداث الثورة التي لا غنى عنها، فلا يمكن أن تطرح نفسها بديلا عنها أو أن تستعمل بمعزل عنها .

وتبرز أهمية الشهادة الشفهية عند تناول مواضيع تاريخية تكون أقرب إلى الحاضر، بمعنى ما زال يوجد الفاعلين على قيد الحياة الذين يمكنهم المساهمة سواء من خلال نشر مذكراتهم أو الإدلاء بآرائهم حول القضايا التي عايشوها مباشرة.

"فإن الشهادة الصادرة عن الأجيال المعاصرة لتلك الأحداث هي الكفيل الوحيد الذي يساعدنا على تدقيق المعلومات المدونة في الورق وتقييمها".[19]

" وإذا ظل الحلم معطلا فماذا فعل أهل التوثيق والأرشيف لحماية الأثر الشفوي الباقي، المحبوس في صدور المجاهدين الأبطال والقادة وشهود المراحل السابقة لاستدراك ما قد يضيع إلى الأبد، و يموت مكتوبا بلا لسان، يجمعون و يصنفون و يعدون المادة الخام لمؤرخي المستقبل".[20]

2. رؤية شاملة عن كيفية جمع الشهادات الحية و استغلالها بالمتحف الوطني للمجاهد

1.2. نبذة عن المشروع

تعد عملية جمع الشهادات الحية من مجاهدي ثورة التحرير الوطني وذويهم، من الأهداف التي أنشأ لأجلها المتحف الوطني للمجاهد في سنة 1972م، وعملت على تحقيقها إداراته السابقة وفق ما أتيح لها من إمكانيات بشرية و مادية، محدودة في الكم والنوعية، والمتاحة آنذاك؛ ناهيك عن العناصر التي لم تكن تتمتع عموما بتكوين تقني قاعدي، يسمح لها بتسجيل الشهادات الحية وتوثيقها بشكل علمي و منهجي؛ ومع ذلك تم جمع عدد من الشهادات الحية و حفظها في أوعية (UMATEC) المتوفرة في السوق آنذاك، و التي اختفت بعد ذلك بسبب التطور التكنولوجي الذي أفرز أوعية أكثر حداثة وتطور (VHS)، لكن القائمين على العملية وقتها لم يتحملوا عناء تحويل رصيدهم إلى الأوعية الأكثر تطورا، وهذا ما صعب علينا عملية التحويل بعد ذلك لعدم توفر أجهزة لقراءتها.

وفي سنة 1998م استأنفت العملية من جديد بأوعية تسجيل حديثة غير احترافية وغير قادرة على رفع جودة التسجيلات التي تم إنجازها في السابق وبقيت إلى حين ظهور نوع جديد من الأوعية السمعية البصرية الحديثة والمحترفة (DVCAM) ولندرة هذه الأوعية وعدم حصول المتحف عليها بكميات كافية، اضطر تقنيو مصلحة

السمعي البصري تحويل رصيد الشهادات الحية المحفوظة في هذه الأوعية إلى أوعية (VHS)، وقد نتج عن هذه العملية مساوئ تسببت فيها العناصر التقنية لعدم تخصصها، وتكوينها المتواضع الذي أدى إلى بتر التوثيق في بعض الشهادات وأفقدها قيمتها العلمية كوثيقة يعتمد عليها مستقبلا.

وعلى العموم تمكن المتحف من جمع 6 آلاف و 500 شهادة بحجم 3 آلاف و 500 ساعة من الشهادات الحية من أفواه صانعي الأمجاد.[21]

وفي لقاء خص به النصر، أوضح الدكتور بيطام، وهو أستاذ لمادة التاريخ بجامعة الجزائر أن الشهادات التي تحصل عليها المتحف، عبارة عن مادة خام تحضر وتدقق وتدرس من طرف لجنة علمية متخصصة على أن يتم تسليمها فيما بعد للباحثين والمؤرخين والمهتمين بتاريخ الجزائر وثورة نوفمبر 1954.[22]

2.2.النقائص

تخلل هذه المرحلة من جمع الشهادات الحية منذ بدايتها (سنة 1998م) عدة نقائص على المستوى المهني والتنظيمي:

أ-على المستوى المهني: كانت تعوز العناصر المؤطرة لعملية جمع الشهادات الحية تقنيين ومحاورين بالخبرة اللازمة في إدارة المقابلات.

ب- على المستوى التنظيمي: غالبا ما كان تدخل الجهات المضيفة في عمل الفرق التقنية للمتحف غير موفق، مما أثر ذلك سلبا على الجانب التنظيمي الذي أثر هو الآخر بالسلب على مردودية هذه العملية من حيث الكم والنوعية.

3.2. الأجهزة التقنية و المنهجية التنظيمية التي اتبعها المتحف الوطني للمجاهد

1.3.2.التجهيزات: تحتاج عملية جمع الشهادات الحية إلى كاميرات وآلات تصويرية رقمية حديثة مع ملحقاتها الصوتية و غيرها، و كذلك على عناصر تقنية كفئة لتشغيلها.

أ- التجهيزات المادية:

1- **قاعة التسجيل**: أو ما يسمى باستوديو التسجيل: وهو المكان الذي نقوم فيه بتسجيل الشهادات، ويتوفر المتحف على استوديو متخصص مساحته حوالي 35 م^2 ، مزود بجدران عازلة للصوت لضمان صفاء الصوت عند التسجيل، به طقم من الأرائك المريحة، الإضاءة الإصطناعية جيدة ومدروسة، إضافة إلى تكييفٍ اصطناعي جيد للقاعة، الأرضية مغلفة بسجاد سميك لتفادي الأصوات غير المرغوب فيها.

2- **الكاميرات:** يملك المتحف 04 كاميرات متخصصة و من أحدث التقنيات وبذاكرات تخزين جد عالية.

3- **الميكروفون:** يوجد على مستوى الأستوديو 04 ميكروفونات جد حساسة للصوت تضمن نقاءه الكامل إضافة إلى ميكروفونين آخرين دون خيط .

4- **شاشتان كبيرتان للعرض**: وإعادة مشاهدة المقابلة بعد تسجيلها.

5- **أجهزة كمبيوتر:** توجد بالمكتب المجاور للأستوديو 04 أجهزة كمبيوتر ببرمجيات متخصصة لمعالجة المقابلات المسجلة التي تم تفريغها من ذاكرة الكاميرات، هنا يقوم التقني المكلف بإجراء مونتاج على المقابلة ووضع جينيريك يحصر كل المعلومات عن الشهادة

6- **أوعية التسجيل:** الحديثة المتمثلة في أقراص من نوع (DVD) يتم نسخ الشهادات الحية الجديدة عليها وكل الأوعية القديمة لضمان عدم تقادمها وإمكانية قراءتها واستغلالها بسهولة.

7- **خزانة للحفظ:** و هي عبارة عن خزانة عادية من الزجاج موضوعة في نفس المكتب المجاور للأستوديو والذي يضم أجهزة الإعلام الآلي أيضا، بمعنى أن مقاييس الحفظ غير متوفرة لا من حيث وسائل الحفظ ولا مكان الحفظ ولا الشروط المناخية الملائمة لحفظ هذا النوع من الأوعية.

8- **آلة طباعة:** لطباعة الأغلفة الخارجية لعلب الأشرطة أو الأقراص التي تم تسجيل مقابلات الشهادات الحية عليها والتي تتضمن معلومات شخصية عن المجاهد وعن المقابلة .

ب- العناصر البشرية:

1- العناصر البشرية التقنية: يجب على العناصر المكلفة بإدارة عملية جمع الشهادات الحية في جانبها التقني أن تكون واعية بأهمية العملية ومؤمنة بتحقيق أهدافها، وأن تكون على دراية كافية في استخدام العتاد المخصص لهذه العملية وكيفية استغلاله استغلالا أمثلا يمكننا من حصد نتائج مقبولة على الأقل، أين نجد بالمركز فريق من التقنيين مكون من مصورين وأربع تقنيين مختصين في المونتاج والغرافيك، يسهرون على حسن سير عملية تسجيل الشهادات.

2- **العناصر البشرية المحاورة:** يجب على العناصر المحاورة المكلفة بإدارة العملية في جانبها التوثيقي أن تتوفر على:

- مستوى علمي مقبول.
- الإلمام بأهم المحطات التاريخية لثورة التحرير الوطني.
- القدرة على إدارة المقابلات.
- التمتع بحسن الإلقاء.

و بالمتحف يشرف على تنشيط لقاءات تسجيل الشهادات كل من:

- رئيسة مصلحة الجمع والاسترجاع الآنسة: ليلى ذهبي وهي متحصلة على درجة الماستر في التاريخ.
- رئيس قسم البحوث المرتبطة بالمجموعات التاريخية والثقافية السيد : حوحو أسامة وهو متحصل على درجة الدكتوراه في التاريخ.
- المكلفة بتسيير مصلحة ترقية البحث والأرشيف والتوثيق السيدة سعاد بن عنتر و هي متحصلة على ليسانس في علوم الإعلام و الاتصال.

2.3.2. المنهجية التنظيمية:

أ-**حصر الفئة المستهدفة من المجاهدين:** كل المجاهدين الحائزين على وثائق تثبت نشاطهم الثوري سواء كعسكريين أو مدنيين بإمكانهم تسجيل شهاداتهم، لكن تعطى الأولوية في انتقاء الضيوف للمجاهدين الذين سبق لهم شغل مسؤوليات سامية في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني، ودون إهمال مناضلي الحركة الوطنية و باقي مجاهدي الثورة التحريرية.

قام المتحف بإعداد استمارة خاصة تملأ من طرف المجاهد الذي قرر الإدلاء بشهادته.

ب- **تحديد المحاور الرئيسية:** توضع الأسئلة بعناية تراعى فيها خصوصية كل ضيف وفق صفته الثورية وتستنبط من محاور تاريخية رئيسة، تغطي أغلب الجوانب التي عرفتها الحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني وهي:

-النضال السياسي،التحضير للثورة، إندلاع الثورة التحريرية، هجومات 20 أوت 1955،مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وقراراته، إضراب الثمانية أيام التاريخي، معركة الجزائر، إضراب الطلبة 19 ماي 1956، مخطط شال والعمليات الكبرى، المفاوضات، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مظاهرات 17 أكتوبر 1961، مفاوضات إيفيان

وتوقيف القتال، الإستقلال، الأعمال الفدائية في المدن الكبرى، الأعمال الفدائية بفرنسا، النظام الصحي إبان الثورة، النظام القضائي إبان الثورة، التعليم إبان الثورة، الفرق التقنية، الفرق الرياضية.

ت- **المقابلة:** يسجل المتحف مجموعة من اللقاءات التي تجمع المجاهدات والمجاهدين بمقر المتحف الوطني للمجاهد في إطار اللقاءات الجماعية لجمع الشهادات الحية يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع بدءًا من الساعة الثانية بعد الزوال وذلك بحضور وسائل الإعلام، أما عن الدواعي التي دفعت لاختيار طريقة تسجيل الشهادات الجماعية فهي كما أجاب المدير العام للمتحف في لقاء خاص جمعه مع صحفي جريدة النصر أين صرح بأنه أصبح يخشى أن يمضي قطار العمر بسرعة بالنسبة للمجاهدين الذين مازالوا على قيد الحياة، ففي تصوره أنه بعد مرور 15 سنة بعد اليوم قد لا نجد مجاهدا واحدا على قيد الحياة، لذلك استحدث منذ شهر أكتوبر 2015 طريقة جديدة للتعجيل بتسجيل أكبر عدد من الشهادات الحية، وقد تم تنظيم 91 لقاءًا جماعيا[23] أما أسئلة المقابلة فيحدد فيها المحاور التي نود طرحها على الضيوف (ويراعى فيها عامل التسلسل) ونحاول التقيد بها، لكن هذا لا يمنع من طرح أسئلة أخرى غير مخطط لها، إذا رأينا ضرورة لذلك.

بصفة عامة يقوم المتحف بتسجيل الشهادات في الأستوديو الخاص به أغلب الوقت، وفي بعض الأحيان يتنقل فريق التسجيل نحو الشخصية المراد التسجيل معها لعدة أسباب على غرار عجز الضيف عن الحركة أو المرض الشديد.

ث- **التشجيع:** يقدم المتحف لضيوفه عقب كل مقابلة شهادة تقدير وبعض الهدايا الرمزية نظير ما قدموه للمتحف من معلومات تاريخية قيمة، قد تساهم مستقبلا في عملية كتابة تاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير.

ج- **الإشهار:** كل عمل له علاقة بجمهور ما يحتاج إلى إشهار حتى يلقى الإقبال المرجو، والشيء نفسه ينطبق على عملية جمع الشهادات الحية، التي تحتاج إلى إشهار مكثف في جميع وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والمرئية حتى تصل إلى الفئة المستهدفة وهي المجاهدون وذويهم لحثهم على مد المتحف الوطني للمجاهد بما يملكونه من معلومات ووثائق وأشياء تتعلق بثورة التحرير الوطني ولقد تم نشر عدة نداءات في هذا السياق من طرف معالي وزير المجاهدين.

د- **الإستغلال:** بعد فرز و تبويب وفهرسة ما بحوزة المتحف من شهادات حية تقوم المصلحة المعنية بعرض ما اتفق على وضعه تحت تصرف جمهور الباحثين والدارسين للاستغلال في حوالي خمسة نسخ أو أكثر حسب الحاجة مع حفظ الأصل في مكان آمن.

توضع تحت تصرف الباحث فهارس للأعلام والموضوعات المتعلقة برصيد المتحف من الشهادات الحية الموجهة للاستغلال لتحديد حاجته؛ ثم يقوم بتدوين طلبه في بطاقة خاصة وضعت لهذا الغرض ويسمح له بطلب عدد محدود من الشهادات الحية في كل مرة.

حاليا يضع المتحف 100 شهادة حية محفوظة على أقراص (DVD) تحت تصرف الجمهور في انتظار استلام مجموعة أخرى عن قريب حسب رئيس قسم البحوث المرتبطة بالمجموعات التاريخية والثقافية السيد : حوحو أسامة.

3.كيفية إعداد الشهادات الحية للإطلاع و الإستغلال

1.3.مرحلة الإعداد للإطلاع:[24]

تعد مرحلة إستغلال الشهادات الحية التي تم جمعها على فترات، بمثابة المحطة الأخيرة في مسار نقل المعلومات التاريخية من مصادرها (المجاهدين و ذويهم إلى جمهور الباحثين والدارسين لاستغلالها في بحوثهم ودراساتهم المتخصصة في تاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير، ولإنجاح هذه المرحلة، علينا بالآتي:

أ- نقوم بجرد الرصيد المتوفر لدينا من الشهادات الحية، بعد فرزه و تصنيفه.

ب- نقوم بتشكيل لجنة قراءة مؤلفة من مؤرخين وإعلاميين، مهمتها إعداد هذا الرصيد للإستغلال من قبل جمهور الباحثين والدارسين والمهتمين بتاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير، وفق النهج التالي:

1- ضرورة فصل الشهادات الحية التي تتضمن معلومات عن الخلافات الداخلية والتجاوزات التي لا تخلو منها أية ثورة تحريرية في العالم؛ والخوض فيها قد يلحق الضرر بصاحب الشهادة الحية أو ذويه أو الأشخاص الذين جاء ذكرهم في الشهادة ووضعها في مكان خاص وإعطائها رمزا ورقم جرد مميزين؛ ولا يسمح باستغلالها إلا بتصريح خاص وفي نطاق معين، تصدره الجهة المخول لها ذلك.

2- تقوم اللجنة بعد ذلك بتحديد الرصيد المتضمن الشهادات الحية التي هي مصنفة تحت خانة التاريخ العام للثورة، وبعد قراءته والتأكد من خلوه من أي شيء:

أ- قد يسيء (عن قصد أو غير قصد) للدولة ومؤسساتها ورموزها.

ب- طعن مجاهد في مصداقية آخر والتشكيك في شهادته.

ت- القذف بأنواعه.

ث- التطرق إلى مسائل سياسية راهنة لا علاقة لها بتاريخ الثورة التحريرية لا من قريب و لا من بعيد.

3- تنسخ الشهادات الحية المعدة للاستغلال إلى عدة نسخ (حسب تقدير اللجن)، ويحفظ بالنسخ الأصلية في أوعية حديثة تضمن لها الصلاحية لمدة طويلة وتوضع في مكان خاص بعيدا عن المؤثرات الطبيعية وسوء الإستغلال.

4- توضع فهرسة للشهادات الحية القابلة للإستغلال على النحو التالي:

أ- فهرس للموضوعات.

ب- فهرس الأعلام.

تستخرج عدة نسخ للفهارس (حسب تقدير اللجنة) وتوضع تحت تصرف الجمهور عند الطلب.

5- توضع استمارة بعنوان: إستمارة قارئ، أو إستمارة باحث؛ أو تحت أي عنوان تراه اللجنة مناسبا.

6- تملأ الإستمارة من قبل الباحث الراغب في استغلال الشهادة الحية، وتحتوي على:

أ- ذكر المؤسسة صاحبة الخدمة.

ب- المصلحة المختصة (إن وجدت كالأرشيف مثلا أو المكتبة).

ت- الرقم التسلسلي للإستمارة.

ث- رقم الشهادة الحية (رقم القرص).

ج- بيانات شخصية خاصة بالباحث (الإسم واللقب، تاريخ الميلاد ومكانه، العنوان الشخصي، العنوان الإلكتروني ورقم الهاتف).

ح-بيانات تخص مؤهله و المؤسسة العلمية التي ينتسب إليها.

خ- ذكر الدرجة العلمية التي بصدد التحضير لها.

د- يتعهد الباحث بشرفه، على ألا يستخدم المعلومات التي يحصل عليها من الشهادات الحية التي يسبق له الاطلاع عليها؛ خارج إطارها الشرعي (البحث العلمي).

ذ- يتعهد الباحث على أن يقدم نسخة أو أكثر (حسب تقديره) من دراسته، مذكرته أو رسالة تخرجه للجهة التي ساعدته على إنجاز دراسته، وذلك شكرا وعرفانا لها بالجميل الذي قدمته له.

ر- يؤرخ الباحث إستمارته ويوقعها.

7- إختيار مكان مناسب لاستغلال الشهادات الحية، وليكن مثلا حيزا في المصلحة التي تقع الخدمة في مجال تخصصها أو في مكتبة أو مستقلا.

8- تجهيز المكان المعد لاستغلال الشهادات، بحواسيب وشاشات عرض مناسبة، مزودة بسماعات تساعد على توفير الجو المناسب لعمل الباحث بعيدا عن أي ضوضاء.

9- تعيين عنصرا أو أكثر للإشراف على تسيير المكان المخصص لاستغلال الشهادات الحية وضمان الخدمة لجمهور الباحثين والدارسين.

10- تحديد شروط استغلال الشهادات الحية من قبل الباحثين والدارسين.

و في الأخير تقوم اللجنة المذكورة بتحرير تقريرا مفصلا عن مهمتها و تقدمه إلى الجهة المسؤولة.

2.3. مرحلة الاستغلال

يمكن استغلال الشهادة الحية مثلما هي عليه، أي دون معالجتها تقنيا؛ كما يمكن تقديمها بعد معالجتها من حيث الصوت والصورة وإدخال عليها بعض المؤثرات الخاصة ومشاهد وثائقية تتناسب مع موضوعها كما يمكن أن ترفق بتعليق لإثرائها ببعض المعلومات التي قد تفيد الباحث المستغل لها.

4. النتائج العامة للدراسة

بعد القيام بتحليل وتفسير المعلومات التي تم جمعها من الإجابات المقدمة عند إجراء المقابلة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج العامة للدراسة الميدانية نوردها فيما يلي:

- الإنطلاق المتأخر نوعا ما في مشروع تسجيل الشهادات إنجر عنه فقدان عدد كبير من المجاهدين وبالتالي جزء كبير من الذاكرة الوطنية.
- نقص الحملات التحسيسية و اللقاءات والندوات التي تهدف إلى التعريف بمشروع تسجيل الشهادات الحية.
- غياب كلي لمركز الأرشيف الوطني في تقديم الدعم المعنوي والتوجيهي لمشروع كهذا و الذي كان من المفترض أن يشرف عليه بنفسه.
- عدد الإطارات المؤهلة المشرفة على المشروع قليل جدا مما أثر على وتيرة ونشاط العملية.
- تهميش كلي للأرشيفي في مختلف مراحل المشروع.
- تم الإعتماد على طرق وأساليب متعددة كما ونوعا للوصول إلى الأشخاص الذين بجعبتهم شهادات حية.
- تدارك الأطراف المعنية بتسجيل الشهادات التقنية استعمال فنيات المحادثة عند إجراء المقابلات وجمع المادة الشفهية في الآونة الأخيرة مما ساهم في أخذ أكبر عدد من الشهادات وبأسلوب محترف.
- تم إستخدام أحدث الوسائل لتسجيل الشهادات الحية.
- يستقبل المتحف الوطني للمجاهد باحثين و طلبة وأساتذة متخصصين يقبلون على استخدام الشهادات الحية في بحوثهم ومذكراتهم.
- تم وضع شروط صارمة حول عملية الإطلاع على رصيد الأرشيف الشفهي وهذا بسبب حساسية المعلومات التي يحتويها.
- عملية تحليل و تقييم الشهادات تتم على مستوى المتحف من قبل لجنة خاصة تضم أغلبية إطاراته.
- عملية تحليل الشهادات ما زالت متأخرة بسبب تذبذب نشاط اللجنة بسبب الإنشغال الدائم وضغوط العمل.

- عملية حفظ رصيد الأرشيف الشفهي لا يتم بالطرق المناسبة وهذا بسبب جهل القائمين على هذه العملية بطرق حفظ هذا النوع من الأرشيف وعدم إلمامهم بأي معيار .
- تم جمع رصيد جد مهم و لا بأس به إلى حد الآن و العملية ما تزال متواصلة بكل عزم ونشاط.

5. النتائج على ضوء الفرضيات

من خلال كل المعلومات التي توصلنا إليها في مؤسسة المتحف الوطني للمجاهد التي قمنا بإجراء دراستنا الميدانية فيها حاولنا قدر المستطاع إظهار الدور الذي يلعبه الأرشيف الشفهي المتمثل في تسجيل الشهادات الحية في إثراء الذاكرة الوطنية لاستخدامها فيما يخدم تاريخ البلاد.

وانطلاقا من الفرضيات التي شكلت أساس دراستنا يمكن أن نقول بأن:

-الفرضية الأولى محققة فالمتحف الوطني للمجاهد يجسد مشروع تسجيل الشهادات بصورة جيدة لأن:

- كل الأطراف الناشطة تولي أهمية بالغة للمشروع ما ينم عن وعي كبير و تشبع بالروح الوطنية.
- رغم قلة عدد الفاعلين في المشروع إلا أنهم يقومون بجهود كبيرة من أجل استمراره و تقديم أحسن ما يمكن تقديمه .
- العمل بانسجام وتناسق وبروح عالية بين العناصر الفاعلة في المشروع شحن المشروع بطاقة كبيرة تسير به نحو النجاح.

- الفرضية الثانية غير محققة لأنه لا يمكن اعتبار الأرشيف الشفهي مصدرا أساسيا دون تقييمه ونقده والتأكد من حقيقة المعلومات التي قدمها الشاهد وذلك بالإعتماد على عدة أطراف كالمؤرخين كما أن إثراء الذاكرة الوطنية لا يكون إلا باجتماع كل المصادر لأنه ليس المصدر الوحيد الأساسي.

- الفرضية الثالثة تحققت فأعضاء الخلية الموكل لها مهمة جمع وتسجيل الشهادات الحية والساهرة على تجسيد مشروع المتحف الوطني للمجاهد يقومون بكل الإجراءات والأطر المناسبة لإنجاح العملية.

6. الإقتراحات و الحلول

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات والحلول نوردها في النقاط التالية:

- تعزيز خلية العمل بأفراد آخرين أكفاء لتخفيف الضغط وزيادة وتيرة العمل.
- إشراك كل مصالح المتحف في العملية دون الاقتصار على مصلحة أو اثنتين.
- ضرورة توكيل مهمة تحليل الشهادات الحية المسجلة إلى المؤرخين لضمان تقييمها كلها وبسرعة لضمان كتابة تاريخ من دون أخطاء وعدم الاقتصار على إطارات المتحف فقط.
- عقد ندوات وملتقيات للتعريف بالمشروع وأهمية تسجيل الشهادات.
- ضرورة توفير شروط حفظ ملائمة للأوعية المختلفة التي تم تسجيل الشهادات عليها لضمان عدم تلفها و حفظها على المدى البعيد.
- لما لا البدء في مشروع جديد خاص بتقييم هذه الشهادات وتوثيقها من أجل ترسيمها وإكسابها صبغة المصداقية، لإتاحتها للباحثين وفق ضوابط قانونية و عملية.
- يمكن للجامعات أن تنهض ببعض هذا العبء، إذا وجهت بعض أساتذتها للبحث في حقل الأرشيف الشفهي.

- ضرورة القيام بمتابعة دائمة للمشروع من طرف وزير المجاهدين شخصيا والمدير العام للمتحف لتفادي أي تقاعس قد يحدث.
- التفكير بجدية في وضع نسخ على الأقل أو دفع رصيد الأرشيف الشفهي إلى مؤسسة الأرشيف الوطني باعتبار امتلاكها لغرفة تبريد مجهزة بأحدث التقنيات حيث تضمن الشروط الملائمة لحفظ مثل هذا النوع من الأرشيف .
- التعامل مع مركز الدراسات التاريخية فيما يخص تفريغ الشهادات على الورق و تقيمها.
- تعميم مثل هذا المشروع على عدة قطاعات حتى الإجتماعية منها لجمع التقاليد الشفهية للمجتمع الجزائري.
- التركيز على العملية التحسيسية لما لها من دور هام في التعريف بالعملية على جميع الأصعدة وفي كل مكان.

خاتمة

نظرا لأهمية موضوع الأرشيف الشفهي ونقص الخوض فيه وسعيا منا للتعريف به ومعرفة الدور الذي يلعبه الأرشيف الشفهي في إثراء الذاكرة الوطنية، قمنا باجراء هذه الدراسة في المتحف الوطني للمجاهد الذي يعمل تحت وصاية وزارة المجاهدين، باعتباره الطرف الأكثر فاعلية في تسجيل الشهادات في الجزائر، ولأنه أولى عناية منقطعة النظير بالأرشيف الشفهي، وعمل على البحث والتنقيب بكل جد وبجميع الطرق عن الشخصيات التي ما تزال تسجل ذاكرتهم شهادات مهمة، من أجل تسجيلها وحفظها وبالتالي تكوين رصيد أرشيفي شفهي يعتمد عليه من طرف الطلبة والباحثين لإنجاز بحوثهم التاريخية.

ولقد تبين من خلال هذه الدراسة أن:

المتحف الوطني للمجاهد توصل إلى جمع رصيد أرشيفي شفهي جد مهم و ما زال مستمرا في عملية الجمع إلى يومنا هذا رغم كل المنغصات التي تسببت في تذبذب العملية من حين إلى آخر.

في الأخير نأمل أن تلقى عملية تسجيل الشهادات عناية أكبر من قبل مؤسسات الدولة المخول لها قانونا جمع هذا النوع من الأرشيف، وحبذا لو يتم إنشاء مرصد وطني يتكفل بتسجيل الشهادات انطلاقا من جمع وإحصاء ما تم تسجيله لأن الوقت يكاد ينفذ ، لان أمرا كهذا مرتبط بالوقت باعتبار أن الشخصيات لن تعيش أمد الدهر.

وصفوة القول أن مشروع تسجيل الشهادات في واقعه وبالطرقية التي يتم عليها جاء من أجل التسجيل والحفظ دون التركيز على توثيق هذه الشهادات، فكيف و من سيقوم بتفريغ هذه الشهادات كتابيا وتوثيقها رسميا؟

قائمة المصادر والمراجع

1- الإذاعة الجزائرية. مدير المتحف الوطني للمجاهد للنصر. موقع جريدة النصر.10- 2016[تاريخ الاطلاع"23-03-2017 "].متاح على الرابط < http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-13-22-10/vip/57913-6>

2- الاذاعة الجزائرية .مصطفى بيطام يدعو المجاهدين لإدلاء بشهاداتهم و منح الوثائق التاريخية لمتحف المجاهد. موقع الاذاعة الجزائرية[على الخط المباشر]،تمت الزيارة يوم: <2017/02/18>. متاح على الرابط < http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160218/68951.html>

3- خليفة، شعبان عبد العزيز. المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات و المعلومات. القاهرة:الدار اللبنانية المصرية، 1998.ص.10.

4- رماني، ابراهيم(1989).الكتابة و الذاكرة الشفوية. جريدة المجاهد. اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. ع.1532.ص.23.

5- سعدالله ،أبو القاسم . أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر. الطبعة الثانية، الجزائر، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.ص.43

6- سلال، عاشور. الأرشيف و الذاكرة الوطنية.مجلة التبيين. ع.25، الجزائر.2006.ص_ص.43-47.

7- سلوى علي، ميلاد.قاموس مصطلحات الوثائق و الارشيف و المعلومات:انجليزي ،فرنسي، عربي.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2005. ص.254.

8- سماتي، نسيمة . الأرشيف و دوره في حفظ الذاكرة الوطنية: دراسة حالة مصلحة أرشيف بلدية عين الكبيرة بولاية سطيف.مذكرة ماستر. قسنطينة: التقنيات الأرشيفية. 2013.ص.36.

9- عليان، ربحي مصطفى(2007). أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية و التطبيق العلمي. عمان:دار صفاء للنشر و التوزيع .ص.52.

10- كمال، بطوش. الشهادة الحية و بناء الذاكرة الوطنية الجزائرية. الملتقى الوطني الاول جول : المقاربة الاكاديمية و استغلال الشهادات الحية يومي 17/15 ديسمبر 2014. بالمتحف الجهوي. بسكرة.

11-مدير المتحف الوطني للمجاهد للنصر. موقع جريدة النصر[على الخط المباشر]،.10- 2016، تمت الزيارة يوم: <2017/02/18>. متاح على الرابط < http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-13-22-10/vip/57913-> 6 مؤسسة الأرشيف الوطني. الذاكرة الوطنية. همزة الوصل.ع.1، الجزائر. 2014 ص.26-27

12-ناهد حمدي، أحمد. المصادر الشفوية و الأرشيف.في العربية 3000[على الخط المباشر].ع3. 2001.ص132-133.تمت الزيارة يوم: <2017/01/20>.متاح على الرابط: http://alarabiclub.org/index.php ?p_name=release_content&id=91

13-هشام، حسان(2007) . منهجية البحث العلمي.ط.2.[د.م]:[د.ن] .ص.99.

14- AFNOR . Z44-005(Décembre 1987). Documentation: Référence bibliographiques: Contenu, formes et structure.

15- Direction des archives de France. La Pratique archivistique française. Dir. de Jean Favier. Paris: Archives nationales, 1993.p.320.

16- Direction des archives de France. Dictionnaire de terminologie archivistique . Paris: Archives nationales, 2002. p.10.

17- DE TOURTIER-BONAZZI, Chantal. Un nouveau territoire pour l'archivistique.In.Direction des archives de France . Le témoignage oral aux archives : de la collecte à la communication . Paris: Archives nationales, 1990. p.18.

18- Febvre, Lucien . Combats pour l'Histoire. 2eme Ed. Paris, Librairie Armand Colin, 1965

الهوامش

(1) هشام، حسان(2007) . منهجية البحث العلمي.ط.2.[د.م]:[د.ن] .ص.99.

(2) عليان، ربحي مصطفى(2007). أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية و التطبيق العلمي. عمان:دار صفاء للنشر و التوزيع .ص.52.

(3) AFNOR . Z44-005(Décembre 1987). Documentation: Référence bibliographiques: Contenu, formes et structure.

(4) خليفة، شعبان عبد العزيز. المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات و المعلومات. القاهرة:الدار اللبنانية المصرية، 1998.ص.10.

(5) كمال، بطوش. الشهادة الحية و بناء الذاكرة الوطنية الجزائرية. الملتقى الوطني الاول جول : المقاربة الاكاديمية و استغلال الشهادات الحية يومي 17/15 ديسمبر 2014. بالمتحف الجهوي. بسكرة.

(6) سلال، عاشور. الأرشيف و الذاكرة الوطنية.مجلة التبيين. ع.25، الجزائر.2006.ص_ص.43-47.

(7) سلوى علي، ميلاد.قاموس مصطلحات الوثائق و الارشيف و المعلومات:انجليزي ،فرنسي، عربي.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2005. ص.254.

(8) Direction des archives de France. *La Pratique archivistique française*. Dir. de Jean Favier. Paris: Archives nationales, 1993.p.320.

(9) Direction des archives de France. *Dictionnaire de terminologie archivistique* . Paris: Archives nationales, 2002. p.10.

(10) مؤسسة الأرشيف الوطني. الذاكرة الوطنية. همزة الوصل.ع.1، الجزائر. 2014 ص.26-27

(11) سماتي، نسيمة . الأرشيف و دوره في حفظ الذاكرة الوطنية: دراسة حالة مصلحة أرشيف بلدية عين الكبيرة بولاية سطيف.مذكرة ماستر. قسنطينة: التقنيات الأرشيفية. 2013.ص.36.

(12) ناهد حمدي، أحمد. المصادر الشفوية و الأرشيف.في العربية 3000[على الخط المباشر].ع3. 2001.ص132-133.تمت الزيارة يوم: <2017/01/20>.متاح على الرابط :< http://alarabiclub.org/index.php ?p_name=release_content&id=91 >

(13) DE TOURTIER-BONAZZI, Chantal. Un nouveau territoire pour l'archivistique.In.Direction des archives de France . Le témoignage oral aux archives : de la collecte à la communication . Paris: Archives nationales, 1990. p.18.

(14) رماني، ابراهيم(1989).الكتابة و الذاكرة الشفوية. جريدة المجاهد. اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. ع.1532.ص.23.

(15) DE TOURTIER-BONAZZI, Chantal. Un nouveau territoire pour l'archivistique.In.Direction des archives de France. Op.cit. p.16.

(16) Idem. p.16.

(17) Idem. p.17.

(18) Febvre, Lucien . Combats pour l'Histoire. 2eme Ed. Paris, Librairie Armand Colin, 1965

(19) سعدالله ،أبو القاسم . أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر. الطبعة الثانية، الجزائر، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.ص.43

(20) رماني، ابراهيم.الكتابة و الذاكرة الشفوية. المرجع السابق.ص.23.

(21) الاذاعة الجزائرية.مصطفى بيطام يدعو المجاهدين لإدلاء بشهاداتهم و منح الوثائق التاريخية لمتحف المجاهد. موقع الاذاعة الجزائرية[على الخط المباشر]،تمت الزيارة يوم: <2017/02/18>. متاح على الرابط http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160218/68951.html> <

(22) مدير المتحف الوطني للمجاهد للنصر. موقع جريدة النصر[على الخط المباشر]،.10- 2016، تمت الزيارة يوم: <2017/02/18>. متاح على الرابط < http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-13-22-10/vip/57913-6>

(23) الإذاعة الجزائرية. مدير المتحف الوطني للمجاهد للنصر. موقع جريدة النصر.10- 2016[تاريخ الاطلاع"23-03-2017 "].متاح على الرابط < http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-13-22-10/vip/57913-6>

(24) مقابلة مع السيد حوحو اسامة.رئيس قسم المتحف الوطني للمجاهد (الجزائر)،02 أفريل 2017.